



JIUU

مجلة

اتحاد الجامعات الدولي
العلمية المحكمة

الفهرس

رقم البحث	عنوان البحث	الباحث	الجامعة	رقم الصفحة
1	اثر الاستثمار الرأسمالي في تمويل التعليم المستدام دراسة مقارنة لعينة من الدول المتقدمة (كامريكا واوروبا) ودول العالم الثالث	أ.د.م صباح حسن عبد العكيلي	كلية الإمام الكاظم ع للعلوم الإسلامية الجامعة – بغداد / العراق	18 – 3
2	أثر التوجه نحو التعليم متعدد التخصصات في تطوير مناهج العلوم الإنسانية: دراسة تحليلية "في ضوء السياسات الحكومية الحديثة	د. ياسر سيد عبد السلام قطب	جامعة الاسطرلاب	36 – 19
3	أسلوب الاشتغال ودلالته على التوكيد في السنة النسوية	دكتور الفاضل حامد عمر	الجامعة الأفروآسيوية	46 – 37
4	الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية وتحدياتها	د. ندى صلاح بيومي عبد اللطيف	الجامعات السودانية	68 – 47
5	التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية	الدكتور محمد إدريس المحيي حبيب - الدكتور قاسم إبراهيم كوكو التوم	جامعة النيل الأزرق	86 – 69
6	المصادر العربية القديمة في النحو والصرف والمعجم والبلاغة	محمد الخطيب	جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية	136 – 87
7	اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونظام الاجراءات الجزائية السعودية دراسة تحليلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات الوطنية لمكافحة الفساد – المملكة العربية السعودية	فاطمة المصباح عبد الله مضوي	جامعة المستقبل – القصيم	163 – 137
8	"نظرة الطالب وتامل المعلم في تطوير مهارات التعلم: دراسة مقارنة في ضوء أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية في مدارس شرقي القدس"	د. أيمن أبو حجاج أ. نرمين أبو ساره	-----	206 – 164
9	حماية التراث الثقافي في اتفاقيتي لاهاي واليونسكو مقارنة بالقانون السوداني	طارق السر محمد خير	_____	234 – 207
10	International Cooperation in Combating Cybercrime	Hanae sadrati ¹	sidi Mohamed ben Abdallah university in fes	248 – 235
11	AI and Digital Tools for Urban Recovery in Khartoum: Enabling Planning, Participation, and Resilience	Dr. Eatezaz A. Mohammedani	Al-Hikma Foundation for Academic Education, USA, Pennsylvania. Artificial Intelligence College	260 – 249
12	New Triterpenoid α -amyrin from Sudanese-Grown <i>Solenostemma argel</i> Stems	Noora T. Gibreel Ali	^a First Common year Program, Department of Basic Science, Prince Sattam Bin Abdulaziz University, Al- Kharj 11942, KSA	292 - 261

اثر الاستثمار الرأسمالي في تمويل التعليم المستدام

دراسة مقارنة لعينة من الدول المتقدمة (كامريكا واوروبا) ودول العالم الثالث

أ.د.م صباح حسن عبد العكيلي

قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الإمام الكاظم ع للعلوم الإسلامية الجامعة – بغداد / العراق

Sabah+al+61@yahoo.com

ملخص البحث:

يهدف البحث الى معرفة مفهوم التمويل بالاستثمار الرأسمالي واهم مصادره وسماته وأثاره ، كما يهدف الى التعرف على بيان مقارنة اثر التمويل بالاستثمار الرأسمالي في التعليم المستدام لعينة من دول متقدمة كأميركا وأوروبا ودول العالم الثالث وكذلك مساهمة اقتصاديات تلك الدول من خلال الاستثمار الرأسمالي في اسهم وسندات المنظومة التربوية والتعليمية ، وبغية تحقيق هدف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي ، وأظهرت النتائج بان التمويل بالاستثمار الرأسمالي له اثر في التعليم المستدام ، كما اظهرت نتائج البحث بان الاستثمار الرأسمالي هو توجه مستقبلي خاص بالدول المتقدمة كأميركا وأوروبا ولا يتعلق بدول العالم الثالث وكذلك اظهرت النتائج مدى حاجة المؤسسات التربوية والتعليمية في دول العالم الثالث الى تمويل التعليم المستدام بالاستثمار الرأسمالي وبالتالي خلاصها من كل تبعية مالية ومن ثم تمكينها من تحقيق استقلالها الاداري والمالي .

الكلمات المفتاحية : مفهوم التمويل ، الاستثمار الرأسمالي ، تمويل التعليم المستدام ، اقتصادات دول المقارنة ، أنواع مصادر التمويل .

Research summary:

The research aims to know the concept of financing through capital investment and its most important sources, features and effects. It also aims to identify a comparative statement of the impact of financing through capital investment in sustainable education for a sample of developed countries such as America, Europe and third world countries, as well as the contribution of the economies of those countries through capital investment in shares and bonds of the educational and teaching system. In order to achieve the research objective, the researcher used the descriptive approach, and the results showed that financing through capital investment has an impact on sustainable education The research results also showed that capital investment is a future trend specific to developed countries such as America and Europe and is not related to third

world countries. The results also showed the extent of the need for educational institutions in third world countries to finance sustainable education with capital investment and thus rid them of all financial dependency and thus enable them to achieve their administrative and financial independence.

Keywords: concept of financing, capital investment, financing sustainable education, economies of comparison countries, types of financing sources.

المقدمة

يعد التعليم المستدام ركيزة أساسية للتنمية وهو من أهم مدخلاته وذلك من خلال تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات والقيم اللازمة ، الأمر الذي أدى الى ظهور الحاجة الى مزيد من التمويل والاستثمار فيه ، فكلما كان التمويل كافيا كان حال التعليم جيدا بمعنى ان حجم التمويل يتناسب طرديا مع مستوى كفاءة وفعالية التعليم (الحوت، 2015، 1) ، وان فكرة تأهيل المؤسسات التربوية والتعليمية الخاصة والعامة وتمويلها بالاستثمار الرأسمالي لتصبح شركات مساهمة خاصة وعامة وطرح أسهمها وسندائها في بورصات السوق الرأسمالي فإنها تدعم المنظومة التعليمية والتربوية ومن ثم تدعم الاقتصاد الوطني والمجتمع بصورة عامة وبالتالي فان قوة المنظومة وتطورها ينبغي ان تدعم المجتمع وتساعد في التغلب على أزماته المختلفة .

أولاً : منهجية البحث

1- مشكلة البحث :

ان ضعف الموارد المالية ومحدوديتها تبقى عاجزة عن تلبية المتطلبات التعليمية والوفاء باحتياجات التعليم المتزايدة الامر الذي يتطلب زيادة التمويل لتحقيق التعليم المستدام وهذا لا يتحقق الا من خلال الاستثمار الرأسمالي الذي يسهم في تطوير التعليم المستدام ورفع كفاءته ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث في سؤال عام ((هل هناك اثر للاستثمار الرأسمالي في تمويل التعليم المستدام)) زينثق منها الاسئلة الفرعية التالية :

أ- ما مفهوم الاستثمار الرأسمالي ؟

ب- هل هناك اثر للتمويل بالاستثمار الرأسمالي في استدامة التعليم.

ج- مالمتغيرات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية الدافعة للأخذ بالاستثمار الرأسمالي في المنظومة التربوية والتعليمية الخاصة والعامة ؟

د- كيف يمكن استخدام مصادر التمويل الرأسمالي في تطوير التعليم المستدام ؟

2- اهداف البحث :

أ- التعرف على مفهوم التمويل بالاستثمار الرأسمالي وأهم مصادره وسماته وأثاره .

ب- بيان اثار التمويل بالاستثمار الرأسمالي في التعليم المستدام

ج- دعم اقتصاد الدولة من خلال الاستثمار الرأسمالي في أسهم وسندات المنظومة التربوية والتعليمية المتحولة الى شركات خاصة مساهمة وشركات عامة والارتقاء بمستويات الطلبة بما يؤهلهم لان يكونوا قوة أبداع وابتكار وتميز تفوق الأمة نحو التقدم والازدهار

3- أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال القيمة النظرية التي يقدمها في كونه لم يلق الاهتمام الكافي على مستوى البحوث والدراسات العربية ومن ثم إسهامه في تحقيق الاثرء المعرفي عن طريق معرفة نظرية جديدة تدور حول التمويل بالاستثمار الرأسمالي وتحقيق الاستدامة في التعليم على مستوى المؤسسات التربوية والتعليمية .

ومن الناحية العملية تتحدد قيمة البحث من خلال إفادة القائمين من متخذي القرارات وصانعي السياسات في دعم التعليم المستدام من خلال التمويل بالاستثمار الرأسمالي ودراسة مفهوم الاستثمار المالي ومعرفة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية الدافعة بالأخذ بالاستثمار الرأسمالي .

4- منهجية البحث :

نظرا لما تقتضيه طبيعة البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل الادبيات المتعلقة بمصطلح الاستثمار الرأسمالي وتمويل التعليم المستدام وبيان المتغيرات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية الدافعة للأخذ بالاستثمار الرأسمالي في المنظومة التربوية والتعليمية والوقوف على استخدام مصادر التمويل بالاستثمار الرأسمالي في تطوير التعليم المستدام.

5- الدراسات سابقة :

سنتناول في هذا الجزء من البحث للدراسات السابقة الى تمويل التعليم الجامعي , اذ اطلع الباحث على عدد من الدراسات العربية والأجنبية وقد تم عرضها وفق الترتيب الزمني من الاحدث للأقدم وكالتالي :

أ- الدراسات العربية

- دراسة : شعيب ، 2021 (تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسة التعليمية) .

- التعرف - هدف الدراسة : أ- التعرف على أهم مصادر التمويل في مجال التعليم، وأنواعها ب التعرف على بعض النماذج من الدول من حيث ج- على مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم تنويع مصادر التمويل في مجال التعليم

- نتائج الدراسة : مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية متشابهة و إلى حد كبير في عمليات التمويل للدول محل الدراسة

- منهجية الدراسة : استخدم المنهج الوصفي التحليلي المسحي .

. - دراسة : العتيبي , 2018 (تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا-بريطانيا-اليابان-أستراليا) ..) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها

هدف الدراسة : تهدف الدراسة إلى التعرف على مصادر تمويل التعليم في تلك الدول وتحديد الآليات للاستفادة من هذه التجارب وتطبيقها في المملكة العربية السعودية .

نتائج الدراسة : ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تمويل التعليم العالي في السعودية وإشراك قطاع الأعمال الخاص والأفراد والمؤسسات في الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين .

المنهجية : استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن

- دراسة : عزب ، 2009 (تمويل التعليم الجامعي في مصر وملامح الأزمة وسبل المواجهة)

- هدف الدراسة : بيان أهم مظاهر أزمة التمويل الجامعي في مصر والتعرف على طرق الخروج منها واختيار السيناريو الأمثل للخروج من هذه الأزمة .

- منهجية الدراسة : استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بعض الأدبيات التربوية والتعليمية لتشخيص أزمة التمويل الجامعي في مصر .

نتائج الدراسة : إتباع بعض السياسات اللازمة لأجل توفير موارد مالية كافية لتمويل التعليم الجامعي مثال كتشجيع القطاع الخاص على تمويل التعليم الجامعي

ب- الدراسات الأجنبية :

. - دراسة : كاثارين وسكوت وميج ، 2017 ، (المال المخفي : الدور القوي لأولياء الأمور للمساهمة في تمويل المدارس) .

- هدف الدراسة : تقدير مستوى مساهمات أولياء الأمور في التمويل بصفة عامة والمأخوذ من الإحياء الفقيرة بصفة خاصة .

- نتائج الدراسة : زيادة مساهمات أولياء الأمور للمدارس في مدينة سياتل مقارنة بمثيلاتها كمدينة بورنلاند ، في حين حصلت أغفر عشرة مدارس على تبرعات قليلة من أولياء الأمور .

المنهجية : لمنهج الوصفي التحليلي .

- دراسة : تيلاك 2015 ، (الاتجاهات العالمية في تمويل التعليم العالي) .

هدف الدراسة : بعد إجبار البلدان تماشياً مع السياسات الاصطلاحية تهدف الدراسة إلى بيان تقليل دور الدولة في تمويل التعليم العالي .

نتائج الدراسة : قيام الدول المتقدمة مثل بريطانيا وأستراليا بتقليل دور التمويل الحكومي للتعليم على الرغم من التعليم العالي في الدول ذات الدخل المرتفع لم يتأثر كثيراً .

منهجية الدراسة : تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

6- التعليق على الدراسات السابقة :

تناول البحث عدداً من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وتم تقسيمها إلى محورين هما محور الدراسات العربية ومحور الدراسات الأجنبية . وتبين بان هناك اوجه اتفاق وأوجه اختلاف بينها وبين البحث الحالي وسيتم توضيحها بالشكل التالي :

تركزت اوجه الاتفاق في عرض مصادر تمويل التعليم والأساليب المقترحة لتمويل التعليم الجامعي ، في حين تركزت اوجه الاختلاف فإنها لم تتطرق إلى الاستثمار الرأسمالي في تمويل التعليم المستدام .

7- إجراءات البحث :

يسير البحث الحالي وفقاً للخطوات التالية :

المحور الاول للبحث ويشمل مقدمته ومشكلته وأسئلته وأهدافه وأهميته ومنهجيته والدراسات السابقة والتعليق عليها.

والمحور الثاني : يتناول اطار مفاهيمي عن مفهوم الاستثمار الرأسمالي ومفهوم التمويل ومن ثم مفهوم التعليم ومفهوم التعليم المستدام وأنواع مصادر الاستثمار الرأسمالي اضافة الى المتغيرات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية للاخذ بالاستثمار الرأسمالي .

المحور الثالث : تناول الجانب التحليلي لأثر التمويل بالاستثمار الرأسمالي في التعليم المستدام والتوجه المستقبلي للبلدان المتقدمة (أمريكا وأوروبا) ودول العالم الثالث ونتائج البحث .

ثانياً : الاطار المفاهيمي للاستثمار الرأسمالي في تمويل التعليم المستدام

1- مفهوم الاستثمار الرأسمالي

قيل الحديث عن الاستثمار الرأسمالي لا بد ان نعرف بان الاستثمار الرأسمالي هو احد أنواع الاستثمار في السوق المالي ، إذ يصنف السوق المالي الى صنفين هما السوق النقدي القصير الأجل والسوق الرأسمالي الطويل الأجل بما يعرف الاستثمار ببورصة الأسهم والسندات أو السوق الثانوي للتداول والذي يكون محل دراستنا ، وأدواته هي الأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات واجله من 3- 5 سنوات وفي الغالب يزيد عن ذلك وهذا النوع من الاستثمار هو محل دراستنا ، وأيضا يعرف الاستثمار الرأسمالي بأنه : (شراء حصة في رأس مال ممثلة بأسهم وهي (حقوق ملكية) وسندات وهي شراء حصة في قرض وهي (سندات مديونية). كذلك يعرف الاستثمار الرأسمالي بأنه : (توظيف الأموال بطريق غير مباشر في شراء الأسهم والسندات ويتم تداولها في السوق الرأسمالي) وهو يختلف عن الاستثمار الحقيقي (المادي) والذي تستخدم فيه الأموال بطريق مباشر (بدون وسيط) في شراء الأصول الحقيقية كالأراضي والأثاث والمكائن والآلات , في حين يشتمل النوع الآخر من الاستثمار المالي بما يعرف بالاستثمار القصير الأجل والذي ويعني الاستثمار في السوق النقدي القصير الأجل وأدواته الأوراق التجارية وشهادات الودائع واذونات الخزينة واجل الاستثمار لا يزيد عن السنة . وبالتالي يمكننا القول بان مصطلح الاستثمار المالي يشتمل على جميع ادوات السوق الرأسمالي الطويل الأجل وادوات القصير الاجل .

وسوف نركز في دراسينا هذه على السوق الراسمالي وأدواته الأسهم والسندات. ويعد السوق الراسمالي الطوي الأجل من المؤسسات المالية الوسيطة بين وحدات العجز المالي متمثلة (بالمستثمر) ووحدات الفائض المالي متمثلة (بالمدرخ) ، وأما الشركات التي لها الحق في العمل في هذه البورصة هي شركتان فالشركة الأولى تعرف بالشركة المساهمة الخاصة والثانية تعرف بالشركة العامة ولكل واحدة منهما سمات تختلف عن الأخرى , فمثلا الشركة المساهمة لها الحق في إصدار الأسهم والسندات والتداول بأدواتها في البورصة في حين الشركة العامة لها الحق في إصدار السندات حصرا والتداول في البورصة أيضا وفيما يلي مقارنة بسيطة بين الشركات المساهمة العامة والخاصة من خلال الجدول رقم (1) أهمها ما يلي :

جدول (1) يتضمن مقارنة بين الشركات العامة والشركات المساهمة الخاصة

وجه المقارنة	الشركات العامة	الشركات المساهمة الخاصة
ملكيته	مملوكة للدولة وإذا أرادت ان تتحول الى شركة مساهمة عامة فيمكن ان تدخل بالشراكة مع القطاع الخاص او يملكها القطاع الخاص بشكل كامل .	مملوكة للقطاع الخاص
أدارتها	تتولى أدارتها الدولة وفق قوانين تلك المؤسسة وإما اذا تحولت الى شركة مساهمة عامة فيتم ادارتها من قبل مدراء عامون أو مجلس ادارة	يتم ادارتها من قبل مجلس ادارة منتخب من قبل المساهمون والمؤسسون
الاستقطاع الضريبي	معفاة من الضريبة	خاضعة للضريبة
مقسوم الارباح	لا يوجد فيها توزيع ارباح سنوية	توجد فيها ارباح سنوية
الاقتراض	يحق لها الاقتراض من خلال إصدار سندات الدين العام	يحق لها طرح الأسهم للاكتتاب العام وإصدار سندات الدين العام
رقابة ديوان المحاسبة	تخضع لرقابة ديوان المحاسبة سواء اكانت شركة مساهمة عامة (شركة مختلطة) أو خاصة	لاتخضع لرقابة ديوان المحاسبة
تصفية الشركة	لا يتم تصفيته	يتم تصفيته

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الخاصة بالباحث

2- مفهوم التمويل :

يعرف التمويل بأنه : (عملية اتخاذ قرارات متعلقة بكيفية الحصول على الأموال وتوزيعها على) ، ويمكن ان يشتمل التمويل على Mun ,1994,p: 68 الأنشطة التشغيلية والاستثمارية ، (الخدمات والأدوات المالية كالاسهم والسندات ، وبالتالي فالتمويل وفقا لما سبق يعني تحديد احتياجات المؤسسات من الموارد المالية والنقدية مع تحديد طرق الحصول عليه واستخدامها المال في الوقت توفير إلى أيضا يشير التمويل) ، وقد P 45 , 2019 بكفاءة (محروس ونعمان ، الذي يمكن ان تحتاج اليه المؤسسة . إذن وظيفة التمويل تعني الحصول على الأموال ثم استخدامها بصورة فعالة وبكفاءة في كل ما يتعلق بالاهتمامات البشرية سواء اكانت تجارية أو خدمية ولقد اتسع هذا المفهوم ليصل الى الاهتمامات الخدمية المتعلقة بالتعليم والصحة وغير ذلك .

3- مفهوم تمويل التعليم :

يعرف تمويل التعليم بأنه : (مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق اهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية) جوهر والباسل ، 2016 ، ص 11. يتضمن المفهوم جميع المصادر وإشكال الدعم المالي للتعليم مثل التبرعات والهبات والاقواف والمعوقات المالية المختلفة وكيفية ادارتها بفاعلية وكفاءة لتحقيق اهداف المؤسسات التعليمية المختلفة . والاهداف هي :

- أ- يساعد التعليم في تحسين الدخل وتكافؤ الفرص نتيجة العلاقة الطردية بين مستوى التعليم ومعدلات الادخار والاستثمار .
- ب- يساعد التعليم على سرعة التطور التكنولوجي في المجتمع من خلال ما يقدمه من معارف جديدة للتطوير الامر الذي ينعكس إيجابا في تشغيل الأيدي العاملة والتنمية الاقتصادية .
- ج- زيادة التعليم يؤدي الى ارتفاع إنتاجية الفرد ، وكذلك يدفع المجتمع باتجاه التنافس والإبداع.
- د- كذلك يؤدي التعليم الى زيادة معدلات توقع الحياة لان المجتمع المتعلم أكثر استجابة للإرشادات الطبية لأجل المحافظة على حياتهم كما يؤثر تعليم الابوين على تربية الطفل وصحته
- هـ- يسهم التعليم في تنمية المهارات الإدراكية للأفراد ودفعهم الى المثابرة والمنافسة .

4- مفهوم التعليم المستدام :

وهو نموذج تعليمي او تحويلي يقدر الإمكانات البشرية ويحافظ عليها ويمكنها من تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، وكلمة مستدام تتسم بأربعة توصيفات وهي كالتالي : <https://www.manhajiyat.com> ar:

- أ- استدامة التفكير والممارسة التعليميتين بمعنى الاستدامة تساعد الناس والمجتمعات على البقاء والنظم الايكولوجية .

ب- قابليته الدفاع عنه ويعني قابلية التعليم المستدام للدفاع عنه وامكانية تبريره تعليميا وأخلاقيا وممارسته بتكامل وعدالة واحترام وشمولية

ج- التعليم المستدام نظام قابل للتكيف والحياة ويجسد ويغذي العلاقات الصحية .

د- دائم كونه يعمل بشكل جيد بما يكفي من الناحية العملية مما يجعل هذا النوع من التعليم مرشحا للاستمرار .

والاستدامة تشير الى فكرة مفادها ان بقاء الإنسان وكذلك بقاء الحيوان والنبات كلها كائنات تعتمد الى حد كبير على قدرة البشرية على العيش في انسجام اكبر مع البيئة الطبيعية وبالتالي فان تلك المبادئ تتغلغل في جذور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتشمل أساسياتها وهي القيادة والتعليم والعدالة والنظم والاقتصاد الدائري ، وبما ان مؤسسات التعليم تنتج قادة ومحترفي الغد فمن المهم الا تعمل تلك المؤسسات على رفع مستوى الاستدامة لدى الطلاب ، بل تزودهم بالمعارف والمهارات والقيم الملموسة في مجال الاستدامة وبالتالي سيتمكنهم من تطبيقها في www.annaharar.com/science-and-technology حياتهم الشخصية والمهنية

ويعد التعليم المستدام نموذجا متقدما من أنواع التعليم المعاصر ، فهو يركز على زيادة إشراك أكثر عدد من الأفراد في قضايا التنمية المستدامة وزيادة فهم الروابط ما بين البيئة والاقتصاد والثقافة وكيفية تأثير الممارسات اليومية في الأجيال القادمة .

ثانياً: أنواع مصادر الاستثمار الراسمالي :

1- الأسهم والسندات

بأنها حصة او ملكية في شركة مساهمة ما والمساهم في الشركة Stocks. تعرف الأسهم يمتلك حصة في الشركة بعدد الأسهم التي يمتلكها . اذ ان بعد تأسيس الشركة المساهمة وفق القانون سيحدد رأسمالها الممتلك والشركة لها شخصية اعتبارية مستقلة . وفي حال عدم اكتمال رأسمالها فمن حقها إصدارها أسهما للاكتتاب العام

في سوق الإصدار الاولي خاصة إذا كانت الشركة في بداية عملها وتصنف الأسهم الى نوعين هما :

أ- **الأسهم العادية :** من سماتها انها تخول مالكيها باحقية التصويت في مجلس المساهمين الخاص بالشركة ، وإما الإرباح التي يستحصلها مالك السهم العادي من خلال طريقين الاول مقسوم الإرباح او ما تعرف بالإرباح الايرادية والطريق الثاني هي الأرباح الراسمالية الناجمة عن الفرق بين سعري الشراء والبيع وبالتالي يمكننا القول بانه ليس هناك ربح مضمون بشكل ثابت في الاسهم .

ب- **الاسهم الممتازة :** من سماتها بان مالك هذه الاسهم يفتقر الى حق التصويت في اجتماعات المساهمين لكنه يحصل على إرباح مضمونة بشكل ثابت ، ولما لكي هذه الاسهم الأولوية في الحصول على الإرباح قبل أصحاب الاسهم العادية

: وثيقة بقيمة معينة لتمويل مشروع ما تتضمن تعهد من شركة ما بسداد **Bonds** ج- السندات مبلغ معين في تاريخ معين متفق عليه مع وجود فائدة تترتب على الطرف الحامل لها او بمعنى آخر السند يعرف بانه سند دين في ذمة الجهة المصدرة له كالشركة مثلا والحامل لهذا السند هو الدائن لتلك الجهة , وان هذا السند قابل للتداول في السوق الراسمالي . وهناك شركتان لها الحق في إصدار السندات هما الشركة المساهمة الخاصة والشركة العامة ولأجل التوضيح فيما يأتي مقارنة بين السندات والأسهم كما في الجدول رقم (2) وكالتالي :

جدول رقم (2) يتضمن مقارنة بين السندات والاسهم

وجه المقارنة	السندات	الاسهم
الأولوية في الاستحقاق	له الأولوية في تحصيل العائد وكذلك الحقوق في حال تصفية الشركة	ليس له الأولوية
صلاحية التصويت في قرارات الشركة	ليس لديه اي صلاحية في التصويت	يمتلك صلاحية في التصويت
الملكية في الشركة	عند شراء السند من الشركة يصبح الفرد مقرضا	عند شراء السهم يصبح الفرد مالكا لجزء من الشركة
الخطورة	اقل خطورة	اعلي خطورة

المصدر : بالاعتماد على المعلومات الخاصة بالباحث

ثالثاً: المتغيرات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية الدافعة للأخذ بالاستثمار الراسمالي

يرى الكثير من رجال الاقتصاد والتعليم بان تاهيل المؤسسات التربوية والتعليمية الخاصة والحكومية لتصبح شركات مساهمة فإنها تعتبر داعمة للاقتصاد الوطني والمجتمع والتعليم عن طريق طرح شركاتها في البورصات . ويهدف تحويل تلك المؤسسات لشركات وطرح أصولها المالية في البورصة الى التالي (جوهر والباسل ، 2016 ، ص 99):

- 1- تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في المدارس والجامعات .
- 2- الارتقاء بالتعليم داخل المدارس والجامعات للمنافسة العالمية بعد إيجاد صيغ غير تقليدية لمصادر تمويل جديدة للتعليم تبتعد عن الموازنات الحكومية .
- 3- دعم اقتصاد الدولة من خلال فتح الابواب للاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار في البورصة) الفعال في ميدان التعليم مما يعزز موارد المؤسسات التربوية والتعليمية وبالتالي سينعكس إيجابا في رقي مستويات الطلبة مما يؤهلهم لان يكونوا قوى إبداع وابتكار وتميز نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة في التعليم والاقتصاد والبيئة .
- 4- دعم استثمار رأس المال البشري كا أفضل استثمار .

5- تخفيف العبء عن الموازنات الحكومية ومساندتها في أداء مهامها المالية من خلال تقليل النفقات الممولة للمدارس والجامعات وزيادة إيراداتها وتحويلها الى استثمارات في مجالات أخرى.

6- إعداد جيل جديد من الطلبة مؤهل تأهيلا علميا مميزا قادرا على خوض غمار المستقبل وقيادة المجتمع نحو نهضة تعليمية شاملة .

ثالثاً : اثر الاستثمار الرأسمالي في تمويل التعليم المستدام

ان رؤية الكثير من رجال الاقتصاد والتعليم تكمن بان قوة المؤسسات التربوية والتعليمية وتطورها ينبغي ان تكون داعمة للمجتمع وتساعده على التغلب على أزماته المختلفة ، ومن هنا فأنهم يدعمون فكرة تحويل المدارس والجامعات بصورة عامة الى شركات مساهمة وطرح أصولها المالية في البورصات . ويعد تمويل التعليم بالاستثمار الرأسمالي هو توجهها جديدا الا انه يواجه معارضة من قبل البعض باعتبار ان هذا التوجه الرأسمالي سوف يطيح بالفقراء ويحرمهم من الالتحاق بتلك المدارس ويجعلها فرصة للأغنياء وبالتالي سيخل بمبادئ التكافؤ والعدالة التي أقرتها الدساتير العالمية ، ولكن يمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال جملة من الاقتراحات أهمها :

1- إلزام الدولة أصحاب المدارس والجامعات الخاصة بتحديد موردا إضافيا لموارد الدولة لغرض دعم المدارس الحكومية .

2- تفرض الدولة رسوماً على الى المدارس الخاصة وتستغل هذه الرسوم في إعادة تطوير وهيكلية المدارس الخاصة .

3- ان تعيد الدولة نظرها في واقع المنظومة التعليمية الحكومية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق المساءلة والحساب اعتمادا على فكر المدارس الخاصة مع الالتزام بمبادئ المجانية .

4- اختبارات للمدرسين الجدد على غرار ما تنتهجه المدارس الخاصة والابتعاد عن سياسات الحفظ والتلقين التي لازمت التعليم وأرهقته حتى أصبح التعليم عبئاً ثقيلاً لا يطاق.

5- دعم توجهات المشاركة الشعبية في التعليم ودعوة الأغنياء ودوي المال الى دعم التعليم الحكومي والتبرع لإنقاذه من التخلف والضياع .

6- دعم التوجه نحو التنافسية العالمية من خلال تطوير شامل وجذري لمنظومة التعليم المجانية بشكل يمكن المدارس من :

أ- تحقيق التوازن التقني والعلمي مع المدارس الخاصة .

ب- تحقيق التوازن النفسي بين طلبة المدارس الحكومية والخاصة ويقضي على التفاوت الطبقي بين الطلبة .

ج- دعم أسس التواصل الاجتماعي بين طلبة المدارس الخاصة والحكومية من خلال إجراء المسابقات وتبادل الزيارات التعليمية والمشاركة في الأنشطة والرحلات والمؤتمرات والمهرجانات .

ثانياً : التوجه الاستثماري الرأسمالي للبلدان المتقدمة (أمريكا وأوروبا)

بما ان التوجه الاستثماري الرأسمالي في تمويل التعليم هو توجه مستقبلي فانه يستدعي توافر مجموعة من المبررات والاشتراطات المحددة والتي من خلالها ان تكون هذه المدارس قادرة على المنافسة العالمية وابرز هذه المبررات التي تبرزها صحيفة لوموند في عدده الصادر في سبتمبر عام 2007 والتي اوجزها لنا المحرر كريستوفر فيلد بخصوص التوجه العالمي الجديد حول تمويل التعليم المستدام بالاستثمار الرأسمالي في النقاط التالية :

- 1- رغبة الولايات المتحدة وأوروبا في فرض سطوتها على التعليم في العالم من خلال الاستثمار الخاص في التعليم واستغلال الطاقات البشرية أفضل استغلال .
- 2- السعي المتواصل في تحسين جودة التعليم والانتقال بالتعليم من الاستهلاك الصرف الى الاستثمار المربح الفعال على المدى البعيد إي عصر الإبداع والابتكار والمتعة .
- 3- تحويل المدارس والجامعات الى كيانات اقتصادية مربحة وتشجيع رجال الأعمال الى تمويل هذه المؤسسات من خلال كسب ثقتهم عن طريق السمعة العالمية التي تتحقق للنظام التعليمي .
- 4- دعم سيادة الدولة من خلال رغبة الأنظمة التعليمية بالعمل تحت سلطاتها وإشرافها المباشر حفاظا على هيبة الدولة واستقرارها .
- 5- مساعدة الدولة في تخفيف عبء التمويل الحكومي للتعليم .

وأشار كريستوفر الى ابرز شروط طرح رأسمال تلك المدارس في البورصة على شكل اسهم من خلال الضوابط التالية:

- 1- ان تكون العناصر البشرية في المؤسسات التربوية والتعليمية سواء كانت الإدارية او أعضاء هيئات التدريس من حملة الشهادات العليا .
- 2- يتم اختيار الطلبة وفق اعتماد اختبارات مقننة وضوابط صارمة تحدد نوعية الطلبة المقبولين والقادرين على تفعيل منظومة الاستثمار .
- 3- معايير جودة المستوى العام للدراسة في المدارس والجامعات

بعد إدراك إدارات المدارس بقوة التنافسية العالمية في مجال التعليم فربطت معيارية جودة المستوى العام للدراسة في تلك المؤسسات حيث اعتمدت جملة من السياسات وكالتالي :

- 1- إعطاء الأولوية للتخصصات ذات الطابع الأكثر أهمية ومنافسة للبيئة ومناسبة للاستثمار العالمي .
- 2- الاهتمام بهيكلية الأداء داخل تلك المؤسسات إي تقييم أداء الكوادر الإدارية والتدريسية فضلا عن الطلبة .
- 3- ممارسة اعلي درجات المسائلة والمحاسبة والشفافية خاصة عندما يكون التمويل خارجي من خلال المساهمين والدائنين وهؤلاء يرغبون بان تكون القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات ذات قيمة تنافسية والحصول على مستوى معين من العوائد بأقل مستوى من المخاطر .

4- السعي الى خلق طلاب مؤهلين لدخول الجامعة مما يؤهلهم لتحقيق مستويات أكاديمية ممتازة

ثالثاً : التوجه الاستثماري لدعم التعليم في بلدان العالم الثالث

ينبغي التعرف على أهم سمات واثار مصادر التمويل الحالية للتعليم في دول العالم الثالث ومن ثم المقارنة بينه وبين التوجه الاستثماري المستقبلي للبلدان المتقدمة كاميركا واوروبا ومن ثم اثبات دور التوجه المستقبلي الجديد للاستثمار الراسمالي وأثره في التعليم المستدام . وفيما يلي اهم سمات واثار التوجه الاستثماري لدعم التعليم في بلدان العالم الثالث هي :

- 1- التمويل الحكومي للتعليم وهو لا يكفي لسد متطلبات التعليم من ناحية البني التحتية للتعليم وأجور التدريسيين وبالتالي لا يضمن فرص الحصول على تعليم جيد النوعية .
- 2- لقد نادي البعض بضرورة الاقتراض من المؤسسات الدولية لتمويل التعليم لكون التمويل الحكومي لا يكفي لسد متطلبات التعليم وبالتالي أصبحت الكثير من الحكومات تعتمد في تمويلها للتعليم على التمويل الخارجي بدرجات متفاوتة من خلال عمليات الاقتراض وطبقاً لهذا النظام فان الحكومة تتحمل عملياً كافة المخاطر المترتبة على تمويل التعليم من حيث سداد أصل القرض مع الفوائد .

3- والبعض الآخر نادي بمشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي في الاستثمار في التعليم وتخفيف العبء عن كاهل الأجهزة الحكومية الا ان ما يخصصه القطاع الخاص من أموال لايفي باحتياجات بعض البلدان المتزايدة في السكان إضافة الى مشاكل التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على الإنتاج وهذا ما يتعارض مع حقوق الملكية وخصخصة التعليم في معظم بلدان العالم الثالث .

4- ان الاعتماد على الإعانات والتبرعات والموارد الداخلية في تمويل العملية التمويلية وأنشطتها المختلفة تؤدي الى عدم استقرار النمو وهي موارد شحيحة بالتأكيد وبالتالي فان السياسات الهزيلة الخاصة بالتعليم والاقتدار الى لكفاءة سيتمتصان تلك الموارد .

(البناء والتشغيل والنقل) والتي BOT-5 ثم ظهرت فكرة تمويل المدارس من خلال نظام بمقتضاه تتولى المؤسسات الخاصة ببناء المدارس تقوم بإدارتها وتشغيلها بموجب عقد امتياز لسنوات عدة وبعدها يتم استعادة ملكية تلك المدارس الى الحكومات مرة أخرى .

6- بعدها ظهرت نظام الكوبونات التعليمية (القسائم) ويمكن تعريف الكوبونات التعليمية على انها شهادات تصدرها الحكومة لأولياء الأمور لتقديمها الى المدارس التي يتم اختيارها لتعليم أولادهم وبعدها تقوم المدارس ببيعها الى الحكومة للحصول على قيمتها نقداً .

الا ان الكثير يرى عدم جدوى الأنظمة التعليمية السابقة الذكر والتي تمثل المصادر الحالية لتمويل للعملية التعليمية وأنشطتها في اغلب دول العالم الثالث الا ان جميعها لها اثار سلبية وكما يلي :

- 1- انخفاض نوعية الخدمات التعليمية المقدمة وتوجه أولياء الأمور على التعليم الخاص والانصراف عن الخدمات التعليمية الحكومية الامر الذي يولد الفساد المالي والإداري في القطاع التعليمي العام نتيجة انخفاض مكافأة العاملين وبالتالي إجبار الطلبة على الدروس الخصوصية .

2- عدم استقرار المؤسسات التربوية والتعليمية الحكومية حيث ينجم عن ذلك تهجير أبناء الأسر العالية والمتوسطة دخولهم مدارس التعليم العام والتوجه نحو التعليم الخاص وبالتالي انعدام تكافؤ الفرص ومن ثم تدني امن واستقرار المجتمع وتدمير هويته وأمنه الثقافي .

3- يؤدي التمايز في معدلات الإنفاق على التعليم الخاص هو تعليم الصفوة في حين التعليم الحكومي يبقى الملاذ الأخير للفقراء .

4- تفاقم انعدام العدالة الاجتماعية والاقتصادية حيث يشعر طلبة ذو الدخل المنخفض بعد العدالة والمساواة في توزيع الخدمات التعليمية .

وفيما يتعاقب سمات واثار الاستثمار الرأسمالي للتعليم في البلدان المتقدمة فهي كالتالي :

يتسم الاستثمار الرأسمالي في التعليم بانه استثمار طويل الاجل وان اثاره لا تظهر بشكل سريع ومباشر وان الأموال التي تصرف في التعليم قد يكون من الصعب استردادها او استرداد أصحابها للإرباح الخاصة بهم مقارنة بالأموال التي تنفق في مصنع إنتاجي ، وعلى هذا الأساس تم اختيار هذا النوع من الاستثمار الرأسمالي الطويل الاجل ليتوافق مع اجل الاستثمار في التعليم . وعلى الرغم من الايجابيات التي تحملها نماذج تمويل التعليم سواء كان التمويل الحكومي او نظام الكوبونات وغيرها الا ان BOT مشاركة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي او نظام هذه النماذج كان لها اثار سلبية أهمها عدم استقرار المؤسسات التربوية والتعليمية وانعدام تكافؤ الفرص في توزيع الخدمات التعليمية ولذلك فان التوجه الجديد لمصادر التمويل المقترح يعد أفضل نموذج لتمويل التعليم التربوي والجامعي في المستقبل وسماته كالتالي :

1- القضاء على التفاوت الطبقي بين الطلبة وجعل فرص الالتحاق متاح لجميع الطلبة بعد تقديم اقتراح إلزام الدولة أصحاب المؤسسات التربوية والتعليمية المتحولة الى شركات مساهمة بتحديد موردا إضافيا يدعم موارد الدولة في تمويل التعليم الحكومي .

2- يمكن للمستثمر في اسهم الشركات الحصول على عوائد من موردين ماليين أولهما إرباح رأسمالية ناجمة عن الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء والثاني مقسوم إرباح سنوي ناجمة عن العوائد التشغيلية لتلك المؤسسات الامر الذي يشجع على جذب المستثمرين الأجانب والمحليين وهذا ينعكس في زيادة القيمة السوقية للسهم وبالتالي ارتفاع موارد تلك الشركات .

3- ارتفاع جودة التعليم والتنافسية العالمية المتحققة من خلال معايير محددة للإدارة والطلبة والمناهج والتدريسيين سيؤدي ذلك الى زيادة القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات وبالتالي ارتفاع قيمة الشركة .

4- فضلاً عن العوائد المتحققة من ملكية المساهم في الشركة فان هناك مورد آخر تموله أسرة الطالب وبالتالي بوجود تلك الموارد الداعمة للميزانية سيساعد الوصول الى نظام تعليمي قوي متجانس في شقيه الحكومي والخاص تجمعها روابط بين أبناء المجتمع دون تمييز ام محابة . وإما اثار الاستثمار الرأسمالي في التعليم فهي كما يلي :

أ- قدرة تلك المؤسسات على المنافسة العالمية من خلال ان يكون المتقدمون لشغل المهام الإدارية من ذوي الخبرة في مجال إدارة الأعمال وان تكون لديهم قدرة ابتكاريه على قيادة الواقع التعليمي

الجيد في المدارس والجامعات ذات التوجه المستقبلي نحو استثمار المدارس الخاصة في البورصات .

ب- نتيجة وفرة الموارد هو اعتماد المدارس والجامعات على ارقى وأفضل وسائل التقنيات التكنولوجية الحديثة كي تتواصل مع العالم تواصلاً فعالاً وان توظف تلك التكنولوجيا في خدمة العملية التعليمية .

ج- سيكون تقويم الطلبة قائماً على الابتعاد عن نمطية الحفظ والتلقين عن طريق قياس مهارات الإبداع والابتكار والتحليل والبحث العلمي والنقد دون قيد او شرط .

د- تحقيق سمعة عالمية للنظام التعليمي ليستحق ثقة الأعمال الممولين لهذه المؤسسات ومن ثم تخلق منها كيانات اقتصادية مربحة تدعم التوجه نحو تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التعليم لبناء الوطن والتعليم المربح المادي وصياغة العقول المبدعة .

هـ- الاستثمار الخاص في التعليم سيساعد الدولة من خلال تخفيف عبء التمويل الحكومي للتعليم ، اذ ان المبالغ المخصصة في الموازنة لتمويل التعليم سينخفض وبإمكان الحكومة استثمارها في مجالات اخرى .

و- إعداد مناهج عالية المستوى اذ تحتوي قدراً من الثقافة المشتركة التي تشترك فيها مع المدارس الحكومية الرسمية وبالتالي سيؤدي الى استقرار المجتمع وان تكون هذه المناهج داعمة للانفتاح والتسامح .

رابعاً : مناقشة وتحليل نتائج البحث

بعد التحليل الوصفي للدراسة تبين الاتي :

اعتماد المؤسسات التربوية والتعليمية على التعليم الحكومي وحده في تغطية احتياجاته المتزايدة لا يحقق استدامة التعليم مقابل زيادة ارتفاع عدد الطلبة المقبولين في تلك المؤسسات وفقدان المؤسسات استقلالها الاداري والمالي , وفي ضوء ما سبق معالجته توصل الباحث الى عدة نتائج أهمها :

- 1- اظهرت نتائج التحليل بان التمويل بالاستثمار المالي له اثر في دعم التعليم المستدام ، ويجب على المؤسسات التربوية والتعليمية الأخذ بخيار الاستثمار الراسمالي .
- 2- مدى حاجة المؤسسات التربوية والتعليمية الى تمويل التعليم المستدام .
- 3- يستهدف التمويل بالاستثمار الراسمالي في دعم التعليم المستدام وكذلك خلاص المدارس والجامعات من كل تبعية مالية قد تعيق استمراريتها وبقائها ونموها حالياً ومستقبلاً .
- 4- يتطلب تحقيق تمويل التعليم المستدام بالاستثمار الراسمالي تمكين المؤسسات التربوية والتعليمية من تحقيق استقلالها الاداري والمالي بشكل تام وبالتالي يتسنى لها من الاستفادة القصوى من البديل الاستثماري المتاح .

5- ان اثار الاستثمار الطويل الاجل او ما يعرف (بالاستثمار المباشر) في التعليم المستدام لا تظهر بشكل سريع ومباشر وان الأموال التي تصرف في التعليم قد يكون من الصعب استردادها او استرداد أصحابها للإرباح الخاصة بهم مقارنة بالأموال التي تنفق في مصنع إنتاجي ، وعلى هذا الأساس تم اختيار هذا النوع من الاستثمار الرأسمالي كمصدر من مصادر التمويل التي يتوافق مع اجل الاستثمار في التعليم لكونه يتضمن نوعان من الارباح وهما الارباح الايرادية وارباح راسمالية فالنوع الاول يمكن استفادة المساهمون من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع والنوع الثاني هو مقسوم الارباح السنوي.

6- تبين من الدراسات السابقة أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية خاصة انها لا توجد دراسة تتطرق عن الاستثمار الرأسمالي في تمويل التعليم المستدام

7- من الادبيات السابقة تبين بان الاستثمار الرأسمالي هو توجه جديد ومستقبلي يتعلق بالدول المتقدمة كأمريكا وأوربا ولا ينطبق في دول العالم الثالث نتيجة عدم استقرارها الاقتصادي من جانب وعدم وجود سوق مالي قوي يعكس قوة ونمو اقتصادياتها .

8- مدى حاجة المؤسسات التربوية والتعليمية (القطاع والخاص) الى التمويل في ظل الضغوط الاقتصادية وازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم الأخذ بالاستثمار المالي في تمويل التعليم المستدام .

خامساً : التوصيات

1- الاهتمام باختيار الاستثمار الراسمالي الطويل الاجل كأحد المصادر الذي يزيد من كفاءة التعليم وفعالية الأداء المالي للمجتمع لان المعيار الذي يمكن من خلاله مدى كفاءة مصدر التمويل هو ما يحققه هذا النوع من الاستثمار من إرباح للمساهمين ورفع القيمة السوقية لسهم الشركة في السوق الراسمالي .

2- الإفصاح والشفافية عن المعلومات والبيانات الكافية التي يحتاجها المستثمرون فيما يتعلق بتكلفة أموال الملكية للأسهم وتكلفة المديونية للسندات لإضفاء سمعة طيبة لتلك المؤسسات لجذب المستثمرين وجذب الطلبة ومن ثم تحقق التنافسية العالمية .

3- ضرورة القيام بدراسات مالية للمؤسسات بعد أي عملية تمويلية سواء أكانت من خلال مصادر تمويل خارجية بالأسهم او السندات لمعرفة أثرها على الأداء المالي وكفاءته .

4- ضرورة تقليل دور الدولة في تمويل التعليم

5- ضرورة تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الاستثمار وتشبيد البني التحتية للمؤسسات التربوية والتعليمية .

سادساً : المراجع

اولاً : المراجع العربية

1- الحوت ، محمد صبري ، 2015 ، تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، ص 1-7 .

2- عزب ، محمد علي ، 2009 ، تمويل التعليم الجامعي في مصر ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، ص 1-98 .

3- شعيب ، ابتهاج عبد الله ، 2021 ، تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها في السياسة التعليمية ، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد 30 ، ص 26 .

4- العنبي ، حسناء ، 2018 ، تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا واليابان وبريطانيا وأستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، 2 (25) ، ص 1-30 .

5- محروس ، محمد الأصمعي ونعمان ، عبد الله عبد العالي ، 2019 ، بدائل مقترحة لتنويع مصادر التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030 ، المجلة التربوية 59 ، ص 35-70 .

6- جواهر ، علي صالح والباسل ، ميادة ، 2016 ، الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم ، ص 99 .

ثانياً :المراجع الأجنبية

7- Brown, Catherine; Sargrad, Scott; & Benner; Meg. (April 2017) Hidden Money: *The Outsized Role of Parent Contributions in School Finance*. Washington, D.C: The Center for American Progress.

8- Tilak, J. (2015). *Global trends in funding higher education*. *International Higher Education*, (42)

9-Mun, Tasang C. (1994). Cost Analysis of Educational Inclusion of Marginalized Populations, Paris: IIEP.

ثالثاً : الانترنت

منهجيات التعليم المستدام . 2024.2024/7/28 . ar. ...2024.2024/7/28 <https://www.manhajiyat.com> /

النهار العربي. 7/28 . 2024. www.annaharar.com/science-and-technology .2024

أثر التوجه نحو التعليم متعدد التخصصات في تطوير مناهج العلوم الإنسانية: دراسة تحليلية "في ضوء السياسات الحكومية الحديثة"

د. ياسر سيد عبد السلام قطب

جامعة الاسطرلاب

ملخص البحث

في ظل التحولات المتسارعة في المعرفة والواقع الاجتماعي، يواجه التعليم التقليدي في العلوم الإنسانية تحديات متزايدة تتعلق بقدرته على مواكبة احتياجات المتعلم العصري وسوق العمل المتحول. وانطلاقاً من هذه الإشكالية، يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر التوجه نحو التعليم متعدد التخصصات في تطوير مناهج العلوم الإنسانية، في ضوء السياسات الحكومية الحديثة التي تبنت إصلاحات هيكلية في نظم التعليم وتهدف إلى إحداث تكامل معرفي بين فروع العلوم المختلفة.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التعليم متعدد التخصصات يمثل مدخلاً فعالاً لبناء مناهج أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات المجتمع المعاصر. ويعتمد على منهج تحليلي نقدي يستعرض المفاهيم النظرية لهذا التوجه، ويقارن نماذج دولية ناجحة مع تجارب في السياقات العربية، مع الإشارة إلى السياسات التعليمية التي بدأت تتبنى هذا النهج في عدد من الدول العربية.

يتناول البحث أوجه القصور في المناهج التقليدية للعلوم الإنسانية، كما يناقش الدور الممكن للسياسات الحكومية في دعم التحول نحو نموذج تعليمي أكثر تكاملاً. ويرتكز في ذلك على تحليل أدبيات علمية موثقة وسياسات تعليمية منشورة، مع تقديم تصور تطبيقي لتطوير المناهج من خلال دمج العلوم الإنسانية والاجتماعية مع العلوم الطبيعية، القانونية، والتقنية، بما يشمل الفلسفة، علم النفس، القانون، الذكاء الاصطناعي، والبيئة، ضمن إطار مؤسسي مرن ومستدام.

يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية عملية تساعد على تجديد مناهج العلوم الإنسانية بما يتماشى مع المتغيرات المعاصرة، ويدعو إلى تعزيز السياسات التعليمية التي تدعم التكامل المعرفي وتفعيل دوره في التعليم العربي. ويأمل الباحث أن تسهم نتائج هذا البحث في صياغة سياسات تعليمية أكثر توازناً وارتباطاً بالواقع.

الكلمات المفتاحية:

التعليم متعدد التخصصات، تطوير المناهج، مناهج العلوم الإنسانية، السياسات الحكومية، التحولات المعرفية، التكامل المعرفي، الإصلاح التربوي

Abstract

In the context of accelerating transformations in knowledge and social reality, traditional education in the humanities faces increasing challenges in meeting the evolving needs of modern learners and a rapidly changing labor market. This research aims to analyze the impact of the shift toward interdisciplinary education on the development of humanities curricula, in light of recent governmental policies that have introduced structural reforms and seek to foster cognitive integration across various fields of knowledge.

The study is based on the hypothesis that interdisciplinary education offers an effective entry point for building more flexible and responsive curricula that align with contemporary societal needs. Using a critical analytical approach, the research explores theoretical foundations of interdisciplinary education and compares successful international models with emerging trends in Arab contexts, with particular reference to educational policies that have begun to adopt this approach in several Arab countries.

The study addresses the limitations of traditional humanities curricula and examines the potential role of government policy in supporting a transition toward a more integrated educational model. It relies on the analysis of peer-reviewed literature and published educational policy documents and presents a practical framework for curriculum reform that merges humanities and social sciences with natural, legal, and technological fields—including philosophy, psychology, law, artificial intelligence, and environmental studies—within a flexible and sustainable institutional structure.

This research aims to offer a practical vision for renewing humanities curricula in accordance with current global transformations and calls for strengthening educational policies that support interdisciplinary integration. The researcher hopes the findings will contribute to more balanced, realistic, and future-oriented policy design.

Keywords:

Interdisciplinary Education, Curriculum Development, Humanities Curricula, Government Policies, Knowledge Transformations, Cognitive Integration, Educational Reform

مقدمة البحث

تشهد البيئة المعرفية العالمية تحولات متسارعة فرضت تحديات جديدة على المؤسسات التعليمية، خصوصًا في ما يتعلق بقدرتها على مواكبة التغيرات الفكرية والتقنية والمجتمعية. لم تعد العلوم الإنسانية تُمارس في عزلة عن غيرها من التخصصات، بل أصبح من الضروري إعادة النظر في طبيعة هذه العلوم، من خلال دمجها ضمن أطر تعليمية متعددة التخصصات تتيح فهماً أعمق للواقع المركب الذي نعيشه.

ويُعد التعليم متعدد التخصصات أحد الاتجاهات الحديثة التي ظهرت استجابة للحاجة إلى التكامل بين فروع المعرفة، حيث أصبح التركيز لا يقتصر على المحتوى التخصصي، بل يشمل المهارات التحليلية والربط المنهجي بين الظواهر، وهو ما تؤكد الاتجاهات العالمية الحديثة في تصميم المناهج (Klein, 2005) ؛ . (Repko & Szostak, 2020) وقد دفع هذا التحول العديد من المؤسسات التعليمية إلى إعادة النظر في بنية مناهجها، سعياً إلى إحداث توازن بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، وتقديم رؤية تعليمية قادرة على الاستجابة لاحتياجات المتعلم المعاصر.

ورغم هذا التقدم، ما زالت مناهج العلوم الإنسانية في السياقات التعليمية العربية تعاني من انفصال معرفي وضعف في التكامل بين التخصصات، مما يحدّ من فاعليتها في إعداد المتعلم لفهم الواقع المتعدد الأبعاد. ومع بروز توجهات حكومية في عدد من الدول العربية تهدف إلى إصلاح التعليم، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى فاعلية هذه السياسات في دعم تطبيق التعليم متعدد التخصصات، وانعكاسه على تطوير مناهج أكثر تكاملاً وشمولية.

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن التعليم متعدد التخصصات يُمثل مدخلاً استراتيجياً لتجديد مناهج العلوم الإنسانية، شريطة أن يتم تبنيه في إطار سياسات تعليمية مرنة، وهيكل مؤسسي قابل للتطوير، ورؤية فلسفية تدرك الترابط الجوهرية بين فروع المعرفة المختلفة، بما في ذلك العلاقة بين العلوم الطبيعية والفكر الإنساني، في ضوء متغيرات الحاضر واستحقاقات المستقبل.

مشكلة البحث:

رغم التغيرات الجوهرية التي يشهدها الفكر التربوي على الصعيد العالمي، لا تزال مناهج العلوم الإنسانية في معظم السياقات التعليمية العربية تعاني من الجمود والانفصال المعرفي، وهو ما يُضعف قدرتها على تلبية احتياجات المتعلمين ومواكبة التحديات المجتمعية والثقافية والاقتصادية المتشابكة.

وقد ظهرت توجهات حديثة تدعو إلى تبني التعليم متعدد التخصصات بوصفه أحد المسارات الممكنة لتجاوز هذا القصور، وتحقيق تكامل معرفي ينعكس إيجاباً على نوعية المخرجات التعليمية.

لكن في الوقت ذاته، لا تزال هذه التوجهات تواجه عقبات تتعلق بضعف البنية المؤسسية، وتفاوت فاعلية السياسات الحكومية في تبني هذا النموذج على أرض الواقع، إضافة إلى غياب رؤية متكاملة لكيفية تحويل التعليم متعدد التخصصات من مجرد "توجه فكري" إلى "ممارسة منهجية" قائمة على أطر علمية وتنظيمية واضحة.

وتتبع المشكلة البحثية من التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يسهم التوجه نحو التعليم متعدد التخصصات في تطوير مناهج العلوم الإنسانية في ضوء السياسات الحكومية الحديثة؟

أسئلة البحث (Research Questions)

1. ما المفهوم الدقيق للتعليم متعدد التخصصات؟ وما أبعاده النظرية والتطبيقية؟
2. ما أبرز أوجه القصور في مناهج العلوم الإنسانية الحالية في السياقات العربية؟
3. كيف يمكن للتعليم المتعدد التخصصات أن يسهم في معالجة هذا القصور؟
4. ما مدى فاعلية السياسات الحكومية في دعم وتفعيل هذا التوجه؟
5. ما النموذج المقترح لبناء مناهج إنسانية تكاملية في ضوء التعليم متعدد التخصصات؟
6. ما أبرز التحديات التي قد تعوق تطبيق هذا التوجه؟ وكيف يمكن تجاوزها؟

أهداف البحث:

1. تحديد مفهوم التعليم متعدد التخصصات: تحليل مفهوم التعليم متعدد التخصصات وأبعاده النظرية والعملية، مع التركيز على تطوره التاريخي وتطبيقاته في السياقات المختلفة.
2. تحليل الواقع الحالي لمناهج العلوم الإنسانية: دراسة واقع مناهج العلوم الإنسانية في السياقات العربية، وتحديد أوجه القصور فيها من خلال تحليل المحتوى الأكاديمي ومخرجات التعليم.
3. دراسة تأثير التعليم متعدد التخصصات: فحص مدى قدرة التعليم متعدد التخصصات على معالجة أوجه القصور في المناهج الحالية، وتقديم حلول تكاملية لتحسين الفاعلية التعليمية في العلوم الإنسانية.

4. تحليل دور السياسات الحكومية في دعم هذا التوجه: استكشاف مدى تأثير السياسات التعليمية الحكومية الحديثة في تحفيز دمج التعليم متعدد التخصصات في المناهج التعليمية، وتقييم فاعلية هذه السياسات في تطبيق التوجهات الحديثة.
5. اقتراح نموذج تكاملي لتطوير المناهج الإنسانية: تقديم نموذج عملي لتطوير مناهج العلوم الإنسانية قائم على التكامل المعرفي بين التخصصات المختلفة، بما يعزز من فعالية التعليم ويواكب التحديات المعاصرة.
6. استكشاف التحديات والعقبات: تحديد أبرز التحديات التي قد تواجه تطبيق التعليم متعدد التخصصات في المناهج التعليمية، سواء على مستوى البنية المؤسسية أو السياسة التعليمية، واقتراح حلول عملية لهذه التحديات.

أهمية البحث:

1. الأهمية الأكاديمية:
يساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بتطوير مناهج العلوم الإنسانية، من خلال تقديم تحليل نقدي للتوجه نحو التعليم متعدد التخصصات وتقديم حلول مبتكرة لمعالجة القصور المعرفي في المناهج الحالية.
2. الأهمية العملية:
يقدم البحث توصيات قابلة للتطبيق من قبل صانعي السياسات التعليمية في الدول العربية، مما يساعد على تحسين جودة التعليم في مجال العلوم الإنسانية وتطوير مهارات التفكير النقدي والتحليلي لدى الطلاب.
3. الأهمية المجتمعية:
يساهم البحث في تزويد المجتمع الأكاديمي بآليات لتطوير مناهج تعليمية تتماشى مع احتياجات المجتمع المتغيرة وتؤهل الأفراد لمواجهة التحديات المعاصرة، مما يساهم في بناء جيل قادر على التفكير النقدي والتفاعل مع التغيرات المجتمعية والاقتصادية.
4. الأهمية المستقبلية:
من خلال دراسة تطور التعليم متعدد التخصصات وتأثيره على تطوير المناهج، يُتوقع أن يساهم البحث في تحديد الاتجاهات المستقبلية لتطوير التعليم في المنطقة العربية بما يتناسب مع متطلبات السوق العالمي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

يمثل الإطار النظري المرجعية الفلسفية والمعرفية التي يُبنى عليها هذا البحث، وهو يتناول أبرز المفاهيم والنماذج المرتبطة بالتعليم متعدد التخصصات، وعلاقته بتطوير مناهج العلوم الإنسانية في ضوء التحولات الفكرية والسياسات التعليمية الحديثة.

1. التعليم متعدد التخصصات: المفهوم والأسس النظرية

يشير التعليم متعدد التخصصات إلى دمج مناهج تخصصية مختلفة في مسار تعليمي واحد، بهدف معالجة قضايا أو موضوعات لا يمكن فهمها بشكل كافٍ من خلال تخصص واحد فقط. ويُعد هذا الاتجاه من بين التوجهات العالمية المعاصرة في تطوير النماذج التعليمية (Klein, 2005)؛ (Repko & Szostak, 2020).

وقد بينت دراسات حديثة أن التعليم المتعدد التخصصات بات جزءاً من التحولات الكبرى التي تعرفها فلسفة التعليم، خصوصاً في ظل ظهور مفاهيم مثل التعليم 5.0 والتعليم الدلالي (Ahmad et al., 2023). وتُبرز هذه الاتجاهات أهمية دمج المعارف من زوايا مختلفة، بما يُمكن المتعلم من بناء فهم شامل للواقع. (Alkhidir et al., 2024).

2. التعليم المتعدد التخصصات وتطوير مناهج العلوم الإنسانية

تُعتبر العلوم الإنسانية من أكثر الحقول التي تستفيد من التعليم المتعدد التخصصات، نظراً لطبيعتها المتداخلة مع الفلسفة، والتاريخ، وعلم النفس، والاجتماع، والأدب. وتشير دراسات تطبيقية إلى أن دمج التخصصات في وحدة دراسية واحدة يساعد على تنمية التفكير النقدي لدى الطلبة، ويُعزز قدرتهم على الربط بين القضايا المفاهيمية والواقعية (Drake & Burns, 2004؛ العنزي، 2021).

وفي السياق العربي، أطلقت بعض الوزارات التعليمية مبادرات لتطوير مناهج إنسانية تواكب هذا الاتجاه، مثل مشروع وزارة التعليم العالي العراقية لتحديث مناهج العلوم الإنسانية، والذي أكد على أهمية تجاوز النظرة التخصصية الضيقة (وزارة التعليم العالي العراقية، 2017).

3. التكامل بين العلوم الطبيعية والإنسانية: منظور فلسفي معاصر

تُظهر أدبيات التعليم الحديثة اتجاهاً متزايداً نحو تجاوز الحواجز التقليدية بين العلوم الطبيعية والإنسانية. فالتعليم متعدد التخصصات لم يعد يقتصر على الدمج بين تخصصات متقاربة، بل أصبح يشمل الربط بين الفلسفة والتقنية، والذكاء الاصطناعي والأخلاقيات، وعلم النفس وعلوم الأعصاب (Wang et al., 2024)؛ (Gan et al., 2023).

ويُعد هذا التوجه تعبيرًا عن رؤية فلسفية جديدة ترى في المعرفة منظومة واحدة، متكاملة ومتفاعلة، وليست جزرًا منفصلة. ويعزز هذا الربط قدرة المتعلم على فهم الظواهر المعقدة من منظور شمولي يجمع بين التأمل المنهجي والتجريب العلمي. (Repko & Szostak, 2020)

4. السياسات الحكومية ودورها في دعم هذا التوجه

تلعب السياسات التعليمية دورًا رئيسيًا في تفعيل التعليم المتعدد التخصصات. فالمؤسسات التعليمية لا تستطيع تبني هذا التوجه ما لم يكن مدعومًا بإصلاحات على مستوى التشريعات، ونظم الاعتماد، وتدريب الكوادر، وتحديث المناهج.

وقد أظهرت تقارير وزارات التربية والتعليم في عدد من الدول العربية، مثل مصر، توجهًا واضحًا نحو اعتماد مناهج جديدة متكاملة تتبنى مفاهيم "المهارات الشاملة" و"الوحدات المتداخلة"، مثل منهج العلوم المتكاملة في التعليم الثانوي (وزارة التربية والتعليم المصرية، 2024). وتؤكد هذه السياسات على أهمية تعليم يربط بين التخصصات، ويعزز من بناء الشخصية النقدية لدى المتعلم. (Fullan, 2007)

5. نحو تكامل معرفي شامل: التفاعل بين علم النفس، القانون، الطب، العلوم الطبيعية، والفلسفة

يمثل التعليم متعدد التخصصات في صورته المتقدمة توجهًا نحو تكامل معرفي شامل يتجاوز حدود الدمج التقليدي بين المواد المتقاربة، إلى بناء جسور معرفية بين تخصصات ظاهريًا متباعدة، مثل: علم النفس، القانون، الطب، الفيزياء، الرياضيات، الفلسفة، وحتى علوم الحاسوب والذكاء الاصطناعي.

ففي علم النفس والطب، أصبح واضحًا أن فهم الحالات النفسية والعصبية يستدعي معرفة بالبيولوجيا العصبية، والكيمياء الحيوية، والفيزيولوجيا، فضلًا عن خلفية فلسفية في قضايا "الوعي" و"الإرادة" و"الذات". (Schulkin, 2019) "كما أن دراسة "الطب النفسي الجزيئي" (Molecular Psychiatry) مثلًا تعتمد بشكل مباشر على الدمج بين الطب، علم النفس، والعلوم الطبيعية الدقيقة.

أما في تقاطع علم النفس والقانون، فقد برز ما يُعرف بـ"علم النفس القانوني (Forensic Psychology) الذي يبحث في فهم الدوافع السلوكية، وتحليل الشخصية في سياق العدالة، إضافة إلى قضايا تتعلق بالمسؤولية الجنائية والسلوك المنحرف. ويُعد هذا المجال تطبيقًا حيًا للتكامل بين السلوك الإنساني والتنظيم الاجتماعي والقانوني. (Melton et al., 2018)

وفي تقاطع العلوم الطبيعية والفلسفة، عادت الفلسفة لتلعب دورًا محوريًا في تأطير مفاهيم مثل "السببية"، "الزمن"، "المادة"، "الوعي"، و"النظرية" في مجالات الفيزياء الكوانتية وعلم الأعصاب. وتطرح أسئلة فلسفية كبرى حول "الاحتمالية"، و"الاختيار الحر"، و"أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، وهي قضايا لا يمكن أن تُناقش ضمن تخصص واحد فقط. (Nagel, 2012)

بل إن الذكاء الاصطناعي والروبوتات الطبية لا يمكن فهم أبعادها الاجتماعية والنفسية والأخلاقية دون الرجوع إلى علم النفس، علم الاجتماع، القانون، والأخلاق التطبيقية، مما جعل "أخلاقيات التكنولوجيا" مجالاً مستقلاً متعدد التخصصات. (Floridi, 2023)

إن الاتجاه نحو هذا النمط من التعليم المتكامل لا يُعيد فقط بناء المناهج، بل يعيد تشكيل الطريقة التي يفكر بها الإنسان، ويتعامل بها مع المعرفة، ويتخذ بها القرارات. ومن هنا، فإن تبني التعليم متعدد التخصصات بوصفه فلسفة شاملة، هو استجابة حتمية لطبيعة العصر الذي يتداخل فيه الطب بالفكر، والقانون بالسلوك، والفلسفة بالتجريب.

الدراسات السابقة

1. دراسات دولية:

- (Beane 1997) أكد على أهمية التعليم المتكامل في بناء ديمقراطية تربوية، حيث يسمح بتفاعل الطالب مع قضايا الحياة من زوايا متعددة.
- (Klein 2005) ناقش كيف أن الفرق متعددة التخصصات في المؤسسات الأكاديمية تحقق نتائج أفضل في التفكير التحليلي وحل المشكلات.
- (Drake & Burns 2004) قاما بتحليل نماذج مناهج مدمجة وأظهرت نتائج إيجابية في تحفيز الطلاب وتعزيز الاستبصار المعرفي.

2. دراسات عربية:

- الطويل (2018) : تناول واقع التكامل المعرفي في مناهج التعليم العالي في بعض الدول العربية، وأوصى بضرورة تحديث المحتوى عبر مقاربات متعددة التخصصات.
- العنزي (2021) : أجرى دراسة ميدانية في جامعة سعودية بيّنت وجود فجوة بين الرؤية النظرية لتعدد التخصصات والتطبيق العملي داخل القاعات الدراسية.
- العبيدي (2022) : اقترح نموذجاً لبناء منهج إنساني تكاملي قائم على التعليم المتعدد التخصصات، مؤكداً على ضرورة دعم السياسات التعليمية لهذا التوجه.

الخلفية البحثية وتكامل التوجهات المعرفية

ينطلق هذا البحث من رؤية فلسفية متكاملة ترسخت لدى الباحث عبر سلسلة من الدراسات العلمية المنشورة التي تناولت قضايا التكامل بين العلوم الإنسانية، والاجتماعية، والتقنية، والقانونية. فقد تناول الباحث في دراسة بعنوان "دور المنظمات الدولية في تعزيز التكامل بين علم النفس والقانون: تحليل نقدي للتحديات والفرص" (قطب، 2024) الأبعاد المؤسسية والفكرية لتلاقح التخصصات في خدمة العدالة النفسية والاجتماعية، وهو ما شكّل مرجعية أولية لفهم طبيعة التعليم الإنساني المتعدد الأبعاد.

وفي سياق التحولات الرقمية، ركّزت أبحاثه على العلاقة بين التكنولوجيا والعلوم الإنسانية، ومنها بحثه المنشور في مجلة ستاردوم الدولية بعنوان "دمج الذكاء الاصطناعي في التحليل النفسي: مقارنة معرفية تطبيقية" (قطب، 2024)، إلى جانب دراسة معمّقة في المجلة الدولية للأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية حول "الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في عالم الأعمال" (قطب، 2024)، وكلاهما يدعمان فكرة تداخل التخصصات في بناء مناهج تعليمية مواكبة للعصر.

كما تناول الباحث السياسات الحكومية الحديثة من خلال دراسة "آليات تفعيل الابتكار وريادة الأعمال في الدول العربية في عصر التحول الرقمي" (قطب، 2025) المنشورة في المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، وبحث آخر بعنوان "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والنزاهة لتحقيق التنمية المستدامة" (قطب، 2025) الصادر عن مجلة اتحاد الجامعات الدولي، ما يعكس اهتمامه بتفعيل دور التعليم المتكامل في دعم الحوكمة والتنمية والتحول المؤسسي.

ويُمثل هذا التراكم البحثي أرضية قوية لهذا البحث الحالي، الذي يسعى إلى توظيف المفاهيم المتعددة التخصصات في تجديد مناهج العلوم الإنسانية، من خلال تصور استراتيجي يتجاوز الطرائق التقليدية، ويستند إلى سياسات تعليمية مرنة، ورؤية علمية تتناغم مع تحديات المرحلة الراهنة.

منهجية البحث:

تمثل المنهجية حجر الأساس في أي بحث علمي، إذ توضح الإطار الذي اعتمده الباحث لاختيار الأدوات والإجراءات الملائمة لفهم المشكلة المطروحة، وتحقيق الأهداف البحثية، والإجابة عن تساؤلات الدراسة.

1. نوع البحث

يندرج هذا البحث ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، حيث يسعى إلى:

- وصف واقع مناهج العلوم الإنسانية في السياقات العربية،
- وتحليل أثر التعليم متعدد التخصصات على تطويرها،
- مع دراسة السياسات الحكومية ذات الصلة.

كما يحمل البحث طابعًا استشرافيًا، من خلال اقتراح نموذج متكامل لتطوير المناهج، استنادًا إلى الأسس النظرية والاتجاهات الحديثة في التعليم العالي.

2. المنهج المستخدم

تم اعتماد المنهج النوعي التحليلي (Qualitative Analytical Approach)، لكونه الأنسب:

- لتحليل المفاهيم والمضامين النظرية،
 - ودراسة التجارب والنماذج التربوية،
 - واستقراء العلاقة بين السياسات الحكومية وممارسات التعليم متعدد التخصصات.
- وقد تم تدعيم هذا المنهج من خلال مراجعة الأدبيات الحديثة، والدراسات السابقة، والتقارير التعليمية الحكومية ذات الصلة.

3. أدوات جمع البيانات

نظرًا لاعتماد المنهج النوعي، تم الاعتماد على الأدوات التالية:

1. تحليل المحتوى
 - o تحليل الأدبيات التربوية والمفاهيم النظرية المرتبطة بالتعليم المتعدد التخصصات.
2. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة
 - o لرصد التوجهات العالمية والعربية الحديثة في تطوير المناهج.
3. الوثائق والتقارير الرسمية
 - o مثل سياسات وزارات التعليم في مصر والعراق والسعودية ودول الخليج حول تطوير المناهج والبرامج المتكاملة.

4. مجتمع البحث وعينته

نظرًا لطبيعة البحث النظرية التحليلية، لم يتم الاعتماد على عينة إحصائية تقليدية. بل استندت العينة إلى نصوص مختارة وموجهة من الأدبيات التربوية، ونماذج إصلاح تعليمية من وزارات عربية، تُعد ذات دلالة كافية لتمثيل الاتجاهات الحديثة في التعليم.

5. منهجية تحليل البيانات

تم اعتماد التحليل الموضوعي ، الذي يُركز على:

- استخلاص المحاور الرئيسية من النصوص والمراجع المعتمدة،
- وتصنيف المفاهيم المتكررة والمتراكمة،
- واستخدامها في بناء إطار تحليلي متكامل يُفضي إلى استنتاجات علمية وتطبيقية.

النتائج والتحليل

بما أن البحث يعتمد على منهج نوعي تحليلي قائم على مراجعة الأدبيات والنماذج التطبيقية، فإن نتائج هذا القسم لا تُعرض في صورة بيانات رقمية أو إحصائية، بل في صورة تحليل موضوعي استنتاجي مبني على فحص المفاهيم، السياسات، النماذج، والاتجاهات التربوية الحديثة.

1. نتائج تحليل المفاهيم والمضامين النظرية

- أظهرت الأدبيات التربوية الحديثة وجود اتفاق واسع بين الباحثين على أهمية التعليم متعدد التخصصات كمدخل لتطوير المناهج، وخاصة في مجال العلوم الإنسانية، لما يتمتع به من مرونة معرفية، وقدرة على معالجة الظواهر المعقدة من زوايا متعددة.
- تبين أن التكامل بين التخصصات لا يعني مجرد الجمع بين مفاهيم من حقول مختلفة، بل يشمل إعادة تشكيل فلسفة التعليم لتقوم على التواصل والتفاعل بين العلوم، ودمج المهارات العقلية، العاطفية، والاجتماعية في عملية التعلم.

2. نتائج تحليل السياسات التعليمية الحكومية

- بينت مراجعة الوثائق الرسمية لعدد من وزارات التعليم في الدول العربية (مثل مصر، العراق، السعودية) أن هناك اتجاهًا ناشئًا نحو تطوير مناهج قائمة على التكامل، ولكن هذا التوجه لا يزال في مراحله الأولى، ويواجه تحديات تتعلق بالبنية المؤسسية، وتأهيل المعلمين، وضعف ثقافة التكامل المعرفي.
- رغم وجود مبادرات فعلية (مثل "العلوم المتكاملة" في التعليم الثانوي، أو تحديث مناهج العلوم الإنسانية في الجامعات)، فإن تطبيق التعليم متعدد التخصصات لا يزال محصورًا في تجارب جزئية وغير ممنهجة.

3. نتائج مقارنة النماذج العالمية والعربية

- كشفت النماذج العالمية (مثل التجارب الكندية، الفنلندية، وبعض الجامعات الأمريكية) أن نجاح التعليم المتعدد التخصصات مرهون بوجود سياسة تعليمية متكاملة، تشمل:
 - o المرونة في تصميم المناهج
 - o تطوير المعلمين
 - o وإعادة هيكلة البيئة التعليمية
- بالمقابل، تفتقر التجربة العربية إلى نموذج واضح ومتكامل للتنفيذ، حيث تتوزع الجهود بين مبادرات متفرقة، وغالبًا بدون تقييم منهجي مستمر.

4.نتيجة عامة مستخلصة

يشير التحليل إلى أن التوجه نحو التعليم متعدد التخصصات يحمل إمكانات كبيرة لتطوير مناهج العلوم الإنسانية في السياق العربي، لكنه يتطلب:

- إرادة سياسية واضحة
- دعم تشريعي ومؤسسي
- إطار فلسفي يعيد تعريف العلاقة بين التخصصات وذلك لضمان تحويل هذا التوجه من "خطاب تربوي" إلى "واقع منهجي".

الخاتمة

في خضم التحولات التربوية والفكرية التي يشهدها العالم المعاصر، لم يعد من الممكن الإبقاء على مناهج العلوم الإنسانية في صورتها التقليدية المنعزلة، بل أصبح من الضروري إعادة بنائها وفق رؤى معرفية تكاملية تستجيب لتحديات الواقع وتنوعه المعقد. وقد سعى هذا البحث إلى دراسة أثر التوجه نحو التعليم متعدد التخصصات على تطوير مناهج العلوم الإنسانية، في ضوء السياسات التعليمية الحكومية الحديثة.

ومن خلال تحليل الأدبيات، والنماذج العالمية والعربية، والسياسات الرسمية، توصل البحث إلى أن التعليم متعدد التخصصات يُعد مدخلاً واعداً لإعادة تشكيل المناهج بصورة أكثر شمولاً وفاعلية، بشرط أن يتم تبنيه ضمن إطار فلسفي مرن، وهيكلي مؤسسي داعم، ورؤية استراتيجية تُدرك ضرورة تجاوز الفصل الصارم بين التخصصات.

كما أكدت نتائج البحث أن كثيراً من الجهود العربية لا تزال تفتقر إلى تصور منهجي متكامل لهذا النوع من التعليم، رغم وجود مبادرات متفرقة تعكس وعياً أولياً بأهمية التكامل المعرفي. وقد أظهرت المقارنة مع التجارب العالمية أن نجاح هذا التوجه يعتمد بالأساس على قوة السياسات العامة، وكفاءة المؤسسات التعليمية، واستعداد المعلمين لتبني هذا التحول.

وفي ضوء ما سبق، يُشكل هذا البحث لبنة أولى نحو بناء نموذج عربي قابل للتطبيق في تطوير مناهج العلوم الإنسانية، يستلهم من التجارب العالمية ويأخذ في الاعتبار خصوصيات السياق الثقافي والتربوي المحلي، وهو ما سيتم توضيحه في التوصيات والنموذج المقترح

التوصيات والمقترحات

بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج تحليلية، واستناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، يُقدم الباحث مجموعة من التوصيات العملية والمقترحات التطبيقية التي يمكن أن تساهم في تطوير مناهج العلوم الإنسانية في ضوء التعليم متعدد التخصصات:

أولاً: التوصيات للمؤسسات التعليمية وصناع القرار

1. تبني إطار وطني واضح لتطبيق التعليم متعدد التخصصات في تصميم المناهج، مع مراعاة خصوصية كل مؤسسة تعليمية وسياقها الثقافي.
2. مراجعة مناهج العلوم الإنسانية الحالية وتقييم مدى قابليتها للتطوير وفق مدخل تكاملي، يدمج بين العلوم الاجتماعية، والفكر الفلسفي، والعلوم التطبيقية.
3. إعداد برامج تدريب متخصصة للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس حول استراتيجيات التعليم متعدد التخصصات، وأساليب بناء وحدات تعليمية مترابطة.
4. تفعيل الشراكة بين كليات التربية والعلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية لتصميم مناهج مشتركة قائمة على مشكلات واقعية متعددة الزوايا.
5. إعادة النظر في أنظمة التقويم الجامعي بحيث تشمل التقييم التكاملي للمشاريع المتعددة التخصصات، وليس فقط التقييم القائم على المقررات الفردية.

ثانيًا: التوصيات البحثية

6. تشجيع إجراء أبحاث ميدانية مقارنة بين مؤسسات عربية وعالمية طبقت التعليم متعدد التخصصات في العلوم الإنسانية، لاستخلاص الدروس والتحديات.
7. اقتراح نماذج محلية قابلة للتجريب والتقييم لبناء مناهج إنسانية متكاملة في ضوء البيئة الأكاديمية والثقافية العربية.

8. ربط التعليم متعدد التخصصات بالقضايا المجتمعية الكبرى المعاصرة، مثل الهوية والانتماء، الحوار الثقافي، الأخلاقيات الطبية والتكنولوجية، قضايا الفئات المهمشة، المساواة، العدالة الاجتماعية، وأداء الواجبات، بما يُعزز الوعي النقدي لدى المتعلم، ويجعل المناهج أكثر إنسانية وفاعلية.

وذلك من خلال بناء وحدات تعليمية تكاملية، تتفاعل مع الواقع الاجتماعي، وتسهم في تحويل المعرفة إلى وعي ومشاركة ومسؤولية.

تفعيل التعليم متعدد التخصصات من خلال قضايا اجتماعية معاصرة ذات أولوية:

• الفئات المهمشة

كذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات الدينية أو اللغوية، واللاجئين.

يمكن تناول هذه القضايا من خلال وحدات تربط علم الاجتماع، القانون الدولي، علم النفس الإكلينيكي، والأدب المقارن، لإكساب المتعلم وعيًا إنسانيًا شموليًا يدرك قيمة الاختلاف والتنوع والعدالة.

• المساواة والعدالة الاجتماعية

يجب تعليم الطالب الفرق بين العدل والمساواة، وبين الحقوق الفردية والواجبات المجتمعية. ويتم ذلك من خلال دمج مفاهيم الفلسفة السياسية، التربية المدنية، القانون، والنصوص الدينية في مقررات تُثمي حس المشاركة والوعي بالمسؤولية الجماعية.

- الحقوق والواجبات

لا يكفي الاقتصار على مقررات نظرية في حقوق الإنسان، بل يجب ربطها بتطبيقات حقيقية، مثل:

العدالة الانتقالية، الحكم الرشيد، المسؤولية المجتمعية، وأخلاقيات الفعل في الفضاء العام، في مساقات تربط بين القانون، الأخلاق، والعلوم الاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: مقترحات مستقبلية

9. إطلاق مبادرات تجريبية داخل الجامعات العربية لتطبيق وحدات تعليمية متعددة التخصصات في المقررات العامة، وتقويم نتائجها.

10. إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في تكامل المعرفة على مستوى الجامعات العربية، تكون مهمتها تطوير أدوات منهجية لتجسيد هذا التوجه في جميع التخصصات.

النموذج المقترح لتطوير مناهج العلوم الإنسانية في ضوء التعليم متعدد التخصصات يُعد هذا النموذج المقترح ثمرة للتكامل بين:

- التحليل النظري للمفاهيم
- مراجعة التجارب الدولية والعربية
- الفرضية الأساسية للبحث
- وتوصياته العملية

ويهدف إلى إعادة بناء مناهج العلوم الإنسانية وفق رؤية تكاملية، مرنة، تطبيقية، وإنسانية، قادرة على مواجهة التحديات الفكرية والاجتماعية المعاصرة في السياق العربي.

مكونات النموذج المقترح:

1- المرتكزات الفلسفية للنموذج

يعتمد النموذج على المبادئ الآتية:

- تكامل المعرفة: تجاوز الفصل بين العلوم الاجتماعية، الطبيعية، التقنية، والفكرية.

- الإنسان مركز العملية التعليمية: المتعلم ليس متلقيًا سلبيًا بل مشاركًا وناقداً.
- الواقع هو منطلق المنهج: قضايا المجتمع، لا الكتب فقط، هي ما تصنع المناهج.
- الأخلاق والمعنى: لا فصل بين العلم والقيم، بين المعرفة والضمير.

2- الأبعاد الأربعة للنموذج

أ. البعد البنيوي للمناهج

- إعادة بناء المقررات وفق وحدات تكاملية
- دمج مفاهيم من الفلسفة، علم النفس، القانون، التكنولوجيا، والطب، في مواضيع واحدة
- مثال: وحدة دراسية بعنوان "الهوية الرقمية: بين الفلسفة، والقانون، والنفس، والمجتمع"
- ب. البعد التربوي البيداغوجي

- اعتماد التعلم بالمشروعات ذات الطابع التكاملي
- تشجيع الطلبة على العمل في فرق متعددة التخصصات
- إدراج أنشطة تحليل قضايا مجتمعية حقيقية: الهجرة، الفقر، الذكاء الاصطناعي، العدالة
- ج. البعد القيمي والثقافي

- التركيز على مفاهيم: الكرامة، الحوار، الإنصاف، الانتماء
- بناء وحدات تعالج: حقوق الإنسان، الأخلاق الطبية، التنوع الديني واللغوي
- تعزيز التفكير الأخلاقي النقدي والقدرة على اتخاذ مواقف مسؤولة
- د. البعد السياسي والإداري (التمكين المؤسسي)

- إنشاء وحدات وهيئات مختصة بتطوير المناهج متعددة التخصصات داخل الجامعات
- توفير تدريب خاص لأعضاء هيئة التدريس على بناء وتدريس مقررات تكاملية
- وضع آليات تقييم مرنة تواكب طبيعة هذه المناهج (مثل تقييم المشاريع الجماعية)

عناصر قابلة للتطبيق:

المجال الممارسة المقترحة

تطوير المقررات تصميم مقررات متداخلة

تطوير المعلمين إنشاء برامج تأهيل وتطوير مهني لأعضاء هيئة التدريس

أساليب التدريس التعلم القائم على المشكلات والتعلم المجتمعي
أدوات التقييم تقويم أدائي/تحليلي – ملفات إنجاز – عروض جماعية
البنية المؤسسية شراكات بين الكليات – لجان تطوير مشتركة

الفائدة المتوقعة من تطبيق النموذج:

- بناء مناهج تجمع بين التفكير العلمي والتحليل الأخلاقي
- تكوين خريجين أكثر وعيًا، انفتاحًا، وقدرة على مواجهة تعقيد الواقع
- تعزيز دور التعليم في تحقيق العدالة، التماسك المجتمعي، والهوية الثقافية

إن هذا النموذج لا يدّعي الكمال، لكنه يُمثل دعوة لتغيير فلسفة التعليم من الجذر، وفتح الباب أمام مناهج إنسانية مرنة، أصيلة، وفاعلة، قادرة على أن تُعلم الإنسان كيف يكون إنسانًا في عصرٍ متغير.

المراجع

أبحاث منشورة للباحث

- قطب، ي. س. ع. (2024). دمج الذكاء الاصطناعي في التحليل النفسي: مقاربة معرفية تطبيقية. مجلة ستاردوم الدولية للدراسات النفسية والتربوية، 3. (2)
- قطب، ي. س. ع. (2024). الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في عالم الأعمال: دراسة تحليلية. المجلة الدولية للأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 11. (4)
- قطب، ي. س. ع. (2024). دور المنظمات الدولية في تعزيز التكامل بين علم النفس والقانون: تحليل نقدي للتحديات والفرص. مجلة اتحاد الجامعات الدولي العلمية، 52. (1)
- قطب، ي. س. ع. (2025). آليات تفعيل الابتكار وريادة الأعمال في الدول العربية في عصر التحول الرقمي. المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، العدد السادس عشر.
- قطب، ي. س. ع. (2025). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والنزاهة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة اتحاد الجامعات الدولي العلمية، العدد الأول، الجزء الثاني، 34–41.
- قطب، ي. س. ع. (2024). التكامل بين الذكاء الاصطناعي وإدارة الجودة الشاملة في تعزيز الاستدامة الصناعية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة ستاردوم، 22–34. (1)

مراجع عربية

- الزهراني، م. (2024). تحديث المناهج العلمية والتخصصات الجامعية: تحدٍ عالمي. صحيفة مال <https://maaal.com>.
- العمري، س. (2023). التعليم متعدد التخصصات: الطريق إلى تطوير المهارات وتعزيز المساواة. الفانار للإعلام <https://www.al-fanarmedia.org>.
- الرفاعي، ن. (2023). دمج العلوم الاجتماعية والإنسانية في الأبحاث متعددة التخصصات. مجلة تجسير، جامعة قطر.
- العنزي، ف. (2021). فاعلية التعليم المتعدد التخصصات في تطوير أداء الطلاب في المواد النظرية. مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود.
- الزواوي، أ. (2023). أهمية تعدد التخصصات في بناء منهج الدراسات الاجتماعية والتربوية. المجلة الجزائرية للدراسات الاجتماعية والتربوية.
- الشافعي، م. (2019). تطوير مناهج العلوم في التعليم الأزهرى لتلبية متطلبات العصر. مجلة البحث العلمي في التربية.
- القصبي، ع. TEM: (2019). مدخل تكاملي حديث متعدد التخصصات. أكاديميا. <https://www.academia.edu>
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو). (2024). تطوير هندسة المناهج الدراسية للتعليم من أجل المستقبل بالدول العربية <https://www.alecso.org>.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية. (2017). التعليم العالي تطلق مشاريع تحديث مناهج العلوم الإنسانية <https://moheer.gov.iq>.
- وزارة التربية والتعليم المصرية. (2024). حصاد 2024: الارتقاء بالمنظومة التعليمية. <https://facebook.com/egypt.moe>

مراجع أجنبية

- Ahmad, S., Umirzakova, S., Mujtaba, G., Amin, M. S., & Whangbo, T. (2023). Education 5.0: Requirements, enabling technologies, and future directions. arXiv:2307.15846. <https://arxiv.org/abs/2307.15846>
- Alkhidir, T., Awad, E., & Alshamsi, A. (2024). Understanding the progression of educational topics via semantic matching. arXiv:2403.05553. <https://arxiv.org/abs/2403.05553>

- Beane, J. A. (1997). *Curriculum integration: Designing the core of democratic education*. Teachers College Press.
- Drake, S. M., & Burns, R. C. (2004). *Meeting standards through integrated curriculum*. ASCD.
- Floridi, L. (2023). *The ethics of artificial intelligence: Principles, challenges, and opportunities*. Oxford University Press.
- Fullan, M. (2007). *The new meaning of educational change* (4th ed.). Teachers College Press.
- Gan, W., Qi, Z., Wu, J., & Lin, J. C. W. (2023). Large language models in education: Vision and opportunities. arXiv:2311.13160. <https://arxiv.org/abs/2311.13160>
- Jacobs, H. H. (1989). *Interdisciplinary curriculum: Design and implementation*. ASCD.
- Klein, J. T. (2005). Integrative learning and interdisciplinary studies. *Peer Review*, 7(4), 8–10.
- Melton, G. B., Petrila, J., Poythress, N. G., & Slobogin, C. (2018). *Psychological evaluations for the courts*. Guilford Press.
- Nagel, T. (2012). *Mind and cosmos: Why the materialist neo-Darwinian conception of nature is almost certainly false*. Oxford University Press.
- Repko, A. F., & Szostak, R. (2020). *Interdisciplinary research: Process and theory* (4th ed.). SAGE Publications.
- Wang, S., Xu, T., Li, H., Zhang, C., Liang, J., Tang, J., Yu, P. S., & Wen, Q. (2024). Large language models for education: A survey and outlook. arXiv:2403.18105. <https://arxiv.org/abs/2403.18105>

أسلوب الاشتغال ودلالته على التوكيد في السنة النبوية

دراسة نحوية تطبيقية

دكتور الفاضل حامد عمر

الملخص:

تناولت هذه الدراسة أسلوب الاشتغال ودلالته على التوكيد في السنة النبوية، حيث بدأ الباحث أولاً بتعريف أسلوب الاشتغال وأركانه وشروطه وإعراب المشغول عنه، ودلالته على التوكيد، استشهد الباحث بنماذج من الأحاديث النبوية الواردة في سنن النسائي على ما ذكر من قواعد نحوية تبياناً وتأكيداً على ما في السنة من جوامع الكلم وما يكون حافظاً للسان العربي من اللحن إذا خشي النحاة من تأثير الاختلاط بأجناس أخرى، علاوة على استخدامه المنهج الوصفي في الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: السنّة النبويّة بحرٌ واسعٌ متجدّد العطاء، لا من الناحية الفقهيّة والشرعيّة فحسب، وإنّما مصدرٌ للدراسات النحويّة والأدبيّة، وقد وردت بعض الأساليب في السنّة بغرض التوكيد كأسلوب الاشتغال.

Abstract

Study on the syntactic style of *Ishtighal* in Prophetic Tradition

This study examines the syntactic style of *ishtighal* (preoccupation/engagement) and its function in conveying emphasis (**tawkid**) within the Prophetic Sunnah. The researcher begins by defining *ishtighal*, outlining its components, conditions, and the grammatical parsing of the noun preceding the verb (*al-mashghul 'anhu*), as well as its role in emphasis.

The study supports its grammatical explanations by citing examples from prophetic traditions found in **Sunan al-Nasa'i**. This serves to demonstrate and confirm the inherent conciseness and comprehensive nature of the Sunnah's language, highlighting its role in preserving the purity of the Arabic language from grammatical errors (*lahn*), especially given the concerns of grammarians regarding the influence of interaction with non-Arab peoples. A **descriptive methodology** was employed throughout the research.

مقدمة:

السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم لم تنل حظها عند المسلمين إلا في جانب التشريع الإسلامي، ودراستها من حيث المصطلحات والإسناد وأنواع الحديث، كما أن لغة الحديث الشريف لم تحظ من قبل الدارسين إلا بجهود قليلة قياساً بما أُلّف في علوم الحديث الأخرى؛ لأن التركيز في معرفة الحديث النبوي كان ينصب في جانب التشريع والاحتجاج به في الجوانب الفقهية.

الأهمية:

1. في هذه الدراسة تسهيل لفهم بعض الشواهد في السنة والوقوف على فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم.

2. إتاحة الفرصة للدارسين والمهتمين باللغة العربية للمقارنة بين نحو الحديث الشريف والقواعد التي أقرها النحاة.

الأهداف:

1. جعل السنة النبوية المصدر الثاني بعد القرآن الكريم للقواعد النحوية والصرفية.

2. حفظ السنة والاهتمام بها وتيسير فهمها من خلال ربطها بالدرس النحوي.

3. الخروج بالحديث النبوي من الاحتجاج الفقهي إلى الاستشهاد اللغوي.

مشكلة الدراسة:

- ما مدي إمكانية الاستشهاد بالحديث النبوي في القواعد النحوية والصرفية؟.

- هل لأسلوب الاشتغال دلالة علي التوكيد؟.

المنهج: تتبع الدراسة المنهج الوصفي، القائم على الاستدلال على القواعد النحوية بالأحاديث الواردة في كتاب السنن الكبرى للإمام النسائي.

الكلمات المفتاحية : أسلوب – الاشتغال – التوكيد – السنة – النبوية- دلالة

أسلوب الاشتغال:

أصل هذا الباب أنك تقول: (لقيت زيداً) فزيد منصوب وهو مفعول به للفعل (لقيت) كما يعرب النحاة، ويمكن أن يقدم (زيداً) لسبب ما من أغراض التقديم، فنقول: (زيداً لقيته)، وهذا التركيب الأخير هو موضع الاشتغال⁽¹⁾.

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص¹⁵¹، دار الأوقاف العربية، القاهرة، 2003م.

ويعد أسلوب الاشتغال بمعناه العام دقيقاً ويتطلب براعة في تأليفه وضبطه حتى يسلم من الخطأ؛ لذا يتطلب الاقتصاد في استخدامه.

تعريفه:

لغة: الشُّغْل والشُّغْل من شَغَلَه يشْغَلُه ويقال شُغِلَتْ عنكَ بكذا، فهو مشغول أي مقيد بشئ معين⁽¹⁾.

وفي المعجم الوسيط شَغَلَ الدار شُغْلاً سكنها، شَغَلَ فلاناً عن الشئ لهاه وصرفه، والشُّغْل ضد الفراغ، يقال فلان فارغ مشغول، متعلق بما لا ينتفع به، ومال مشغول مقيد بالتزام يحدد بعض التصرف فيه⁽²⁾.

اصطلاحاً: قال ابن مالك: ((إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً أو محلاً وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره فذلك الاسم السابق ينصب بفعل لا يظهر موافق للمشغول معنى))⁽³⁾.

عند ابن هشام: ((أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه))⁽⁴⁾.

وعند ابن الناطم⁽⁵⁾: ((أن يتقدم اسم على فعل صالح لأن ينصبه لفظاً أو محلاً وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره))⁽⁶⁾.

التعريفات السابقة بينت معنى الاشتغال وعمله، ويرى الباحث أن ما ذكره ابن هشام يعد هو الأشمل لتناوله لشروط الاشتغال.

في نحو (زيداً ضربته) لو حذفت الهاء وسلط الفعل على (زيد) لأصبحت الجملة (زيداً ضربت)، ويصبح (زيداً) مفعولاً مقديماً وهذا المثال اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم المتقدم، ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في المصدر (زيداً ضربت أخاه) فإن (ضرب) عامل في الأخ نصباً على المفعولية، والأخ عامل في الضمير خفصاً بالإضافة ونحو (زيداً ضربته) يقدر له فعل (ضربت)، ومثل (زيداً مررت به) يقدر له فعل من معناه؛ لأن (مر) لا يتعدى وله فعل من معناه و (مر) لا يتعدى إلا بحرف الجر فيقدر له (جاوزت زيداً مررت به) ومثل (زيداً ضربت غلامه) لا يقدر الفعل (ضربته)؛ لأن المضروب غلام زيد وليس زيداً، فيقدر له الفعل (أهنت) مثلاً⁽⁷⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، م(شغل).

(2) مجمع اللغة العربية (د. إبراهيم أنيس)، المعجم الوسيط، م(شغل).

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح عبد المنعم هريدي، 614/2، مركز البحث العلمي، مكة.

(4) ابن هشام، قطر الندى، ص 192.

(5) ابن الناطم، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الإمام بدر الدين، كان إماماً في النحو والبيان أخذ عن والده، له (شرح الألفية) وغيره، ت 686هـ، بغية الوعاة 225/2.

(6) ابن الناطم، شرح ألفية ابن مالك، ص 96.

(7) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص 192.

ويمكن الخروج مما سبق بتعريف آخر للاشتغال هو: (أن يتقدم اسم واحد ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة أو في سببي للمتقدم).

أركانه وشروطه:

للاشتغال ثلاثة أركان، لكل ركن شروط خاصة به يمكن تلخيصها في الآتي:

أ. المشغول عنه: وهو الاسم المتقدم على الفعل – وله خمسة شروط هي:

1. أن لا يكون متعددًا لفظاً ومعنى، أي يكون واحداً نحو: (زيداً ضربته) أو متعدد في اللفظ دون المعنى نحو: (زيداً وعمراً ضربتهما)؛ لأن العطف جعل الإسمين كالإسم الواحد، فإن تعدد في اللفظ والمعنى مثل: (زيداً درهماً أعطيته) لم يصح ذلك.
2. أن يكون متقدماً فإن تأخر مثل (ضربته زيداً) لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصب فهو على البدلية وإن رفع فعلى الإبتداء والجملة قبله خبره.
3. أن يقبل الإضمار فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ولا عن المجرور بحرف مختص مثل (حتى).
4. أن يكون مفتقراً لما بعده نحو: (جاءك زيد فأكرمه)، فهو ليس من باب الاشتغال لكون الإسم مكفياً بالعامل المتقدم عليه.
5. أن يكون صالحاً للإبتداء به، ألا يكون نكرة محضة، فمثل قوله تعالى: (ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ⁽¹⁾).

ليس من باب الاشتغال بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو وجملة (ابتدعوها) صفة.

ب. المشغول: وهو الفعل المتأخر عن الإسم، ويجب أن يتوفر فيه شرطان:

1. أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفواصل لا يكون ما بعده عمل فيما قبله كأدوات الشرط والاستفهام ونحوهما لم يكن من باب الاشتغال، ويجوز الفصل بين الفعل والمفعول به المتقدم بتوابعه من النعت والتوكيد والعطف البياني أو العطف بالواو والبدل⁽²⁾. نحو (زيداً الكريم زرتة).
2. كونه صالحاً للعمل فيما قبله بأن فعلاً متصرفاً أو فاعل أو اسم مفعول، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفة مشبهة؛ لأن ما بعدها من معمولات لا يكون مفعولاً به ويشترط في الوصف العامل

(1) سورة الحديد الآية (27).

(2) عباس حسن، النحو الوافي، 124/2.

نحو (المخترع أنا مادحه) ألا يوجد ما يمنعه من العمل في المتقدم كاسم الفاعل المعرف ب (أل) نحو: (المخترع أنا المادحة) أو كان معناه في الماضي (المخترع أنا مادحه أمس)، كما لا يصح في الفعل الجامد كفعل التعجب وعسى وليس وغيرها من كل ما ليس له مفعول به أو لا يصح أن يتقدم عليه مفعوله⁽¹⁾.

ج. المشغول به: وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بواسطة ويشترط فيه:

1. أن لا يكون أجنبياً عن المشغول عنه، فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه مثل: (زيداً ضربته)، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو: (زيداً ضربت أخاه)، و (زيداً أكرمت أباه)⁽²⁾.

إعراب المشغول عنه:

يجوز في إعراب المشغول عنه عدة أوجه هي:

الأول: وجوب النصب: وهو أن يقع المشغول عنه بعد أدوات التحضيض أو الشرط أو الاستفهام، ما عدا الضمر، نحو: (إن زيداً ضربته) و (هلا الخير فعلته)؛ لأن ما بعد هذه الأدوات يقدر بأفعال ولذلك يقبح الفعل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع أو منصوب نحو (إذ ما زيداً ضربته)⁽³⁾. وفي السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((فأيما أحداً دعوت عليه من أمتي بدعوة ليس لها بأهل))⁽⁴⁾.

الشاهد: في قوله (أيما) يجوز فيها النصب ويقدر الفعل معنى (سببته) ويكون النصب على الاشتغال و (ما) زائدة.

الثاني: وجوب الرفع: ويكون بعد إذا الفجائية مثل: (خرجت فإذا الشارع تملؤه السيارات)؛ لأن إذا الفجائية لا يقع بعدها الفعل، ولأنها مختصة بالابتداء.

الثالث: تساوي الرفع والنصب في مثل: (خالداً رأيت) فيمكن إعرابه:

أ. مبتدأ مرفوع والجملة التي بعده في محل رفع خبره، (خالد) مبتدأ و (رأيت) فعل وفاعل والضمير المشغول به في محل نصب مفعول والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثله: ((فأيما أحداً دعوت عليه))

الشاهد: في (أيما) يجوز فيها الرفع على الابتداء والخبر ما بعده.

(1) المرجع السابق، 127/2.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 128/2.

(3) الرضي، شرح الكافية ابن الحاجب، 466/1.

(4) سنن النسائي، باب نوع آخر من الدعاء برقم (1300)

ب. مفعول به لفعل محذوف موافق للفعل المذكور في معناه على تقدير (رأيت خالداً رأيته) وتكون جملة (رأيته) مفسرة لا محل لها من الإعراب⁽¹⁾.

ومنه في السنة حديث النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((أفكّلهم وهبت لهم مثل الذي وهبت لابنك هذا؟ قال: لا قال: فلا تشهدوني أبداً))⁽²⁾.

الشاهد: في (أفكّلهم) يجوز فيه النصب على الاشتغال بفعل تقديره (أعطيت كلهم) وحذف الفعل وفسره بقوله (وهبت).

الرابع: ما يرجح نصبه على جواز رفعه، ويرجح إعرابه منصوباً في المواضع الآتية:

1. أن يأتي بعده أمر نحو: (خالداً أكرمه).

2. أن يأتي بعده نهي نحو: (عمراً لا تهنه).

3. أن يأتي بعده فعل دعاء مثل: (زيداً رحمه الله)، و (عمراً حفظه الله).

4. إذا دخلت عليه همزة الاستفهام مثل: (أخالداً أكرمته)، ونحو ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (أكلٌ بنيك نحلته؟)⁽³⁾.

الشاهد: في (أكلٌ) ترجيح نصب (كلٌّ) لدخول همزة الاستفهام عليه ويكون منصوباً بفعل محذوف تقديره (أعطيت).

5. إذا جاء جواباً لمستفهم عنه منصوب مثل: (من رأيته؟) فيجواب (عمراً رأيته).

الخامس: ما يرجح رفعه مع جواز نصبه وهو الأسلوب في الاشتغال، قال الرضي: ((أعلم أن المصنف ابتداءً بما يختار رفعه؛ لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل، فيقال يختار الرفع بالإبتداء، فبين بقوله (بالإبتداء) عامل الرفع في جميع مايجوز رفعه في هذا الباب (بالإبتداء) حتى لا يظن أن رافعه فعل كما أن ناصبه إذا نصب فعل))⁽⁴⁾.

والأحسن في إعرابه الإبتداء إذا لم يوجد عامل يوجب نصبه أو يوجب رفعه.

دلالاته على التوكيد:

ذهب البيانون إلى أن الاشتغال يفيد تخصيصاً أو توكيداً وذلك بحسب تقدير الفعل المحذوف، فإذا قدر بعد الاسم المنصوب أفاد تخصيصاً، وإذا قدر قبل المنصوب أفاد توكيداً نحو: (محمداً أكرمته)

(1) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص 195.

(2) سنن النسائي، كتاب النحل، رقم (6508).

(3) سنن النسائي، حديث رقم (6502).

(4) الرضي، شرح كافيّة ابن الحاجب، 451/1.

إذا قدر (محمداً أكرمته أكرمته) أفاد التخصيص؛ لأن المفعول إذا تقدم على فعله أفاد التخصيص، وأن قدر (أكرمت محمداً أكرمته) أفاد التوكيد وذلك لتكرار اللفظ⁽¹⁾.

أما النحاة فيرون أنه يجب تقدير المفسر قبل الإسم المنصوب كما ذكر ابن هشام: ((يجب أن يقدر المفسر نحو (زيدا رأيت) مقدماً عليه وجوز البيانين تقديره مؤخراً عنه وقالوا؛ لأنه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا))⁽²⁾، فعلى رأي النحاة لا يفيد تخصيصاً.

عند الباحث أن مذهب إليه النحاة هو الصحيح؛ لأن تقدير الفعل قبل الإسم المنصوب أو مافي معنى الفعل أيضاً يفيد التوكيد لتكراره في الجملة.

ذكر في التصريح أن جميع مايقدر في هذا الباب يقدر متقدماً على الإسم المنصوب، إلا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخراً⁽³⁾.

وتظهر دلالة الاشتغال على التوكيد في جوانب منها:

1. الاشتغال أحياناً يفيد الاختصاص؛ لأنه نوع من أنواع التقديم وتقديم المعمول يفيد اختصاصه بالعامل، إلا أن في جملة الاشتغال زيادة في ضمير الإسم المتقدم.

ففي قوله تعالى: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ) (4) وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) (4).

لو لم يذكر العامل في (خلقها) في الآية لكانت (الأنعام) معطوفة على ماتقدم ولم يُخل ذلك بالمعنى، فلاشك أن هناك خصوصية في هذا التركيب وهي إفادة التوكيد الاسناد (للأنعام) فأكد خلق الأنعام دون غيرها مما تقدم توطئة للحديث عنها خاصة دون ما سبقها من آيات الله، والفعل (خلق) كرر ثلاث مرات وهو في حقيقة الأمر توكيد لما قبله؛ لكنه توكيد خاص بالإسم المذكور قبله فعلى هذا فالتوكيد في أسلوب الاشتغال متوجه للإسم الظاهر المتقدم⁽⁵⁾.

2. الضمير في جملة الاشتغال هو معنى الإسم المتقدم في المعنى فإعادته متصلاً بالفعل إعادة لمعنى الإسم، وعمل الإسم فيه أيضاً هو عمله بذلك الإسم فعلى هذا هما اسمان بمعنى واحد توسط بينهما عامل واحد، والإعادة تكرار وغاية التكرار التوكيد؛ لأن الغرض من هذا الضمير تأكيد عمل الفعل بالإسم المتقدم. نحو قوله تعالى: (والأرض مددناها)⁽⁶⁾، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: ((أكلٌ ولدك نحلته مثل ذا؟))⁽⁷⁾.

(1) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح محمد عبدالمنعم خفاجة، 163/2، دار الجيل ط3.

(2) ابن هشام، مغنى اللبيب، 613/2.

(3) خالد الأزهرى، التصريح، بمضمون التوضيح تح محمد باسل، 307/1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

(4) سورة النحل، الآية (4- 5).

(5) أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن، ص30، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط1، 1985م.

(6) سورة الحجر الآية (19).

(7) سنن النسائي، كتاب النحل، رقم(6503).

الشاهد: في قوله صلى الله عليه وسلم: (ولذلك نحلته) حيث جاء الضمير في (نحلته) لإعادة معنى الاسم المتقدم لغرض التوكيد.

3. لقوة التأكيد في أسلوب الاشتغال يرى بعضهم أن الضمير فيه أولى به أن يعرب توكيداً من أن يعرب مفعولاً للفعل وأن إعرابه توكيد يوافق الغرض الذي أتى من أجله بالضمير - وهو توكيد للإسناد مستدلين بأن زيادته للتوكيد توافق غرض وأساليب اللغة العربية - في زيادة بعض الحروف توكيداً كزيادة تاء التانيث في (فرسة وناقّة) مع إنه لا مذكر لها من لفظها، وكذا زيارته في صيغ المبالغة نحو (فهامة وعلامة)، وإقحام (ها) التانيث بين المنادى وصفته أو البديل والمبدل منه مستدلين بقول سيبويه: ((كأنك كررت ها مرتين وصار الاسم بينهما كما قال ها هو ذا))⁽¹⁾.

وفي قوله صلى الله عليه وسلم: ((أكلٌ ولدك نحلته)) يعرب الضمير (الهاء) في (نحلته) توكيداً ولا يعرب مفعولاً على القول. ودلالته على التوكيد أرجح؛ لأنه تأكيد لمعنى المفعول المتقدم.

وهذا الرأي يصح عن ما يجوز تأكيد الظاهر بالمضمر، والفصل بين المؤكّد والمؤكّد. وهذه الاعتراضات تمنع إعراب هذا الضمير توكيداً.

بناء على ماتقدم، فالدلالة على إفادة التوكيد في أسلوب الاشتغال أن تركيبه يرد غالباً لمعان جئ بها على وجه من وجوه التأكيد ففي قوله تعالى: (والأنعام خلقها) و(والأرض مددناها) خوطب بها قوم منكرون لوجود الله وتفرده بالخلق ومشركون به، فهي معانٍ صيغت للدلالة على وجود الله تعالى وصفاته وإفادتها للتوكيد أقرب⁽²⁾.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. السنّة النبويّة بحرٌ واسعٌ متجدّد العطاء، لا من الناحية الفقهيّة والشرعيّة فحسب، وإنما مصدرٌ للدراسات النحويّة والأدبيّة.
2. ألفاظ النّبّيّ صلى الله عليه وسلم وأحاديثه فيها كثيرٌ ممّا يتّفق مع قواعد النّحو والصرف مما يدل على إمكانية الاستشهاد بها.
3. وردت بعض الأساليب في السنّة بغرض التّوكيد كأسلوب الاشتغال الذي يرد غالباً للتّوكيد.

التوصيات:

للإفادة من لغة الحديث النبوي ومافيه من تعابير يوصي الباحث بالآتي:

(1) سيبويه، الكتاب، 117/2.

(2) أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن، ص 31.

1. أن يكون الحديث الشريف مرجعاً في الاحتجاج والاستشهاد اللغوي بعد القرآن الكريم.
2. تسهيل النحو للدارسين بتجريدته من نقاشات العلماء والمتكلمين حتى تفهم قواعده ويسهل تطبيقها.
3. إجراء بحوث ودراسات تطبيقية في الحديث النبوي وربطها بالقواعد التي وضعها النحاة لإضافة شواهد جديدة للغة العربية.

المصادر والمراجع:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- إبراهيم أنيس وآخرين، المعجم الوسيط، م قطر الوطنية، 1985م، د.ط.
- 3- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو- دار الأوقاف العربية، القاهرة، 2003م، د.ط.
- 4- أحمد بن شعيب النسائي- السنن الكبرى، تحد. عبدالغفار البنداوي وآخر، 1991- ط1.
- 5- أحمد مختار البرزة، أساليب التوكيد من خلال القرآن، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، 1985م، ط1.
- 6- خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، تح محمد باسل، دار الكتب العلمية- بيروت، 2000م، ط1.
- 7- الخطيب القزويني-الإيضاح في علوم البلاغة، تح محمد عبدالمنعم خفاجة، دار الجيل- ط3.
- 8- الرضي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، 1985م.
- 9- سيبويه، الكتاب، تح عبدالسلام محمد هرون، دار الجيل، بيروت- ط1، د.ت.
- 10- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، 1976م، ط4.
- 11- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تح محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، 1979م، ط16.
- 12- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، 1982م، ط1.
- 13- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2000م، ط1.
- 14- ابن الناطم، شرح ألفية ابن مالك، تح محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت د.ت.ط.

15- ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تح مازن المبارك وآخر، دار الفكر، 1998م، ط1.

16- ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، مكتبة السعادة، مصر، 1963م، ط11.

الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية وتحدياتها

د. ندى صلاح بيومي عبداللطيف

E-mail: nadabayoumi1234@gmail.com

تناولت هذه الدراسة أحد أهم المواضيع التي تتعلق بدراسة الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية التي تعد من أكثر المواضيع خطورة في وقتنا الحاضر أنه يمكن لمرتكبي الجرائم السيبرانية وضحاياها أن يتواجدوا في مناطق مختلفة ويمكن أن تمتد عبر المجتمعات إلى جميع أنحاء العالم ولقد اشتملت هذه الدراسة على مبحثين تضمن المبحث الأول على مطلبين الأول شمل تعريف الأمن السيبراني لغة واصطلاحاً وأهميته المطلب الثاني شمل خصائص الأمن السيبراني وأنواعه وأهدافه وتضمن المبحث الثاني على ثلاث مطالب المطلب الأول شمل تعريف الجرائم السيبرانية والمجرم السيبراني وأسبابها ودوافعها المطلب الثاني شمل تطبيقات الجرائم السيبرانية وخصائصها وأنواعها المطلب الثالث شمل الجهود الدولية والعربية والوطنية لمكافحة الجرائم السيبرانية والتهديدات السيبرانية المعاصرة والتحديات القانونية للجرائم السيبرانية

الكلمات المفتاحية:- الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية والتحديات القانونية

This study addressed one of the most important topics related to the study of cybersecurity and cybercrimes, which are considered one of the most dangerous topics in our time. Cybercrime perpetrators and their victims can be present in different regions and can extend across societies to all parts of the world. This study included two topics. The first topic included two requirements. The first requirement included a definition of cybersecurity in language and terminology and its importance. The second requirement included the characteristics of cybersecurity, its types and objectives. The second topic included three requirements. The first requirement included a definition of cybercrimes and the cybercriminal, their causes and motives. The second requirement included the applications of cybercrimes, their characteristics and types

المقدمة:

أدت التطورات في الحاسوب والاتصالات إلى تغيير حياتنا وعاداتنا حيث أصبح كل شيء الآن معتمد على تلك التكنولوجيا المتقدمة مما جعلها دأمة الوجود في حياتنا افراد و مؤسسات وحكومات، فأصبحت في يد الصغير والكبير وفي البيت والمدرسة والشركات والدواوين، ودخلت بشكل عميق في الثقافة والاقتصاد والدفاع والمجتمع والمال، وفي المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولة ورافق ذلك بزوغ أخطار وتحديات أمنية كبيرة تهدد الجميع ومع هذا التقدم الهائل في الاتصالات الإلكترونية فتح أبواباً من التواصل الاجتماعي بين الناس لم تكن متاحة من قبل، وقد حملت هذه التطورات الإلكترونية وجوهاً إيجابية عديدة لا تقدر بثمن ولكن

رافق هذا أيضا وجه سلبي يندرج ضمن الاستعمال الخاطئ للإنترنت مما جعل من الأمن السيبراني ضرورة حتمية للجميع فهناك اهتمام واسع وبشكل متزايد، لتحقيق الأمن السيبراني والحفاظ على المكتسبات حيث أن القرصنة الإلكترونية أصبحت خطرا يهدد العالم وهاجسا أمنيا لكثير من الحكومات والمنظمات في تطبيقاتها وأنظمتها الإلكترونية وبالتالي فإن هذه الجهات تسعى لتأمين بياناتها ومعلوماتها الخاصة والعامة وتعاملاتها في البيئة الرقمية المفتوحة، التي يعيشها العالم في وقتنا الحاضر لذلك لأبد من ضوابط تؤدي إلى حماية المستخدمين من المخاطر. مشكلة الدراسة:-

كلما زاد تطور ثورة المعلومات والتكنولوجيا زاد معها التطور في هذه الجرائم ولذلك أصبحنا نرى صورا مستحدثة لتلك الجرائم ومنها الجرائم السيبرانية في التعدي على انتهاك المعلومات سواء كانت على الفرد أو الشركات أو حتى أيضا على الحكومات والدول، فهي جرائم عابرة للحدود.

أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة إلى معرفة مفهوم الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية وأهميتها وخصائصهما أهمية الدراسة:-

الأمن السيبراني والجرائم السبرانية من المواضيع المستحدثة والتي تمثل خطرا وتهديدا كبيرا على الفرد والمجتمع وكذلك على الأجهزة الأمنية مما يجب علينا أن نتطرق لدراستها. منهج الدراسة:-

اعتمد منهج البحث على المنهج التحليلي

المبحث الأول:- الأمن السيبراني

يعد الأمن السيبراني أحد أهم القضايا التي تحتل حيزا مهما في الدراسات والنقاشات المثارة على الساحة الدولية في الفترة الأخيرة ولقد زاد الاهتمام بالمفهوم مع زيارة اعتماد العالم على الكمبيوتر والشبكة العنكبوتية وظهور الإنترنت وإقبال الكثير من الدول على استخدامها في المجال الأمني والعسكري

المطلب الأول:- تعريف الأمن السيبراني

تعريف الأمن:-

مفهوم الأمن لغة واصطلاحا:-

كلمة الأمن في اللغة مشتقة من "الأمان أو الأمانة" بمعنى وقد أمن من باب فهم وسلم وأيضا من "آمانا، أمانة" فالأمن ورد في اللغة العربية ضد الخوف أي نقيض الأمن، والخوف يعني فقدان الأمن، كما تأتي الأمن من صيغ أخرى مثل "استأمن" و"الأمين" و"الأمن" وكل ذلك يستوي مع الأمن " د. محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي ص26"

وأيضاً هو حالة يوجد بها الإنسان وقد استثار فيها دوافعه الغريزية للدفاع أو الهروب أو العدوان، وهذه الحالة كما توجد في الفرد توجد في الجماعة باعتبار أن هناك دوافع كثيرة تحرك غرائز وحياة الإنسان وتوجد في المسار والسلوك للفرد والجماعة، أو هي أما دوافع أيولوجية أو دوافع عضوية كالجوع والعطش والنوم والتنفس أو دوافع نفسية لا تستطيع أن نجد لها سند أو عضو لتفسيرها.

"د. عمر أحمد قدور ص 163"

هناك عدد كبير من التعريفات لمصطلح الأمن ولكن أغلبها تؤكد على أنه مجموعة من التدابير والقوانين التي يتبعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسه وماله وممتلكاته أو عرضه أو أي شيء ثمين يخاف عليه، كما يعرف الأمن باختصار بأنه العمل على التحرر من التهديد، كما يعرف الأمن على مستوى الدول أنه القدرة على حفاظ هذه الدول على كيانها المستقل وتماسكها الاجتماعي والاقتصادي ضد القوى المعادية من الداخل والخارج "د. علاء عبدالرازق محمد السالمي ص 117" وأيضاً يعرف بتأمين سلامة الدول ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية أو داخلية قد نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والإزدهار والإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشأتها ومسالحيها الحيوية في الداخل والخارج "ابراهيم أبو خزام الحرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرون أطروحة دكتوراة جامعة بغداد 1997م ص 89"

ما هو الأمن السيبراني:-

هو مجموعة من الإجراءات والوسائل الأحترازية والأطر التقنية والقانونية والإدارية، والتي من خلالها تهدف الحكومات إلى حماية التعاملات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات واستمراريتها، واتخاذ كافة التدابير اللازمة في حال حدوث أزمات تتمثل في برمجيات خبيثة تستهدف الجهات الحكومية، أو المواطنين والمقيمين

وتعرف الوكالة الوطنية لأمن النظم المعلوماتية (.....) الفضاء السيبراني، وهي وكالة حكومية مكلفة بالدفاع السيبراني الفرنسي على أنه "فضاء التواصل المشكل من خلال الربط البيئي العالمي لمعدات المعالجة الآلية للمعطيات الرقمية

أهمية الأمن السيبراني:-

هذه أداة استراتيجية مهمة بيد الحكومية خصوصاً أن الحروب السيبرانية غير التقليدية أصبحت شيئاً متعارف عليه عالمياً ولا تكلف كثير، وتسبب أضرار كبيرة بسبب اعتماد المجتمعات الحديثة حالياً على التقنية في كل شيء "د. أصيل الجعيد ص 11-12"

فأصبح للأمن السيبراني أهمية كبيرة في حماية البيانات وخصوصية المؤسسات والأفراد فنحن نعيش في عصر رقمي. ندرك أن معلوماتنا الخاصة أصبحت أكثر عرضة للخطر من أي وقت مضى لذلك تتزايد أهمية الأمن السيبراني وتأتي الأهمية في الآتي:-

- 1- تقليل خطر الهجمات الرقمية التي يمكن أن تتعرض لها الأجهزة التي نستخدمها.
- 2- حماية المعلومات والأنظمة المستخدمة لمعالجتها أو تخزينها .
- 3- الحد من الجرائم الإلكترونية التي تطورت بشكل كبير نتيجة لاتصال أعداد مهولة من الأجهزة على الإنترنت.
- 4- حماية المؤسسات والشركات من هذه الهجمات التي تتمثل في الفيروسات الضارة والبرامج الخطيرة التي تهدف للأحتيال على الشركات وتسبب تلف وإهدار عال حيث تؤدي هذه الحملات إلى سرقة البيانات الشخصية وكذلك الملكية الفكرية والأمر الذي يحدث " د. أحمد سالم الربيعات مقدمة في الأمن ص46"

المطلب الثاني:-

خصائص الأمن السيبراني

1- حماية البيانات:-

يعد الأمن السيبراني مصدر قلق متزايد للشركات من جميع الأحجام ، حيث يمكن للهجمات الإلكترونية سرقة البيانات الحساسة ، والتسبب في إغلاق الأنظمة والحاق الضرر بها. هناك العديد من العوامل التي يجب مراعاتها عند حماية شركات، ولكن أحد العوامل الرئيسية هو حماية البيانات.

2- حماية الملكية الفكرية:-

تعد حماية الملكية الفكرية جانباً مهماً من جوانب الأمن السيبراني. من خلال ضمان حماية الملكية الفكرية.

3- محاربة سرقة المال:-

يعد الأمن السيبراني جزءاً أساسياً من أي عمل تجاري ، وبالنسبة للكثيرين ، فهو يمثل أيضاً أولوية قصوى للشركات. أكبر مصدر قلق للشركات عندما يتعلق الأمر بالأمن السيبراني هو سرقة الأموال. حيث يبحث مجرمو الإنترنت باستمرار عن طرق السرقة أموالك، وغالباً ما يفعلون ذلك من خلال استغلال نقاط الضعف في نظام الكمبيوتر الخاص بك.

4-منع التجسس:-

منع التجسس هو جزء مهم من الأمن السيبراني هناك العديد من الطرق للتجسس على شخص ما.

5- الحماية من التهديدات الداخلية والخارجية:-

الأمن السيبراني هو قضية ملحة للمؤسسات والشركات والأفراد من جميع الأحجام. يمكن أن تكون الحماية من التهديدات الداخلية مهمة على المدين القصير والطويل.

أنواع الأمن السيبراني:-

يُصنف الأمن السيبراني إلى عدة أنواع:-

أ- أمن الشبكة:- يُعنى أمن الشبكة (Network Security) بتوفير الحماية الشبكة الكمبيوتر من تهديدات المتطفلين، وتكون هذه التهديدات إما من المهاجمين المستهدفين للبرامج الانتهازية الضارة.

ب أمن التطبيقات:- (Application Security) يهتم أمن التطبيقات بإبقاء البرمجيات، والأجهزة دون أي تهديدات، إذ يمكن أن يسهل التطبيق المخترق مكانية الوصول إلى البيانات التي صممت لتأمين الحماية، وبالتالي فإن برنامج الأمن الناجح يبدأ في مرحلة التصميم الأولية، أي قبل نشر البرامج أو أجهزة أمن المعلومات يركز أمن المعلومات على تأمين الحماية لسلامة البيانات وخصوصيتها، وذلك أثناء عملية تخزينها، أو أثناء عملية تناقلها.

ت الأمن التشغيلي: (Operational Security) يندرج تحت مظلة الأمن التشغيلي وهو العمليات والقرارات المرتبطة بمعالجة أصول البيانات وحمايتها، الأذونات التي يحتاج لها المستخدمين للوصول إلى الشبكة،

الإجراءات الخاصة بكيفية ومكان تخزين البيانات أو مشاركتها.

الاسترداد بعد الكوارث واستمرارية الأعمال، حيث يهتم هذا النوع من الأمن بتحديد الكيفية المتبعة في استجابة المنظمة لحادث أمن سيبراني أو أي حدث آخر يؤدي إلى فقدان العمليات أو البيانات، إذ تضع سياسات التعافي من الكوارث طرق استرداد المؤسسة لعملياتها ومعلوماتها بهدف استمرارية العمل.

تعليم أو تثقيف المستخدم الجديد. (1. "Major Components of Cyber Security", quadrantsec2022,

<https://www.google.com/search?q=Major+Components+of+Cyber+Security>

أهداف الأمن السيبراني:-

الهدف من الأمن السيبراني هو حماية المعلومات من السرقة والمخالفة أو الهجوم وتمثل الأهداف في الآتي:-

- 1- حماية الأنظمة التشغيلية من أي محاولات للولوج بشكل غير به للأهداف غير سليمة
- 2- تعزيز حماية أنظمة التقنيات التشغيلية ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات وما تقدمه من خدمات وما تحويه من بيانات.

- 3- إتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين والمستهلكين على حد سواء من المخاطر المحتملة في مجالات استخدام الإنترنت المختلفة.
- 4- ضمان توفير استمرارية عمل نظم المعلومات.
- 5- تعزيز حماية وسرية وخصوصية البيانات الشخصية.
- 6- تعزيز حماية أنظمة تقنية المعلومات. "محمد شاكر بن حامد المبيض الوصايا العشر في الأمن السيبراني ط الأولى 2020 ص22"

المبحث الثاني:- الجرائم السيبرانية والمجرم السيبراني

أن الجرائم السيبرانية هي ثمرة من ثمار التقدم السريع في شتى المجالات العلمية الذي يتميز به عصرنا الحاضر، ولقد صاحب هذا التقدم السريع في مجال العلوم والتقنية واستخدامها لخير البشرية تقدم آخر مواز في مجال الجريمة فلم تصبح الجريمة مقصورة على طبقة معينة من طبقات المجتمع دون أخرى، وذلك لوضوح إجرام الفساد الذي يتاورط فيه جميع طبقات المجتمع

المطلب الأول:- الجرائم السيبرانية

أن حادثة هذه الجرائم جعلها ليست محلا للاتفاق بين الباحثين فالبعض يطلق عليها جرائم الحاسبات والبعض الآخر الغش المعلوماتي ويذهب فريق ثالث إلى استخدام تعبير الجرائم المعلوماتية "د. عبدالعزيز لطفي جاد ص14"

وتختلف الجرائم السيبرانية كثير عن الجرائم التقليدية من حيث طبيعتها ونطاقها ووسائلها وأدلتها. فقد أدى التطور السريع في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت.

ومن أهم هذه التعريفات مايلي:-

- هي الفعل غير المشروع الذي يتورط في ارتكابه الحاسب الآلي أو هو الفعل الإجرامي الذي يستخدم في اقترافه الحاسب الآلي كأداة رئيسية

-عمل أو امتناع يأتيه الإنسان إضرارا بمكونات الحاسب وشبكات الاتصال الخاصة به التي تحميها قانون العقوبات ويفرض لها عقاب.

-جريمة تشمل استخدام الحاسب كأداة لارتكاب الجريمة هذا بالإضافة إلى الحالات المتعلقة بالولوج غير المصرح به لحاسب المجني عليه أو بياناته. "أ.د. شادية بنت مهدي الصواط الأمن السيبراني ودوره في الحماية من الجرائم الإلكترونية ط 1 2023 مجموعة تكوين المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع ص10-11"

وأيضا تعرف بأنها الممارسات التي توقع ضد فرد أو مجموعة أو منظمة أو دولة مع توفر باعث إجرامي بهدف التسبب بالأذى لسمعة الضحية عمدا، أو إلحاق الضرر النفسي والجسدي به سواء أكان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر بالاستعانة بشبكات الإتصال الحديثة كالإنترنت وما

تتبعها من أدوات كالبريد الإلكتروني وغرف المحادثة، والهواتف المحمولة وما تتبعها من أدوات كرسائل الوسائط المتعددة " رماح الدلقومي الجرائم السيبرانية عندما تصبح التقنية وسيلة للإجرام الجزيرة أطلع عليه بتاريخ 2017-4-30م"

المجرم السيبراني:-

هو المجرم السيبراني أو المعلوماتي هو شخص أو هيئة أو جهة رسمية ويختلف عن المجرم العادي فهو يوظف مهاراته في كيفية عمل الحاسبات وكيفية تخزين البيانات والمعلومات والتحكم في أنظمة الشبكات في الدخول غير المصرح به مرات ومرات. "أ.د. علاء عبدالرازق محمد السالمي المدخل إلى الأمن السيبراني ط1 الذاكرة للنشر والتوزيع 2021ص14"

والدراسات والأبحاث تؤكد على أن فئات الجناة في هذا المجال تشمل فئات متباينة هي:-

- 1- مستخدمو الحاسب بالمنزل
 - 2- الموظفون الساخطون على منظماتهم
 - 3- المتسللون ومنهم الهواة أو العابثون بقصد التسلية
 - 4- العاملون في الجريمة المنظمة
 - 5- المحترفون الذين يتسللون إلى مواقع مختارة بعناية ويعبثون أو يتلفون النظام أو يسرقون محتوياته.
 - 6- أصحاب ثقة عالية بالنفس ومعرفة فنية هائلة
 - 7- ارتفاع مستوى الذكاء ومحاولة التخفي "د. عبد العزيز لطفي ص18"
- أسباب ودوافع الجرائم السيبرانية:-

- 1- دوافع مادية:-
- ويتمثل في تحقيق الكسب المادي تعد الرغبة في تحقيق الثراء ومثال على ذلك تحويل حساب مالي إلى حسابه.
- 2- دوافع شخصية:-
- تتمثل في الرغبة في التعلم يكرس وقته في تعلم كيفية اختراق المواقع الممنوعة والتقنيات الامنية للأنظمة الحاسوبية.
- 3- دوافع ذهنية أو نمطية:-
- غالبا ما يكون الدافع اثبات الذات وتحقيق الانتصار على تقنية الانظمة المعلوماتية دون أن يكون لهم نوايا ائمة.
- 4-دافع لانتقام:-

تعد من اخطر الدوافع التي يمكن أن تدفع شخص يملك معلومات كبيرة عن المؤسسة أو شركة يعمل بها تجعله يقدم على ارتكاب جريمته.

5- دافع التسلية:-

هي جريمة ترتكب من أجل التسلية لا يقصد من ورائها احداث جرائم.

6-تهديد الأمن القومي العسكري:-

يتم غالبا في المواقع السياسية المعادية للحكومة ويتمثل في تلفيق الاخبار والمعلومات ولو زورا أو حتى الاستناد إلى جزء بسيط جدا من الحقيقة ومن ثم نسخ الأخبار الملفقة حولها وتعد الدوافع السياسية من ابرز المحاولات الدولية لاختراق شبكات حكومية في مختلف دول العالم."د. سالم الربيعات ص101-102"

المطلب الثاني:-

تطبيقات الجرائم السيبرانية:-

- سرقة معلومات الحاسب.

- قرصنة البرامج وسرقة خدمات الحاسب.

- وسرقة أدوات التعريف والهوية عبر انتحال هذه الصفات أو المعلومات داخل الحاسب .

-تزوير البريد الإلكتروني أو الوثائق والسجلات والهوية .

-جرائم المقامرة والجرائم الأخرى ضد الأخلاق والآداب.

-تملك وإدارة مشروع مقاومة على الانترنت .

-تسهيل إدارة مشاريع القمار على الإنترنت.

-تشجيع مقاومة عبر الانترنت .

-استخدام الانترنت لترويج الكحول ومواد الإدمان للقصر .

-الحياسة غير المشروعة للمعلومات .

-إفشاء كلمة سر الغير .

-إساءة استخدام المعلومات .

-نقل معلومات خاطئة .

أنشطة اقتحام أو الدخول أو التوصل غير المصرح به مع نظام الحاسب أو الشبكة إما مجردا أو لجهة ارتكاب فعل آخر ضد البيانات والبرامج والمخرجات وتخريب المعطيات والنظم والممتلكات ضمن مفهوم تخريب الحاسب وإيذاء الحاسب .

- اغتصاب الملكية .
- خلق البرمجيات الخبيثة والضارة ونقلها عبر النظم والشبكات .
- استخدام اسم النطاق أو العلامة التجارية أو اسم الغير دون ترخيص
- إدخال معطيات خاطئة أو مزورة إلى نظام حاسب .
- التعديل غير المصرح به للكمبيوتر (مهام نظم الحاسب الأدائية)
- أنشطة إنكار الخدمة أو تعطيل أو اعتراض عمل النظام أو الخدمات.
- جرائم الاحتيال بالتلاعب بالمعطيات والنظم .
- استخدام الحاسب للحصول على البطاقات المالية أو استخدامها للغير دون ترخيص أو تدميرها .
- الاختلاس عبر الحاسب أو بواسطته."د. عبدالعزيز لطفي جاد الله ص21-22"
- تهكير الهواتف الخلوية ومن اهم صور حفظ الهواتف الخلوية من الاختراق الإلكتروني الواسعه الانتشار حيث ان هناك علامات أو إشارة تبين أن هاتفك الشخصي مخترق منها زيادة فاتورة الإنترنت يجب أن تعرف تقريبا مقدار بيانات الإنترنت التي تستخدمها كل شهر. وفي حال زادت فاتورة الخدمة بشكل كبير فأنت بحاجة إلى معرفة سبب حدوث ذلك بالضبط حيث من الممكن أن يكون هناك تطبيقات تستهلك بيانات الإنترنت في هاتفك وكذلك يجب الانتباه إلى الإعلانات غير المرغوب فيها بهاتفك ومن الضروري أن تعرف ما هو موجود ضمن هاتفك وخاصة التطبيقات التي تعمل في الخلفية، حيث إن ظهور تطبيقات لم تقم بتنصيبها سابقا يعني أنها غالبا تحتوي على برامج ضارة ويجب الحذر من إرسال الرسائل العشوائية إذا وجدت أن هاتفك يتلقى الكثير من رسائل البريد العشوائية أو ورود مكالمات هاتفية من أرقام غريبة وغير مألوفة فهذا يعني أن هناك خطأ ما ومثال ذلك إذا ذكر لك أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء أنك ترسل لهم رسائل نصية أو رسائل بريد إلكتروني غريبة، فإن هذا يعني أن هاتفك غالبا قد تعرض للاختراق وأن هاتفك المصاب يحاول تثبيت برامج ضارة عبر هواتف أصدقائك أو أفراد أسرته كما يجب ملاحظه إذا بدأ الهاتف فجأة في فقد طاقته وهذا يحدث عندما يكون هناك أحد التطبيقات يعمل بداخل هاتفك وان ملاحظه عندما يسخن هاتفك سرعة حتى لو لم تكن تجري أي مكالمات أو حتى تستخدمه من الأساس ويعتبر هذا دليلا آخر على أن هناك تطبيقا يعمل في الخلفية دون درايه منك وكذلك إذا عمل هاتفك من تلقاء نفسه يفتح ويغلق وحده، أو يبدأ فتح تطبيقات واذا انت مكالمات مجهولة المصدر وبالأخص اذا تكررت تلك المكالمات وإذا كانت هناك أصوات تشبه الصدى تسمعها خلال المكالمات ولم تكن موجودة من قبل.

لحفظ البيانات والمعلومات الشخصية من الاختراق الإلكتروني منها:

1. عدم الوثوق في أية رسائل إلكترونية غير اعتيادية مثل تلك التي تطلب تحويل مبالغ مالية أو التي تبشر بالفوز بجائزة معينة.

- 2 إنشاء كلمات سر قوية ومعقدة لا يسهل الوصول إليها، وعدم توحيد كلمة السر لأكثر من جهاز أو حساب بحيث لو أخترق أحد أجهزتك، لا يستطيع الهكر اختراق بقية أجهزتك الإلكترونية.
3. عدم الاتصال بشبكات الإنترنت المفتوحة في المطارات أو الأماكن العامة بدون وجود برنامج واق ضدها، محمود القرعان – اص 19).

- وكذلك ضرورة تفعيل التطبيقات المضادة للفيروسات، وإجراء التحديثات الجديدة بشكل مستمر؛ لأنها في الغالب تكون لسد ثغرة معينة قد يستغلها بعض المخترقين.
4. عدم التعامل مع مواقع غير معتمدة خاصة، في مسألة جوازات الفنادق أو الطيران، وضرورة الاعتماد على المواقع الرسمية للحجوزات.
- لا تثق بأحد حتى لو كان من الأشخاص الذين تثق بهم فعند إرسال معلومات مهمة على البريد الإلكتروني أو على الشبكات الاجتماعية لهذا الشخص مثل كلمة مرور إحدى حساباتك، فممكن أن يتعرض هذا الشخص العملية اختراق وبالتالي الوصول إلى حسابك.
- 6 تغيير كلمة المرور من حين لآخر؛ كي تساعدك على إبقاء حسابك بحالة أمنية مستقرة دائما.
- 7 عدم مشاركة البيانات البنكية مع أي شخص آخر، والتواصل مع البنك في حال حدوث أي تعامل على الحساب بدون علم صاحب الحساب.
8. قم بمسح بياناتك من على الأجهزة القديمة التي ستتخلص منها عن طريق استخدام الطرق الحديثة التي تقوم بمسح البيانات نهائيا، من المعروف أن مسح البيانات والملفات من الأجهزة بالطرق التقليدية لا يضمن التخلص النهائي منها، وذلك لوجود الكثير من الطرق والبرمجيات التي تساعد على استرجاعها حتى بعد مرور الكثير من الوقت بعد حذفها.
- 9 أحرص على استخدام خيار شبكة الضيوف، يرغب الأصدقاء والعائلة دائما في استخدام شبكة الواي فاي الخاصة بك عند زيارتك، فبدلا من استخدام الشبكة الخاصة بك التي ترتبط بها جميع أجهزتك يمكنك تخصيص شبكة خاصة لهم في جهاز التوجيه، والتي تعرف باسم شبكة الضيوف، تتيح لك هذه الميزة مشاركة اتصالك بالإنترنت مع ضيوفك في حين إبقائهم خارج شبكتك الأساسية، مما يمنعهم من رؤية الملفات والخدمات المشتركة، لذلك قم بإعداد شبكة الضيوف الخاصة بك باستخدام أسم شبكة مختلف وكلمة مرور مختلفة وقوية.
- 10- حفظ إضافي للبيانات up back ، حتى يكون هناك نسخة إضافية لجميع الملفات الموجودة في الهاتف الذي في حال التعرض لهجوم سيبراني، حتى لا يتعرض صاحب الجهاز للابتزاز من قبل المخترق لاستعادة البيانات "العودي جلال فضل مقالات في الإرهاب السيبراني عن 2022، ص 57"

المطلب الثاني:- خصائص الجرائم السيبرانية:-

أهم خصائص الجرائم السيبرانية

1- إخفاء الجريمة:-

تتسم الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت بأنها خفية ومستترة في أغلبها، لأن الضحية لا يلاحظها ، رغم أنها قد تقع أثناء وجوده على الشبكة، فلا ينتبه لها، إلا بعد وقت من وقوعها، بسبب تعامل الجاني مع نبضات الكترونية غير مرئية ، ولأن الجاني يتمتع بقدرات فنية تمكنه من إخفاء جريمته بدقة، فمثلاً عند إرسال الفيروسات المدمرة وسرقة الأموال والبيانات الخاصة أو إتلافها، والتجسس وسرقة المكالمات وغيرها من الجرائم، ثم قيامه بدس بعض البرامج وتغذيتها ببعض البيانات التي تؤدي إلى عدم شعور المجني عليه بوقوعه ضحية للجاني.

2 -سرعة التطور في ارتكاب الجريمة:-

إن التطور السريع الذي تعرفه التكنولوجيا كان له الانعكاس الواضح على الجرائم الناشئة عن الإنترنت وذلك لأن أساليب ارتكابها في تطور مستمر، وأن المجرمين في مختلف أنحاء العالم، يستفيدون من الشبكة في تبادل الأفكار والخبرات الإجرامية فيما بينهم.

3-أقل عنفاً في التنفيذ:-

لا تتطلب جرائم الإنترنت عنفاً لتنفيذها ، أو مجهوداً كبيراً، فهي تنفذ بأقل جهد ممكن وتعتمد على الخبرة في المجال المعلوماتي بشكل أساسي عكس الجرائم التقليدية التي كثيراً ما تتطلب العنف.

4-عابرة للحدود:-

أطلق البعض على شبكة الإنترنت أنها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، مما جعل من الجرائم المرتكبة من خلالها لا تخضع لنطاق إقليمي محدود ، فترتكب الجريمة في بلد وتمر ببلد وتحقق نتائجها في أكثر من بلد في ثواني قليلة ، مثلما يترتب عن جرائم نشر المواد ذات الخطر الديني والأخلاقي والأمني، والسياسي، والثقافي ، والتربوي أو الاقتصادي.

5-امتناع المجني عليهم عن التبليغ عند وقوع الجريمة بواسطة الإنترنت:-

تجد أن بعض المجني عليهم يمتنعون عن إبلاغ السلطات المختصة خشية على السمعة والمكانه، وعدم اهتزاز الثقة في كفاءته خاصة إذا كان كياناً أو هيئة معينة وتفرض القوانين المتعلقة بجرائم الحاسوب التزاماً على عاتق الجهة المجني عليها، بالإبلاغ عما يقع عليهم من جرائم متى وصل إلى علمهم ذلك.

6-سرعة غياب الدليل وصعوبة إثباته:-

إن المعلومات التي يحملها الإنترنت. تكون في شكل رموز مخزنة على وسائط تخزين ممغنطة ولا تقرأ إلا بواسطة الحاسوب ، وهو ما يجعل الدليل الكتابي أو المقروء، أمراً يصعب بقاؤه أو

إثباته مما يتطلب وجود مختصين للبحث و تفحص موقع الجريمة وهو ما يتعارض مع قلة الخبرة لدى الأجهزة الأمنية القضائية في بعض الدول.

7-توفر وسائل تقنية تعرقل الوصول للدليل:-

فالمجرم يمنع الوصول للدليل بشتى الوسائل فيقوم بدس برامج أو وضع كلمات سرية ورموز تعوق الوصول إلى الدليل وقد يلجأ لتشفير التعليمات لمنع إيجاد أي دليل يدينه.

8-سهولة إتلاف وتدمير الدليل المادي:-

يسهل محو الدليل من شاشة الحاسوب في زمن قياسي باستعمال البرامج المخصصة لذلك

9-نقص الخبرة لدى الأجهزة الأمنية والقضائية:-

نظراً لما تتطلبه هذه الجرائم من تقنية لارتكابها، فهي تتطلبه لاكتشافها والبحث عنها، و تستلزم أسلوباً خاصاً في التحقيق والتعامل، الأمر الذي لم يتحقق في بعض الجهات الأمنية والقضائية، نظراً لنقص المعارف التقنية وهو ما يتطلب تخصصاً في التقنية التحصين الجهاز الأمني والقضائي ضد الظاهرة .

10-عدم كفاية القوانين السارية:-

إن النصوص القانونية التقليدية لم تعد تتماشى مع ظاهرة جرائم الإنترنت، خاصة مع ما تعرفه من تطور سريع مواكبة التطور التكنولوجي، مما يتطلب تدخل المشرع لسن قوانين حديثة لمواجهة هذه الجرائم ، محافظة على مبدأ الشرعية الجنائية ، مع تعزيز التعاون بين الجهات القانونية والخبراء المتخصصين في المعلوماتية زيادة على التعاون الدولي لمكافحتها رغم أن العديد من الدول أصدرت قوانين تعالج الكثير من هذه الجرائم . "أ.د. علاء عبدالرزاق محمد السالمي ص141-142"

أنواع الجرائم السيبرانية :-

جرائم التعدي على البيانات المعلوماتية:-

تشمل الجرائم التي يكون موضوعها البيانات المعلوماتية، أي التي تقع على بيانات معلوماتية، وهي جرائم التعرض للبيانات المعلوماتية، وجرائم اعتراض بيانات معلوماتية، والبيانات هي كل ما يمكن تخزينه ومعالجته وتوليده ونقله بواسطة الحاسب الآلي كالأرقام والحروف والرموز وما إليها.

جرائم التعدي على الأنظمة المعلوماتية:-

تشمل جرائم الولوج غير المشرع إلى نظام معلوماتي أو المكوث فيه، مع التعرض للبيانات المعلوماتية وجرائم إعاقة عمل معلوماتي، ويتمثل النظام المعلوماتي في مجموعة البرامج وأدوات معدة لمعالجة وإدارة البيانات والمعلومات.

إساءة استعمال الأجهزة أو البرامج المعلوماتية:-

تتضمن هذه الجرائم كل من قدم أو أنتج أو وزع أو حاز بغرض الاستخدام جهازاً أو برنامجاً معلوماتياً أو أي بيانات معلوماتية معدة أو كلمات سر أو كودات دخول، وذلك بغرض اقتراف أي من الجرائم المنصوص عليها سابقاً .

ويتضمن البرنامج المعلوماتي مجموعة من التعليمات والأوامر القابلة للتنفيذ باستخدام الحاسب الآلي ومعدة لإنجاز مهمة ما، إما البرامج المعلوماتية هي الكيان المعنوي غير المادي من برامج ومعلومات وما إليها ليكون قادراً على القيام بوظيفة الجرائم الواقعة على الأموال:-.

أولاً جرم الاحتيال أو الغش بوسيلة معلوماتية

ثانياً جرم التزوير المعلوماتي

ثالثاً جرم الاختلاس أو سرقة أموال بوسيلة معلوماتية

رابعاً جرم أعمال التسويق والترويج غير المرغوب فيها

خامساً جرم الاستيلاء على أدوات التعريف والهوية المستخدمة في نظام

معلوماتي والاستخدام غير المصرح لها

سادساً جرم الاطلاع على معلومات سرية أو حساسة أو إفشائها .

جرائم الاستغلال الجنسي للقاصرات:-.

تظهرها الأفعال التي تتعلق باستغلال القاصرين في أعمال جنسية، وتشمل:

الرسومات أو الصور أو الكتابات أو الأفلام أو الإشارات لأعمال إباحية يشارك فيها القاصر.

جرائم التعدي على الملكية الفكرية للأعمال الرقمية:-.

تشمل جرم وضع اسم مختلس على عمل، وجرم تقليد إمضاء المؤلف أو ختمه وجرم تقليد عمل رقمي أو قرصنة البرمجيات، وجرم بيع أو عرض عمل مقلد أو وضعه في التداول، وجرم الاعتداء على أي حق من حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة.

جرائم البطاقات المصرفية والنقود الإلكترونية:-.

تشمل أعمال تقليد بطاقات مصرفية بصورة غير مشروعة واستعمالها عن قصد، وتزوير إلكترونية بصورة غير مشروعة عن قصد، لما لذلك من إخلال بالاقتصاد الوطني وتأثير سلبي على العمليات المصرفية من خلال الاحتيال عبر الحاسب وهو أي تحريف غير نزيه للحقيقة يقصد به السماح

لآخر بفعل أو الامتناع عن فعل شيء يسبب الخسارة. في هذا السياق، سينتج عن الاحتيال الحصول على منفعة من خلال التغيير بطريقة غير مصرح بها. يتطلب ذلك القليل من الخبرة الفنية وهو شكل شائع من أشكال السرقة من قبل الموظفين الذين يغيرون البيانات قبل إدخال أو

إدخال بيانات كاذبة، أو عن طريق إدخال تعليمات غير مصرح بها أو استخدام عمليات غير مصرح بها

تعديل المخرجات أو إتلافها أو قمعها أو سرقتها، عادة لإخفاء المعاملات غير المصرح بها. هذا من الصعب اكتشافه

تعديل أو حذف البيانات المخزنة " Computer and Internet Fraud". LII / Legal " Information Institute (in Retrieved November 2020)"

الجرائم التي تمس المعلومات الشخصية:-

تتضمن الأفعال الجرمية التي تتعلق بمعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي دون حيازة تصريح أو ترخيص مسبق يتيح القيام بالمعالجة، وإنشاء معلومات ذات طابع شخصي لأشخاص لا يحق لهم الاطلاع عليها.

جرائم العنصرية والجرائم ضد الإنسانية بوسائل معلوماتية:-

أولاً:- جرم نشر وتوزيع المعلومات العنصرية بوسائل معلوماتية

ثانياً:- جرم تهديد أشخاص أو التعدي عليهم بسبب انتمائهم العرقي أو المذهبي أو لونهم وذلك بوسائل معلوماتية

ثالثاً:- جرم توزيع معلومات بوسيلة إلكترونية من شأنها إنكار أو تشويه أو تبرير أعمال إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية

رابعاً:- جرم المساعدة أو التحريض بوسيلة إلكترونية على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية

خامساً:- جرائم المقامرة وترويج المواد المخدرة بوسائل معلوماتية عبر الإنترنت تشمل جرم تملك وإدارة مشروع مقامرة، وجرم تسهيل وتشجيع مشروع مقامرة، وجرم ترويج الكحول للقاصرين، وجرم ترويج المواد المخدرة.

الجرائم المعلوماتية ضد الدولة والسلامة العامة:-

تتضمن الأفعال الجرمية الناشئة عن المعلوماتية التي تطال الدولة وسامتها وأمنها واستقرارها ونظامها القانوني، وهي:

جرائم تعطيل الأعمال الحكومية أو أعمال السلطة العامة باستعمال وسيلة معلوماتية

جرائم الإخفاق في الإبلاغ أو الإبلاغ عن قصد بشكل خاطئ عن جرائم المعلوماتية، والاطلاع أو الحصول على معلومات سرية تخص الدولة

وذلك من خلال شبكة الإنترنت أو باستعمال وسيلة معلوماتية، بالإضافة إلى فعل العبث بالأدلة القضائية المعلوماتية أو إتلافها أو إخفائها، والأعمال الإرهابية التي ترتكب باستخدام شبكة الإنترنت أو أي وسيلة معلوماتية، وجرائم التحريض على القتل عبر الإنترنت أو أي وسيلة معلوماتية.

جرائم تشفير المعلومات:

تشمل أفعال تسويق أو توزيع أو تصدير أو استيراد وسائل تشفير، بالإضافة إلى أفعال تقديم وسائل تشفير تؤمن السرية دون حيازة تصريح أو ترخيص من قبل المراجع الرسمية المختصة في الدولة، وأيضاً بيع أو تسويق أو تأجير وسائل تشفير ممنوعة.

المطلب الثالث:-

الجهود الدولية لمكافحة الجرائم السيبرانية:-

هناك علاقة وثيقة بين مواجهة التهديدات السيبرانية والقضاء عليها وبين إصدار التشريعات القانونية الوطنية اللازمة لوضع ضوابط للتحكم في الأمن السيبراني وسنعرض ذلك في فرعين: الأول: الجهود العالمية لمكافحة الجريمة السيبرانية .

"المایل عبد السلام، والشريجي عادل ا

القوانين الدولية لمكافحة الجرائم السيبرانية:-

أن أول من تنبه بالإرهاب السيبراني ومخاطره هي الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1996، حيث قامت بتشكيل لجنة حماية منشآت البنية التحتية الحساسة وكان أول استنتاج لهذه الهيئة هو أن مصادر الطاقة الكهربائية والاتصالات إضافة إلى شبكات الكمبيوتر ضرورية بشكل قاطع النجاة الولايات المتحدة، وبما أن هذه المنشآت تعتمد بشكل كبير على المعلومات الرقمية، فإنها ستكون الهدف الأول لأية هجمات إرهابية تستهدف أمن الولايات المتحدة، وفي أعقاب ذلك، قامت كافة الوكالات الحكومية في الولايات المتحدة بإنشاء هيئاتها ومراكزها الخاصة للتعامل مع احتمالات الإرهاب الإلكتروني فقامت وكالة الاستخبارات المركزية بإنشاء مركز حروب المعلوماتية، ووظفت الفا من خبراء أمن المعلومات، وقوة ضاربة على مدى ٢٤ ساعة لمواجهة الإرهاب الإلكتروني وقامت القوات الجوية الأمريكية باتخاذ خطوات مماثلة، ومثلها المباحث الفدرالية، كما قامت الدول التابعة لحلف الأطلسي، باتخاذ إجراءات مماثلة (1).

وإذا كانت أكبر دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض القرصنة وهجمات إلكترونية، جعلت اللاداره لديهم، أن تولى الأمن السيبراني أولوية قصوى، فقد أصدرت العديد من التشريعات المتعلقة بمجال تقنية وتكنولوجيا المعلومات، وكان من بينها القانون رقم 474 - 100 99 وهو قانون تشريعي عام شمل القانون التشريعي رقم 1213 لسنة (1986) م والمعدل للقانون 181030 الخاص بموجب جرائم الحاسوب.

ومن ضمن الدول العالمية التي أصدرت تشريعات لمكافحة الجرائم التقنية الدول منها دولة السويد حيث أصدرت عام 1976م اول قانون لها في مجال مكافحة تقنية المعلومات، وهو قانون البيانات السويدي، والذي أهتم بمعالجة قضايا الدخول غير المشروع للبيانات الحاسوبية، أو تزويرها، أو تحويلها، أو الحصول غير المشروع عليها، وهي بذلك تعتبر أول دولة تقوم فعليا

بإصدار تشريعات تتعلق بجرائم التقنية، لا سيما التزوير المعلوماتي، وكذلك دولة الدنمارك والتي لحقت السويد في هذا التطور الحاصل في مجال تقنية المعلومات بإصدارها أول قانون لها يتعلق بمكافحة جرائم الحاسب الآلي والإنترنت عام 1985م، وكان من أهم نصوص هذا القانون ما تضمن منها فقرات خاصة بتحديد العقوبات والأفعال المجرمة التي تعد انتهاكا للحاسب الآلي كالتزوير المعلوماتي وفي بريطانيا قامت بإصدار قانون مكافحة التزوير والتزيف عام 1986، وعرف أداة التزوير بأنها عبارة عن وسائل التخزين الحاسوبية المتنوعة، أو أي أداة أخرى يتم التسجيل عليها، سواء بالطرق التقليدية أو الإلكترونية أو بأي طريقة أخرى وإيضاً ألمانيا أصدرت عام 1986 قانون خاص لمكافحة التزوير المعلوماتي والذي بموجبه تكون لحقت عجلت التطور التشريعي الحاصل في مجال تقنية المعلومات ويجب الإشارة إلى فرنسا التي أصدرت القانون الفرنسي رقم (19) لسنة (1988) الخاص بالتصدي للتزوير المعلوماتي

ولا بد من الإشارة اتفاقية بودابست ، حيث اجتمع المجلس الأوروبي عام 2001 في العاصمة المجرية بودابست في 23 نوفمبر 2001 للتشاور حول هذه الظاهرة الإجرامية المستحدثة والاتفاقية الأوروبية الدولية لمكافحة الإجرام السيبراني (الإجماع عبر الإنترنت)، ووقعت عليها 30 دولة، ثم انظم إليها العديد من الدول من خارج المجلس الأوروبي، وكان من أبرز هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، التي صادقت عليها في 22 سبتمبر 2006 م، ودخلت حيز النفاذ في الأول من يناير 2007م، واشتملت على عدة جوانب من جرائم الإنترنت بينها الإرهاب وعمليات تزوير بطاقات الائتمان ودعارة الأطفال (1).

القوانين العربية لمكافحة الجرائم السيبرانية:-

في التشريعات العربية كما اشارنا سالفاً فقد عاقب المشرع المصري على جريمة الاختراق في الفقرة الثانية من المادة (14) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أنه إذا نتج عن الدخول إتلاف، أو محو، أو تغيير أو نسخ أو إعادة نشر البيانات أو المعلومات الموجودة على تلك الموقع، أو الحساب الخاص، أو النظام المعلوماتي تكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا يتجاوز مائتي ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وقد سلك المشرع الكويتي في المادة الثانية من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ذات المسلك الذي سلكه المشرع المصري من حيث تجريم الأفعال إلا أنه اختلف من حيث العقوبة حيث ضاعف المشرع الكويتي في العقوبة المقررة الجريمة الهكثرة إذا ما اقترن تلك الجريمة بإتلاف أو محو أو تغيير أو نسخ أو الخ.

كذلك المشرع الإماراتي سلك نفس المسلك بل ذهب إلى أبعد من ذلك وتدرج ضمن هذه الأفعال، فعل البقاء في هذه الأنظمة أو الشبكات بصورة غير مشروعة حتى وإن كان الدخول قد تم بطريقة مشروعة.

أما المشرع السعودي في الفقرة (2) (3) من المادة الثالثة من نظام مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد خمسمائة ألف ريان أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يرتكب أي من الجرائم المعلوماتية: التنصت على ما هو

مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي - دون مسوع نظامى صحيح أو التقاطه أو اعتراضه.

الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه، لحمله على القيام بفعل أو الإمتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الإمتناع عنه مشروعاً.

الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول الى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه.

المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها.

التشهير بالآخرين، والحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة. مع العلم أن هناك هيئة وطنية للأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية التي تم إنشاؤها في شهر نوفمبر عام 2017 م، تعمل

تحت إشراف خادم الحرمين الشريفين في المملكة لديهم (1).

وكما اشرنا في الأردن فقد صدر قانون الأمن السيبراني الأردني لسنة (2019) بالاضافه ما صدر سابقا من قانون انظمه المعلومات لسنة (2010) وقانون الجرائم الالكترونيه لسنة (2015) والذي تم الغائها بموجب قانون الجرائم الالكترونية رقم ((17)) لسنة 2023

دور المجتمع في مكافحة الجرائم السيبرانية:-

أثارت هذه الجريمة بعض التحديات القانونية والعملية أمام الأجهزة المعنية بالبحث عن الجرائم وضبطها وخصوصا فيما يخص مباشرة إجراءات البحث والتحري التقليدية في بيئة افتراضية لا مكان فيها للأدلة المادية، مما أظهر مدى الحاجة إلى تطور اليات البحث بما يتلاءم وخصوصيات هذه الجرائم، وجعل مسألة ملائمة الإجراءات الجنائية في البحث والتحري مع خصوصية الجريمة الإلكترونية تستأثر باهتمام المشرعين في مختلف الدول. وتختلف كل دولة عن غيرها في طريقة مكافحة الجريمة السيبرانية، فكثير من دول العالم أنشئت مراكز للأمن السيبراني لمكافحة الاختراق الإلكتروني وما ينجم عنه من أضرار سلبية على نظم المعلومات سوى عن طريق الاتلاف أو التدمير أو الابتزاز أو أي اختراق إلكتروني كما تقوم مراكز الأمن السيبراني على حماية المؤسسات السياسية والاقتصادية والحيوية من أي اختراق إلكتروني، وبالرغم من ذلك أن مراكز الأمن السيبراني تظل عاجزة بالقيام بجميع مهامها التي أنشأت من أجله ولا يستطيع أي مركز امن سيبراني في العالم لحماية جميع افراد المجتمع من خطر الإجرام السيبراني .

وكثير من الحوادث والجرائم أدت إلى غضب كافة الشرائح الاجتماعية في المجتمع الاردني، وتحولت من قضية شخصية إلى قضية رأي عام، وتفاعل الآلاف على منصات التواصل الاجتماعي مطالبين القضاء باتخاذ تدابير رادعة وحازمة ضد الجناة، حتى يكونوا عبرة لكل من تحدث نفسه بالقيام بتلك الأعمال القذرة.

وهناك شريحة من المجتمع سعت بإنشاء مواقع إلكترونية لمحاربة من يقوم بالاختلال بالأمن السيبراني أو أي شكل من أشكال الجرائم الإلكترونية كبت الإشاعات أو إثارة النعرات أو جريمة الابتزاز الإلكتروني.

ومن أبرز الحلول أو المعالجات لمكافحة الإجرام السيبراني:-

تسخير الجانب الأكاديمي في التصدي لتلك الظاهرة الخطيرة سوى بطريقة غير مباشرة عن طريق تحصين طلبة الجامعات من خطورة وأضرار الجريمة أو بالسماح لاساتذة الجامعة باستخدام وسائل الاعلام المرئية والسمعية والمقروءة وهناك العديد من الوسائل التي بحوزة الأكاديميين لتصدي لجريمة الأمن السيبراني كما أن هناك شريحة قانونية وأكاديمية طالبت جهات الاختصاص بسرعة إصدار قانون مكافحة الجرائم السيبرانية والإلكترونية، ولسد الفراغ التشريعي ومعالجة النقص، والحد من انتشار الجرائم الإلكترونية سيما وأن هناك عدد كبير لا يستطيعون اللجوء للأجهزة الأمنية بسبب الخوف من المجتمع أو الأهل أو لأسباب تتعلق بطبيعة المجتمع التقليدي والمحافظة.

فكانت الحاجة لإنشاء هيئة وطنية للأمن السيبراني يكون من أبرز أهدافها أن تعمل على حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأن تعمل على نشر التوعية بأهمية الأمن السيبراني بين منتسبي القوات المسلحة والأمن والأجهزة الاستخباراتية وجميع المرافق الحكومية والخاصة وتعمل على تعزيز دور الأمن السيبراني في حماية مصالح الدولة والحفاظ على أمنها القومي وحماية المرافق العامة وبصفة خاصة، وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والأجهزة الاستخباراتية والاتصالات ومعظم المواقع الحيوية..

دور الاسره في مكافحة الجريمة السبرانية:-

انتشرت في الآونة الأخيرة في المجتمع عده جرائم تخص الأمن السيبراني منها الارهاب السيبراني والاختراق وادخول إلى مواقع مؤسسات الدولة الحيوية ومن وبرزها جريمة الابتزاز الإلكتروني، بعضها ظهرت على السطح وكشف امرها، والكثير منها لم تظهر بسبب طبيعة المجتمع الشرقي والخوف من العار ومثال ذلك لجوء بعض الذي تعرضن الجريمة الابتزاز الإلكتروني للانتحار والأخطر والأهم من ذلك من أن هناك دور سلبي للاسره، ولم يقوموا بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم حيث يجب عليهم تشجيع الأبناء وخاصة الفتيات على إبلاغ أولياء الأمور مباشرة بأي شخص حصل على معلومات خاصة بهن، فالمجرم في البداية سيطلب طلب سهل ثم يدرج في طلبه فعلى الاسره حث ابنائهم على عدم التفاوض أو دفع أي مال للمبتز لأن ذلك لن يجعله يتوقف عن ابتزازهم وإذا كان بالإمكان التعرف على أي تفاصيل عن المبتز مثل الهوية، والحساب ونوع هاتفه، وأي دليل يدعم جريمة الابتزاز) في حال كان الابتزاز الإلكتروني نتيجة عملية اختراق فاستعن بأحد المختصين لتوثيق عملية الاختراق، ثم أقطع الاتصال بالإنترنت على الجهاز، لكن إذا لم تكن بسبب الاختراق، فحينها يفضل فحص الجهاز من الفيروسات فمن الأفضل سرعة استشارة من هو قريب إليك وخاصا أحد والديك حتى يحاولان

إيجاد حل للمشكلة قبل أن تتفاقم ويصبح حلها معقداً وان لا يتردد الاسره بان تطلب المساعدة من وحده الجرائم الالكترونية او احدى وزارات الاتصالات

التحديات السيبرانية المعاصرة

يمكن القول ان من مظاهر التهديدات السيبرانية الجديدة هي التي اخذت تتخذ منحى مختلف عن التهديدات السيبرانية التقليدية ومن هذه التهديدات هي التي تتعلق بأمن البنى التحتية للدولة كالأمن الالكتروني لحركة

المطارات الجوية وامن السيطرة الالكترونية على حركة قطارات الانفاق، بالإضافة .

الأمن السيبراني المتعلق بتحكم بالسدود، وسنطرق الى هذه التهديدات -

خلال التركيز على نموذج تهديد امن السدود المائية. "د. أحمد سالم الربيعات ص116-117"

التحديات القانونية للجرائم السيبرانية:-

دور الحلول القانونية في حماية الأمن السيبراني:

الخدمات القانونية المتعلقة بالأمن السيبراني تهدف إلى مساعدة الشركات على حماية بياناتها والتأكد من امتثالها للقوانين. هذه الخدمات تشمل:

الامتثال للقوانين واللوائح: القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني مثل قانون حماية البيانات العامة (GDPR) في الاتحاد الأوروبي وقانون حماية المعلومات الشخصية (CCPA) في كاليفورنيا تفرض على الشركات إجراءات صارمة لحماية البيانات. المحامون يساعدون في فهم وتطبيق هذه القوانين لضمان الامتثال.

إدارة المخاطر القانونية: يساعد المحامون في تقييم المخاطر القانونية المتعلقة بالأمن السيبراني وتقديم استراتيجيات لتقليل تلك المخاطر، بما في ذلك إعداد العقود التي تحدد حقوق ومسؤوليات الأطراف فيما يتعلق بحماية البيانات.

الاستجابة للهجمات السيبرانية: في حالة وقوع هجمات سيبرانية، يلعب المحامون دوراً رئيسياً في تقديم المشورة حول كيفية التعامل مع القوانين المتعلقة بالإبلاغ عن الهجمات، والرد على التحقيقات الحكومية، وحماية حقوق الشركة

الخدمات القانونية الأساسية للأمن السيبراني:

العقود والاتفاقيات: إعداد عقود تضمن حماية البيانات والالتزام بالمعايير القانونية بين الشركة ومزودي الخدمة أو العملاء.

التقاضي السيبراني: تقديم الدعم القانوني في حال وقوع نزاعات قانونية تتعلق بالهجمات الإلكترونية أو انتهاكات البيانات.

الاستشارات القانونية المستمرة: تقديم استشارات دورية لضمان أن تظل الشركة على دراية بالتطورات القانونية المستمرة في مجال الأمن السيبراني.

التحديات القانونية في مجال الأمن السيبراني

التغير السريع في القوانين: القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني تتغير بسرعة لمواكبة تطور التهديدات، مما يفرض تحدياً على الشركات للبقاء على اطلاع دائم بالمتطلبات الجديدة.

قد يكون معقداً، ويحتاج إلى استراتيجيات قانونية مخصصة.

التوازن بين الأمن والخصوصية: تحقيق التوازن بين حماية البيانات الشخصية وضمان الأمن يتطلب حلول قانونية مبتكرة تضمن الامتثال للقوانين المتعلقة بالخصوصية دون المساس بالأمن.

مع تزايد التهديدات الإلكترونية، أصبح الأمن السيبراني أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولا يمكن فصله عن الحلول القانونية. تساعد الخدمات القانونية الشركات على الامتثال للقوانين، تقليل المخاطر، والاستجابة للهجمات السيبرانية بفعالية. على الشركات أن تتأكد من وجود فريق قانوني متخصص في الأمن السيبراني لضمان حماية بياناتها

وحقوقه/ <https://dlc.com.sa/test-ar>

الخاتمة:-

أن الجرائم السيبرانية جرائم يصعب التحكم فيها والتصدي لها نظراً لخصوصيتها باعتبارها جرائم عابرة للحدود الجغرافية، وأيضاً باعتبار أن التطور المذهل في الجانب التكنولوجي والإلكتروني والرقمي صعب هو الآخر من مهمة مكافحة هذه الجريمة.

النتائج:-

1- الجرائم السيبرانية جرائم في غاية الخطورة أنها جرائم لا تعترف بأي خصوصية أو سيادة للدول فهي تقع ببيت أكثر من دولة ولا تعترف بالحدود الجغرافية وعابرة للحدود.

2- على جميع دول العالم بذل الجهود لمكافحة الجريمة السيبرانية بكافة الطرق والأشكال وسبل التعاون الدولي بالإضافة إلى الدور الوطني والمجتمعي والأسري وبذلك يحد من أضرار ومخاطر هذه الجريمة.

3- تتجلى صورة الجريمة السيبرانية بجريمة الإرهاب السيبراني كصور جديدة من صور الجرائم الدولية تلك الجريمة التي يعاني منها العالم بأسره في ظل ظهور ثورة المعلومات ويجب الحذر من شكل هذه الجريمة.

التوصيات:-

1- فرض سياسات دولية وعقوبات كبيرة على مرتكبي هذه الجرائم.

- 2- تفعيل أحدث التقنيات والوسائل للكشف عن هوية مرتكبي الجرائم.
- 3 -نشر التوعية في المجتمعات حول الجرائم الإلكترونية ومخاطرها، وتعريف الأفراد بكيفية الحفاظ على معلوماتهم وخصوصياتهم؛ كحساباتهم البنكية وبطاقاتهم الائتمانية.
- 4 -إنشاء خطوط هاتفية ومؤسسات معينة تابعة للدولة للإبلاغ عن الحالات التي تتعرض لمثل هذا النوع من الجرائم.
- 5-توجيه التشريعات والقوانين وتحديثها بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الفرض قوانين جديدة فيما يستجد من هذه الجرائم.
- 6-إنشاء منظمة دولية أو هيئة عالمية على غرار منظمة الصحة العالمية وما شابه والسرعة في أعداد مشروع قانون مكافحة الجرائم السيبرانية وأيضا المتعلقة بتقنية المعلومات للحد من الجرائم السيبرانية قبل وقوعها.
- 7-عقد مؤتمرات دولية للبحث على بذل الجهد في مكافحة الجرائم السيبرانية

المراجع:-

1. " د. محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي مختار الصحاح دار الكتب العربية بيروت 1987م
2. " د. علاء عبدالرازق محمد السالمي المدخل الأمن السيبراني ط الأولى 2021
الذاكرة للنشر والتوزيع
3. "ابراهيم أبو خزام الحرب وتوازن القوى في القرن الحادي ا
4. "د. أصيل الجعيد السيبرانية والقانون حوادث ومسائل ط الأولى 2021
5. " د. أحمد سالم الريحات مقدمة في الأمن
6. (1. "Major Components of Cyber Security",
quadrantsec2022,
7. [https://www.google.com/search?q=Major+Components+of+\(Cyber+Security](https://www.google.com/search?q=Major+Components+of+(Cyber+Security)
8. "محمد شاكر بن حامد المبيض الوصايا العشر في الأمن السيبراني ط الأولى
2020

9. "د. عبدالعزيز لطفي جاد الجريمة السيبرانية وحماية أمن المعلومات ط1 2022 مؤسسة المعرفة لنشر وتوزيع الكتب

10أ.د. شادية بنت مهدي الصواط الأمن السيبراني ودوره في الحماية من الجرائم الإلكترونية ط1 2023 مجموعة تكوين المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع

10. "رماح الدلقومي الجرائم السيبرانية عندما تصبح التقنية وسيلة للإجرام الجزيرة أطلع عليه بتاريخ 2017-4-30م"

11.. "أ.د. علاء عبدالرازق محمد السالمي المدخل إلى الأمن السيبراني ط1 الذاكرة للنشر والتوزيع 2021

12. محمود القرعان – الجرائم الالكترونية دار وائل للنشر ما عمان الاردن - 2017 ص 19

13. "العودي جلال فضل مقالات في الأرهاب السيبراني عن 2022، ص 57"

14. "أ.د. علاء عبدالرازق محمد السالمي ص141-142"

15. "Computer and Internet Fraud". LII / Legal Information Institute (in Retrieved November 2020)"

16. "المایل عبد السلام، والشريجي عادل الجريمة الالكترونيه في الفضاء الالكتروني، مجله افاق للبحوث والدراسات المركز الامع

17. <https://dlc.com.sa/test-ar/>

التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية – دراسة حالة جامعة النيل الأزرق

في الفترة من (2024-2025م).

الدكتور محمد إدريس الماحي حبيب - الأستاذ المساعد - بقسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والاجتماعية - جامعة النيل الأزرق

Memahy38@gmail.com

الدكتور قاسم إبراهيم كوكو التوم - الأستاذ المساعد - بقسم إدارة الأعمال - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الدلنج

Gasim Ibrahim koko Eltom

الملخص (باللغة العربية):

تواجه مؤسسات التعليم العالي في السودان تحديات متزايدة في إدارة مواردها البشرية في ظل التطورات التقنية المتسارعة، والضغط الاقتصادي التي تتطلب إعادة هندسة العمليات الإدارية بصورة مبتكرة. ويُعد التحول الرقمي أحد المسارات الاستراتيجية التي تعزز كفاءة الأداء وتدعم الشفافية وسرعة اتخاذ القرار. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية بجامعة النيل الأزرق، والكشف عن أثره في تحسين الكفاءة التنظيمية، إلى جانب استقصاء التحديات التي تعيق تنفيذه، واستكشاف توجهات الجامعة المستقبلية نحو التحول الرقمي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أداة الاستبيان التي وُزعت على عينة من العاملين في الجامعة بلغ عددهم (100) موظف. أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق التحول الرقمي ما يزال في نطاق متوسط، في حين أن أثره الإيجابي على كفاءة الموارد البشرية كان واضحاً في مجالات تسريع الإجراءات وتقليل الأخطاء. كما كشفت النتائج عن وجود تحديات متعلقة بالبنية التحتية التقنية، وضعف التدريب، ومحدودية الدعم الإداري. وتوصي الدراسة بضرورة تبني خطة استراتيجية واضحة لتعزيز التحول الرقمي، وتوفير الموارد التقنية والبشرية اللازمة، مع إشراك الموظفين في مراحل التحول لضمان قبولهم واستدامة التغيير.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، إدارة الموارد البشرية، الكفاءة المؤسسية، التحديات، التعليم العالي، السودان، جامعة النيل الأزرق.

Abstract (in English):

Higher education institutions in Sudan are increasingly challenged to manage their human resources effectively amid rapid technological advancement and economic pressures that demand administrative process reengineering. Digital transformation is emerging as a strategic pathway to enhance performance efficiency, transparency, and decision-making agility. This study aims to analyze the current state of digital

transformation in human resource management at Blue Nile University, assess its impact on organizational efficiency, identify key implementation challenges, and explore the university's future digital orientation. A descriptive-analytical methodology was adopted, using a structured questionnaire administered to a sample of 100 university employees. The findings revealed that digital transformation practices are moderately implemented, yet their impact on HR efficiency—particularly in speeding up processes and reducing errors—is notable. Challenges such as inadequate technical infrastructure, limited training, and weak administrative support were identified. The study recommends the adoption of a comprehensive digital transformation strategy, provision of necessary technological and human resources, and active involvement of employees throughout the transformation phases to ensure adoption and sustainability.

Keywords: Digital Transformation, Human Resource Management, Organizational Efficiency, Challenges, Higher Education, Sudan.

أولا الإطار العام للدراسة

1- المقدمة

يشهد العالم في العقدین الأخيرین ثورة تكنولوجية غير مسبوقه أعادت تشکيل بیئات العمل وأساليب الإدارة، وأصبح التحول الرقمي أحد أبرز الاتجاهات الاستراتيجية في تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وتُعد إدارة الموارد البشرية من أهم الوظائف التي تأثرت بشكل مباشر بهذه التحولات، حيث لم تعد تُمارس عبر الوسائل التقليدية، بل أصبحت تعتمد على أنظمة رقمية ذكية تُمكن المؤسسات من استقطاب الكفاءات، وتقييم الأداء، وإدارة البيانات بمرونة ودقة (Ulrich et al., 2008; Marker & Fisher, 2013). في السياق السوداني، لا تزال مؤسسات التعليم العالي تواجه تحديات كبيرة في التحول نحو بيئات رقمية متكاملة، نتيجة عوامل تتعلق بالبنية التحتية، وضعف التدريب، ومحدودية الموارد المالية (المحاي، 2024؛ الطيب، 2022). وتبرز الحاجة إلى دراسات ميدانية تُقيّم واقع تطبيق التحول الرقمي، خاصة في إدارات الموارد البشرية، لما لها من دور محوري في استدامة الأداء والتطوير المؤسسي. ورغم تعدد الدراسات التي تناولت التحول الرقمي في القطاع الحكومي أو التعليمي (Kane et al., 2016; الشمري، 2020)، إلا أن الفجوة البحثية لا تزال قائمة فيما يتعلق بقياس العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد البشرية في الجامعات السودانية، مع التركيز على دراسة حالة تفصيلية تسمح باستنتاجات قابلة للتطبيق على مستوى السياسات.

2- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى يُسهم التحول الرقمي في تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية في جامعة النيل الأزرق؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى تطبيق التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية بالجامعة؟
2. ما أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الإداري؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ التحول الرقمي؟
4. ما مدى استجابة إدارة الجامعة لتلك التحديات؟
5. ما التوجهات المستقبلية للتحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية؟

3- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها:

- تقدم تحليلاً ميدانياً واقعياً لمؤسسة تعليمية حكومية سودانية.
- تركز على إدارة الموارد البشرية بوصفها وظيفة استراتيجية في عصر التحول الرقمي.
- تقدم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين الكفاءة المؤسسية في الجامعات.

4- حدود الدراسة:

- زمانياً: تغطي الفترة من 2024 إلى 2025.
- مكانياً: تركز على جامعة النيل الأزرق، كمثال على مؤسسات التعليم العالي في السودان.
- موضوعياً: تنحصر في العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد البشرية.

5- مراجعة الأدبيات:

أشارت دراسات عديدة إلى أهمية التحول الرقمي في تعزيز الأداء المؤسسي، حيث بينَ Davenport (2013) أن المؤسسات التي تتبنى التحول الرقمي تحقق مرونة أكبر في عملياتها الإدارية. ووفقاً لـ (Parry & Tyson 2011)، فإن استخدام نظم المعلومات في إدارة الموارد البشرية يؤدي إلى تقليل زمن اتخاذ القرار وزيادة دقة البيانات. كما تناولت دراسات عربية كدراسة القحطاني (2019) أثر التقنية في إدارة شؤون الموظفين في الجامعات، وخلصت إلى ضرورة تكييف النظم الإدارية مع متغيرات البيئة الرقمية.

ومع ذلك، تظل هناك فجوة معرفية واضحة في السياق السوداني، حيث لم تُعط الدراسات السابقة اهتماماً كافياً للجوانب الميدانية في الجامعات الإقليمية، وخاصة تلك التي تعاني من ضعف الموارد التقنية والمؤسسية.

ثانياً الإطار النظري والمفاهيمي:

يشكّل التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية تحولاً جوهرياً في طبيعة العمل الإداري داخل المؤسسات، ويندرج ضمن الاتجاهات المعاصرة التي تستند إلى التكنولوجيا كمحرك للكفاءة والابتكار المؤسسي ولفهم العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة إدارة الموارد البشرية، تستند هذه الدراسة إلى عدد من النظريات الإدارية والتنظيمية التي تفسّر وتؤطر الظاهرة قيد البحث (Davenport, 2013).

1- النظريات الداعمة

نظرية الموارد

تُعد نظرية الموارد من أكثر الأطر النظرية استخداماً في تحليل الأداء المؤسسي. فهي ترى أن امتلاك المؤسسة لموارد فريدة وغير قابلة للتقليد مثل المعرفة الرقمية، أنظمة المعلومات، وكفاءة الموظفين يمنحها ميزة تنافسية مستدامة في سياق إدارة الموارد البشرية، يُعد التحول الرقمي مورداً تنظيمياً استراتيجياً إذا ما تم استغلاله بفعالية.

1. تعريف نظرية الموارد: نظرية الموارد هي إطار نظري يركز على أهمية الموارد في تحقيق الأهداف التنظيمية.

2. أنواع الموارد: تشمل الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية.

3. أهمية الموارد: تعتبر الموارد أساسية لتحقيق الأهداف التنظيمية وتحسين الأداء. (Barney, 1991)

2- التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية

1. تعريف التحول الرقمي: التحول الرقمي هو عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين العمليات والخدمات في المنظمات.

2. تأثير التحول الرقمي على إدارة الموارد البشرية: يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية وزيادة فعاليتها.

3. أمثلة على التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية: تشمل الأمثلة على ذلك استخدام أنظمة إدارة الموارد البشرية الإلكترونية، والتعلم الإلكتروني، والتوظيف الإلكتروني.

فوائد التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية

1. تحسين الكفاءة: يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية وتقليل الوقت والجهد المبذول في العمليات.

2. زيادة الفعالية: يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى زيادة فعالية إدارة الموارد البشرية وتحسين اتخاذ القرارات.

3. تحسين تجربة الموظفين: يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين تجربة الموظفين وزيادة رضاهم عن العمل.

تحديات التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية

1. مقاومة التغيير: يمكن أن تواجه المنظمات مقاومة من الموظفين للتغييرات التي يهدها التحول الرقمي.

2. نقص المهارات: يمكن أن تحتاج المنظمات إلى تطوير مهارات الموظفين لاستخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال.

3. أمن البيانات: يمكن أن تشكل أمن البيانات تحديًا كبيرًا للمنظمات التي تتبنى التحول الرقمي. ("التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية" للمؤلف جون سميث 2000)

3- نظرية التغيير التنظيمي:

تتناول هذه النظرية كيفية إدارة التغيير داخل المؤسسات، وخاصة تلك المرتبطة بالتحول التكنولوجي. يوضح Kotter (1996) مراحل التغيير الفعال بدءًا من بناء الإلحاح، مرورًا بتكوين الرؤية، وانتهاءً بترسيخ التغيير في الثقافة المؤسسية. ويُعد تبني التحول الرقمي جزءًا من هذا الإطار، خاصة في المؤسسات التي تعتمد على هياكل إدارية تقليدية. هناك بعض المفاهيم

1. تعريف نظرية التغيير التنظيمي: نظرية التغيير التنظيمي هي إطار نظري يركز على فهم وتحليل التغييرات التي تحدث في المنظمات.

2. أسباب التغيير التنظيمي: تشمل أسباب التغيير التنظيمي التغيرات في البيئة الخارجية، والتغيرات في التكنولوجيا، والتغيرات في الثقافة التنظيمية.

3. أنواع التغيير التنظيمي: تشمل أنواع التغيير التنظيمي التغيير التدريجي، والتغيير الجذري.

نظرية التغيير التنظيمي والتحول الرقمي

1. التغيير التنظيمي الناجم عن التحول الرقمي: يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى تغييرات تنظيمية كبيرة في المنظمات، بما في ذلك تغييرات في الهيكل التنظيمي، والثقافة التنظيمية، والعمليات.

2. أهمية إدارة التغيير: تعتبر إدارة التغيير أمرًا هامًا لضمان نجاح التحول الرقمي في المنظمات.

3. دور القيادة في إدارة التغيير: تلعب القيادة دورًا هامًا في إدارة التغيير الناجم عن التحول الرقمي، من خلال توفير الدعم والموارد اللازمة للتغيير.

فوائد نظرية التغيير التنظيمي والتحول الرقمي

1. تحسين الكفاءة: يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية وتقليل الوقت والجهد المبذول في العمليات.
2. زيادة الفعالية: يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى زيادة فعالية إدارة الموارد البشرية وتحسين اتخاذ القرارات.
3. تحسين تجربة الموظفين: يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين تجربة الموظفين وزيادة رضاهم عن العمل.

نظرية التغير التنظيمي والتحول الرقمي

1. التغير التنظيمي الناجم عن التحول الرقمي: يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى تغييرات تنظيمية كبيرة في المنظمات، بما في ذلك تغييرات في الهيكل التنظيمي، والثقافة التنظيمية، والعمليات.
2. أهمية إدارة التغير: تعتبر إدارة التغير أمرًا هامًا لضمان نجاح التحول الرقمي في المنظمات.
3. دور القيادة في إدارة التغير: تلعب القيادة دورًا هامًا في إدارة التغير الناجم عن التحول الرقمي، من خلال توفير الدعم والموارد اللازمة للتغير.

4- نظرية تبني التكنولوجيا: (Technology Acceptance Model - TAM)

طور (Davis 1989) نموذجًا يفسر قبول الأفراد للتكنولوجيا من خلال بُعدين رئيسيين: المنفعة المتوقعة، وسهولة الاستخدام. في هذا السياق، تُشير النظرية إلى أن نجاح التحول الرقمي يعتمد على إدراك الموظفين للفوائد العملية للأنظمة الرقمية، وتوافر التدريب والدعم الفني اللازم.

العوامل التي تؤثر على قبول الأفراد لتحول التكنولوجيا

1. سهولة الاستخدام: يجب أن تكون التكنولوجيا سهلة الاستخدام والتعلم، حتى يتمكن الأفراد من استخدامها بفعالية.
2. الفوائد الملموسة: يجب أن يدرك الأفراد الفوائد الملموسة التي يمكن أن توفرها التكنولوجيا، مثل توفير الوقت والجهد.
3. لدعم والتدريب: يجب أن يتلقى الأفراد الدعم والتدريب اللازمين لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعال.
4. الثقافة التنظيمية: يجب أن تكون الثقافة التنظيمية داعمة للابتكار والتغيير، حتى يتمكن الأفراد من قبول التكنولوجيا الجديدة.

العوامل النفسية التي تؤثر على قبول الأفراد لتحول التكنولوجيا

1. مقاومة التغيير: يمكن أن يظهر الأفراد مقاومة للتغيير، خاصة إذا كانوا غير معتادين على استخدام التكنولوجيا.

2. القلق من التكنولوجيا: يمكن أن يشعر الأفراد بالقلق من استخدام التكنولوجيا، خاصة إذا كانوا غير واثقين من قدرتهم على استخدامها.

3. الرغبة في التعلم: يمكن أن تؤثر الرغبة في التعلم على قبول الأفراد لتحول التكنولوجيا، حيث يمكن أن يكون الأفراد أكثر استعدادًا لتعلم التكنولوجيا الجديدة إذا كانوا يرغبون في ذلك.

استراتيجيات لتحسين قبول الأفراد لتحول التكنولوجيا

1. التواصل الفعال يجب أن يكون هناك تواصل فعال حول فوائد التكنولوجيا وكيفية استخدامها.

2. التدريب والدعم: يجب أن يتلقى الأفراد التدريب والدعم اللازمين لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعال.

3. المشاركة في عملية التطوير: يمكن أن تشارك الأفراد في عملية تطوير التكنولوجيا، مما يمكن أن يزيد من قبولهم لها.

4. توفير الحوافز: يمكن أن توفر الحوافز للأفراد الذين يستخدمون التكنولوجيا بشكل فعال، مما يمكن أن يزيد من قبولهم لها.

5- نظرية النظم: (Systems Theory)

تنظر هذه النظرية إلى المؤسسة كنظام متكامل، حيث تؤثر مكونات التكنولوجيا، الهيكل، الثقافة، والموارد البشرية على بعضها البعض. ويشير هذا إلى أن التحول الرقمي في الموارد البشرية لا يمكن عزله عن البيئة الكلية للمؤسسة

التحول الرقمي بجامعة النيل الأزرق حالة الدراسة

تعد إدارة الموارد البشرية في جامعة النيل الأزرق من الإدارات الحيوية التي تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف الجامعة. تتولى هذه الإدارة مسؤولية إدارة شؤون العاملين في الجامعة، بدءًا من التوظيف والتدريب والتطوير، وصولًا إلى تقييم الأداء والتنمية الوظيفية. تكمن أهمية إدارة الموارد البشرية بجامعة النيل الأزرق في النقاط التالية:

1. تساهم إدارة الموارد البشرية في تحقيق أهداف الجامعة من خلال توفير الكفاءات البشرية المؤهلة والمدرّبة.

2. تعمل الإدارة على تطوير مهارات وقدرات العاملين في الجامعة، مما يعزز من أدائهم ونتاجيتهم.

3. تسعى الإدارة إلى تعزيز الرضا الوظيفي للعاملين، مما يساهم في استقرارهم وزيادة ولائهم للجامعة.

تتمثل أهداف إدارة الموارد البشرية في جامعة النيل الأزرق في النقاط التالية:

1. تعمل الإدارة على توفير الكفاءات البشرية المؤهلة والمدرّبة لشغل الوظائف المختلفة في الجامعة.

2. تسعى الإدارة إلى تطوير مهارات وقدرات العاملين في الجامعة من خلال برامج التدريب والتطوير.

3. تعمل الإدارة على تعزيز أداء العاملين في الجامعة من خلال تقييم الأداء وتقديم التغذية الراجعة.

الخطة التطويرية للتحويل الرقمي

1. تسعى جامعة النيل الأزرق إلى تحقيق التحويل الرقمي في جميع قطاعاتها، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية. تتمثل الخطة التطويرية للتحويل الرقمي في النقاط التالية:

تعمل الجامعة على تطبيق أنظمة إدارة الموارد البشرية الإلكترونية التي تساهم في تسهيل إجراءات التوظيف والتدريب وتقييم الأداء.

2. تسعى الجامعة إلى توفير برامج التدريب الإلكتروني التي تتيح للعاملين تطوير مهاراتهم وقدراتهم في أي وقت ومكان.

3. تعمل الجامعة على تعزيز التواصل الإلكتروني بين الإدارة والعاملين، مما يساهم في تسهيل إجراءات العمل وتحسين الأداء.

من خلال تطبيق هذه الخطة التطويرية، ستمكن جامعة النيل الأزرق من تحقيق التحويل الرقمي في إدارة الموارد البشرية، مما سيساهم في تعزيز كفاءة وفعالية الإدارة وتحقيق أهداف الجامعة. (16)

ثالثاً: التعريفات الإجرائية للمتغيرات

1- المتغيرات التفسيرية:

المتغير المستقل – التحويل الرقمي:

يُعرّف التحويل الرقمي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: "مدى استخدام الجامعة للتقنيات الرقمية في تنفيذ المهام الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية، مثل التوظيف، تقييم الأداء، التدريب، وأرشفة البيانات."

المتغير التابع – كفاءة إدارة الموارد البشرية:

تُعرف الكفاءة هنا بأنها: "القدرة على تنفيذ مهام إدارة الموارد البشرية بسرعة ودقة وبأقل تكلفة ممكنة، مع تحسين رضا الموظفين، وتقليل الأخطاء الإدارية. (Marler & Fisher, 2013)"

• **التحديات التنظيمية والتقنية:** مثل ضعف البنية التحتية، مقاومة الموظفين، ونقص التدريب.

• **استجابة الإدارة:** مثل تخصيص الموارد، الدعم القيادي، وتبني السياسات الرقمية.

• **التوجهات المستقبلية:** وجود خطط استراتيجية واضحة لتوسيع نطاق التحويل الرقمي.

2- النموذج المفاهيمي للدراسة

يرتكز النموذج المفاهيمي المقترح على تصور أن التحول الرقمي (المتغير المستقل) يؤثر بشكل مباشر على كفاءة إدارة الموارد البشرية (المتغير التابع)، مع وجود تأثير وسيط لثلاثة متغيرات تنظيمية:

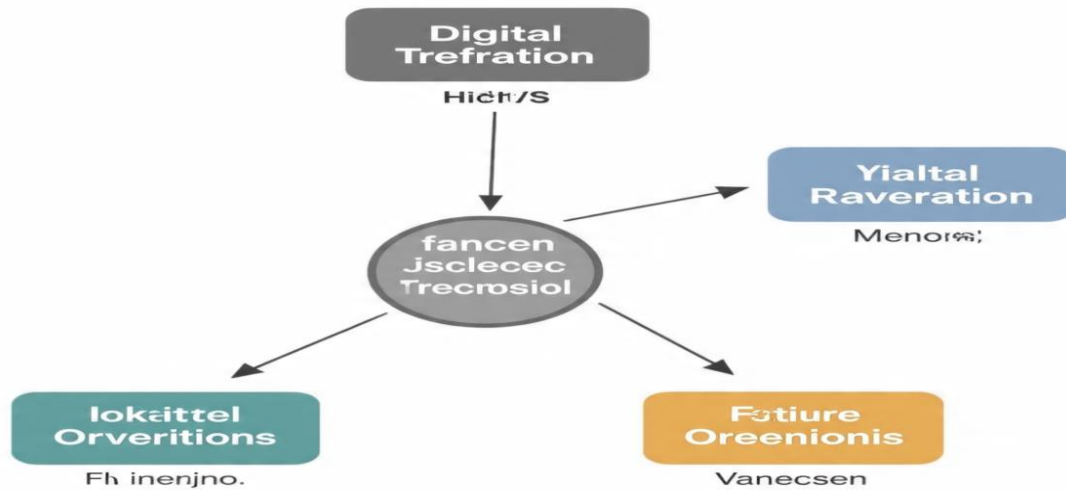
1. التحديات التي تواجه التطبيق

2. مدى استجابة الإدارة

3. التوجهات المستقبلية

وبالتالي، فإن فعالية التحول الرقمي في تحسين الأداء تتوقف على درجة نضج المؤسسة في التعامل مع هذه المتغيرات الثلاثة.

الشكل النموذجي (1) التحول الرقمي → كفاءة إدارة الموارد البشرية [←تحديات التطبيق، استجابة الإدارة، التوجهات المستقبلية] يشكل هذا النموذج الإطار التفسيري لتحليل نتائج الدراسة لاحقاً.



المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

- نوع الدراسة: وصفية تحليلية.
- المنهج المستخدم: كمي.
- أداة الدراسة: استبيان محكم مكون من 5 محاور و36 عبارة.
- مجتمع الدراسة: العاملون بجامعة النيل الأزرق.
- العينة: 100 موظف.
- أساليب التحليل: التكرارات، المتوسطات، اختبار T ، تحليل التباين ANOVA ، وكرونباخ ألفا.

رابعاً منهجية الدراسة:

1- نوع الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن إطار البحوث الوصفية التحليلية، وهي من أكثر أنواع الدراسات استخداماً في العلوم الإدارية والإنسانية، حيث تهدف إلى وصف الظاهرة قيد الدراسة (التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية) كما هي في الواقع، وتحليل العوامل المؤثرة فيها واستنتاج العلاقات بين المتغيرات. يعتمد هذا النوع من الدراسات على جمع بيانات كمية قابلة للقياس ومن ثم تحليلها إحصائياً لفهم أبعاد الظاهرة وتقديم تفسيرات علمية. (Creswell, 2014)

2- المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، نظراً لطبيعته القائمة على القياس الرقمي والتحليل الموضوعي للبيانات، مما يتيح استخلاص نتائج دقيقة وقابلة للتعميم على مجتمع الدراسة. وقد تم اختيار هذا المنهج ليتناسب مع أهداف الدراسة المتمثلة في قياس مستوى التحول الرقمي، وتحليل أثره على كفاءة الأداء، وتحديد أبرز التحديات والاستجابات التنظيمية. (Bryman, 2016)

3- مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين الإداريين والأكاديميين والتقنيين العاملين بجامعة النيل الأزرق خلال العام الأكاديمي 2024-2025. ويُعد هؤلاء الموظفون المعنيون الرئيسيون بتطبيق نظم التحول الرقمي أو المستفيدين منها، ما يجعلهم مصادر موثوقة للمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

4- عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من (100) موظف يمثلون قطاعات متعددة داخل الجامعة، بما يشمل: الإدارة العامة، شؤون العاملين، الشؤون الأكاديمية، تقنية المعلومات، والموارد البشرية. وقد روعي في اختيار العينة التوازن من حيث الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي. ويُعد حجم العينة مناسباً لإجراء التحليلات الإحصائية المعتمدة، حسب توصيات. (Sekaran & Bougie (2016)

5- أداة جمع البيانات

تم بناء استبيان مغلق يتضمن (36) عبارة موزعة على خمسة محاور رئيسية:

✓ مدى تطبيق التحول الرقمي

✓ أثر التحول الرقمي على الكفاءة المؤسسية

✓ التحديات التنظيمية والتقنية

✓ استجابة الإدارة

✓ التوجهات المستقبلية

تم بناء البنود استنادًا إلى دراسات سابقة مثل (Parry & Tyson, 2011)؛ القحطاني، (2019)، مع مراعاة التكيف مع السياق المحلي، وتمت مراجعة الاستبيان من قبل ثلاثة محكمين أكاديميين في مجال الإدارة والموارد البشرية لضمان الصدق الظاهري.

6- الصدق والثبات

• **صدق المحتوى:** تم التحقق منه من خلال مراجعة علمية للاستبيان من قبل محكمين متخصصين، وقد أُدخلت التعديلات اللازمة لتحسين صياغة البنود، وضمان ملاءمتها لأهداف الدراسة ومجتمعها.

• **الثبات الداخلي:** تم استخدام معامل كرونباخ ألفا لقياس الاتساق الداخلي للمحاور، وبلغ معامل الثبات الكلي (0.72)، بينما تراوحت معاملات الثبات الفرعية بين (0.65 – 0.78)، وهي مقبولة إحصائيًا. (Sekaran & Bougie, 2016)

7- أساليب التحليل الإحصائي

تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإصدار 26. وشملت أدوات التحليل ما يلي:

- **الإحصاء الوصفي:** لتحديد المتوسطات، التكرارات، النسب المئوية، والانحرافات المعيارية.
- **اختبار T-Test:** لاختبار الفروق في تقديرات المشاركين حسب الجنس وسنوات الخبرة.
- **اختبار تحليل التباين (ANOVA):** للفروق حسب الفئة الوظيفية (إداري، أكاديمي، تقني).
- **تحليل كرونباخ ألفا:** لقياس ثبات الاستبيان.
- **تحليل المحاور حسب الأهمية:** باستخدام الأوزان النسبية وترتيب المحاور من حيث التأثير

خامسا النتائج والمناقشة

أ/ النتائج

يُقدم هذا القسم عرضًا إحصائيًا وصفيًا لبيانات الدراسة، مع التركيز على المؤشرات الكمية الأساسية المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إضافةً إلى تمثيل رسومي يُسهّم في توضيح أنماط الاستجابات.

1- الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لخمس محاور رئيسية تمثل أبعاد التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
-------------------	-----------------	--------

تطبيق التحول الرقمي	2.98	0.80
أثر التحول على الكفاءة المؤسسية	4.09	0.87
التحديات التقنية والتنظيمية	2.01	0.82
استجابة الإدارة للتحول الرقمي	2.96	0.83
التوجهات المستقبلية للتحول الرقمي	2.93	0.77

تعليق إحصائي:

- المتوسط الأعلى سُجل لصالح أثر التحول على الكفاءة ($M = 4.09$)، ما يعكس اتجاهًا إيجابيًا عامًا من المشاركين نحو فاعلية التحول الرقمي.
- بينما يُعد محور التحديات التقنية الأقل متوسطًا ($M = 2.01$)، مما يشير إلى إدراك مرتفع لوجود معوقات تنظيمية وتقنية

2- تمثيل رسومي لمتوسطات المحاور

تحليل بصري:

- يظهر الرسم أن الفرق بين محور "أثر التحول" وبقية المحاور واضح كميًا.
- تركز المتوسطات حول القيم (2.9 – 3.0) لمعظم المحاور يشير إلى تقييم عام يتراوح بين محايد وموافق.

3- مؤشرات الفروق والاختلافات

ملاحظة: لم تُدرج في هذا العرض نتائج T -Test أو $ANOVA$ لحساب الفروق بين المتغيرات الديموغرافية، وسُعرض تفصيلًا في قسم التحليل الاستدلالي.

4- موجز وصفي للنتائج

- المتوسط العام لجميع المحاور $= 2.99$
- وجود تباين ملحوظ بين تقديرات المشاركين لمحور الكفاءة (مرتفع) ومحور التحديات (منخفض)
- يُظهر توزيع الانحرافات المعيارية أن الاستجابات متقاربة نسبيًا في تقييم معظم المحاور، مع ميل بسيط نحو التشتت في محور الكفاءة

نتائج اختبارات T -Test و $ANOVA$

الاختبار	الإحصاء الاحصائي	قيمة P	دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)
T-Test حسب الجنس	-0.451	0.653	لا
ANOVA حسب الفئة الوظيفية	1.503	0.2277	لا

تم عرض نتائج اختبارات الفروق الإحصائية (T-Test) و (ANOVA) أمامك في الجدول، وفيما يلي الصياغة الأكاديمية المناسبة لقسم الفروق الإحصائية داخل النتائج:

5- اختبارات الفروق الإحصائية

تم استخدام اختباري T-test وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار وجود فروق دالة إحصائية في تقييم المشاركين لمحوري "أثر التحول على الكفاءة" و "تطبيق التحول الرقمي" على التوالي.

1. اختبار T-Test حسب الجنس (لأثر التحول على الكفاءة)

- قيمة $t = -0.451$
- قيمة $p = 0.653$
- الاستنتاج: لا توجد فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقييم أثر التحول الرقمي على الكفاءة. ($p > 0.05$)

2. اختبار ANOVA حسب الفئة الوظيفية (لتطبيق التحول الرقمي)

- قيمة $F = 1.503$
- قيمة $p = 0.228$
- الاستنتاج: لا توجد فروق دالة إحصائية بين الفئات الوظيفية المختلفة (إداري، أكاديمي، تقني) في تقييم مستوى تطبيق التحول الرقمي. ($p > 0.05$)

ب/ المناقشة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية بجامعة النيل الأزرق، والكشف عن مدى تأثيره على كفاءة الأداء المؤسسي، إلى جانب استقصاء التحديات التنظيمية والتقنية والتوجهات المستقبلية المصاحبة له.

1- مناقشة مستوى تطبيق التحول الرقمي

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لمحور تطبيق التحول الرقمي بلغ (2.98)، ما يشير إلى مستوى متوسط من التطبيق. تتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الطيب (2022)، التي أفادت بأن مؤسسات التعليم العالي في السودان لا تزال في مراحل مبكرة من رقمنة الإجراءات الإدارية، ويرجع ذلك إلى نقص البنية التحتية والدعم المؤسسي.

2- أثر التحول الرقمي على كفاءة الموارد البشرية

كان محور "أثر التحول على الكفاءة" الأعلى تقييمًا بمتوسط (4.09)، مما يدل على إدراك المشاركين للأثر الإيجابي للتحول الرقمي في تحسين سرعة الإجراءات وتقليل الأخطاء. وهذا يتوافق مع نتائج (Marler & Fisher, 2013) التي أثبتت أن دمج التكنولوجيا في إدارة الموارد البشرية يعزز من الأداء المؤسسي، ويسهم في زيادة الشفافية والرضا الوظيفي.

3- التحديات التقنية والتنظيمية

سجل محور التحديات أدنى متوسط (2.01)، ما يعكس إدراكًا مرتفعًا لوجود معوقات مؤسسية، تتراوح بين ضعف البنية التحتية، مقاومة التغيير، ونقص الكفاءات. وهذا يتماشى مع ما أشار إليه (Davenport, 2013) بأن التحديات التقنية تمثل عائقًا رئيسيًا أمام التحول الرقمي، خاصة في البيئات ذات الموارد المحدودة.

4- استجابة الإدارة والتوجهات المستقبلية

سجل محور استجابة الإدارة متوسطًا (2.96)، ومحور التوجهات المستقبلية (2.93)، وهي مؤشرات توضح أن هناك محاولات مؤسسية مبدئية نحو التحول الرقمي، لكنها لم تكنسب بعد طابعًا استراتيجيًا طويل الأمد. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة القحطاني (2019) التي أشارت إلى أن النجاح في التحول الرقمي يتطلب قيادة إدارية واعية وداعمة، وخطًا واضحة بعيدة المدى.

5- مناقشة الفروق الإحصائية

لم تُظهر اختبارات T-Test وANOVA فروقًا دالة إحصائية بين الجنسين أو الفئات الوظيفية في تقييمهم للتحول الرقمي، وهو ما قد يشير إلى توافق عام بين الموظفين بغض النظر عن متغيراتهم الديموغرافية، وهو ما يعزز من مصداقية النتائج وقدرتها على تمثيل الاتجاه العام في المؤسسة.

6- خلاصة المناقشة:

- تشير النتائج إلى وجود إدراك إيجابي لأثر التحول الرقمي، لكنه لا يُقابل بجهود مؤسسية متقدمة بما يكفي.
- التحديات التنظيمية لا تزال تُشكل عائقًا ملموسًا أمام التطوير الرقمي.
- الحاجة ملحة لتعزيز دعم القيادة الإدارية، وتخصيص موارد واضحة، واعتماد سياسات تدريبية موجهة.

سادسًا الاستنتاجات والتوصيات

أ/ الاستنتاجات

في ضوء نتائج الدراسة وتحليلها الإحصائي، يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

1. التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية بجامعة النيل الأزرق يُطبق بدرجة متوسطة، ويعاني من محدودية في الانتشار والشمول، إذ يتركز في بعض الإجراءات دون الأخرى.
2. أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء المؤسسي كان واضحًا وإيجابيًا، خاصة من حيث تسريع الإجراءات وتقليل نسبة الأخطاء، ما يعكس فرصًا كامنة يمكن تعظيمها في حال إزالة المعوقات.
3. التحديات التنظيمية والتقنية تمثل عائقًا أساسيًا أمام تحقيق تحول رقمي فعال، تتجسد في ضعف البنية التحتية، قلة التدريب، ومقاومة التغيير من بعض الموظفين.
4. لم تُظهر الدراسة فروقًا دالة إحصائية في تقييم التحول الرقمي حسب الجنس أو الفئة الوظيفية، ما يشير إلى إدراك جماعي متجانس تجاه واقع التحول الرقمي.
5. استجابة الإدارة والتوجهات المستقبلية ما تزال دون المستوى المأمول، وهو ما قد يؤثر سلبيًا على استدامة أي جهود رقمية مستقبلية.

ب/ التوصيات

استنادًا إلى ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

1. تبني خطة استراتيجية شاملة للتحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية، تشمل أهدافًا واضحة، ومؤشرات أداء رقمية، وخريطة طريق تنفيذية زمنية.
2. تعزيز البنية التحتية الرقمية داخل الجامعة، مع التركيز على ربط الأنظمة وتحقيق تكامل فعلي بين إدارات الموارد البشرية ونظم المعلومات.
3. توفير برامج تدريبية دورية للموظفين لرفع كفاءتهم الرقمية، وتحفيزهم على استخدام الأنظمة الجديدة عبر الحوافز والتشجيع المؤسسي.
4. إشراك الموظفين في مراحل التحول الرقمي، بدءًا من التصميم إلى التقييم، لضمان قبولهم ومشاركتهم الفعالة في عملية التغيير.
5. تخصيص ميزانيات سنوية مستقلة لمشروعات التحول الرقمي في الموارد البشرية، والربط بين المخصصات المالية ومخرجات الأداء الرقمي.
6. تفعيل أدوات المتابعة والتقييم الإلكتروني، وربط نتائج التحول الرقمي بمستويات رضا الموظفين ومؤشرات الكفاءة العامة.

سابعًا. المراجع العربية والإنجليزية

1- المراجع العربية

- (التوثيق داخل النص يكون: (الكاتب، السنة) أو (الكاتب وآخرون، السنة) حسب عدد المؤلفين)
1. القحطاني، ع. س. (2019). التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية. الرياض: مكتبة العبيكان.
 2. الشمري، م. ع. (2020). أثر استخدام التقنية على كفاءة الأداء في القطاع العام. مجلة الإدارة العامة، 45(3)، 239-221.
 3. أحمد، س. م. (2018). إدارة الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
 4. الغامدي، ن. ع. (2021). تحديات التحول الرقمي في الجامعات السعودية. مجلة دراسات إدارية، 17(2)، 105-88.
 5. عبد الله، ر. ك.، & بشير، م. أ. (2017). تقييم نظم الأداء الوظيفي في القطاع العام. المجلة العربية للإدارة، 39(1)، 56-31.
 6. الشريف، ل. س. (2022). إدارة رأس المال البشري في ظل التحول الرقمي. جدة: مركز الأبحاث الإدارية.
 7. عبد الرحمن، ك. ع. (2020). أثر البيئة التكنولوجية على تطوير أداء العاملين. مجلة الاقتصاد والإدارة، 36(4)، 163-142.
 8. الماحي، م. إ. (2024). واقع التحول الرقمي في الجامعات السودانية. مجلة النيل الأزرق للعلوم الاقتصادية، 6(1)، 113-99.
 9. يوسف، أ. س. (2021). دور القيادة الرقمية في تعزيز الأداء المؤسسي. مجلة الإدارة الحديثة، 13(2)، 90-77.
 10. زين، م. أ. (2019). تقييم جودة الخدمات الإدارية في ظل التقنيات الحديثة. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 25(3)، 217-200.
 11. منصور، ع. ف. (2018). أثر التغيير التنظيمي على الأداء الوظيفي. عمان: دار الحامد للنشر.
 12. الطيب، س. م. (2022). الصعوبات التي تواجه التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي. مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الإدارية، 15(1)، 70-54.
 13. الصادق، ن. أ. (2020). استخدام نظم المعلومات في إدارة الموارد البشرية. مجلة جامعة البحر الأحمر، 9(2)، 49-33.
 14. فضل، ع. م. (2023). العلاقة بين الثقافة التنظيمية والتحول الرقمي. مجلة القيادة والإدارة، 8(4)، 134-120.

15. عبد السلام، ه. ب. (2021). التحول الرقمي والتنمية المستدامة. بيروت: المركز العربي للبحوث والدراسات.

16. مقابلة مع د. حسين عثمان طه، مديرا دائرة الموارد البشرية بجامعة النيل الأزرق، بمكتبة يوم الأحد الموافق 22 / 6 / 2025م في تمام 2:30 ظهرا.

2- المراجع الإنجليزية

1. Alhawari, S., AlShihi, H., Al-Alawi, A., & AlQayoudhi, W. (2012). Organizational readiness assessment for IT-business strategic alignment in the banking sector. *Journal of Systems and Information Technology*, 14(1), 72–89.
2. Brookes, M., & Altinay, L. (2011). HRM strategies and labor turnover in the hotel industry. *International Journal of Contemporary Hospitality Management*, 23(4), 447–462.
3. Davenport, T. H. (2013). *Process innovation: Reengineering work through information technology*. Harvard Business Press.
4. Kane, G. C., Palmer, D., Phillips, A. N., & Kiron, D. (2016). Aligning the organization for its digital future. *MIT Sloan Management Review*, 58(1), 1–27.
5. Lengnick-Hall, C. A., Beck, T. E., & Lengnick-Hall, M. L. (2011). Developing a capacity for organizational resilience through strategic human resource management. *Human Resource Management Review*, 21(3), 243–255.
6. Marler, J. H., & Fisher, S. L. (2013). An evidence-based review of e-HRM and strategic human resource management. *Human Resource Management Review*, 23(1), 18–36.
7. Ngai, E. W., Chau, D. C., & Chan, T. L. (2011). Information technology, operational, and management competencies for supply chain agility. *International Journal of Production Research*, 49(1), 441–458.
8. Parry, E., & Tyson, S. (2011). Desired goals and actual outcomes of e-HRM. *Human Resource Management Journal*, 21(3), 335–354.

9. Strohmeier, S. (2007). Research in e-HRM: Review and implications. *Human Resource Management Review*, 17(1), 19–37.
10. Ulrich, D., Brockbank, W., Johnson, D., Sandholtz, K., & Younger, J. (2008). *HR competencies: Mastery at the intersection of people and business*. SHRM Publishing.

المصادر العربية القديمة
في النحو والصرف والمعاجم والبلاغة
الباحث: محمد الخطيب

مَهَيِّدًا

الحمد لله الملك العلّام، الذي تفضّل بالإحسان، على بني الإنسان، فعلمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيمًا، والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه، وأسعد مخلوقاته، سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن اللغة العربية من أقدم لغات العالم المعروفة وأعرقها، وأدبها قد لا يضارعه أدب في جماله وغناه، وحسبها أنها لغة التنزيل الحكيم، وهي كثيرة الفروع، عديدة الفنون، تعاقب المصنفون في علومها منذ صدر الإسلام.

وقد كان للقرآن الكريم والسنة الطاهرة الفضل الكبير في حفظها وانتشارها، ورقبها وازدهارها، وتفتق أفكار علمائها عن دراسات لغوية جمة، وأبحاث قيمة حية، وظهور مؤلفات خالدة؛ فقد كان ولا يزال إتقان اللغة وفهم مناحيها سبيلًا إلى فهم خطاب الشارع الحكيم، وتطبيق أحكامه.

وكانت من أبرز صفات العلماء وطلاب العلم استقامة اللسان، والبعد عن اللحن، وسلامة الأسلوب، وأما حسن الأداء، وجمال البيان وبلاغة العبارة وفصاحة اللسان؛ فهذه أوصاف معتبرة، ومزايا مرغوب فيها؛ لأنها من أهم عوامل التأثير في المخاطب، والوصول إلى أعماق نفسه ووجدانه.

ولقد شرعت في هذا البحث مستعينًا بالله، فرجعت إلى الكتب الأمهات في ذلك، مع إنعام للنظر فيها، ثم استخرجت ما طلب منا، وبما فتح الله عليّ، فأرجو من الله أن أكون قد وفّقت للصواب، إنه سميع قريب مجيب، وهو حسبي ونعم الوكيل.

مخطط البحث

يشتمل البحث على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

*** المقدمة:** وتتضمن:

- التمهيد.

- مخطط البحث.

*** المبحث الأول: علم النحو:** وفيه سبعة مطالب:

- **المطلب الأول:** مقدمات علم النحو.

- **المطلب الثاني:** سبب وضعه.

- **المطلب الثالث:** واضعه.

- **المطلب الرابع:** سبب تسميته بالنحو.
- **المطلب الخامس:** نشأة النحو وتدرجه.
- **المطلب السادس:** المدارس النحوية. وفيه خمس مدارس:
 - الأولى: المدرسة البصرية.
 - الثانية: المدرسة الكوفية.
 - الثالثة: المدرسة البغدادية.
 - الرابعة: المدرسة الأندلسية.
 - الخامسة: المدرسة المصرية.
- **المطلب السابع:** أشهر الكتب في علم النحو.
- * **المبحث الثاني: علم الصرف:** وفيه خمسة مطالب:
 - **المطلب الأول:** مقدمات علم الصرف.
 - **المطلب الثاني:** مصطلح التصريف عند المتقدمين والمتأخرين، وعلاقة الصرف بالنحو.
 - **المطلب الثالث:** شرف علم الصرف ومنزلته.
 - **المطلب الرابع:** تدوين علم الصرف.
 - **المطلب الخامس:** أشهر الكتب في علم الصرف.
- * **المبحث الثالث: علم المعاجم:** وفيه ثمانية مطالب:
 - **المطلب الأول:** تعريف المعاجم لغة واصطلاحًا.
 - **المطلب الثاني:** أهمية المعاجم، وتاريخ نشأتها.
 - **المطلب الثالث:** معاجم القرآن.
 - **المطلب الرابع:** معاجم الحديث.
 - **المطلب الخامس:** المعاجم الفقهية.
 - **المطلب السادس:** القواميس الموضوعية.
 - **المطلب السابع:** المعاجم الاصطلاحية.
 - **المطلب الثامن:** المعجم الألفبائي: وفيه أربعة أنظمة:
 - الأول: نظام القلب المخرجي.
 - الثاني: نظام القافية.

الثالث: نظام القلب الفائية.

الرابع: نظام الترتيب النطقي.

* المبحث الرابع: علم البلاغة: وفيه تسعة مطالب:

- المطلب الأول: مبادئ علم البلاغة.
- المطلب الثاني: أقسام علم البلاغة.
- المطلب الثالث: مسائل علم البلاغة.
- المطلب الرابع: ترتيب أقسام علم البلاغة.
- المطلب الخامس: الغرض من علم البلاغة.
- المطلب السادس: نشأة علم المعاني وتطوره.
- المطلب السابع: نشأة علم البيان وتطوره.
- المطلب الثامن: نشأة علم البديع وتطوره.
- المطلب التاسع: أشهر الكتب في علم البلاغة.
- * الخاتمة: وأردفتها بالفهارس العلمية. وتتضمن:
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الكتب المخرجة حسب تسلسل ورودها.
- الفهرس العام.

المبحث الأول: علم النحو

- المطلب الأول: مقدمات علم النحو:

إن علم النحو من أسمى العلوم قدرًا، وأنفعها أثرًا، به ينتقف أود اللسان، ويسلس عنان البيان، وقيمة المرء فيما تحت طيّ لسانه لا طيلسانه، وبه يسلم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف، وهما موئل الدين وذخيرة المسلمين، فكان تدوينه عملاً مبرورًا، وسعيًا في سبيل الدين مشكورًا.

وبه تستبين سبيل العلوم على تنوع مقاصدها وتفاوت ثمارها، فإن الطالب لا يسلكها على هدى وبصيرة إلا إذا كان على جد من هذا العلم موفور، على أن المتحادثين في أي جزئية علمية إنما يعتمدان عليه في تحديد المعنى الذي يتحادثان بشأنه، فهو الذريعة لتقريب تفاهمهما، وأداة الحكم الصحيح بينهما.

وإن من يحاول إقامة الدليل على فضله بالبرهان، كان كمن يتكلفه على إشراق الشمس وضياء النهار، فلذا قدر المؤرخون للنحويين جهودهم، وخلدوهم في صحائفهم بمداد التبجيل والتكريم¹.

جاء في "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"²: "علم النحو: ويُسمّى علم الإعراب أيضًا، وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقامًا، وكيفية ما يتعلّق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه، من حيث هو أو لا وقوعها فيه.

وموضوع النحو: اللفظ الموضوع مفردًا كان أو مركبًا، وهو الصواب، كذا قيل؛ يعني: موضوع النحو اللفظ الموضوع باعتبار هيئته التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية لا مطلقًا، فإنه موضوع العلوم العربية، وقيل: الكلمة والكلام.

ومبادئه: حدود ما تبتنى عليه مسائله؛ كحدّ المبتدأ والخبر ومقدمات حججها؛ أي: أجزاء علل المسائل؛ كقولهم في حجة رفع الفاعل: إنه أقوى الأركان، والرفع أقوى الحركات.

ومسائله: الأحكام المتعلقة بالموضوع؛ كقولهم: الكلمة إما معرب أو مبني، أو جزئه؛ كقولهم: آخر الكلمة محلّ الإعراب، أو جزئيه؛ كقولهم: الاسم بالسببين يمتنع عن الصرف، أو عرضه؛ كقولهم: الخبر إما مفرد أو جملة، أو خاصته؛ كقولهم: الإضافة تعاقب التنوين ولو بواسطة، أو وسائط؛ أي: ولو كان تعلّق الأحكام بأحد هذه الأمور ثابتًا بواسطة، أو وسائط؛ كقولهم: الأمر يجاب بالفاء، فالأمر جزئي من الإنشاء، والإنشاء جزئي من الكلام.

والغرض منه: الاحتراز عن الخطأ في التأليف والاعتداد على فهمه والإفهام به".

وفي "أبجد العلوم"³: "علم النحو: هو علم باحث عن أحوال المركبات الموضوعية وضعًا نوعيًا لنوع نوع من المعاني التركيبية النسبية من حيث دلالتها عليها.

¹ "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة": ص11-.

² (24/1) وما بعدها.

³ (547/1).

وغرضه: تحصيل ملكة يُقْتَدَر بها على إيراد تركيب وضع وضعًا نوعيًا لما أراده المتكلم من المعاني، وعلى فهم معنى أي مركب كان بحسب الوضع المذكور.

وغايته: الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني الوضعية الأصلية.

ومبادئه: المقدمات الحاصلة من تتبُّع الألفاظ المركبة في موارد الاستعمالات.

وموضوعه: المركبات والمفردات من حيث وقوعها في التراكيب والأدوات؛ لكونها روابط التراكيب، وإنما يبحث عنها في النحو على وجه المبدئية؛ لأنها من مسائل اللغة حقيقة".

قال ابن خلدون عند الكلام عن علم النحو¹: "اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لسانيّ ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بدّ أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم. وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد؛ لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني، مثل الحركات التي تعيّن الفاعل من المفعول من المجرور؛ أعني المضاف، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال - أي الحركات - إلى الذوات من غير تكلف ألفاظ أخرى، فصار للحروف في لغتهم والحركات والهيئات - أي الأوضاع - اعتبار في الدلالة على المقصود، غير متكلفين فيه لصناعة يستفيدون ذلك منها، إنما هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا".

- المطلب الثاني: سبب وضعه:

واعلم أن أول ما اختلف من كلام العرب وأحوج إلى التعلم الإعراب؛ لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي عليه الصلاة والسلام، فقد روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً قرأ فلحن، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أرشدوا أخاكم))².

وعن مصعب بن سعد قال: مرَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوم يرمون نَبلاً فعاب عليهم، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قومٌ متعلمين، فقال: (لحنكم علينا أشدُّ من سوء رميكم)، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((رحم الله امرءًا أصلح من لسانه))³.

وروي أن ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما كانا يضربان أولادهما على اللحن⁴.

وروي عن الشعبي أنه قال: لأن أقرأ وأسقط، أحبُّ إليَّ من أن أقرأ وألحن⁵.

¹ "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر": ص753.

² "المستدرک علی الصحیحین": تفسير سورة حم السجدة، رقم الحديث (3643)، (477/2).

³ "مسند الشهاب القضاعي": باب رحم الله امرءًا أصلح من لسانه، رقم الحديث (580)، (338/1).

⁴ "شعب الإيمان": باب طلب العلم، رقم الحديث (1558)، (211/3).

⁵ "معجم الأدباء": (28/1).

ودخل على الوليد بن عبد الملك رجل من أشراف قريش، فقال له الوليد: من خَتَنَكَ؟ قال له: فلان اليهودي، فقال: ما تقول؟ ويحك! قال: لعلك إنما تسأل عن ختني يا أمير المؤمنين، هو فلان بن فلان¹.

وهكذا انتشرت جرثومة اللحن، فأعدت الخاصة، حتى صاروا يعدون من لا يلحن، قال الأصمعي: "أربعة لم يلحنوا في جد ولا هزل؛ الشعبي وعبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف وابن القرية، والحجاج أفصحهم"².

وانتقلت من الحاضرة إلى البادية، "وأول لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي"³، كل ذلك والدولة الأموية ما فتئت قائمة، والنصرة العربية مستحصدة المرة ومائعة الدرة.

لهذا وذاك، أهابت العصبية العربية بالعلماء في المصدر الأول الإسلامي أن يصدوا هذا السبيل الجارف الذي كاد يكتسح اللغة العربية بما قذف فيها من لحن تسربت عدواه إلى القرآن الكريم والسنة الشريفة؛ بما هدوا إليه، وسموه علم النحو، غير أنهم لم تتفق كلمتهم على نوع السبب المفضي إلى وضعه، فبعض المصادر التاريخية تذكر وقائع معينة كانت هي السبب عندهم، وهي مع كثرتها لا تتفاوت عند المقارنة بينها قوة وضعفاً، لا من ناحية الرواية ولا من ناحية اقتضاء الوضع، وبعض المصادر الأخرى لا تقصر السبب على حادثة خاصة؛ بل تعتبره نتيجة لازمة لتلك الحوادث السابقة والآتية منها أمثلة ملتفة بعضها على بعض، وما أشبه هذا الرأي بالصواب، فغير مقبول في النظر أن ينهض العلماء ويستقرغوا مجهوداً جباراً يؤرقون فيه عيونهم ولا يطبقون جفونهم الليالي الطويلة لتأسيس فن خطير خالده الأثر على اللغة العربية وأبناء العروبة من جراء حادثة فردية كان يكفي في درئها إصلاحها وكفى.

فالحق الذي لا ينبغي الحيود عنه أن وضع هذا العلم إنما كان لهذه الحوادث متضافرة⁴.

يقول ابن خلدون⁵: "... فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقى إليها مما يغيرها؛ لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً، وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو".

¹ "العقد الفريد": (309/2).

² "الأمل": ص20.

³ "البيان والتبيين": (151/2).

⁴ "نشأة النحو": ص18.

⁵ "ديوان المبتدأ والخبر": ص753.

- المطلب الثالث: واضعه:

ولقد اختلف العلماء متقدمين ومتأخرين فيمن هو الواضع، على أن هذا الاختلاف في الاختيار لا يعدو في الواقع أن يكون إما للإمام علي كرم الله وجهه، كما يرى الأنباري والقفطي، وإما لأبي الأسود الدؤلي، كما يراه السابقون قبلهما¹.

قال ابن الأنباري مبيناً ما اختاره²: "اعلم -أيذك الله تعالى بالتوفيق وأرشدك إلى سواء الطريق- أن أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحدّ حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي، وسبب وضع علي لهذا العلم ما روى أبو الأسود، قال: دخلت على أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء -يعني الأعاجم- فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي الرقعة وفيها مكتوب: الكلام اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما أفاد معنى، وقال لي: انح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم. قال: ثم وضعت بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام، إلى أن وصلت إلى باب "إن وأخواتها ما خلا لكن"، فلما عرضتها على علي أمرني بضم لكن إليها، وكنت كلماً وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه، إلى أن حصلت ما فيه الكافية، قال: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت! فلذلك سمي النحو".

وروي أن سبب وضع علي لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ: "لا يأكله إلا الخاطئين"، فوضع النحو³.

ويقال: كتبه أبو الأسود الدؤلي بإشارة علي رضي الله عنه؛ لأنه رأى تغير الملكة، فأشار عليه بحفظها، ففرغ إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرة⁴.

ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد، أحوج ما كان الناس إليها؛ لذهاب تلك الملكة من العرب، فهذب الصناعة وكمل أبوابها.

وأخذها عنه سيبويه، فكمّل تفاريحها واستكثر من أدلتها وشواهداها، ووضع فيها كتابه المشهور الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده.

ثم وضع أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزجاج كتباً مختصرة يحذون فيها حذو الإمام في كتابه.

¹ "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها": ص17-، و"المزهر في علوم اللغة وأنواعها": (2/296).

² "نزهة الألباء في طبقات الأدباء": ص18-.

³ المرجع السابق.

⁴ "أبجد العلوم": ص548-.

ثم طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد، وطال ذلك على المتعلمين.

وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار فاختصروا كثيراً من ذلك الطول، مع استيعابهم لجميع ما نقل؛ كما فعله ابن مالك في كتاب التسهيل وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادئ للمتعلمين؛ كما فعله الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في المقدمة له.

وربما نظموا ذلك نظاماً، مثل ابن مالك في الأرجوزتين الكبرى والصغرى، وابن معطي في الأرجوزة الألفية.

وبالجملة فالتأليف في هذا الفن أكثر من أن تحصي، وطرق التعليم فيها مختلفة فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين، والكوفيون والبصريون والبغداديون والأندلسيون مختلفة طرقهم كذلك¹.

- المطلب الرابع: سبب تسميته بالنحو:

روت كتب الأدب والتراجم على سبيل اليقين أن هذا العلم كان يسمى بالعربية في عصر أبي الأسود، قال ابن قتيبة في "المعارف" عند الكلام عن أبي الأسود الدؤلي²: "وهو أول من وضع العربية"، فالتسمية بالنحو بعد عصره، إلا أنها لم تتجاوز الطبقة الثانية، فقد اشتهرت عنها مؤلفات اتسمت بأنها نحوية، وصرح فيها باسم النحو.

فما يذكر في كتب التراجم من نسبة التسمية بالنحو إلى أبي الأسود مبني على التسامح، ويلاحظ فيه انسحاب التسمية الطارئة بالنحو بعد على ما كان من أبي الأسود؛ ضرورة أن ما وضعه أبو الأسود أساس ما سموه بالنحو، ولو عني أصحاب التراجم بتعيين صاحب التسمية وقتها لأغونا عن تنازع الظنون³.

وقد سلف أن أبا الأسود لما عرض على الإمام علي ما وضعه فأقره بقوله: "ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت"، فأثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو؛ استبقاءً لكلمة الإمام التي يراد بها أحد معاني النحو اللغوية؛ والمناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي جلية.

- المطلب الخامس: نشأة النحو وتدرجه:

نشأ النحو أول أمره صغيراً، شأن كل كائن، فوضع أبو الأسود منه ما أدركه عقله، ونفذ إليه تفكيره، ثم أقره الإمام علي ما وضعه وأشار عليه أن يقتفيه، فقام بما عهد إليه خير قيام، ولم يهتد بحث العلماء إلى يقين فيما وضعه أبو الأسود أولاً على ما سلف تفصيلاً، وكانت هذه النهضة الميمونة بالبصرة التي كان في أهلها ميل بالطبيعة إلى الاستفادة من هذا الفن؛ اتقاءً لوباء اللحن الزاري بصاحبه، وخاصة الموالي الذين كانوا أحوج الناس حينذاك إلى تلقي هذا العلم؛ رغبة منهم في تقويم لسانهم وتخليصه من رطانة العجمة، وحباً في معرفة لغة الدين الذي اعتنقوه،

¹ "أبجد العلوم": ص548.

² "المعارف": ص434.

³ "نشأة النحو": ص29.

وطمعاً في رفع قدرهم بين العرب، فصدقت عزيمتهم في دراسته والتزيد منه، وما انفكوا جادين فيه بعدئذ حتى نبغ منهم كثير قاموا بأوفى قسط في هذا العلم، وقادوا حركته العلمية، حتى أشير إليه ردحاً من الزمن أنه علم الموالي.

فلأبي الأسود الفضل الوافر في بدء الغرس الذي نما وترعرع وازدهر على كر الزمان بإضافة اللاحق إلى السابق ما استدركه وما ابتدعه، فازداد فيه التدوين والتصنيف شيئاً فشيئاً، غير أن هذا العلم لم تطل عليه الأيام كسائر الفنون، فاكتمل وضعه قبلها، والباعث على النشاط فيه والسرعة شعور العرب بالحاجة إليه قبل كل علم، فإن الفتوحات الإسلامية متوالية في الأمصار، والعرب متدفقون عليها، والامتزاج مستحكم بينهم وبين من دخلوا في حوزتهم وعثر اللحن منتشر أقضى الأبصار، فهب العلماء لا يلوون على شيء منكمشين في تدوينه فكان يسير بخطا فسيحة تبشر بالأمل القوي العاجل حتى نضج ودنا جناه، فتم وضعه في العصر الأموي دون سائر العلوم اللسانية.

وما استهل العصر العباسي إلا وهو يدرس دراسة واسعة النطاق في العراقيين "البصرة والكوفة"، وكمل وأوفى على الغاية في بغداد ولما ينقض العصر العباسي الأول، وذلك قبل تمام القرن الثالث الهجري.

وقد روى لنا التاريخ أن البصريين هم الذين وضعوه وتعهده بالرعاية قرابة قرن، كانت فيه الكوفة منصرفاً عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار، والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر، ثم تكاتف الفريقان على استكمال قواعده، واستحثهما التنافس الذي جد بينهما واستحرت ناره ردحاً من الدهر ينيف على مائة سنة، خرج بعدها هذا الفن تام الأصول، كامل العناصر، وانتهى الاجتهاد فيه، وحينذاك التأم عقد الفريقين في بغداد، فنشأ المذهب البغدادي الذي عماده الترجيح بين الفريقين.

ثم شغ نور هذا العلم في سائر البلاد الإسلامية التي احتفظت به بعد أن دالت دولة بغداد العلمية، وفي طليعتها الأندلس في عصرها الزاهر، ومصر المعزّية، والشام وما يتأخماها¹.

- المطلب السادس: المدارس النحوية²:

درج الباحثون المحدثون على إطلاق كلمة "مدرسة" على الاتجاهات النحوية العربية القديمة، واللفظة ذاتها لم تكن مستعملة لدى القدماء، وإنما كانوا يستخدمون "المذهب" أو ما أشبهها.

وهناك خمس مدارس نحوية مشهورة، سأتناولها بشيء من التفصيل

- **الأولى: المدرسة البصرية:** رائدها سيبويه، وهي التي يُعزى إليها وضع النحو العربي، . وسيبويه والخليل، وتأصيل مناهجه، وذلك على أيدي أعلامها الكبار؛ عبد الله بن أبي إسحق،

¹ "نشأة النحو": ص30- وما بعدها.

² "المدارس النحوية": ص11- وما بعدها، "طبقات النحويين واللغويين": ص21- وما بعدها، "نشأة النحو": ص103-. وللتفصيل في ذلك، انظر كتابي: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين".

وقد سيطر الاتجاه البصري على مجرى النحو العربي في الأغلب الأعم، منذ النشأة إلى عصرنا الحاضر، حتى إنه يصح أن يُقال: إن النحو العربي في تاريخه الطويل نحو بصري.

ولقد كانت الخطوة الأساسية في المنهج البصري تحديد المادة اللغوية التي تستنبط منها القوانين تحديداً زمانياً ومكانياً؛ فلم يقبل نحاة البصرة لغة الحضر إلا إلى منتصف القرن الثاني، ولغة البادية إلا إلى نهاية القرن الرابع، وكان الهدف من ذلك الاختصار على اللغة "النقية" التي لم تتعرض للاختلاط.

واستعمل البصريون "القياس" اللغوي الذي يعني "استقراء" الشائع في اللغة، واستخلص وقد أصبح "القياس" سمة عامة على القواعد منه، وطرح النادر والتعليل ووصفه بالشذوذ البصرة في مقابل "السماع" الذي اشتهر عن الكوفة.

ووضع نحاة البصرة أهم دعامة فكرية في النحو العربي، وهي التي تتمثل في نظرية "العامل" النحوي، مما أفضى إلى تفرعات منهجية أساسية؛ من أهمها "التأويل" و"التقرير"

ابن أبي اسحق، وعيسى بن عمر النخعي، وأبو عمرو بن العلاء، ومن أوائل نحاة البصرة: ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي.

: وإليك شيئاً من التفصيل عن بعض علماء المدرسة البصرية

ومن كتبه: الخليل، ويونس بن حبيب، والأخفش الكبير، وعيسى بن عمر. - سيبويه: أساتذته "الكتاب" وهو المصدر الأم في النحو سابقاً وحاضراً.

. ومن كتبه: "المسائل الكبير" سيبويه. - الأخفش الأوسط: أستاذه

. "العلل في النحو" والاشتقاق ومن كتبه: سيبويه. - قطرب: أستاذه

. "المختصر" و"الأبنية" ومن كتبه: - أبو عمر الجرمي: أستاذه الأخفش.

. "الديباج في جوامع كتاب سيبويه" و"الألف واللام" الأخفش. ومن كتبه: - المازني: أستاذه

. ومن كتبه: "المقتضب" أبو عمر الجرمي، والمازني. - المبرد: أستاذه

. "شرح أبيات سيبويه" و"ما ينصرف وما لا ينصرف" المبرد. ومن كتبه: - الزجاج: أستاذه

. "الأصول الكبير" المبرد. ومن كتبه: - ابن السراج: أستاذه

. "المدخل إلى الكتاب" و"أخبار النحاة البصريين" ابن السراج. ومن كتبه: - السيرافي: أستاذه

- الثانية: المدرسة الكوفية: رائدها الكسائي. ولقد تركت الكوفة للبصرة وضع نقط الإعراب في الذكر الحكيم، ووضع نقط الإعجام، والأنظار النحوية والصرفية الأولى التي تبلورت عند ابن أبي إسحاق، والتي أقام عليها قانوني القياس والتعليل؛ إذ كانت في شغل عن كل ذلك بالفقه، ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه، وبالقرارات وروايتها رواية دقيقة، مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة، وبثلاثة من القراء السبعة المشهورين؛ وهم: عاصم وحزمة والكسائي.

وعُتبت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة وصناعة دواوين الشعر، وإن كانت لم تكن بالتحري والتثبت فيما جمعت من أشعار.

ولعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددًا جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من "قيس وتميم وأسد"، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجمله فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم.

وقد اتخذ كل من المذهبيين سبيلًا له خاصة عرف بها، حتى صار لكل طابع يخالف طابع الآخر، فكان نتيجة ضرورية لهذا أمران: الأول: أن ما كثر من الأمور الأربعة التي تخلفت عن القياس عند

البصري حسب مقتضيات من "التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار"، قد قلت عند الكوفي. والثاني: أن الأقيسة التي اعتمد عليها البصري في تدوين مذهبه على العكس من ذلك، فهي قليلة عنده بالنسبة إلى الأقيسة التي تكوّن منها المذهب الكوفي. ومن ثمة قيل: إن مذهب البصريين مذهب السماع، ومذهب الكوفيين مذهب القياس.

: وإليك شيئًا من التفصيل عن بعض علماء المدرسة الكوفية

"مختصر ومن كتبه: أبو عمرو بن العلاء، ويونس، والخليل، والأخفش. - الكسائي: أساتذته: النحو" و"الحدود في النحو"، و"ما تلحن فيه العوام".

"الحدود"، و"المختصر"، و"القياس". ومن كتبه: الكسائي. أستاذه - هشام بن معاوية الضير:

. - الفراء: أستاذه الكسائي. ومن كتبه: "الكتاب الكبير" و"لغات القرآن"

. هم تلاميذ الفراء؛ كسلمة بن عاصم. ومن كتبه: "المجالس" - ثعلب: أساتذته

. ثعلب. ومن كتبه: "الأضداد" و"الموضح في النحو" - الأنباري: أستاذه

- الثالثة: المدرسة البغدادية: اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجًا جديدًا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعًا، وكان من أهم ما هيا لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثلعب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيها ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما، والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة.

وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية، ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية، فاضطرب كُتّاب التراجم والطبقات إزاءه، فمنهم من حاول تصنيف أفراده في المدرستين الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزبيدي في طبقاته، ومنهم من أفردهم بمدرسة

مستقلة كما صنع ابن النديم في الفهرست، وإن كان قد أدخل فيهم نفرًا ليس لهم نشاط نحوي مذكور مثل ابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري.

: وإليك شيئاً من التفصيل عن بعض علماء المدرسة البغدادية

"اختلاف البصريين والكوفيين" و"المختار في المبرد وثلعب. ومن كتبه: - ابن كيسان: أستاذاه . علل النحو"

"أماله الوسطى" و"مجالس العلماء" الزجاج البصري. ومن كتبه: - الزجاجة: أستاذاه و"الإيضاح في علل النحو" و"كتاب الجمل".

"العوامل المائة" و"التكملة". ابن السراج والزجاج. ومن كتبه: - أبو علي الفارسي: أستاذاه

تلاميذ المبرد، كـ محمد بن سلمة، وتلاميذ ثعلب، كـ ابن مقسم. ومن كتبه: - ابن جني: أستاذته "الخصائص" و"سر صناعة الإعراب" وشرح تصريف المازني.

بعض نحاة الأندلس. ومن كتبه: "الكشاف" و"أساس البلاغة" - الزمخشري: أستاذته و"النموذج" و"المفصل".

- **الرابعة: المدرسة الأندلسية:** لا نكاد نمضي في عصر بني أمية بالأندلس "138-422هـ" حتى تنشأ طبقة كبيرة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارس النصوص والأشعار، ويدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن الكريم وسلامة لغته وتلاوته، وبذلك كان أكثرهم من قراء الذكر الحكيم، وكان كثير منهم يرحلون إلى المشرق فيتلقون هذه القراءات، ويعودون إلى موطنهم فيرسمونها للناس بجميع شاراتها، كما يرسمون لهم العربية بمقوماتها اللغوية.

ويتكاثر هؤلاء القراء والمؤدبون في القرن الثالث الهجري، ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري، وأنها صبت عنايتها أولاً على النحو الكوفي، مقتدية بنحوها الأول جودي بن عثمان، حتى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري وجدنا محمد بن موسى بن هاشم المتوفى سنة (307هـ) يرحل إلى المشرق ويلقى بمصر أبا جعفر الدينوري، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، ويقرئه بقرطبة لطلابه.

ولم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم ممن غني بالنحو كبير علم بالعربية، حتى ورد محمد بن يحيى عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها، حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وأنهم بذلك استحقوا الرياسة. فإنه لما ورد محمد بن يحيى على قرطبة أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرده الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ما سنّه من ذلك.

: وإليك شيئاً من التفصيل عن بعض علماء المدرسة الأندلسية

. "المشرق في النحو" و"الرد على النحاة" ابن الرّمّاك. ومن كتبه: - **ابن مضاء**: أستاذه .
 . "المقرب" و"المتع" و"مختصر المحتسب" الشلوبين. ومن كتبه: - **ابن عصفور**: أستاذه
 "الألفية" و"الكافية ابن الحاجب، وابن يعيش، والشلوبين. ومن كتبه: - **ابن مالك**: أستاذه
 . الشافية"

"الارتشاف" ومختصره أبو جعفر بن الزبير وابن الضائع. ومن كتبه: **أبو حيان**: أستاذه
 . و"منهج السالك" و"شرح تسهيل ابن مالك"

- **الخامسة: المدرسة المصرية**: كان طبيعياً أن تنشط دراسات النحو في مصر مبكرة مع العناية بضبط القرآن الكريم وقراءاته، مما دفع إلى نشوء طبقة من المؤدّبين على غرار ما حدث بالأندلس، كانوا يعلمون الشباب في الفسطاط والإسكندرية مبادئ العربية حتى يحسنوا تلاوة الذكر الحكيم، وأسهم في ذلك معهم غير عالم ممن كانت تجذبهم مصر إليها، ومن أقدمهم عبد الرحمن بن هرمز تلميذ أبي الأسود الدؤلي المتوفى بالإسكندرية سنة (117هـ)، وهو ممن أذاع نَقْط الإعراب ونَقْط الإعجام في المصحف، وإنه كان من جَلَّة القراء، وكان قد أخذ القراءة عن عبد الله بن العباس وأبي هريرة، وعنه أخذها نافع بن أبي نعيم مقرئ أهل المدينة وأحد القراء السبعة المشهورين.

ومن أنبه القراء الذين خلفوه بمصر وأشهرهم: ورش عثمان بن سعيد القبطي الأصل، المتوفى في سنة (197هـ)، رحل إلى المدينة وأخذ عن نافع قراءته سنة (155هـ)، ثم عاد إلى الفسطاط، فانتقلت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية، وكان ماهراً في العربية، وحمل عنه قراءته كثيرون أذاعوها في العالم.

وأول نحوي حمل بمصر راية النحو بمعناه الدقيق: ولّاد بن محمد التميمي البصري الأصل الناشئ بالفسطاط، وقد رحل إلى العراق، فلقى الخليل بن أحمد وأخذ عنه ولازمه، وسمع منه الكثير، وعاد إلى مصر ومعه كتبه التي استفادها في العربية من إملاءات الخليل، وأخذ يحاضر فيها الطلاب، ولم يكن بمصر كبير شيء من كتب النحو واللغة قبله. وكان يعاصره أبو الحسن الأعز الذي تتلمذ على الكسائي. وبذلك اتصلت الدراسات النحوية بمصر في زمن مبكر بإمامي المدرستين الكوفية والبصرية.

: وإليك شيئاً من التفصيل عن بعض علماء المدرسة الأندلسية

"الكافية" و"الشافية": - **ابن الحاجب**: من كتبه

- **ابن هشام**: من كتبه: "مغني اللبيب عن كتاب الأعراب" و"الإعراب عن قواعد الإعراب" و"أوضح المسالك" و"شذور الذهب" و"قطر الندى وبل الصدى".

"المزهر" و"الاقتراح في أصول النحو" و"الأشباه والنظائر" و"همع - السيوطي: من كتبه: الهوامع".

- **المطلب السابع**: أشهر الكتب في علم النحو:

2-1 "الجامع" و"الإكمال" لعيسى بن عمر الثقفي (ت: 149هـ): تلميذ أبي الأسود الدؤلي. وكأنه جمع مسائل النحو وقواعده في أولهما، ثم رأى إكمال تلك القواعد والمسائل في الكتاب الثاني.

وقد أقام قواعده في الجامع على الأكثر في كلام العرب، وسمى ما شذ عن ذلك لغات. ويقال: إن سيبويه لما أحضره ليقراه على الخليل أنشد تنويها به وبالإكمال:

بطل النحو جميعا كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع ... فهما للناس شمس وقمر

وزعم بعض القدماء أن الجامع هو أصل كتاب سيبويه زاد فيه وحشا بأقوال الخليل. ولم يصل إلينا الكتاب للنقاش هذا الزعم ونتبين صحته أو فساد.

وواضح مما قدمنا أن عيسى بن عمر هو الذي مكّن للنحو وقواعده التي اعتمدها تلميذه الخليل ومن تلاه من البصريين، سواء في محاضراته وإملاءاته أو في مصنفاته. وقد توفي تاركا للخليل جهوده النحوية كي يتم صرح النحو، ويكمل تشييده¹.

3- "الكتاب" لأبي بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت: 180هـ): روي أنه أخذ كتاب "الجامع" لعيسى بن عمر الثقفي وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره، فصار كتاباً كبيراً.

وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله: علماً عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، ولم يزل أهل العربية يفضلونه، حتى قال المبرد: لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثله. ويقال: إن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج إلى غيره.

وجميع حكاياته عن الخليل، فحيثما قال: سألت، أو أطلق اللفظ أراد الخليل؛ لأنه أستاذه. وهو كثير الأبواب جداً، وعليه شروح وتعليقات وردود، نشأت من اعتناء الأئمة، واشتغالهم به².

4- "مقدمة في النحو" لخلف بن حيان المعروف بالأحمر (ت: 180هـ): قال خلف الأحمر يبين المنهج المتبع في المقدمة: "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبليغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله ويحيط به فهمه؛ فأمنت النظر والفكر في كتاب أولفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين؛ ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلاً ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أملت فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها، عِلِمَ أصول النحو كله مما يُصلح لسانه في كتاب يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة أو رسالة إن ألفها³.

5- "المقتضب" لمحمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت: 285هـ): شرحه: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، وعلق على مشكلات أوائله: أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي.

¹ "كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون": (81/1)، "المدارس النحوية": ص26.

² "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان": (463/3)، "كشف الظنون": (1428/2).

³ "طبقات النحويين واللغويين": ص161، "مقدمة في النحو": ص33.

وهو أنفس مؤلفات المبرد وأنضجها ثمرة، وأقدم ما وصلنا من كتب النحو بعد كتاب سيبويه. ولقد ألف المبرد كتابه هذا قبل "الكامل"، فلما ألف "الكامل" أحال إليه في كل مرة تحدث فيها عن مسائل اللغة. ويضم خمسمائة وواحدًا وستين شاهدًا. ويؤخذ عليه فيه: حملته الأثيمة على أصحاب القراءات السبع، جريًا على منوال أستاذه المازني في آخر كتابه "التصريف"¹.

6- "الأصول في النحو" لمحمد بن سهل بن السراج (ت: 316هـ): أثنى عليه القدماء ووصفوه بأجل الأوصاف؛ كقولهم: أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه، وقولهم: كان النحو مجنونًا فعقله ابن السراج بأصوله، ونصوا على أنه أول كتاب جمع أصول العربية، معتمدًا على كتاب سيبويه، مختصرًا مسائله، مرتبًا أبوابه أحسن ترتيب، معوّلًا على مسائل الأخفش والكوفيين، مخالفًا لأصول البصريين. ومن شروحه: شرح الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، وشرح الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد².

7- "الجمل" لعبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي (ت: 337هـ): وهو كتاب نافع مفيد، لولا طوله بكثرة الأمثلة. وقد قالوا: هو كتاب من الكتب المباركة، لم يشتغل به أحد إلا انتفع به، ويقال: إنه ألفه بمكة المكرمة، وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعًا، ودعا الله سبحانه وتعالى أن يغفر له، وأن ينفع به قارئه. وله شروح: أحسنها شرح أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، سماه: "إصلاح الخلل الواقع في الجمل"، وهو كبير في مجلد ضخم³.

8- "التفاحة في النحو" لأحمد بن محمد النحاس (ت: 338هـ): جاء في صفحة العنوان في النسخة المخطوطة: هذا الكتاب مع صغر حجمه واختصار لفظه، فيه فائدة عظيمة، فلقد أتى بالمقصود بعبارة واضحة وطريقة سهلة، وهو أوضح للمبتدئ من الأجرومية والملحة، فعليك أيها المبتدئ في هذا الفن، بحفظه وتحقيقه وإتقان لفظه⁴.

9- "الإيضاح في النحو" لأبي علي حسن بن أحمد الفارسي (ت: 377هـ): كتاب متوسط، مشتمل على مائة وستة وتسعين بابًا، منها: إلى مائة وست وستين نحو؛ والباقي إلى آخره تصريح.

وقد اعتنى به جمع من النحاة، وصنفوا له شروحًا، منهم: عبد القاهر الجرجاني؛ حيث كتب أولًا شرحًا مبسوطًا في نحو ثلاثين مجلدًا، وسماه "المغني"، ثم لخصه في مجلد، وسماه "المقتصد"⁵.

10- "اللمع في النحو" لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ): جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي. واعتنى به جماعة، فشرحه: أبو البركات عمر بن إبراهيم العلوي، ومحمود بن حمزة الكرمانلي. وشرح أبياته: أبو نصر حسن بن أسد الفارقي⁶.

11- "المفصل" لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ): بدأ بتأليفه يوم الأحد، في أول شهر رمضان، سنة (513هـ)، وأتمه في غرة المحرم، سنة (514هـ). أوله: "الله أحمدٌ على

¹ "كشف الظنون": (1793/2)، "الفهرست": ص83.

² "كشف الظنون": (81/1).

³ المرجع السابق: (604/1).

⁴ "التفاحة في النحو": ص14، "كشف الظنون": (426/1).

⁵ "كشف الظنون": (211/1).

⁶ "الفهرست": ص115، "كشف الظنون" (1562/2).

أن جعلني من علماء العربية...". وقد جعله إلى أربعة أقسام؛ الأول: في الأسماء، والثاني: في الأفعال، والثالث: في الحروف، والرابع: في المشترك من أحوالها. ثم اختصره وسمّاه: "النموذج". وله في بعض مشكلات المفصل كتاب آخر. وهو كتاب عظيم القدر، اعتنى به أئمة هذا الفن، فشرحه ابن الحاجب النحوي وسمّاه "الإيضاح"، وشرحه أبو البقاء العكبري¹.

12- "الفصول في العربية" لسعيد بن المبارك بن الدهان (ت: 569هـ): صغيرة، وكبيرة. هذبها ابن الأثير محمد بن المبارك بن أبي الكرم. وشرحها المسمى "البديع"، ولعله لابن مَعْطٍ. وشرح الشرح لسريجا بن محمد الملطي سماه "ربح صريح السميع في شرح البديع"².

13- "شرح المفصل" ليعيش بن علي بن يعيش (ت: 643هـ): شرح فيه كتاب "المفصل" للزمخشري. وأوله: "أحمد الله الذي بدأ بالإحسان..."³.

14- "الكافية" لعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت: 646هـ): وهي مختصرة معتبرة، شهرتها مغنية عن التعريف، وله عليها شرح، ونظمها في أرجوزة وسمّاها "الوافية"، وشرحها. وقد أكتب الناس على الاشتغال بها، وشروحها كثيرة، أعظمها: شرح: الشيخ، رضي الدين الأستراباذي⁴.

15- "المقرب" لعلي بن مؤمن الحضرمي المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ): وله عليها شرح أيضاً، ولم يتم. وعلق أحمد بن عثمان التركماني تعليقة لطيفة على هذا الشرح. ولمحمد بن إبراهيم بن النحاس شرح أيضاً، كتبه إملاءً⁵.

16- "الألفية" لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي المعروف بابن مالك (ت: 672هـ): وهي مقامة مشهورة في ديار العرب، جمع فيها مقاصد العربية، وسمّاها "الخلاصة"، وإنما اشتهرت بالألفية؛ لأنها ألف بيت في الرجز. وله عليها شرح. وشروحها كثيرة، منها: شرح ولده بدر الدين، وهو شرح منقح، اشتهر "بشرح ابن المصنف". وشرح الشمني "منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك"⁶.

17- "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب" لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: 686هـ): قال السيوطي: لم يؤلف عليها، بل ولا على غالب كتب النحو مثله، جمعاً وتحقيقاً، فتداوله الناس، واعتمدوا عليه. وله فيه أبحاث كثيرة ومذاهب ينفرد بها⁷.

18- "المقدمة الأجرومية" لمحمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن أجروم (ت: 723هـ): وهي مقدمة نافعة للمبتدئين، ألفها بمكة المكرمة، كذا قال الشارح أبو عبد الله الراعي. ولها شروح كثيرة، منها: شرح برهان الدين الشاغوري، وعلي بن عيسى الربيعي⁸.

¹ "كشف الظنون": (1776/2).

² المرجع السابق: (1265/2).

³ المرجع السابق: (1776/2).

⁴ المرجع السابق: (1370/2).

⁵ المرجع السابق: (1805/2).

⁶ المرجع السابق: (152/1).

⁷ "كشف الظنون": (1370/2).

⁸ المرجع السابق: (1797/2).

19- "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام (ت: 761هـ): هو في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان، لم يأت أحد بمثاله؛ ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله¹.

20- "مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب" لعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام (ت: 761هـ): جعل كتابه في قسمين، تناول في القسم الأول: الأدوات في اللغة العربية، وتناول في القسم الثاني: المفردات، والجملة، وشبه الجملة، والجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وفي التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، وفي كيفية الإعراب².

¹ "شرح التصريح على التوضيح": (3/1)، "كشف الظنون" (152/1).
² "كشف الظنون" (1747/2).

المبحث الثاني: علم الصرف

- المطلب الأول: مقدمات علم الصرف:

وجه، إلى وجه عن الشيء ورد التغيير، وتعني: التحويل اللغة في التصريف أو الصرف كلمة فعلهم، على مجازة أضلهم الله؛ أي: قلوبهم} [سورة التوبة: 127] الله {صرف قوله تعالى: ومنه أي: والآيات؛ والأمور والسيول الرياح ومنه: تصريف الضلال. إلى الهداية عن تحويل فهذا جهة¹. إلى جهة من صرفها

واصطلاحًا بالمعنى العملي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة؛ لمعان مقصودة، لا تحصل إلا بها؛ كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتنثية والجمع، إلى غير ذلك. وبالمعنى العلمي: علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء. وموضوعه: الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال؛ كالصحة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها.

ويختص بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة؛ وما ورد من تنثية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصورتي لا حقيقي.

وواضعه: معاذ بن مسلم الهراء، وقيل: سيدنا علي كرم الله وجهه.

ومسائله: قضاياها التي تذكر فيه صريحًا أو ضمناً؛ نحو: كل واو أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ونحو: إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وهكذا. وثمرته: صون اللسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة.

واستمداده: من كلام الله تعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب.

وحكم الشارع فيه: الوجوب الكفائي².

وفي أبجد العلوم³: علم الصرف: هو علم يعرف منه أنواع المفردات الموضوعات بالوضع النوعي ومدلولاتها، والهيئات الأصلية العامة للمفردات، والهيئات التغيرية، وكيفية تغيراتها عن هيئاتها الأصلية على الوجه الكلي، بالمقاييس الكلية. وموضوعه: الصيغ المخصوصة من الحيثية المذكورة. وغرضه: ملكة يعرف بها ما ذكر من الأحوال. وغايته: الاحتراز عن الخطأ من تلك الجهات. ومبادئه: مقدمات مستنبطة من تتبع استعمال العرب.

: والمتأخرين، وعلاقة الصرف بالنحو المتقدمين عند التصريف - المطلب الثاني: مصطلح

كان فقد المتأخرين؛ عند استقرار الذي المعنى عن يختلف بمعنى القدماء عند التصريف كان المعروفة الصرف مسائل أما التمرين، مسائل باسم اشتهر ما على يطلقون التصريف المتقدمون . النحو اسم تحت القدماء عند داخله كانت فقد الصرف المتأخرة، كتب في والمتداولة الآن .

¹ "لسان العرب": مادة (صرف).

² "الشافعية في علمي التصريف والخط": ص59، "شذا العرف في فن الصرف": ص11-.

³ ص427-.

من: (تؤزهم أزا) تقول وقوله: كيف والرجل، الهراء معاذ بين جرت التي المناظرة في وبالتأمل على المتقدمين كتب في التصريف لفظة إلى واضحة إشارة أول إلى فعل¹. وبالرجوع فاعل يا يقول: هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة حيث لسان سيبويه؛ والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف².

بقوله: اعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من سيبويه لكلام الرضي وتوضيح أهل الصناعة، والتصريف -على ما حكى سيبويه عنهم- هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم، كما يتبين في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى، والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس عند الضيقة الحدود هذه في محصوراً التصريف بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك³ - نجد المتقدمين.

والنسب التفسير وجموع كالتصغير بعد؛ فيما وصفت بوبت التي المعروفة الصرفية المسائل أما بذلك. ينطق سيبويه وكتاب النحو، مع مختلطة تُدرّس كانت وغيرها، فإنها

العلماء⁴ للزجاجي: قال أبو عمر الجرمي يوماً في مجلس "مجالس في جاء ما ذلك ويؤكد الأصمعي: أنا أعلم الناس بالنحو، فسكت عنه الأصمعي ساعة، قال: ثم قال له: يا أبا عمر، كيف تنشد:

قد كن يكنن الوجوه تسترًا ... فالآن حين بدين للنظار

كيف تقول: بدين أو بدان؟ قال أبو عمر: بدان. فقال له الأصمعي: يا أبا عمر، أنت أعلم الناس أعلم أنه يزعم الجرمي عمر بالنحو -بمازحه- وإنما هو بدون؛ لأنه من بدا يبدو؛ أي: ظهروا. فأبو له وبيّن نطقها، في الجرمي شعر، أخطأ بيت في بكلمة الأصمعي بالنحو، فيمتحنه الناس لا الصرف دائرة في الآن ندرسه وهذا، يبدو (بدا من الفعل أن على بناء نطقها الأصمعي صحة النحو .

الصرف مسائل من كثير به تختلط كانت الذي النحو بين يفرقون كانوا أنهم على يدل ومما اليزيدي محمد أبي مجلس في جاء ما التمرين؛ مسائل هو الذي وبين التصريف المعروفة الآن، قال أبو محمد فيه⁵: جاء الأحمر، المبارك بن مع علي العلاء، بن أبي عمرو تلميذ البصري اليزيدي: وكنت جالساً مع الفضل بن الربيع، فدخل علينا علي الأحمر، فجلس إلى الفضل، فقال لي الفضل: من كان أعلم بالنحو: الكسائي أو أبو عمرو بن العلاء؟ وكان أبو عمرو أستاذ أبي محمد. قال: قلت له: أصلحك الله، لم يكن أحدٌ بالنحو أعلم من أبي عمرو. فقال الأحمر: لم يكن يعرف التصريف. فقلت له: ليس التصريف من النحو، إنما هو شيء ولدناه نحن واصطلحنا عليه،

¹ "سبب وضع علم العربية": ص60-.

² "الكتاب": (242/4).

³ "شرح شافية ابن الحاجب": (6/1).

⁴ "مجالس العلماء": ص111-.

⁵ المرجع السابق: ص130-.

وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما ولد الناس. قال: ولم؟ قلت: لأنه جاور البدو أربعين سنة، ولم يقم الكسائي بالبدو أربعين يوماً. ثم قلت له: أنت أيضاً تزعم أن الكسائي لم يكن يبصر التصريف، وأنت تزعم أنك علمته، فسكت.

والمعتل دون المعتل، الصحيح بها انفرد أبنية هناك أن استقراءهم، خلال من للنحاة تبين هذا، وقد عليها، المعتل يرد ولم الصحيح بها تفرد الأبنية التي في نظروا قد النحاة وكأن الصحيح، دون بهلول نحو: فعلول، ببناء تفرد قد الصحيح أن فوجدوا مثلاً ذلك، في السبب عن باحثين إلى التصور فأداهم مثلاً، رمى من فبنوه، البناء هذا المعتل من بينوا أن فأرادوا وعصفور، رمي.

المشتغل إن قائلين: به، العرب تتكلم لم ما المعتل من بينون هذا في صنيعهم النحاة مضى وقد بفن الأمر أول من دُعِيَ جديد فن بذلك ونشأ الإعلال والإدغام. صنعة يحكم الأبنية بهذه التصريف.

باب "ما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم عن يتحدث وهو سيبويه قال إلا نظيره من غير بابته": وهو الذي يسميه النحويون التصريف¹.

بها يعرف بأصول علم أما عند المتأخرين، فنجد ابن الحاجب يعرف التصريف بقوله: التصريف والمضارع كالماضي للحاجة؛ تكون قد الأبنية وأحوال بإعراب، ليست التي أبنية الكلم أحوال الزمان واسمي والمصدر التفضيل وأفعل المشبهة والصفة المفعول واسم واسم الفاعل والأمر والمصغر والآلة والمكان

والممدود كالمقصود للتوسع؛ تكون وقد والوقف، والابتداء الساكنين والتقاء والجمع والمنسوب والإعلال الهمزة كتخفيف للاستئصال؛ تكون وقد كالإمالة، للمجانسة؛ تكون وذو الزيادة، وقد والحذف². والإدغام والإبدال

وقد ذكرت تعريف الحملوي من المعاصرين لعلم الصرف، في مقدمات علم الصرف³.

فالصرف والتصريف عند المتأخرين مترادفان، والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم جزء من الصرف الذي هو جزء من أجزاء النحو؛ لأنه من مبادئ النحو، والمبادئ من الأجزاء.

- المطلب الثالث: شرف علم الصرف ومنزلته:

اعلم أنه ما انتظم عقد علم إلا والصرف واسطته، ولا ارتفع مناره، إلا وهو قاعدته؛ فهو من دعائم الأدب، وبه تعرف سعة كلام العرب، وتتجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدنيوية.

¹ "الكتاب": (242/4).

² "الشافعية": ص62-.

³ ص18-.

والصرف تحتاج إليه جميع العلوم العربية والشرعية؛ كعلم التفسير والحديث والفقه والكلام؛ ولذا قيل: إن الصرف أم العلوم، والنحو أبوها¹.

والتصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم: "كل اسم في أوله ميم زائدة مما يعمل به وينقل فهو مكسور الأول؛ نحو: مطرقة ومروحة، إلا ما استثنى من ذلك". فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من جهة التصريف. وأشباه ذلك كثير.

والذي يدل على غموضه، كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجلة العلماء، وقد سقت قبل ذلك نصوصاً من كتاب "مجالس العلماء" يظهر فيها ذلك².

- المطلب الرابع: تدوين علم الصرف:

كتاب في كما منه؛ جزءاً كان بل النحو، عن مستقلاً اللغوي التأليف بداية في الصرف يكن لم وأول وغيرها. وأكثر المصنفات في علم النحو مذيلة بعلم التصريف. للمبرد، سيبويه والمقتضب كتابه (٥٢٤٩هـ) في (ت: أبو عثمان المازني البصري هو: النحو، عن منفصلاً فيه ألف من قريب³. عهد حتى يدمجونهما العلماء من كثير "التصريف". وبقي

- المطلب الخامس: أشهر الكتب في علم الصرف:

1- "التصريف" لأبي عثمان بكر بن محمد المازني (ت: 248هـ): وشرحه: ابن جني. وعليه حاشية لابن يعيش⁴.

2- "التصريف" لمحمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)⁵.

3- "التصريف" لأبي جعفر محمد بن رستم بن يزيد الطبري (ت: 304هـ): وليس هو صاحب التفسير المشهور.

4- "التكملة" لأبي علي حسن بن أحمد الفارسي (ت: 377هـ): وهو الجزء الثاني من كتاب "الإيضاح". وقد ألف "الإيضاح" حين قرأ عليه عضد الدولة، ولما رآه استقصاه، وقال: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان، مضى الشيخ وصنف "التكملة"، وحملها إليه، فلما وقف، قال: قد غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو⁶.

5- "التصريف الملوكي" لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ): وهو مختصر لطيف.

¹ "الفلاح في شرح المراح": ص3-.

² انظر: "المزهر": (107/2)، "الفلاح": ص3-.

³ "أبجد العلوم": ص429-.

⁴ "الفهرست": ص81، "كشف الظنون": (412/1).

⁵ "الفهرست": ص83-.

⁶ "كشف الظنون": (211/1).

أوله: (هذه جمل من أصول التصريف...). شرحه: ابن يعيش، وشرحه: قاسم بن القاسم الواسطي¹.

6- "المنصف" لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ): قال مؤلفه في المقدمة: هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني -رحمه الله- في التصريف، بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله، ولا أدع فيه -بحول الله وقوته- غامضاً إلا شرحته، ولا مشكلاً إلا أوضحته؛ ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه، فإذا أتيت على آخره، أفردت فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة².

7- "المفتاح في الصرف" لعبد القاهر الجرجاني (ت: 474هـ): هو مفتاح لعلم الصرف؛ إذ هو كتاب موجز، ضمّ موضوعات تعد أصولاً في هذا العلم، واقتصر فيها على الأصول والأسس في كل باب، ولم يسهب، أو يستشهد بشواهد قرآنية أو شعرية أو أقوال إلا قليلاً جداً، فهو في هذا يشبه المختصرات أو الكتب الموجزة³.

8- "نزهة الطرف في علم الصرف" لأحمد بن محمد الميداني (ت: 518هـ): رتبّه على عشرة أبواب: في مقدمة التصريف، وأبنية الأسماء، وأبنية الأفعال، وألقاب الأنواع، وأبنية المصادر، والفاعل، والحذف والزيادة، والقلب والإبدال، وأحكام الهمزة، وحلّ العقد⁴.

9- "الوجيز في علم التصريف" لعبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: 577هـ): أوله: (الحمد لله على ما أولى من آلائه)⁵.

10- "ضروري التصريف" لمحمد بن عبد الله بن مالك (ت: 672هـ): وهو من المتوسطات في هذا العلم. وقد شرّحه في كتاب سماه "التعريف"، وهو مفيد واضح. وشرّحه: جلال الدين السيوطي⁶.

11- "الشافية" لعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت: 646هـ): وهي مقدمة مشهورة في التصريف، وله عليها شرح. وقد اعتنى بشأنها جماعة من الشراح، والمتداول من شروحيها: شرح ابن هشام النحوي "عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب". ونظمها أبو النجا بن خلف المعري⁷.

12- "المتع" لعلي بن مؤمن الحضرمي المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ): وهو أمثل المتوسطات في التصريف، قلما يخلو من مسأله كتاب من كتب النحو. وكان أبو حيان لا يفارقه⁸.

¹ المرجع السابق: (412/1).

² "المنصف": ص1، "الأعلام": (204/4).

³ "كشف الظنون": (1769/2)، "المفتاح في الصرف": ص11-.

⁴ "كشف الظنون": (1943/2).

⁵ المرجع السابق: (2003/2).

⁶ "أبجد العلوم": ص429، "كشف الظنون": (1087/2).

⁷ "كشف الظنون": (1021/2).

⁸ المرجع السابق: (1822/2).

13- "مراح الأرواح" لأبي الفضائل أحمد بن علي بن مسعود (ت: 700هـ): وهو مختصر، نافع، متداول. شرحه: عبد الوهاب بن إبراهيم الشافعي وسماه "فتح الفتاح في شرح المراح". و "شرح المراح" لابن هلال. وشرحه: بدر الدين العيني الحنفي، سماه: "ملاح الأرواح"¹.

¹ "الأعلام": (175/1)، "كشف الظنون": (1078/2).

المبحث الثالث: علم المعاجم

- المطلب الأول: تعريف المعجم لغة واصطلاحاً:

يقول ابن جني¹: اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإيهام والإخفاء، وضد البيان والإفصاح؛ من ذلك قولهم: رجل أعجم، وامرأة عجماء: إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما.

وقد تعلم العرب الكتابة من أبناء الشعوب السامية، حيث اقتبسوا حروف الهجاء، ولكنهم وجدوا أن عددًا من هذه الحروف يلتبس رسمه، فابتدعوا تمييزه بطريقة النقط. وقد سمي العرب عملية نقط الحروف لإزالة لبسها وإيهامها: "إعجاماً"، من "التعجيم"؛ وهي إزالة العجمة بالنقط، من قوله: أعجم الشيء؛ إذا أزال غموضه، فالهمزة للسلب، أي: إزالة الإيهام، فأعجمت الكلام أزلت استعجامة، أي: وضحته وبينته. وسميت حروف الخط العربي بعد ذلك حروف المعجم، أي: حروف الخط الذي أعجم ونقط، فزال منه اللبس والغموض.

ومن هذه الدلالة جاءت تسمية الكتاب، الذي يزيل الالتباس عن معاني الكلمات بعضها ببعض بالمعجم؛ نظراً لخضوعه لترتيب حروف المعجم، و"معجم" اسم مفعول مشتق من "أعجم".

وذلك يقودنا إلى تعريف المعجم في اصطلاح اللغويين، وهو: عبارة عن مؤلف يجمع بين دفتيه ثروة لغوية تمثلها مفردات مقرونة بشرحها وتفسير معانيها واشتقاقها وطريقة نقطها، وشواهد تبين مواضع استعمالها، مرتبة ترتيباً خاصاً، إما على حروف الهجاء، أو الموضوع.

- المطلب الثاني: أهمية المعاجم، وتاريخ نشأتها:

لقد تأكد لنا أن اللغة تتسع وتنمو وتتطور على مر العصور، سواء من حيث قواعد نحوها وصرفها، أو من حيث مفرداتها وتراكيبها وأساليبها، تبعاً لتطور الناطقين بها فكرياً وحضارياً واجتماعياً.

وإن مجموعات كبرى من صيغها وألفاظها تتغير في مدلولاتها ومفاهيمها؛ نتيجة لعوامل وظروف طبيعية وحضارية مختلفة، وبذلك فإنها تصبح من الضخامة والسعة والتشعب بحيث لا يستطيع أحد الإحاطة بها وبكل ما تشتمل عليه من صيغ وتراكيب وأساليب وكلمات، مهما اتسع علمه وسمت قدراته أو مواهبه ودامت ممارسته للغة، وبالنسبة للغة العربية فقد أكد ابن فارس وهو لغوي ذلك بقوله: وما بلغنا أن أحداً ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها².

وذلك يدل دلالة واضحة على صعوبة -بل استحالة- الإحاطة بمفردات اللغة في كل مستوياتها وأبعادها، حتى لحفظتها والمتخصصين المتبحرين فيها والعارفين بأسرارها والمولعين باستقصاء ألفاظها والبحث عن معانيها، ومع أن القرآن الكريم نزل على العرب بلغتهم التي ينطقون بها، وفي عهد نقائها وصفائها وفصاحتها، فقد صعب على بعضهم معرفة معاني ألفاظه وصيغته، ولهذا احتاج الناس إلى من يكشف لهم معاني ومدلولات ألفاظ القرآن وعباراته، وهذا هو ما دفع

¹ "سر صناعة الإعراب": (48/1).

² "الصاحبي": ص24-.

علماء اللغة فيما بعد إلى تصنيف كتب خاصة، يجمعون فيها ما سمي بغريب القرآن من المفردات، ويفسرونها ويوضحون معانيها.

ومع أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عربي ما نطق إلا بالعربية الفصحى الصافية، فقد غاب على نفر ممن عاصره إدراك معاني بعض ما ورد في أحاديثه وكلامه من مفردات وتراكيب لفظية، الأمر الذي دفع فيما بعد إلى تصنيف كتب خاصة تشتمل على ما سمي بغريب الحديث، والتي تتولى شرح وتفسير ما اشتملت عليه بعض الأحاديث من غريب العبارات أو المفردات أو المعاني.

وإذا كانت هذه الحال بالنسبة لمن عاش عهد الفصاحة ونقاء اللغة وصفائها، وبالنسبة للناس في عصر لم تصل فيه اللغة إلى ما وصلت إليه فيما بعد من سعة وتطور واختلاط وتأثر، فكيف بأناس هذا العصر ومعرفتهم باللغة ومفرداتها؟ بعدما واجهت هذا العصر تطورات وتغيرات عبر الأزمان، وما بلغت من سعة ونمو.

إذن، فالواقع التاريخي والعقلي يشهد باستحالة الإحاطة باللغة وبكل ما يرتبط بها من مفردات وصيغ وأسباب.

وإن من أعظم ما ابتكره الإنسان لحماية اللغة والحفاظ عليها حية نامية متطورة، تأليف معاجم تحفظ مفردات اللغة القومية، وتتولى تفسيرها وتوضيحها، وتتكفل ببيان صور استعمالاتها، وتمييز الأصل من الدخيل والحقيقي من الزائف والحي من الميت والسائد من النادر، فيرجع إليها الإنسان ليتزود بما يحتاج إليه من ألفاظ يعبر عنها وبها عما تخطر له من أفكار وتبدو له من معان، ويختار منها ما يتلاءم مع مشاعره وأخيلته من صيغ، ويتعرف على ما صعب عليه فهمه من مدلولات، وبذلك يحيي لغته وينعشها، ويبقيها ثابتة حية مع الزمن باستخدامه المستمر السليم لها نطقاً وكتابةً، وبما يبدعه وينتجه فيها فكره، كما أنه يتخطى حاجز الزمن ويعيش مع الأجيال الماضية، فيستفيد من خبراتها وما أبدعته قرائح أهلها وأنتجته عقولهم.

إذن، تبين لنا أن اهتمام علماء المسلمين بشرح غريب القرآن والحديث كان النواة الأولى للمعاجم العربية، ويُعزى أول كتاب في غريب القرآن إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ثم تعاقب بعده المصنفون في غريب القرآن والحديث أو في أحدهما.

ثم تبع ذلك سبب آخر لتأليف المعاجم، ألا وهو ظهور اللحن وتفشيه في المجتمع، فكان لا بد من حفظ اللغة العربية وكلماتها وألفاظها، مع مدلولاتها واستعمالاتها¹.

وسأعرض -إن شاء الله- أنواع المعاجم، وأهم الكتب المؤلفة فيها بشيء من التفصيل.

- المطلب الثالث: معاجم القرآن:

نزل القرآن الكريم على العرب بلغتهم التي ينطقون بها، وفي عهد نقائها وصفائها وفصاحتها، ومع ذلك، فقد صعب على بعضهم معرفة معاني ألفاظه وصيغها، ولهذا احتاج الناس إلى من

¹ انظر: مقدمة "المعجم العربي نشأته وتطوره" (13/1).

يكشف لهم معاني ومدلولات ألفاظ القرآن وعباراته، وهذا هو ما دفع علماء اللغة فيما بعد إلى تصنيف كتب خاصة، يجمعون فيها ما سمي بغريب القرآن من المفردات، ويفسرونها ويوضحون معانيها.

1- "غريب القرآن" لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما (ت: 68هـ): وضعه بعد أن سألته نافع ابن الأزرق عن أشياء من غريب القرآن، ففسرها له، واستشهد عليها بأبيات من شعر العرب. وهو أول ما روي في ذلك. وتوجد نسخة منه في مكتبة برلين، ونسخة في مكتبة عارف أفندي¹. ثم تبع هذا الأثر آثار أخرى معنوية، وهي أول معاجم موضوعية.

2- "غريب القرآن" لأبان بن تغلب البكري (ت: 141هـ): أجمع من أرخوا له على أن له كتاباً في غريب القرآن. وقد وصف ياقوت كتابه فقال: "ذكر شواهد من الشعر، فجاء فيما بعد عبد الرحمن ابن محمد الأزدي الكوفي، فجمع من كتاب أبان، ومحمد السائب، وأبي روق عطية بن الحارث، فجعله كتاباً فيما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه، فتارة يجيء كتاب أبان مفرداً وتارة يجيء مشتركاً، على ما عمله عبد الرحمن"².

3- "معاني القرآن" ليحيى بن زياد الفراء (ت: 207هـ): كان هذا التركيب يعني به ما يشكل في القرآن، ويحتاج إلى بعض العناية في فهمه. قال أبو العباس ثعلب: كان السبب في إملاء كتاب الفراء في المعاني، أن عمر بن بكير كان من أصحابه، وكان منقطعاً إلى الحسن بن سهل، فكتب إلى الفراء أن الأمير الحسن بن سهل ربما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن، فلا يحضرني فيه جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً، أو تجعل في ذلك كتاباً أرجع إليه، فعلت. فقال الفراء لأصحابه: اجتمعوا حتى أمل عليكم كتاباً في القرآن، وجعل لهم يوماً، فلما حضروا، خرج إليهم، وكان في المسجد رجل يؤذن ويقرأ بالناس في الصلاة، فالتفت إليه الفراء فقال له: اقرأ بفاتحة الكتاب نفسرها، ثم نوفي الكتاب كله، فقرأ الرجل، ويفسر الفراء، فقال أبو العباس: لم يعمل أحد قبله مثله، ولا أحسب أن أحداً يزيد عليه³.

4- "غريب القرآن وتفسيره" لعبد الله بن محمد العدوي المعروف بابن اليزيدي (ت: 237هـ): وطريقته فيه: أنه يقوم بإيراد اللفظة، ثم يعرض لمعناها اللغوي، ويتناول أبنية الأفعال والأسماء والمصادر، والجمع والتثنية والإفراد، والتذكير والتأنيث، واختلاف اللغات وتعددتها، ومثلثات اللغة، وما يهزم وما لا يهزم، ثم يستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال وأقوال العرب والأشعار⁴.

5- "غريب القرآن" لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ): وقد وضع ابن قتيبة غرضه ومنهجه في "غريب القرآن"، فقال: وغرضنا الذي امتثلناه في كتابنا هذا، أن نختصر ونكمل، وأن نوضح ونجمل، وأن لا نستشهد على اللفظ المبتذل، ولا نكثر الدلالة على الحرف المستعمل، وألا نحشو كتابنا بالنحو وبالحديث والأسانيد. وكتابنا هذا مستنبط من كتب المفسرين، وكتب أصحاب اللغة، لم نخرج فيه عن مذهبهم، ولا تكلفنا في شيء منه بأرائنا غير معانيهم، بعد

¹ "الأوائل": (117/1)، "كتب غريب القرآن": ص2.

² "الفهرست": ص272، "كتب غريب القرآن": ص3.

³ "الفهرست": ص91، "كشف الظنون": (1730/2).

⁴ "كتب غريب القرآن": ص4.

اختيارنا في الحرف أولى الأقاويل في اللغة، وأشبهها بقصة الآية، ونبذنا منكر التأويل، ومنحول التفسير.

وقد قصر فيه ميدان بحثه على غريب القرآن دون تأويل مشكله؛ إذ كان قد أفرد للمشكل كتاباً¹.

6- "نزهة القلوب" لمحمد بن عزيز السجستاني (ت: 330هـ): صنّفه في خمس عشرة سنة، وكان يقرؤه على شيخه أبي بكر بن الأنباري، فكان يصلح فيه مواضع. ويختلف هذا الكتاب عن غريب ابن قتيبة كل الاختلاف، فلا مقدمة له يشرح فيها منهجه، ولا أقسام به، وإنما الألفاظ الغريبة ترتب وفقاً للحرف الأول منها وحده².

7- "الغريبين" لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت: 401هـ): يعني: غريب القرآن، والحديث. أوله: سبحان من له في كل شيء شاهد، بأنه إله واحد. ويقول فيه: فإن اللغة الغريبة إنما يحتاج إليها لمعرفة غريب: القرآن والحديث، والكتب المؤلفة فيها جمّة وافرة، والأعمار قصيرة، فلم أجد أحداً عمل ذلك، فعملته لمن حمل القرآن، وعرف الحديث، وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة³.

ثم ألّفت آثار مهبذة، مرتبة أبجدياً.

8- "المفردات في غريب القرآن" للحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ): قدم الراغب بين يدي كتابه مقدمة طويلة، ذكر فيها بعض رسائله عن القرآن، وأهمية معرفة ألفاظه، وتعرض لمنهجه في كتابه، فقال: وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوفٍ فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجي، فنقدم ما أوله الألف ثم الباء، على ترتيب حروف المعجم، معتبراً فيه أوائل حروفه الأصلية دون الزوائد، والإشارة فيه إلى المناسبات التي بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات، حسبما يحتمل التوسع في هذا الكتاب⁴.

- المطلب الرابع: معاجم الحديث:

الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عربي ما نطق إلا بالعربية الفصحى الصافية، ومع ذلك، فقد غاب على نفر ممن عاصره إدراك معاني بعض ما ورد في أحاديثه وكلامه، من مفردات وتراكيب لفظية، الأمر الذي دفع فيما بعد إلى تصنيف كتب خاصة تشتمل على ما سمي بغريب الحديث، والتي تتولى شرح وتفسير ما اشتملت عليه بعض الأحاديث من غريب العبارات أو المفردات أو المعاني.

1- "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: 224هـ): جمع كتابه، فصار هو القدوة في هذا الشأن؛ فإنه أفنى فيه عمره، حتى لقد قال فيما يروى عنه: إني جمعت كتابي هذا في أربعين سنة، وربما كنت أستفيد الفائدة من الأفواه، فأضعها في موضعها، فكان خلاصة عمري⁵.

¹ "الفهرست": ص54-، "كتب غريب القرآن": ص5-.

² "كتب غريب القرآن": ص6-.

³ "الفهرست": ص54-.

⁴ "كتب غريب القرآن": ص7-.

⁵ "كشف الظنون": (1203/2)، "الفهرست": ص97-.

2- "غريب الحديث" لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ): بقي كتاب القاسم ابن سلام في أيدي الناس، يرجعون إليه في غريب الحديث، إلى عصر ابن قتيبة، حيث صنف كتابه، وحذا فيه حذو القاسم، فجاء كتابه مثل كتابه، أو أكبر منه. وقال في مقدمته: أرجو أن لا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث، ما يكون لأحد فيه مقال¹.

3- "غريب الحديث" لحَمْد بن محمد الخطابي (ت: 388هـ): يقول الخطابي في مقدمة كتابه: إنه لما كثر نظري في الحديث، وطالت مجالستي أهله، ووجدت فيما يمر بي ويرد علي منه ألفاظاً غريبة لا أصل لها في الكتابين -يعني: كتابي القاسم بن سلام وابن قتيبة-، صرفت إلى جمعها عنايتي، ولم أزل أتتبع مظانها وألتقط أحادها وأضم نشرها وألفق بينها، حتى اجتمع منها ما أحب الله أن يوفق له، واتسق الكتاب، فصار كنحو من كتاب أبي عبيد أو كتاب صاحبه، ونحوت نحوهما في الوضع والترتيب².

4- "الفائق في غريب الحديث" لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ): قال ابن الأثير فيه: صنف الزمخشري كتابه المشهور في غريب الحديث، وسماه "الفائق"، ولقد صادف هذا الاسم مُسمى، وكشف من غريب الحديث كل مُعَمَى، ورتبه على وضع اختاره مُقَفَى على حروف المعجم، ولكن في العُثُور على طلب الحديث منه كُلفة ومشقة، وإن كانت دون غيره من متقدم الكتب؛ لأنه جمع في التَّفْقِيَة بين إيراد الحديث مسروداً جميعه أو أكثره أو أقله، ثم شَرَحَ ما فيه من غريب، فيجيء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم، فنُرد الكلمة في غير حرفها، وإذا تطلَّبتُ الإنسان تَعَب حتى يجدها، فكان كتاب الهروي أقرب مُتَنَاولاً وأسهل مأخذاً، وإن كانت كلماته متفرقة في حروفها، وكان النفع به أتم، والفائدة منه أعم³.

5- "النهاية في غريب الحديث" لأبي السعادات المعروف بابن الأثير الجزري (ت: 606هـ): أخذ من "الغريبين" للهروي، و"غريب الحديث" لأبي موسى الأصبهاني، ورتبه على حروف المعجم، بالتزام الأول والثاني من كل كلمة، وإتباعهما بالثالث. أوله: (أحمد الله على نعمه بجميع محامده)⁴.

- المطلب الخامس: المعاجم الفقهية:

لم يكن العرب في الجاهلية أمة علوم، وإنما كانت أمة أمية في أغلبها، فلما عرفت العلوم بعد الإسلام، اضطرت إلى أن تضمّن بعض الألفاظ القديمة معاني جديدة علمية، وإلى أن تبتكر من ألفاظها القديمة بعض المشتقات التي أسبغت عليها معاني اصطلاحية، وإلى أن تعرّب بعض الألفاظ الأعجمية، وخاصة في العلوم الدخيلة عليها.

وقد كانت العلوم الدينية أسبق العلوم ظهوراً، وأكثرها سيادة على المجتمع العربي في أكثر عصوره، وكان للفقه من هذه العلوم منزلة خاصة، عرفها له أهله واللغويون.

¹ "كشف الظنون": (1989/2).

² "غريب الحديث": (51/1).

³ "كشف الظنون": (1217/2)، "النهاية في غريب الحديث والأثر": المقدمة (9/1).

⁴ "كشف الظنون": (1989/2).

ومن الطبيعي أن يتبع هذا الازدهار والانتشار اصطلاحات خاصة يستعملها أهل الفقه، وتختلف عن المعاني اللغوية الخالصة اختلافاً قريباً أحياناً، وبعيداً في أحيانٍ أخرى.

فغني الفقهاء وأهل اللغة بشرحها، وبلغ من ضخامة بعض هذه الكتب أن ضارِع بعض المعاجم اللغوية، بل دخل في عدادها. فجعلنا نفرد هذه الكلمة لهذا النوع من التأليف¹.

1- "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت: 370هـ): يقول في مقدمته: أما بعد: نظرت في المؤلفات التي صنفها فقهاء أمصار المسلمين من الحجازيين والعراقيين وغيرهم من الأئمة المتقنين وذوي البصائر المميزين فدرستها، وألفت الشافعي أنقبحهم بصيرة وأبرعهم بياناً وأغزرهم علماً وأفصحهم لساناً وأجزلهم ألفاظاً وأوسعهم خاطراً، فسمعت مبسوط كتبه وأمّهات أصوله من بعض مشايخنا، وأقبلت على دراستها دهرًا، واستعنت بما استكثرت من علم اللغة على تفهمها؛ إذ كانت ألفاظه -رحمه الله- عربية محضة، ومن عجمة المولدين مصونة، وقدرت تفسير ما استغرب منها، فعملت أني إن استقصيت تخريجها كثر، حتى يمل قارئه، فأعملت في تفسير ما استغرب منها في الجامع الذي اختصره أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى -رحمه الله- من جميعها، وزادني رغبة فيما أردته حرص طائفة من المتفقه على استفادتها².

2- "طلبة الطلبة" لعمر بن محمد النسفي (ت: 537هـ): شرح مؤلفه الألفاظ والمصطلحات الفقهية التي وردت في كتب الحنفية، كما تعرض المؤلف لشرح الألفاظ لغويًا، ورتب كتابه على طريقة الكتب الفقهية، من غير أن يتعرض للفصول والأبواب، ويستشهد في شرحه لبعض الاصطلاحات الفقهية بما جاء في الكتاب والسنة واللغة³.

3- "المغرب في ترتيب المعرب" لبرهان الدين الخوارزمي المطرزي (ت: 610هـ): شرح فيه مؤلفه الألفاظ الفقهية الواردة في كتب الحنفية، واعتنى بضبط حروف الكلمة الواحدة، وشرحها شرحاً وافياً من الناحية اللغوية والشرعية، وأحياناً يستشهد بالحديث الشريف. وختم المطرزي كتابه برسالة في النحو ضمّنها ما تشبّث في أصل المغرب من الأدوات، وشيئاً من مسائل الإعراب. ورتب الكتاب على حسب حروف المعجم⁴.

4- "تهذيب الأسماء واللغات" ليحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ): وهو كتاب مفيد مشهور، في مجلد، أوّل: (الحمد لله خالق المصنوعات). جمع فيه الألفاظ الموجودة في مختصر المزني، والمهذب، والوسيط، والتنبيه، والوجيز، والروضة. وقال: إن هذه الست تجمع ما يحتاج إليه من اللغات. وضمّ إلى ما فيها جملاً مما يحتاج إليه مما ليس فيها، من أسماء الرجال، والملائكة، والجن؛ ليعم الانتفاع. ورتبه على قسمين: الأول في الأسماء، والثاني في اللغات⁵.

5- "المطلع على ألفاظ المقنع" لمحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي (ت: 709هـ): قال في مقدمته: هذا مختصر يشتمل على شرح ألفاظ في كتاب المقنع في الفقه، على مذهب الإمام أحمد

¹ "المعجم العربي": (54/2).

² "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي": ص 17-.

³ "كشف الظنون": (1114/2).

⁴ "هدية العارفين": (488/2).

⁵ "كشف الظنون": (514/1).

بن حنبل رضي الله عنه، تأليف الإمام ابن قدامة المقدسي، وتقييدها لفظاً. وقد تُذكر ألفاظ تشكل على بعض المبتدئين دون غيرهم، وربما ذكرت فيه إعراب بعض اللفظيات التي قد يغلط فيها، وهو مرتب على أبوابه، وأخرت الكلام على الأسماء الأعلام¹.

- المطلب السادس: القواميس الموضوعية:

معاجم المعاني: هي الكتب التي ترتب الكلمات حسب المعاني، وهذا النوع يستفيد منه من يريد معرفة الألفاظ التي تطلق على معنى من المعاني التي تدور في ذهن.

1- "الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: 224هـ): ألفه في أربعين سنة مع غريب الحديث. وقد جمع فيه أقوال أئمة اللغة وفرسانها، ودقق ورجح بين الأقوال، وتلقاه العلماء بعده بالقبول والرضى، وقد احتذى فيه أبو عبيد كتاب شيخه النضر بن شميل "الصفات"، و"الصفات" للأصمعي، و"غريب المصنف" لأبي عمرو الشيباني، وغيرهم، مع الفوائد التي جمعها من كلام العلماء، والأعراب، وغيرهم، فهدب كتب من سبقه، وزاد فيها فوائد، وأوضح مجملها، واستشهد لما لم يستشهد له من قبله من الأشعار، حتى غدا كتابه من أمهات الكتب المؤلفة في هذا الموضوع².

2- "الألفاظ" ليعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت (ت: 244هـ): جاء كتابه هذا مصدراً ضخماً، يمثل خطوة كبيرة في تاريخ معاجم المعاني، وصورة واضحة من النضج في التبويب والتصنيف والتوثيق والبيان، حتى إن ابن دريد والأنباري كانا يضعانه مع أمهات المصادر. بل إن علماء معاجم المعاني الذين خلفوا بعد ابن السكيت، اتخذوا منهجه قدوة، حتى ظهرت القمة في "المخصص" لابن سيده؛ وذلك لما اتصف به، من جودة في التأليف، ودقة في الرواية، واستيعاب لكثير من كلام العرب، وتوجيه ناجح للعبارات والأشعار؛ فقد وزع مواده على أبواب موضوعية، سرد تحت كل منها ما وصل إليه فيها من كلام العرب نثراً وشعراً عن شيوخ البصرة والكوفة، وأعراب فصحاء لقيهم وأخذ عنهم، مما يدل على الدقة والعناية والإتقان³.

3- "المنجد" لعلي بن الحسن المعروف بكرراع النمل (ت: بعد 309هـ): رتبه على ستة أبواب، في أعضاء البدن، وأصناف الحيوان، والطير، والسلاح، والسماء، والأرض⁴.

4- "فقه اللغة" لعبد الملك بن محمد الثعالبي (ت: 429هـ): ألفه لمجلس الأمير السيد أبي الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالي. وقد اشتمل على ثلاثين باباً، ضمَّنها من الفصول ما يناهز ست مائة فصل⁵.

5- "المخصص" لعلي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت: 458هـ): كتاب ضخم من كنوز المعارف العربية، مرتب على المعاني، أفرغ فيه ابن سيده مواد معجمه المسمى "المحكم". وهو

¹ "المطلع على ألفاظ المقنع": ص5-، "كشف الظنون": (1809/2).

² "الغريب المصنف": (254/1)، "الفهرست": ص97-.

³ "الألفاظ": المقدمة (د).

⁴ "هدية العارفين": (676/1).

⁵ "كشف الظنون": (1288/2).

أحسن ديوان من دواوين اللغة العربية، جمع مؤلفه فيه ما تكلمت به العرب في كل جليل ودقيق، حتى إذا فرغ من ذلك أفاض في أبواب العربية، من نحو وصرف وغيرهما¹.

6- "كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ" ليحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت: 502هـ): هذب فيه "الألفاظ" لابن السكيت؛ بحذف ما تكرر، وتفسير ما استغلق، وتصويب ما ندد عن ابن السكيت².

- المطلب السابع: المعاجم الاصطلاحية: (اصطلاحات الفنون)

تهتم هذه المعاجم بجمع مصطلحات علم من العلوم أو أكثر، وتصنفها وترتيبها حتى يسهل الرجوع إليها، ومعرفة ما يراد معرفته من هذه المصطلحات.

1- "مفاتيح العلوم" لمحمد بن أحمد البلخي الخوارزمي (ت: 387هـ): ألفه لأبي الحسن العتبي، وزير نوح بن منصور الساماني. أوله: (الحمد لله العلي العظيم، القادر الحكيم)³.

2- "التعريفات" لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت: 816هـ): مختصر، جمع تعريفات الفنون على الحروف. أوله: (الحمد لله حق حمده)⁴.

3- "كشف اصطلاحات الفنون والعلوم" لمحمد بن علي التهانوي (ت: بعد 1158هـ): إن هذا العمل قلّ مثيله؛ فقد جاء دسماً غنياً، وشرحاً وفيّاً، فغزرت مادة نصوصه وتداخلت، وتوشّت بأعلام وكتب وغيرها، وترتبت جميعها على نظم قديم معقّد⁵.

4- "الكليات" لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت: 1094هـ): قال الكفوي في مقدمة كتابه: جمعت فيه ما في تصانيف الأسلاف من القواعد ولا كالروض للأمطار، وتسارعت لضبط ما فيها من الفوائد ولا كالماء إلى القرار، منقولة بأقصر عبارة وأتمها، وأوجز إشارة وأعمها، وترجمت هذا المجموع المنقول، في المسموع والمعقول، ورتبتها على ترتيب كتب اللغات، وسميتها بالكليات⁶.

- المطلب الثامن: المعجم الألفبائي:

معاجم الألفاظ: تساعدنا في الكشف عن لفظ نجهل معناه، أو نعرفه بشكل غامض، ونود لو نعرفه بشكل دقيق، ويفيد في ضبط الألفاظ والاطلاع على تطور معاني المفردات من عصر إلى عصر، والكشف عن أعلام الأشخاص والقبائل والأماكن وضبطها، وتحقيق كثير من الشواهد والروايات المتضاربة.

¹ المرجع السابق: (1639/2).

² "الألفاظ": المقدمة (و)، "الأعلام": (157/8).

³ "كشف الظنون": (1756/2).

⁴ المرجع السابق: (422/1).

⁵ "كشف اصطلاحات الفنون والعلوم": المقدمة (9/1).

⁶ "الكليات": ص18-.

وجمع ألفاظ اللغة العربية جرى على ثلاث مراحل أو أشكال، متداخلة متعاصرة، وليست مراحل متعاقبة تحدها الفواصل الزمنية الثابتة¹.

المرحلة الأولى: هي مرحلة تدوين ألفاظ اللغة وتفسيرها دون ترتيب: وقد جرى هذا الجمع بفضل نشاط الرواة والعلماء منذ أواخر القرن الهجري الأول، وخلال القرن الثاني؛ أي في العصر الذي كان يجري فيه جمع الحديث والأدب، وكان السماع عن الأعراب والاتصال المباشر بهم في صحرائهم أو حين قدومهم إلى الأمصار أحد المصادر الأساسية التي اعتمدها الرواة في جمع اللغة، أما مصادرهم الأساسية التي استنبطوا منها مفردات اللغة، فهي القرآن والحديث والأدب القديم بشعره وأخباره وأمثاله، ولعل كتاب "النوادر في اللغة" لأبي زيد الأنصاري خير ما توفر من كتب لغوية تمثل هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: مرحلة تدوين الألفاظ مرتبة في رسائل متفرقة صغيرة محدودة الموضوع: وهذه الرسائل مبنية على معنى من المعاني أو حرف من الحروف، وكل هذه الرسائل الصغيرة، سواء ما وصل منها وما فُقد، إنما ذابت في المعاجم الجامعة التي ألفت فيما بعد. وقد وصلنا كثير من الرسائل التي تمثل هذه المرحلة، فلأبي زيد الأنصاري عدد من الرسائل اللغوية التي تمثل هذا الشكل من أشكال جمع اللغة؛ مثل: كتاب المطر، وكتاب اللبأ واللبن. وكل هذه الرسائل هي التي كانت المادة الأساسية لمعاجم المعاني التي ظهرت بعدها.

وقد تمَّ ترتيب مفردات اللغة في **المرحلة الثالثة:** مرحلة وضع المعاجم العامة الشاملة المنظمة: هذه المعاجم في أربعة أنظمة مختلفة:

- الأول: نظام القلب المخرجي (ترتيب الألفاظ بحسب مخارج الحروف)

1- "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170 هـ): يتفق المؤرخون على أن أول من جمع اللغة أو حاول جمعها في معجم، هو معجم "العين"، رتب فيه الألفاظ بحسب مخارج الحروف، مع مراعاة أوائل الأصول، فبدأ بحرف الحلق، فاللسان، فالأسنان، فالشفنتين، وختم كتابه بحروف العلة، مما أدى إلى جعل ترتيب الكتاب على الشكل التالي: (ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ي)، كما أنه اتبع الطريقة نفسها في ترتيب مفردات كل باب على حدة. ومن خصائصه، أن مؤلفه يذكر فيه بعد كل مادة مبتدئة بهذا الحرف، الكلمات التي تحدث عن تبديل موضع هذا الحرف في الأصل المذكور، وهو ما اصطلح لغويو العرب على تسميته بالاشتقاق الكبير².

2- "البارع" لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت: 356 هـ): من أوسع كتب اللغة، وهو أول معجم أندلسي، وأول معجم اعتمد كتب اللغة التي سبقته دون أن يشافه الأعراب، ويحتوي على

¹ "نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب": ص 83-.

² "البارع": ص 64-، "الفهرست": ص 65-.

زيادات على المعجمات الأخرى، وقد أخذ عن كتب فقدت، فحفظ لنا ما نقله عنها؛ ككتّابي "الغرائز" و"اللغات" لأبي زيد، وقد استقى كثيراً من كتاب "العين" للفراهيدي¹.

3- "تهذيب اللغة" لمحمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي (ت: 370هـ): من مشاهير أولى معاجم اللغة العربية. قال ابن منظور: ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة للأزهري، ولا أكمل من المحكم لابن سيده، وما عداهما ثنيتا الطريق. وقد ألفه الأزهرى بعد أن تجاوز السبعين، ونهج فيه على منوال كتاب "العين"، وقدم له بمقدمة تعتبر من أهم ما كتب في تاريخ اللغة العربية، ذكر فيها طبقات أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم في جمع كتابه، مبيناً تراجمهم وأثارهم اللغوية، وهم خمس طبقات².

4- "المحيط في اللغة" للصاحب بن عباد (ت: 385هـ): من مشاهير معاجم اللغة العربية في القرن الرابع الهجري. وقد نهج فيه الصاحب على منوال الخليل في "العين" في ترتيبه وتقسيم أبوابه³.

5- "المحكم والمحيط الأعظم" لعلي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت: 458هـ): ألفه امتثالاً لرغبة الأمير مجاهد العامري، وكان يريد هو أن يؤلفه، فمنعه من ذلك اشتغاله بالفتوح. و"المحكم" توأم كتابه "المخصص"؛ فإن مادة الكتابين واحدة، جمعها في "المخصص" حسب ترتيب الموضوعات، ورتبها في "المحكم" على منوال كتاب "العين". وقد ضمّنه جهود كل من سبقه من اللغويين⁴.

الثاني: نظام القافية (ترتيب الكلمات حسب الترتيب الهجائي، مع مراعاة أواخر الكلمة):

1- "ديوان الأدب" لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت: 350هـ): ألفه لأتسز بن خورازمشاه، وصدر اسمه في خطبته. وهو كتاب معتبر، على خمسة أقسام: في السماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، وفي تصرف الأسماء، وفي تصرف الأفعال. وقد ألفه بمدينة زبيد، ومات قبل أن يُروى عنه⁵.

2- "الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية" لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ): من أقدم ما صنف في العربية من معاجم الألفاظ مرتباً على الأبواب والفصول. أخذه عن خاله إبراهيم الفارابي، وعن السيرافي، والفارسي. وهو أول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه؛ فلذلك سمى كتابه "الصاحح"⁶.

¹ "هدية العارفين": (208/1).

² "كشف الظنون": (516/1).

³ المرجع السابق: (1621/2).

⁴ المرجع السابق: (1616/2).

⁵ "كشف الظنون": (774/1).

⁶ المرجع السابق: (1073/2).

3- "لسان العرب" لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت: 711هـ): أجمع معاجم الألفاظ، وأغناها بالشواهد، جيد الضبط، يعرض الروايات المتعارضة ويرجح أقوالها، ولا يفوته أن يذكر ما اشتق من اللفظ من أسماء الأشخاص والقبائل والأماكن وغيرها؛ فغدا هذا المعجم موسوعة لغوية وأدبية لغزارة مادته العلمية، واستقصائه واستيعابه لجل مفردات اللغة العربية. وقد رتب ابن منظور معجمه على الأبواب والفصول؛ فجعل حروف الهجاء أبواباً، أولها باب الهمزة، وآخرها باب الألف اللينة، وجعل لكل حرف من هذه الأبواب فصلاً بعدد حروف الهجاء، وقد رتب الكلمات على أواخرها¹.

4- "القاموس المحيط" لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: 817هـ): معجم جامع، فوق غيره من المعاجم، ودون لسان العرب في ذكر الشواهد والنصوص؛ فقد اكتفى ببيان معاني العرب، وقد يزيد عليها في بعض المواضع، من هنا كانت مادته غزيرة ومكتفة، وقد اختصر كثيراً من الكلمات التي يكثر تكرارها في القاموس أثناء الشرح، واكتفى برموز عنها².

5- "تاج العروس" لمرتضى محمد بن محمد الحسيني الزبيدي (ت: 1205هـ): شرح فيه "القاموس المحيط" وضمّن الشواهد، واستدرك عليه، في عشرة مجلدات³.

- الثالث: نظام القلب الفانية (ترتيب أصول الكلمات حسب حروف المعجم، مع مراعاة أوائل الأصول):

1- "الجيم" لإسحاق بن مرار الشيباني (ت: 206هـ): هو معجم مقسّم إلى أبواب مرتبة على الحروف الهجائية، وهو المعجم الثاني من معاجم الألفاظ بعد كتاب "العين". وقد حُيّرت تسمية الكتاب "الجيم" كثيراً من العلماء؛ إذ يتبادر إلى الذهن أنه سيبدأ بالجيم؛ قياساً على كتاب "العين". وقد أودعه تفسير القرآن، وغريب الحديث، وكان ضئيلاً به، لم ينسخ في حياته، ففُقد بعد موته⁴.

2- "الجمهرة" لمحمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ): من أوائل اللغويين الذين اتبعوا هذا الأسلوب في ترتيب المعاجم. وقد رتب الكلمات في هذا المعجم من حيث المبدأ حسب الترتيب الهجائي لحروف أصولها، مع مراعاة أوائل هذه الأصول؛ لأن ابن دريد سار على نهج الخليل من حيث النظر إلى تقلبات الأصل حسب نظرية الاشتقاق الكبير، وقد تجنب التكرار في كتابه⁵.

3-4- "المجمل" و"معجم مقاييس اللغة" لأحمد بن فارس القزويني الرازي (ت: 395هـ): بناهما ابن فارس على أسس واحدة، أحدهما مختصر هو "المجمل"، وثانيهما جامع مفصل هو "مقاييس اللغة". وطريقة ابن فارس في معجميه كطريقة ابن دريد، قائمة على ترتيب مفردات اللغة على حروف المعجم، مع مراعاة أوائل الكلمات، إلا أن ابن فارس هذب طريقة سلفه من ناحيتين: الأولى أنه ذكر كل مادة في باب الحرف الأول منها، والثانية أنه قسم كلًّا منهما إلى كتب بعدد حروف المعجم، ثم قسم كل كتاب إلى: الثنائي المضاعف، والثلاثي، وما فوق الثلاثي⁶.

¹ المرجع السابق: (1549/2).

² المرجع السابق: (1306/2).

³ "هدية العارفين": (348/2).

⁴ "الفهرست": ص 93، "كشف الظنون": (1410/2).

⁵ "الفهرست": ص 86.

⁶ "هدية العارفين": (69/1).

5- "أساس البلاغة" لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ): ذكر في معجمه معاني الألفاظ على حقيقتها، واهتم بذكر المعاني المجازية بعد ذلك، واكتفى بذكر الأفصح من لغات العرب؛ فبيّن المعنى الحقيقي، ثم بيّن في فقرة تليها المعنى المجازي. وكثيراً ما يستشهد بالشعر وبالنصوص الأدبية الرفيعة مبيّناً المراد من التعبير والتركيب؛ فلم يقف عند حدود اللفظة وبيان معناها، بل تعدى هذا إلى استعمالها في كلام العرب من باب الحقيقة والمجاز، وقد أراد بهذا بيان روعة بلاغة القرآن، والكشف عن سر إعجازه، ببيان ما وراء حقيقة الألفاظ من مجاز. ورثب معجمه على حروف الهجاء¹.

6- "مختار الصحاح" لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت: 666هـ): اختصر بهذا الكتاب "الصحاح" للجوهري، واقتصر فيه على ما لا بد منه في الاستعمال، وضمّ إليه كثيراً من "تهذيب اللغة" للأزهري، وغيره، وصدر فوائده بقلّ، وكل ما أهمله الجوهري من الأوزان: ذكره بالنص على حركاته، أو برده إلى واحد من الأوزان العشرين التي ذكرها في أول كتابه. وهو مشهور متداول بين الناس².

7- "المصباح المنير" لأحمد بن محمد الفيومي (ت: 770هـ): وهو في غريب "الشرح الكبير"، وهو "شرح الوجيز" للرفاعي. رثبه المؤلف على حروف المعجم، شرح فيه ألفاظ الفقه الشافعي، وأكثر من الاستشهاد بالأحاديث النبوية، وأبرز المعاني الفقهية مع المعاني اللغوية، والتزم الإشارة إلى أبواب الأفعال، وأكثر من ذكر جموع الأسماء والصفات، ومن التفصيل في المسائل اللغوية والصرفية والنحوية³.

8- "محيط المحيط" لبطرس بن بولس البستاني (ت: 1300هـ): اعتمد فيه مؤلفه على "القاموس المحيط"، مضيفاً إليه ثروة من المفردات والتعابير المعاصرة والمولدة التي أهملها جامعو المعاجم العربية، فأخرجه بمنهجية علمية حديثة، وبتبويب سليم⁴.

9- "أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد" لسعيد بن عبد الله الخوري الشرتوني (ت: 1330هـ): وهو معجم لغوي في ثلاثة مجلدات⁵.

10- "البستان" لعبد الله بن ميخائيل البستاني (ت: 1348هـ): وهو مجلدان في اللغة، أدخل فيه كثيراً من أسماء المكتشفات والمخترعات والدخيل والمولدة⁶.

11- "المنجد" للويس بن نقولا المعلوف (ت: 1365هـ): تحرّى فيه مؤلفه المحافظة على عبارات الأقدمين، وأغفل ذكر ما يمس حرمة الآداب من الكلمات البذيئة التي لا يضر جهلها، وقد سرد المعاني ورثب الاصطلاحات بشكل مقتصد سهل⁷.

¹ "المحات في المكتبة والبحث والمصادر": ص312-، "هدية العارفين": (402/2).

² "كشف الظنون": (1073/2).

³ المرجع السابق: (1710/2).

⁴ "هدية العارفين": (233/1)، "محيط المحيط": المقدمة ص3-.

⁵ "هدية العارفين": (393/1).

⁶ "الأعلام": (141/4).

⁷ "المنجد": ص7-.

12- "المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية (ألف بتاريخ: 1381هـ): وضع هذا المعجم من قبل كبار لغويي مجمع اللغة العربية. وقد كُتِبَ المعجم بلُغة العصر وروحه، مع إحكام الترتيب، واشتمل على نحو ثلاثين ألف لفظة، وست مائة رسم، وعلى مصطلحات العلوم والفنون¹.

- **الرابع: نظام الترتيب النطقي** (حسب الطريقة الأجنبية). ينقسم المعجم تبعاً لهذا الترتيب إلى أبواب بعدد حروف الهجاء وتسلسلها كذلك، ثم يتم ترتيب الكلمات في الأبواب وفقاً للحرف الأول منها، دون النظر للأصلي أو المزيد فيها، وهكذا ترد الكلمة في المعجم حسب نطقها أو لفظها):

1- "أختري" لمصلح الدين مصطفى بن شمس الدين القره حصاري (ت: 968هـ): و"أختري" هو لقب مصلح الدين، ويطلق على كتابه المشهور في اللغة، بحذف المضاف. وهو نسختان: كبرى، وصغرى، كلتاهما بالتركية، على ترتيب "المغرب"، باعتبار الأول والثاني، وهو مقبول متداول بين العوام².

2- "المنجد الأبجدي" لفؤاد أفرام البستاني (ت: 1414هـ): تم فيه تنظيم كتاب "المنجد" للويس المعلوف، على التبويب الأبجدي الكامل، على غرار المعاجم الأجنبية؛ لأن أبسط الأمور في تبويب المعاجم أن ترتب الكلمات على حسب نطقها لا على حسب تصريفها، وقد خفف في هذا المعجم طائفة مما سقط استعماله في هذا العصر، وأضيفت إليه طائفة أخرى من المفردات والمعاني الحديثة، وهو أول معجم عربي في الشرق تخرجه دار المشرق حسب الطريقة التصويرية الحديثة "مونوفوتو"³.

3- "المرجع" لعبد الله بن عثمان العلايلي (ت: 1417هـ): هو معجم وسيط علمي لغوي فني، وقد أثبت اللفظ المفرد في موضعه من حيث النطق، ومن حيث الصورة، لا من حيث الأصل. ويذكر المشتقات المشتقة من اللفظ الأصلي في مكان واحد، أو تحت الجذر الأصلي. ويذكر الأفعال تحت أسماء الأعياد، وقد استخدم نظام الرموز ذات الدلالات اللغوية المعينة مراعاة للإيجاز⁴.

4- "الرائد" لجبران مسعود (نشر الكتاب سنة: 1965م): يحمل هذا المعجم الكثير من الجديد، فثمة كلمات وشروح أضيفت إليه وفقاً لمقتضى التطور العلمي والحضاري، مع مراعاة نسبتها العربية الصحيحة، وقد بلغت مع ما سبق من مفردات حوالي ستين ألف مفردة، كما ضمت إليه ملاحق يُطلُّ من خلالها الباحث على آفاق واسعة في اللغة والأدب والمعارف، واشتمل على "معجم أعلام الموردين"، وهو المصدر الأوثق والأكبر في بابها لما يقارب ستة آلاف علم القدماء منهم والمحدثين، وقد تمَّ تقديم ترجمة موجزة لكل علم، تفي بحاجة طالبيها؛ ليكون هذا الكتاب مرجعاً أولياً يهتدي القارئ بهديه على أسرع وجه، مع ركونه إلى صحة المعلومات⁵.

¹ "المعجم الوسيط": المقدمة ص7-.

² "هدية العارفين": (434/2).

³ "المنجد الأبجدي": ص8-.

⁴ "معجم المرجع والهدف منه": ص2-.

⁵ "الرائد": المقدمة ص5-.

5- "لاروس المعجم العربي الحديث" لخليل الجُر (نشر الكتاب سنة: 1973م): لاروس هو اسم المؤسسة التي نشرت المعجم، فسمي باسمها، وهو معجم موسوعي، يحتوي على (53500 كلمة معرّفة)، و(3525 رسمًا)، و(16 صفحة فنية ملونة)¹.

6- "الكافي" لمحمد خليل الياشا (نشر الكتاب سنة: 1999م): وهو معجم موسوعي حديث، والهدف من نشره ليس إضافة قاموس على العشرات، بل لأنه يمتاز بخصائص تفردته عن سواه وتحدد شخصيته؛ فهو يلبي تطور اللغة واشتقاقاتها، مع المحافظة على متونها وفروعها، ويتجلى ذلك بتغطيته لمسائل التبويب، وفصل المصادر والموَلد والدخيل، مع وضعه الأصل الثلاثي لكل كلمة مباشرة بعد الكلمة المطلوبة².

¹ "لاروس المعجم العربي الحديث": المقدمة ص8-.

² "الكافي": المقدمة ص3-.

المبحث الرابع: علم البلاغة

- المطلب الأول: مبادئ علم البلاغة:

حدّه: البلاغة: لغة: مأخوذة من بلغ؛ أي وصل، وتعني الوصول والانتهاء إلى الشيء¹. واصطلاحًا: تأدية المعنى الجليل واضحا بعبارة صحيحة فصيحة، لها في النفس أثر خلاب، مع ملاءمة كل كلام للموطن الذي يقال فيه، والأشخاص الذين يخاطبون².

واضع نظرية علم البيان وعلم المعاني هو عبد القاهر الجرجاني في كتابي "دلائل واضعه: الإعجاز" و"أسرار البلاغة". كما أن واضع نظرية علم البديع هو عبد الله بن المعتز في كتاب "البديع".

موضوعه: الأساليب العربية.

الكلام الفصيح البليغ، وعصر الاحتجاج به ممتد إلى العصر العباسي، وأول مصادر مستمده: استمداد البلاغة هو القرآن الكريم.

أنه أعلى علوم اللغة، وأهم العلوم معرفة بعد كتاب الله. فضله:

فائدته: إدراك إعجاز كتاب الله تعالى، وتحسن الكلام والذائقة، ومعرفة وجوه الكلام البليغ، وتفسير القرآن الكريم.

علم البلاغة، وقد يسمى علم البيان. اسمه:

- المطلب الثاني: أقسام علم البلاغة: ينقسم إلى ثلاثة علوم

1- علم المعاني: لغة: جمع معنى. واصطلاحًا: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال³. وبراعة المعاني براعة تمييزية.

2- علم البيان: لغة: الظهور والوضوح⁴. واصطلاحًا: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بتركيب مختلفة في وضوح الدلالة على المقصود بأن تكون دلالة بعضها أجلى من بعض⁵. وهو فن إنتاجي.

3- علم البديع: لغة: أبدع الشيء: اخترعه لا على مثال، والبديع: المبتدع⁶. واصطلاحًا: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة⁷.

- المطلب الثالث: مسائل علم البلاغة:

¹ "مختار الصحاح": مادة (ب ل غ).

² "البلاغة الواضحة": ص8-.

³ المرجع السابق: (96/1).

⁴ "مختار الصحاح": مادة (ب ي ن).

⁵ "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح": (5/2).

⁶ "مختار الصحاح": مادة (ب د ع).

⁷ عروس الأفراح": (224/2).

1- مسائل علم المعاني: الإسناد الخبري، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل، والقصر، والإنشاء، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة.

2- مسائل علم البيان: التشبيه، والمجاز، والكناية.

3- مسائل علم البديع:

أ- البديع المعنوي: ويتضمن المطابقة، والمقابلة، والمشكلة، ومراعاة النظر، والمزاوجة، واللف والنشر، والجمع، والتفريق، والتقسيم، والجمع مع التفريق، والجمع مع التقسيم، والجمع مع التفريق والتقسيم، والإيهام، وتأكيده المدح بما يشبه الذم، والتوجيه، وسوق المعلوم مساق غيره، والاعتراض، والاستتباع، والاتفات، وتقليل اللفظ ولا تقليله.

ب- البديع اللفظي: ويتضمن التجنيس، والاشتقاق، ورد العجز إلى الصدر، والقلب، والأسجاع، والترصيع¹.

- المطلب الرابع: ترتيب أقسام علم البلاغة:

علم البيان ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال، وذلك لأنه يعلم منه هذه الفائدة أيضاً، فإن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على المعنى ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقتها لمقتضى الحال، فإن هذه كالأصل في المقصودية، وتلك فرع وتنمّة لها.

وأما البديع فقد جعلوه ذيلًا لعلمي البلاغة: المعاني والبيان.

- المطلب الخامس: الغرض من علم البلاغة:

الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وتمييز الفصيح عن غيره، ومعرفة أن هذا الكلام فصيح وهذا غير فصيح، فمنه ما يبين في علم متن اللغة والتصريف، أو النحو، أو يدرك بالحس، وهو ما يبين في هذه العلوم، ما عدا التعقيد المعنوي، فمست الحاجة للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد إلى علم، والاحتراز عن التعقيد المعنوي إلى علم آخر، فوضعوا لهما علمي المعاني والبيان، وسموهما: علم البلاغة؛ لمزيد اختصاص لهما بها، ثم احتاجوا لمعرفة ما يتبع البلاغة من وجوه التحسين إلى علم آخر، فوضعوا له علم البديع. فما يحترز به عن الخطأ في التأدية هو علم المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي هو علم البيان، وما يعرف به وجوه التحسين هو علم البديع².

- المطلب السادس: نشأة علم المعاني وتطوّره:

علم المعاني هو أحد علوم البلاغة الثلاثة المشتهرة. وقد كانت البلاغة العربية في أول الأمر وحدة شاملة لمباحث هذه العلوم بلا تحديد أو تمييز، وكُنْتُ المتقدمين من علماء العربية خير شاهد على ذلك؛ ففيها تتجاوز مسائل علوم البلاغة، ويختلط بعضها ببعض من غير فصل بينها.

¹ انظر: "مفتاح العلوم" ص161- وما بعدها.

² "أبجد العلوم": ص309.

وشياً فشيئاً، أخذ المشتغلون بالبلاغة العربية ينحون بها منحى التخصص والاستقلال، كما أخذت مسائل كل فن بلاغي تتبلور وتتلاحق واحدة بعد الأخرى.

وظل الأمر كذلك، حتى جاء عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، ووضع نظرية علم المعاني في كتابه "دلائل الإعجاز"، ونظرية علم البيان في كتابه "أسرار البلاغة". كما وضع ابن المعتز (296هـ) من قبله أساس علم البديع في كتابه "البديع"¹.

- المطلب السابع: نشأة علم البيان وتطوره:

ترتبط البلاغة العربية في الأذهان عند ذكرها بعلومها الثلاثة المعروفة. وقد يتبادر إلى بعض الأذهان أن هذه العلوم الثلاثة البلاغية قد نشأ كل واحد منها مستقلاً عن الآخر بمباحثه ونظرياته، ولكن الواقع غير ذلك؛ فالواقع أن البلاغة العربية قد مرت بتاريخ طويل من التطور حتى انتهت إلى ما انتهت إليه، وكانت مباحث علومها مختلطاً بعضها ببعض منذ نشأة الكلام عنها في كتب السابقين الأولين من علماء العربية، وكانوا يطلقون عليها "البيان".

وقد أخذت الملاحظات البيانية تنشأ عند العرب منذ العصر الجاهلي، ثم مضت هذه الملاحظات تنمو بعد ظهور الإسلام لأسباب شتى، منها تحضر العرب، واستقرارهم في المدن والأقطار المفتوحة، ونهضتهم العقلية، ثم الجدل الشديد الذي قام بين الفرق الدينية المختلفة في شؤون العقيدة والسياسة، فكان طبيعياً بسبب ذلك كله أن تكثر الملاحظات البيانية والنقدية، تلك التي نلتقي بها في تراجم بعض الشعراء الجاهليين والإسلاميين في كتاب مثل كتاب "الأغاني".

وإذا انتقلنا إلى العصر العباسي، فإننا نجد بالإضافة إلى نمو الملاحظات البلاغية، محاولات أولية لتدوين هذه الملاحظات وتسجيلها؛ كما هو الشأن في كتب الجاحظ، وبخاصة كتاب "البيان والتبيين"، وقد أدى إلى هذه النقطة الجديدة عوامل؛ منها: تطور الشعر والنثر بتأثير الحضارة العباسية، ورفي الحياة العقلية فيها، وظهور طائفتين من العلماء المعلمين غنياً بشؤون اللغة والبيان، إحداها طائفة محافظة هي طائفة اللغويين، وهؤلاء كانوا يعلمون رواية الأدب وأصوله اللغوية والنحوية، وكان اهتمامهم بالشعر الجاهلي والإسلامي أكثر من اهتمامهم بالشعر العباسي، وقد هدام البحث في أساليب الشعر القديم من ناحيتها اللغوية والنحوية إلى استنباط بعض الخصائص الأسلوبية، على نحو ما نجد في كتاب سيبويه (ت: 180هـ)، من مثل كلامه عن التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتذكير، ونحو ذلك.

وكذلك نلتقي بكتاب "معاني القرآن" للفراء (ت: 207هـ)، والذي يُعنى فيه بالتأويل وتصوير خصائص بعض التراكيب، والإشارة إلى ما في أي الذكر الحكيم من الصور البيانية.

ثم نلتقي بكتاب "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: 209هـ) الذي كان معاصراً للفراء، وهو أول من تكلم بلفظ المجاز.

ومع ما اهتدى إليه كل من الفراء وأبي عبيدة من السمات والخصائص البيانية فإن مدلولاتها البلاغية لم تتبلور وتحدد في ذهن أي منهما، أو أي من اللغويين والنحاة المعاصرين لهما.

¹ "علم المعاني": ص25-.

أما طائفة العلماء المعلمين الأخرى التي ظهرت في العصر العباسي، فهي طائفة علماء الكلام، وفي طليعتهم المعتزلة الذين كانوا يدربون تلاميذهم على فنون الخطابة والجدل والبحث والمناظرة في الموضوعات المتصلة بفكرهم الاعتزالي، وكان هذا التدريب يعمق ويمتد حتى يشمل الكلام وصناعته وقيمه البلاغية والجمالية.

وقد حفظ لنا كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ (ت: 255هـ) قدرًا كبيرًا من ملاحظات المعتزلة المتصلة بالبلاغة العربية، وهذه قد استقوها من مصدرين هما: التقاليد العربية، والثقافات الأجنبية التي شاعت في عصرهم واطلعوا عليها¹.

- المطلب الثامن: نشأة علم البديع وتطوره:

نلتبس أوليات هذا العلم في محاولة قام بها شاعر عباسي من أبناء الأنصار، أولع بالبديع في شعره، وهو مسلم بن الوليد (ت: 208هـ)؛ فقد وضع مصطلحات لبعض الصور البيانية، والمحسنات اللفظية والمعنوية، من مثل الجنس والطباق.

ثم نلتقي من بعده بالجاحظ في كتابه "البيان والتبيين"، وقد أشار إلى البديع، وهذه الكلمة عنده تعني الصور والمحسنات اللفظية والمعنوية، وإن كان لم يوضحها توضيحًا دقيقًا، ومع تعرضه لبعض أنواع البديع، فإنه لم يحاول وضع تعريفات ومصطلحات لها؛ لأن اهتمامه عند الكلام عنها كان بتقديم الأمثلة والنماذج، لا بوضع القواعد.

ولعل أول محاولة علمية جادة في ميدان علم البديع، هي تلك المحاولة التي قام بها الخليفة العباسي عبد الله بن المعتز (ت: 296هـ)؛ فقد كان مغرمًا بالبديع في شعره، فوضع هذا العلم في كتابه "البديع". ويبدو أنه ألف هذا الكتاب ردًا على من زعم من معاصريه كون بشار بن برد ومسلم بن الوليد وأبي نواس هم السابقون إلى استعمال البديع في شعرهم.

- المطلب التاسع: أشهر الكتب في علم البلاغة:

1- "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: 209هـ): هذا الكتاب لا يبحث في مجاز القرآن من الجانب البلاغي، وإنما هو بحث في تأويل بعض الآيات القرآنية، وأبو عبيدة هذا هو أول من تكلم بلفظ المجاز، ولكنه لم يتكلم عن المجاز الذي هو قسيم الحقيقة، وإنما المجاز عنده يعني بيان المعنى. ومع هذا فقد وردت في كتابه إشارات إلى بعض الأساليب البيانية؛ كالتشبيه والاستعارة والكناية، وبعض خصائص التعبير النحوية التي لها دلالات معنوية؛ كالذكر والحذف والالتفات والتقديم والتأخير. وقد تقصى ما ورد في القرآن من الألفاظ التي أريد بها غير معناها الأول في اللغة، وجمعها في هذا الكتاب².

2- "البيان والتبيين" لعمر بن بحر الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ): في أربعة مجلدات ضخام، جمع فيها معظم ما انتهى إلى عصره من ملاحظات بلاغية، سواء ما اهتدى إليه علماء العربية بأنفسهم، أو ما جاء إليهم منقولاً عن آداب الفرس والهند واليونان وغيرهم، أو عن طريق ما قاله بشر بن المعتمر، وكان به سابقاً لعصره في ميدان البلاغة. هذا بالإضافة إلى آراء الجاحظ

¹ "علم البيان": ص9.

² "الفهرست": ص76-، "علم البيان": ص8-.

وملاحظاته الخاصة في القضايا البلاغية، ولا سيما ما يتصل بالتشبيهات والاستعارات والمجازات التي هي موضوع علم البيان¹.

3- "البديع" لعبد الله بن محمد المعتز بالله (ت: 296هـ): قال مؤلفه: قدمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا في القرآن، واللغة، وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلام الصحابة، والأعراب، وغيرهم، وأشعار المتقدمين، من الكلام الذي سماه المحدثون البديع؛ ليعلم أن بشراً ومسلماً وأبا نواس ومن تقبلهم وسلك سبيلهم لم يسبقوا إلى هذا الفن، ولكنه كثر في أشعارهم، فعرف في زمانهم².

4- "الصناعتين" لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (395هـ): أراد بالصناعتين: الكتابة والشعر، وقد عرض للموضوعات البلاغية وللمحسنات البديعية ووجوهها وفنونها، وبسط القول في هذا بسطاً وافياً، وأكد أن غرضه في كتابه أن يقصد مقاصد صناع الكلام من الشعراء والكتاب، بعيداً عن سبيل المتكلمين، وأنواع البيان والبلاغة مبثوثة في تضاعيفه ومنتشرة، لا توجد إلا بالتأمل³.

5- "سر الفصاحة" لعبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت: 466هـ): كتاب نفيس، وهو أحد كتابين بنى ابن الأثير كتابه "المثل السائر" على فنونهما، واعتبرهما أهم ما كتب في الفصاحة والبيان. ولكن الخفاجي أكثر مما قلَّ به مقدار كتابه، من ذكر الأصوات والحروف والكلام عليها. وقد استشهد في كتابه بشعر مائة وخمسين شاعراً، وأهمل من علم البيان أبواباً⁴.

6-7 "دلائل الإعجاز" و "أسرار البلاغة" لعبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ): أرسى في "دلائل الإعجاز" أركان علم المعاني، وكانت له نظرة كاملة في هذا العلم، وفي "أسرار البلاغة" أوضح كثيراً من أسرار الجمال في الصورة الأدبية، وبين معالم التشبيه والاستعارة، وكان له فضل كبير في تحديد معالم الفن الذي عرف فيما بعد بعلم البيان⁵.

8- "مفتاح العلوم": لأبي يعقوب يوسف السكاكي (ت: 626هـ): جعل كتابه في ثلاثة أقسام: الأول منها للصرف، والثاني للنحو، والثالث للبلاغة بعلومها الثلاثة، وما يلحق بها من قافية وعروض. وقد اتسم كتابه بالتعقيد والحدود، والتقسيم والتفريع، وقد تابعه العلماء من بعده⁶.

9- "تلخيص المفتاح" لخطيب دمشق محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت: 739هـ): قال مؤلفه: لما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قدرًا وأدقها سرًا، وكان القسم الثالث من "مفتاح العلوم" أعظم ما صنف في علم البلاغة من الكتب المشهورة نفعًا، وأكثرها للأصول جمعًا، ولكن كان مصنف السكاكي غير مصون عن الحشو، قابلاً للاختصار، مفتقرًا إلى الإيضاح والتجريد؛

¹ "كشف الظنون": (263/1)، "علم البيان": ص10-.

² "كشف الظنون": (232/1)، "علم البديع": ص12-.

³ "كشف الظنون": (1082/2).

⁴ المرجع السابق: (988/2).

⁵ "كشف الظنون": (81/1 - 759)، "لمحات في المكتبة": ص324-.

⁶ "كشف الظنون": (1762/2)، "لمحات في المكتبة": ص325-.

ألفت مختصرًا يتضمن ما فيه من القواعد، ويشمل ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد، وسميته "تلخيص المفتاح"¹.

10- "الإيضاح": لخطيب دمشق محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت: 739هـ): وضعه شرحًا لكتاب "تلخيص المفتاح"، وزاد عليه مما جاء في كتابي "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" للجرجاني، وما تيسر له من كلام غيره، وما أدى إليه اجتهاده وفكره².

11-12 "المطول" و"المختصر" لمسعود بن عمر التفتازاني (ت: 793هـ): شرح التفتازاني "تلخيص المفتاح" شرحًا عظيمًا ممزوجًا، فرغ من تأليفه سنة (748هـ)، واشتهر بالمطول. ثم شرح شرحًا ثانيًا ممزوجًا، مختصرًا من الأول، زاد فيه ونقص، وفرغ منه ببغداد سنة (756هـ)، واشتهر بالمختصر. وهما أشهر شروحه، وأكثرها تداولًا؛ لما فيهما من حسن السبك، ولطف التعبير، فإنهما تحرير تحرير³.

13- "الجواهر المكنون" لعبد الرحمن بن محمد الأخضر (ت: 983هـ): وهي أرجوزة في البلاغة، نظم بها نظم بها "تلخيص المفتاح"، وفرغ من نظمها سنة (950هـ). وقد اعتنى بها العلماء أيما عناية، وصارت عمدة للمبتدئين في علوم البلاغة⁴.

14- "البلاغة الواضحة" لعلي الجارم (ت: 1368هـ) ومصطفى أمين (ت: 1417هـ): قال مؤلفاه في المقدمة: فهذا كتاب وضعناه في البلاغة، واتجهنا فيه كثيرًا إلى الأدب، رجاء أن يجتلي الطلاب فيه محاسن العربية، ويلمحوا ما في أساليبها من جلال وجمال، ويدرسوا من أفانين القول وضروب التعبير، ما يهب لهم نعمة الذوق السليم، ويرتبي فيهم ملكة النقد الصحيح⁵.

¹ "كشف الظنون": (473/1)، "المحات في المكتبة": ص325.

² "كشف الظنون": (210/1)، "المحات في المكتبة": ص326.

³ "كشف الظنون": (473/1).

⁴ "هدية العارفين": (547/1)، "علم البيان": ص56.

⁵ "البلاغة الواضحة": ص3.

خاتمة

الحمد لله على ما منَّ به ويسَّر من إكمال هذا البحث في المصادر العربية القديمة، وقد تناولت بالبحث أربعة علوم رئيسة من علوم اللغة العربية.

حيث بدأت بعلم النحو؛ فذكرت مقدمات هذا العلم، وسبب وضعه، ووضعه، وسبب تسميته بالنحو، ونشأة النحو وتدرجه، وفصلت القول في المدارس النحوية وعلمائها وآثارهم، وختمته بطائفة من أشهر الكتب في علم النحو.

وأتبعته بعلم الصرف؛ فذكرت مقدماته، ومفهوم مصطلح التصريف عند المتقدمين والمتأخرين، وعلاقة الصرف بالنحو، وبيّنت شرف علم الصرف ومنزلته، والمراحل التي تم فيها تدوين هذا العلم، ذاكرًا نماذج من المؤلفات في هذا العلم.

وبعد ذلك، عرّجت على علم المعاجم؛ فأوردت تعريف المعاجم، وأهميتها، وتاريخ نشأتها، ثم بسطت القول في تنوع المعاجم إلى قرآنية، وحديثية، وفقهية، واصطلاحية، وقواميس موضوعية، إلى أن وصلت المعاجم إلى مرحلتها الأخيرة؛ وهي مرحلة المعجم الالفبائي. غير ناسٍ ذكر ما اشتهر من مؤلفات للأفذاذ من العلماء في تضاعيف ذلك كله.

وأردفت ثَمَّتْ أهم العلوم معرفة بعد كتاب الله تعالى، وجعلته مسك الختام، ألا وهو علم البلاغة الذي ندرك به معنى الإعجاز في القرآن الكريم؛ فاستهللت بذكر مبادئ هذا العلم، وأقسامه، ومسائله، والغرض منه، مفصّلًا نشأة وتطور علوم البلاغة الثلاث، وما اشتهر فيها من أبحاث العظماء، التي طاولت عنان السماء، فجاءت بأبهى حلة عصماء.

واكتفيت بهذا القدر، بعد أن عرضته حسب استطاعتي وقُدْري، مع قصوري وعجزِي، فأرجو الله أن أكون قد وُفِّقْتُ فيه وأُصِبت، إن ربي سميع قريب مجيب، وهو حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم.

.....

ثبت المصادر والمراجع

- 1- "أبجد العلوم" لمحمد صديق خان القنوجي (ت: 1307هـ). دار ابن حزم. الطبعة الأولى (2002م).
- 2- "الأعلام" لخير الدين بن محمود الزركلي (ت: 1396هـ). دار العلم للملايين. الطبعة الخامسة عشر (2002م).
- 3- "الألفاظ": لابن السكيت يعقوب بن إسحاق. تحقيق: فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان. الطبعة الأولى (1998م).
- 4- "الأمالي" لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت: 356هـ). تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي. دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية (1926م).
- 5- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" لكمال الدين الأنباري (ت: 577هـ). المكتبة العصرية. الطبعة الأولى (2003م).
- 6- "الأوائل": لأبي هلال العسكري (ت: 395هـ). تحقيق: محمد السيد الوكيل. دار البشير - القاهرة. الطبعة الأولى (1987م).
- 7- "البارع في اللغة" لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت: 356هـ). تحقيق: هاشم الطعان. مكتبة النهضة - بغداد، دار الحضارة العربية - بيروت. الطبعة الأولى (1975م).
- 8- "البلاغة الواضحة" لعلي الجارم (ت: 1368هـ) ومصطفى أمين (ت: 1417هـ). دار المعارف - القاهرة.
- 9- "البيان والتبيين" لعمر بن بحر الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ). دار الهلال - بيروت (2002م).
- 10- "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: 616هـ). تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى (1986م).
- 11- "التفاحة في النحو": لأحمد بن محمد النحاس (ت: 338هـ). تحقيق: كوركيس عواد. مطبعة العاني - بغداد (1965م).
- اللغة بكلية ماجستير رسالة دغريري. علي خيرات بن لمحمد الصرفية" الفراء 12- "جهود (1992م). القرى أم العربية - جامعة
- 13- "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر" لابن خلدون الحضرمي الإشبيلي (ت: 808هـ). تحقيق: خليل شحادة. دار الفكر - بيروت. الطبعة الثانية (1988م).
- 14- "الرائد" لجبران مسعود. دار العلم للملايين - بيروت (2013م).

- 15- "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" لمحمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي (ت: 370هـ). تحقيق: مسعد السعدني. دار الطلائع - القاهرة.
- 16- "سر صناعة الإعراب" لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ). دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى (2000م).
- 17- "شذا العرف في فن الصرف" لأحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ). تحقيق: نصر الله عبد الرحمن. مكتبة الرشد - الرياض.
- 18- "شرح التصريح على التوضيح" لخالد بن عبد الله الأزهرى (ت: 905هـ). دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى (2000م).
- 19- "شرح شافية ابن الحاجب" لمحمد بن الحسن الرضى الإستراباذي (ت: 686هـ). تحقيق: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية - بيروت. (1975م).
- 20- "شعب الإيمان" لأحمد بن الحسين البيهقي (ت: 458هـ). تحقيق: عبد العلي حامد. مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة الأولى (2003م).
- 21- "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها" لأحمد بن فارس القزويني الرازي (ت: 395هـ). الناشر: محمد علي بيبضون. الطبعة الأولى (1997م).
- 22- "طبقات النحويين واللغويين" لمحمد بن الحسن الزبيدي (ت: 379هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف - القاهرة. الطبعة الثانية.
- 23- "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لبهاء الدين السبكي (ت: 773هـ). تحقيق: عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية - بيروت. الطبعة الأولى (2003م).
- 24- "العقد الفريد" لابن عبد ربه الأندلسي (ت: 328هـ). دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى (1983م).
- 25- "علم البديع" لعبد العزيز عتيق (ت: 1396هـ). دار النهضة العربية - بيروت.
- 26- "علم البيان" لعبد العزيز عتيق (ت: 1396هـ). دار النهضة العربية - بيروت (1982م).
- 27- "علم المعاني" لعبد العزيز عتيق (ت: 1396هـ). دار النهضة العربية - بيروت. الطبعة الأولى (2009م).
- 28- "غريب الحديث" لحمد بن محمد البستي المعروف بالخطابي (ت: 388هـ). تحقيق: عبد الكريم الغرباوي. دار الفكر - دمشق (1982م).
- 29- "الغريب المصنف" لأبي عُبَيْد القاسم بن سلام (ت: 224هـ). تحقيق: صفوان عدنان داوودي. نشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (1994م).
- 30- "الفلاح في شرح المراح" لابن كمال باشا (ت: 940هـ). مكتبة مصطفى البابي - مصر (1959م).

- 31- "الفهرست" لمحمد بن إسحاق المعروف بابن النديم (ت: 438هـ). تحقيق: إبراهيم رمضان. دار المعرفة - بيروت. الطبعة الثانية (1997م).
- 32- "الكافي" لمحمد خليل باشا. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. الطبعة الرابعة (1999).
- 33- "الكتاب" لعمر بن عثمان الملقب بسبيويه (ت: 180هـ). تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة الثالثة (1988م).
- 34- "كتب غريب القرآن" لحسين محمد نصار. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- 35- "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" لمحمد بن علي التهانوي (ت: بعد 1158هـ). تحقيق: علي دحروج. مكتبة لبنان ناشرون - بيروت. الطبعة الأولى (1996م).
- 36- "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة (ت: 1067هـ). مكتبة المثنى - بغداد (1941م).
- 37- "الكليات" لأيوب بن موسى الكفوي (ت: 1094هـ). تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري. مؤسسة الرسالة - بيروت.
- 38- "لاروس المعجم العربي الحديث" لخليل الجُر. مراجعة: محمد الشايب. باريس (1973م).
- 39- "لسان العرب" لمحمد بن مكرم بن منظور (ت: 711هـ). دار صادر - بيروت. الطبعة الثالثة (1993م).
- 40- "لمحات في المكتبة والبحث والمصادر" لمحمد عجاج الخطيب. مؤسسة الرسالة. الطبعة التاسعة عشر (2001م).
- 41- "مجالس العلماء" لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: 337هـ). تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة الثانية (1983م).
- 42- "محيط المحيط" لبطرس البستاني (ت: 1300هـ). مكتبة لبنان. طبعة جديدة (1987م).
- 43- "مختار الصحاح" لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت: 666هـ). تحقيق: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية 44- بيروت، الدار النموذجية - صيدا. الطبعة الخامسة (1999م).
- 45- "المدارس النحوية" لأحمد شوقي ضيف (ت: 1426هـ). دار المعارف - القاهرة.
- 46- "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" لجلال الدين السيوطي (ت: 911هـ). تحقيق: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى (1998م).
- 47- "المستدرک علی الصحیحین" لمحمد بن عبد الله بن محمد الحاكم (ت: 405هـ). تحقيق: مصطفى عطا. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى (1990م).
- 48- "مسند الشهاب القضاعي" لمحمد بن سلامة القضاعي (ت: 454هـ). تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الثانية (1986م).

- 49- "المطلع على ألفاظ المقنع" لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ت: 709هـ). تحقيق: محمود الأرناؤوط - ياسين محمود الخطيب. مكتبة السوادي. الطبعة الأولى (2003م).
- 50- "المعارف" لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ). تحقيق: ثروت عكاشة. الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة. الطبعة الثانية (1992م).
- 51- "معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب" لياقوت بن عبد الله الحموي (ت: 626هـ). تحقيق: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي - بيروت. الطبعة الأولى (1993م).
- 52- "المعجم العربي نشأته وتطوره" لحسين محمد نصار. مكتبة مصر. الطبعة الثانية (1968م).
- 53- "معجم المرجع والهدف منه" لمنى السيد عوض إبراهيم. بحث علمي - جامعة المدينة العالمية - ماليزيا.
- 54- "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب يوسف السكاكي (ت: 626هـ). تحقيق: نعيم زرزور. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الثانية (1987م).
- 55- "المفتاح في الصرف" لعبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ). تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الأولى (1987م).
- 56- "مقدمة في النحو" لخلف بن حيان الأحمر (ت: 180هـ). تحقيق: عز الدين التنوخي. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق (1961م).
- 57- "المنجد" للويس بن نقولا المعلوف (ت: 1365هـ). المطبعة الكاثوليكية - بيروت. الطبعة التاسعة عشر.
- 58- "المنجد الأبجدي" لفؤاد أفرام البستاني (ت: 1414هـ). دار المشرق - بيروت. الطبعة الخامسة (1986م).
- 59- "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" لعبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: 577هـ). تحقيق: إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار - الأردن. الطبعة الثالثة (1985م).
- 60- "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة" لمحمد الطنطاوي. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل. مكتبة إحياء التراث الإسلامي. الطبعة الأولى (2005م).
- 61- "نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب" لأحمد الطرابلسي. دار قرطبة - الدار البيضاء. الطبعة الخامسة (1986).
- 62- "هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين" لإسماعيل بن محمد الباباني (ت: 1399هـ). المطبعة البهية - اسطنبول (1951م).
- 63- "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" لابن خلكان البرمكي (ت: 681هـ). تحقيق: إحسان عباس. دار صادر - بيروت (1994).

فهرس الكتب المخرّجة حسب تسلسل .

علم ا	علم الصرف	علم المعاجم	علم البلاغة
الجامع 14	التصريف للمازني 21	غريب القرآن لابن عباس 25	العين 32
الإكمال 14	التصريف للمبرد 21	غريب القرآن لأبان 25	البارع 32
الكتاب 14	التصريف للطبري 21	معاني القرآن 25	تهذيب اللغة 32
مقدمة في النحو 14	التكملة 21	غريب القرآن وتفسيره 25	المحيط 32
المقتضب 15	التصريف الملوكي 21	غريب القرآن لابن قتيبة 26	المحكم والمحيط 32
الأصول في النحو 15	المنصف 22	نزهة القلوب 26	ديوان الأدب 33
الجمال 15	المفتاح 22	الغريبين 26	الصاحح 33
التفاحة 15	نزهة الطرف 22	المفردات 26	لسان العرب 33
الإيضاح 15	الوجيز 22	غريب الحديث لأبي عبيد 27	القاموس المحيط 33
اللمع 16	ضروري التصريف 22	غريب الحديث لابن قتيبة 27	تاج العروس 33
المفصل 16	الشافية 22	غريب الحديث للخطابي 27	الجيم 33
الفصول في العربية 16	المتع 22	الفائق 27	الجمهرة 34
شرح المفصل 16	مراح الأرواح 22	النهاية 27	المجمل 34
الكافية 16		الزاهر 28	مقاييس اللغة 34
المقرب 16		طلبة الطلبة 28	أساس البلاغة 34
الألفية 16		المغرب 28	مختار الصحاح 34
شرح الرضي 17		تهذيب الأسماء واللغات 29	المصباح المنير 34

35	محيط المحيط	29	المطلع	17	المقدمة الآجرومية
35	أقرب الموارد	29	الغريب المصنف	17	أوضح المسالك
35	البستان	29	الألفاظ	17	مغني اللبيب
35	المنجد	30	المنجد		
35	المعجم الوسيط	30	فقه اللغة		
35	أختري	30	المخصص		
35	المنجد الأبجدي	30	كنز الحفاظ		
36	المرجع	30	مفاتيح العلوم		
36	الرائد	30	التعريفات		
36	لاروس	30	كشاف اصطلاحات		
36	الكافي	31	الكليات		

اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونظام الاجراءات الجزائية السعودية

دراسة تحليلية من وجهة نظر العاملين بالهيئات الوطنية لمكافحة الفساد – المملكة العربية السعودية

1446هـ

المستخلص: تمثلت أهداف الدراسة في ضرورة تعزيز وتفعيل دور اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية السعودية في الحد من تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في القطاعات الحكومية، وهدفت كذلك إلى التعرف على الإجراءات التي اتخذتها في سبيل مكافحة الفساد ومدي فاعلية تلك الإجراءات، ودراسة دور اتفاقية الأمم المتحدة والهيئات الوطنية المهمة بجرائم الفساد و المساعدات الى قدمتها على المستوى الدولي، التعرف على اتفاقية الامم المتحدي لمكافحة الفساد ومدي انسجامها مع نظام الاجراءات الجزائية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحديد عينة الدراسة واختيارها من مجتمع الدراسة، وهم العاملون في القطاع الحكومي، وتم استخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية كأداة للدراسة، وبلغ عدد الاستبانات المستعادة والصالحة للتحليل (83) استبانة، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها هنالك تجانس بين نظام الاجراءات الجزائية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ان الجهود الوطنية المتمثلة في نظام الاجراءات الجزائية وغيرها تتطابق الياتها مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وقابلة للتطبيق، وجود أثر من تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية ومكافحة الفساد المالي والإداري، أن (74%) من العوامل التي تؤثر في مكافحة الفساد المالي والإداري تعزى إلى تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية، وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة الاهتمام باتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية وتفعيلها في كل القطاعات الحكومية لما لها من دور إيجابي في الحد من الفساد المالي والإداري.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نظام الاجراءات الجزائية، الفساد المالي والإداري، اليات مكافحة الفساد.

Abstract: The study aimed to emphasize the importance of enhancing and activating the role of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC) and the Saudi Criminal Procedure Law in curbing the spread of financial and administrative corruption within governmental sectors. It also sought to identify the measures taken to combat corruption and assess the effectiveness of these measures. Additionally, the research examined the role of UNCAC and national bodies concerned with corruption-related crimes, as well as the international assistance they have provided. The study further explored the degree of alignment between the Convention and the Saudi Criminal Procedure Law. A descriptive-analytical approach was adopted, and a sample was selected from the

study population, consisting of employees in the public sector. A questionnaire was used as the primary data collection tool, with 83 valid responses retrieved for analysis. The findings revealed several key outcomes, most notably the existence of a significant alignment between the Saudi Criminal Procedure Law and UNCAC, with national anti-corruption efforts—particularly through the procedural framework—proving consistent with and applicable under the Convention. The study also found that implementing anti-corruption mechanisms in accordance with both UNCAC and the Saudi Criminal Procedure Law has a tangible impact on combating financial and administrative corruption. Notably, 74% of the factors influencing the effectiveness of anti-corruption efforts were attributed to the implementation of such mechanisms.

The study recommended increasing institutional commitment to and implementation of UNCAC and the Saudi Criminal Procedure Law across all government sectors, due to their positive role in reducing financial and administrative corruption.

Keywords: United Nations Convention against Corruption (UNCAC), Criminal Procedure Law, Financial and Administrative Corruption, Anti-Corruption Mechanisms.

مقدمة:

إن ظاهرة الفساد تعد من أخطر الظواهر التي تواجه غالبية دول العالم ومن الأمراض الخطيرة التي أصبحت تهدد حاضر الشعوب ومستقبلها لما له من آثار اقتصادية واجتماعية واخلاقية وإن كان بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى تبعاً لتفاوت مستوى تطور واستقرار البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل منها حيث تنقش هذه الظاهرة بصورة مخيفة في العديد من الدول النائية والأقل نمواً ومنها الدول العربية والمملكة العربية السعودية. ولذلك تأسست اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومنظمات عالمية غير حكومية لمحاربة الفساد وأكبر هذه المنظمات منظمة الشفافية الدولية (1).

إن الفساد بتعريفاته المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة والذي يعبر عن أداء غير سليم للواجب أو إساءة استغلال للموقع أو السلطة، بما يشمل الأفعال المتعلقة بطلب أو قبول مزية، أو تقديمها سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر (2)، ينتج هذا الفساد لدوافع تتعلق بضعف النظام القضائي وعدم استقلاليته والتدخل الحكومي المفرط، غياب الشفافية مما يتيح فرصاً للفساد دون مساءلة، لذلك ضرورة تبني سياسة رقابية فعالة

وتشريعات صارمة وتعزيز القيم الاخلاقية، ومنها نظام الإجراءات الجزائية مما يعزز النزاهة والشفافية في جميع الأنشطة القانونية والإدارية ويضمن حياة المجتمع من الفساد(2)

تكون الجهود الدولية إطاراً منظماً لمكافحة الفساد من خلال تنظيمات مختصة- مؤسسات دولية، واتفاقيات متعددة الأطراف تهدف لتعزيز النزاهة والشفافية وحماية المصالح العامة المشتركة، عام (2003م) وهي UNCAC(3) من هذه الاتفاقيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تعتبر إطار قانوني دولي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على مستوى العالم، وهي المرجع القانوني الاساسي للدول الاعضاء ومنها المملكة العربية السعودية في تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد على المستوى الدولي بادرت المملكة بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ثم ما لبثت أن صدقت عليها، وعلى المستوى الإقليمي، وقعت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ثم عملت على تطبيق كل ما جاء في هاتين الاتفاقيتين من التزامات، فأنشأت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وألحقت بها وحدة التحقيق والادعاء الجنائي الخاصة، وايضا وحدة للتحريات والمباحث وجعلت للتحريات والمباحث الاختصاص بنظر جرائم الفساد لمحكمة الرياض، وأصدرت الترتيبات التنظيمية والهيكلية المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري للعام 1441هـ الصادرة بالأمر ملكي رقم أ/277 بتاريخ 15/4/1441هـ واللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، كما طبقت الملكة سلسلة التصالح (التسوية) مع لمهتمين بالفساد واصر استراتيجية مكافحة الفساد(4). من خلال رؤية المملكة 2030 في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، حيث تستند الرؤية على تحقيق هدف تأسيس حكومة فعالة تستند الي الشفافية والمساءلة وانشاء بيئة عمل متكاملة خالية من الفساد الإداري والمالي من خلال تطبيق ممارسات شفافة وعادلة وقد ورد في تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" للعام (1437هـ - 1438هـ) عدد من الاجراءات منها بناء ثقافة الجراء المستحق مقابل العمل، الالتزام بمعايير عالية من الشفافية والمساءلة

مشكلة الدراسة:

تواجه غالبية الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة فيما يتعلق بتحقيق التنمية الشاملة من أهمها تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في القطاعات الحكومية ولا يمكن مكافحة الفساد والحد منه إلا من خلال تظافر الجهود كاملة وتعزيز دور الأجهزة الرقابية وفي مقدمتها ونظام الإجراءات الجزائية السعودية لما لها من دور بارز في الحد من تفشي هذه الظاهرة. ان الانتشار الواسع لعمليات الفساد المالي والذي أصبح يورق الكثير من اقتصاديات الدول خاصة النامية منها لما له من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية، وان الفساد لم يعد مسألة محلية وإنما ظاهرة تتخطى الحدود القومية وتؤثر على جميع المجتمعات والاقتصاديات، كما أن الاشكال المتجددة التي يتبعها الفاسدون في ارتكاب الجرائم تتطلب إنشاء الاجهزة المتخصصة في جرائم الفساد من الهيئات الوطنية والأليات الدولية التي تنسق وتتعاون في مكافحة الفساد، وفي هذا الاطار نجد خطورة الفساد وضرورة التصدي له بوصفه تهديد حقيقي للعدالة والنزاهة في المملكة، لذا قامت المملكة من خلال الاشتراك في عدد من الاتفاقيات الدولية وإصدار هيئات وتشريعات تمكن من مكافحة الفساد وتعزيز العدالة التي تعتبر ذات فاعلية منها تأسيس مجموعة عمل مكافحة الفساد ضمن دول مجموعة العشرين عام 2010م) وهي رئيس لهذه المجموعة(5)، لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي: "إلى أي مدى

يمكن تطبيق اليات مكافحة الفساد المتمثلة في اتفاقية الأمم المتحدة، ونظام الاجراءات الجزائية السعودية في مكافحة جرائم الفساد "

وتتفرع منه الاسئلة التالية:

1. كيف يساهم الالتزام باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في تعزيز جهود المملكة في مكافحة الفساد
2. ما هو دور نظام الاجراءات الجزائية السعودية في مكافحة جرائم الفساد
3. ما مدى كفاءة المؤسسات الرقابية في التصدي للفساد
4. هل هنالك علاقة معنوية بين تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة ومكافحة جرائم الفساد في المؤسسات المالية الحكومية بالمملكة

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا الدراسة في بيان جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جرائم الفساد، والإجراءات التي اتخذتها في سبيل تحقيق ذلك الأمر، ومدى فاعلية تلك الإجراءات، وأيضاً بيان التنافس والتسابق للمملكة على المستوى الدولي والإقليمي، والمبادرات التي قامت بها، والهيئات الوطنية المعنية بجرائم الفساد التي قدمت على المستوى الدولي في دعم الجهود الدولية للحد من الفساد، وسد الثغرات أمام المجرمين،

الأهمية العلمية:

1. التعرف على الوجه التطبيقي في اليات مكافحة الفساد ومقوماتها ومعاييرها.
2. كونها تناولت موضوعاً على درجة من الأهمية من خلال بيان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونظام الاجراءات الجزائية السعودية في الحد من الفساد المالي الإداري.

أهداف الدراسة:

1. دراسة دور اتفاقية الأمم المتحدة والهيئات الوطنية المهمة بجرائم الفساد
2. التعرف على نظام الاجراءات الجزائية التي اتخذتها في سبيل مكافحة الفساد ومدى فاعلية تلك الإجراءات واطهار ثغرات ونقاط الضعف في هذا النظام
3. التعرف على اتفاقية الامم المتحدي لمكافحة الفساد ومدى انسجامها مع نظام الاجراءات الجزائية
4. دراسة العلاقة بين اليات تطبيق مكافحة الفساد اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية والحد من الفساد المالي والاداري.

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الية اتفاقية الأمم المتحدة و الية نظام الاجراءات الجزائية لمكافحة الفساد

- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليات مكافحة الفساد اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية والحد من الفساد المالي والاداري.

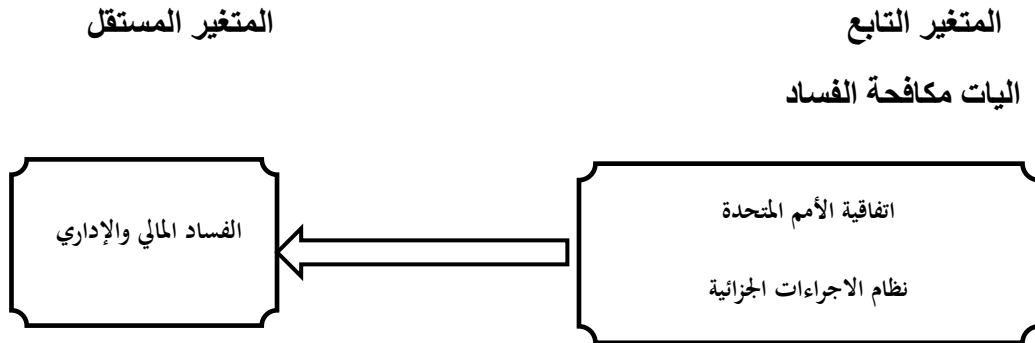
حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تشمل الحدود الموضوعية للدراسة اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية وجهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد واسترداد عائداته، من حيث الأنظمة والقوانين والاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع
- **حدود مكانية:** مؤسسات القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية
- **حدود بشرية:** عينة من المدراء الماليين وموظفي الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد
- **حدود زمانية:** العام 1446هـ

منهج الدراسة:

سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وسيتطرق للمنهج التاريخي، وسيستخدم الباحث الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، في تحليل بيانات (spss) التحليل الإحصائي عبر برنامج (الدارسة الميدانية للبحث).

نموذج الدراسة:



الشكل (1): نموذج الدراسة

المصدر: اعداد الباحث

الدراسات السابقة:

1. دراسة سمران الحويطي (2024م): بعنوان الجهود الوطنية والدولية للمملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد واسترداد متحصلاته ن وقد هدفت الي بيان الانظمة القانونية التي أصدرتها المملكة لكافة اشكال وصور جرائم الفساد واسترداد متحصلاته، التعرف على الاتفاقيات التي عقدتها المملكة وانضمت اليها لمراجعة أفة الفساد سواء على المستوى الإقليمي او الدولي، معرفة الصعوبات التي واجهتها المملكة في مجال مكافحة

جرائم الفساد واسترداد الاموال الناتجة من هذا النوع من الجرائم، اتبعت الدراسة المنهج التأصيلي والمنهج التحليلي في تحليل المواد القانونية من لاتفاقيات الدولية والانظمة الوطنية، وقد توصلت الي عدة نتائج منها بذلت المملكة جهود جبارة في مجال مكافحة الفساد واسترداد محصلاته، قدمت المبادرات واستضافت المؤتمرات الدولية والاقليمية من اجل تحقيق هدفها في تقويض الفساد المالي والاداري، أوصت الدراسة بضرورة توحيد الجهود الدولية والاقليمية لمكافحة الفساد وتكون الجهود أكثر تأثيراً وفاعلية.

2. دراسة الهرماس (2024م): بعنوان الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد المالي والإداري: دراسة تحليلية في ضوء النظام السعودي والاتفاقيات الدولية، هدفت الة تحليل الجهود الوطنية والدولية في مكافحة الفساد مع التركيز على الإطار القانوني والمؤسسي في المملكة العربية السعودية ومدى توافقه مع الاتفاقيات الدولية ذات الصبة، دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد وعلاقتها بالجهات الأخرى وصلاحياتها بموجب الأنظمة، اعتمد البحث على منهجية وصفية تحليلية لاستقراء النصوص القانونية، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها ان المملكة العربية السعودية برزت كإحدى الدول الرائدة في مكافحة الفساد عبر تبني استراتيجيات متكاملة تهدف الي تعزيز النزاهة والشفافية، ان مكافحة الفساد لا تقتصر على الجهود الحكومية فحسب بل تتطلب مشاركة المجتمع المدني والافراد، كما أوصت الدراسة بضمن مساءلة ومحاسبة فعالة من خلال تطوير اليات تقييم الاداء الحكومي وتعزيز دور الهيئات الرقابية في ملاحقة الفساد.

3. دراسة فائز عبد الحسن 2014م: تمثلت مشكلة الدراسة في أن ظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة شكلت خطر كبير على المجمع والدولة مما يستدعي الوقوف أمام هذه الظاهرة ومحاربتها وإيجاد أنظمة رقابة داخلية بكفاءة وفاعلية للحد من الفساد المالي والإداري وهدفت الدراسة إلى بيان دور أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من التجاوز وانتهاك الأنظمة والقواعد والتعليمات المالية والإدارية والحد من الفساد المالي والإداري واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكمن أهمية الدراسة في إبراز دور أنظمة الرقابة الداخلية وأهدافها وأدواتها وما يمكن أن تؤديه من دور في تقليل مظاهر الفساد المالي والإداري، كانت أهم النتائج: وجود نظام رقابة داخلية فعال داخل المنشأة من شأنه تقليل عمليات التلاعب والهدر للمال العام، وجود جهاز تدقيق داخلي فعال يؤدي إلى ضبط العمليات داخل المنشأة واكتشاف الأخطاء فور حدوثها – يلعب التدقيق الخارجي دوراً مكملاً لعمليات الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المحافظة على أموال المنشأة وموجوداتها. ومن التوصيات: ادخال الموظفين في دورات تدريبية بشكل مستمر لتطوير قدراتهم، تغيير الموظفين في مواقع المسؤولية بشكل دوري – وضع آليات واضحة لتعيين الموظفين بحسب التخصصات العلمية – تحسين الوضع المعيشي للموظفين.

4. دراسة نجوى محمود أحمد أبو جبل 2020: تمثلت مشكلة الدراسة في أن ظاهرة الفساد الكبيرة المنتشرة في كل البلدان يحتم دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المصرية. وهدفت الدراسة إلى تطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد

المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المصرية. وفي سبيل ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يستخدم في استقرار الواقع وملاحظة الوضع القائم فعلاً وتحليله وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال الدراسة التحليلية لأبحاث ذات الصلة واصدارات الهيئات المهنية والتنظيمية للمحاسبة والمراجعة لصياغة الاطار النظري للدارسة. وقد تم التوصل إلى نتائج أهمها أن الفساد يختلف عن الغش لأن الفساد لا يترك اثر ويجد المراجعين الداخليين صعوبة في مكافحة الفساد وأنه لا يمكن للمراجعين النجاح إلا إذا توفرت بيئة تمكينية موجودة لمكافحة الفساد وأن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لم تشر على نحو مباشر الى مسؤوليات المراجعين الخارجيين فيما يتعلق بالفساد. واستبعدت المراجعة ولم تهتم بدورها ولكنها ركزت على دور الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بمكافحة الفساد والتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد بتعزيز قيم النزاهة والشفافية ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام. ومن أهم التوصيات: أن يكون لدى المراجعين الداخليين أفضل فرصة لتحقيق الوقاية من الفساد – يجب أن تكون بيئة الرقابة التي تضعها الإدارة العليا فيما يتعلق بالفساد مطلقة وواضحة – على لجنة المراجعة تطوير برنامج للتغذية العكسية الواسعة للمراجعين فيما يتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: اليات مكافحة الفساد

• اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003م):

تم اعتماد هذه الاتفاقية كإطار قانوني دولي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على مستوى العالم، وهي المرجع القانوني الاساسي الذي يعتمد عليه الدول الاعضاء في تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية بعد سلسلة من القرارات الهامة منها القرارات (58/4) بتاريخ (2003م) (6) والذي وافق على النص النهائي للاتفاقية وفتح باب التوقيع عليها ومن أهم القرارات فيها:

1. القرار رقم (51/66) للعام (2000م) الذي ركز على استرداد الأموال المحولة بطرق غير مشروعة، أيضا الفقرة ٤ من المادة ٦٣ من الاتفاقية، التي تشير إلى جملة أمور منها ضرورة تيسير تبادل المعلومات بين الدول بشأن الممارسات الناجحة في مجال منع الفساد، ان ينشئ الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية بشأن استرداد الموجودات وأن يواصل الفريق عمله في هذا الصدد، وإذ يرحب بالاستنتاجات والتوصيات المقدمة من الفريق العامل، وإذ يقر أيضا بالأهمية الحيوية لضمان استقلال وفعالية السلطات المكلفة بالتحقيقات والملاحقات القضائية بشأن جرائم الفساد واسترداد العائدات المتأتية من تلك الجرائم، يجدد التزام جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالعمل الفعال على الصعيد الوطني وبالتعاون على الصعيد

الدولي بشأن استرداد عائدات الفساد، اتباع تهج استباقي في التعاون الدولي بشأن استرداد الموجودات، وذلك بالاستفادة التامة من الآليات التي ينص عليها الفصل الخامس من الاتفاقية، بما في ذلك المبادرة إلى تقديم طلبات المساعدة، وكشف المعلومات عن عائدات الجرائم بصورة تلقائية لغيرها من الدول الأطراف.

2. القرار رقم (244/57) للعام (2002م) الذي تناول الوقاية من الفساد والتحقيق في الأموال المكتسبة بطرق غير قانونية، وإذ يسلّم بأن منع الفساد يمثل عملية مستمرة وتدرجية، وإذ يدرك أن سياسات مكافحة الفساد يجب أن تكون مضمنة في استراتيجيات وطنية أوسع لإصلاح نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وكذلك في خطط إصلاح القطاع العام، وإذ يسلّم بأهمية مبادئ الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية، وإذ يستذكر الفقرة ٢ من المادة ٦١ من الاتفاقية التي تشدد على أهمية استحداث أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتبادلها، أيضا الفقرة ٤ من المادة ٦٣ من الاتفاقية، التي تشير إلى جملة أمور منها ضرورة تيسير تبادل المعلومات بين الدول بشأن الممارسات الناجحة في مجال منع الفساد، إنكاء الوعي بما يمثلته الفساد من خطر يهدد العالم بأسره

3. القرار (4/3) للعام (2009م) المساعدة التقنية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، استحداث الأمانة أداة لجمع المعلومات بواسطة الحاسوب، لإعداد إحصاءات ووسائل بصرية معينة، كالخرائط وغيرها من الرسوم البيانية، لتمكين المؤتمر من تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية على نحو أفضل، إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، لتكون مركز امتياز للتعليم والتدريب والبحث الأكاديمي في ميدان مكافحة الفساد، توليد ونشر المعارف عن الجوانب الموضوعية من الاتفاقية، وعلى تقديم المساعدة التقنية للدول التي تطلبها، تبادل الخبرة الفنية والتجارب والدروس المستخلصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد ومنعه

4. دعم الجهود والمبادرات الوطنية الرامية إلى تنفيذ أحكام الاتفاقية، من خلال التدابير التشريعية والإدارية والقضائية الداخلية الرامية إلى إدراج المتطلبات الواردة في الاتفاقية في نظم لدانهم القانونية. وتتضمن هذه التدابير ما يلي:

- تنقيح التشريعات الداخلية المتعلقة بالفساد والجريمة الاقتصادية وغسل الأموال
- تنقيح القوانين الإجرائية، لجعلها تتماشى مع المعايير التي كرسها الاتفاقية
- وتوطيد صلاحيات ومهام سلطات مكافحة الفساد؛ وإرساء آليات مشتركة بين المؤسسات تكفل تحسين التنسيق بين السلطات الوطنية
- اعتماد مدونات قواعد سلوك موجهة إلى القطاع العام
- إعداد واعتماد خطط عمل وطنية للنهوض بجهود مكافحة الفساد
- توفير إطار مؤسسي
- سن تشريعات تكفل عنصر الشفافية في أنشطة القطاع العام

- دخال إصلاحات تشريعية تعزز فعالية الاطلاع على المعلومات، والتبليغ عن حالات الفساد؛ وإنشاء نظم إفصاح عن الموجودات
 - وضع قواعد موجهة إلى الموظفين العموميين بشأن تضارب المصالح
 - إجراء إصلاحات مؤسسية تكفل استقلالية القضاء؛ وإنشاء هيئات قضائية خاصة مختصة بمحاربة الفساد
 - اتخاذ ترتيبات رقابية وإدارية تكفل حماية المبلغين عن المخالفات والشهود
 - استخدام تكنولوجيات المعلومات والموارد الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية
 - تمكين عامة الجمهور من الاطلاع على المعلومات
- أدوات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:**

1. استعمال قائمة تقييم ذاتي مرجعية كأداة لتسهيل تقديم معلومات عن تنفيذ الاتفاقية (أن قائمة التقييم الذاتي الشاملة تتضمن إحالات مرجعية تربط ما بين اتفاقية مكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، إضافة إلى صكوك أخرى تتعلق بالفساد وتحتوي على عدد كبير من التحسينات الموضوعية والتكنولوجية الرامية إلى زيادة تيسير عملية التبليغ عن الجهود المبذولة من أجل تنفيذ الاتفاقية) (7).
2. نشر معارف بشأن الاتفاقية بغية تعزيز تنفيذها (الدعم المجاني الذي تقدمه شركة ميكروسوفت)
3. توفير فرص تدريبية للدول الأطراف حتى يتسنى لها أن تستفيد من مزاياها الكامنة
4. وجوب أن تستفيد الدول الأطراف، عند وفائها بواجباتها التبليغية

انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

من أول الدول التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 9 يناير 2004م، وهذا يعكس الاهتمام البالغ الذي توليه المملكة في مكافحة جرائم الفساد ومشاركة المجتمع الدولي في هذا الشأن، حيث أنشأت عدد من الهيئات والوحدات للتحقيق، منظومة لمكافحة الفساد، أصبحت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد جزءاً من النظام الداخلي، حيث اعتمدت مبدأ التنفيذ المباشر للاتفاقيات الدولية (النظام الأساسي للحكم، المادة (70)) بالأمر الملكي رقم أ/90 بتاريخ 14412/8/27هـ، والذي نص على أن القوانين والمعاهدات والاتفاقات الدولية التي انضمت إليها المملكة هي جزء لا يتجزأ من القانون المحلي، ولها نفس المكانة التي تحظى بها القوانين الوطنية(8).

جهود المملكة الداخلية لتنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

1. عدم التسامح مطلقاً مع الفساد وعدم منح الحصانة من الملاحقة القضائية لأي شخص عمومي، بمن في ذلك أفراد العائلة المالكة

2. وضع الإطار القانوني الوطني لمكافحة الفساد ليشمل:

- أ. نظام مكافحة الرشوة
- ب. نظام مكافحة غسل الأموال
- ج. نظام مباشرة الأموال العامة
- د. نظام مراقبة البنوك، نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، نظام مراقبة شركات التمويل
- هـ. نظام الإجراءات الجزائية
- و. نظام تأديب الموظفين
- ز. نظام الخدمة المدنية والمرسوم الملكي رقم 43 المتعلق بحماية نزاهة الخدمة لعامة
3. التعاون مع سلطات انفاذ الفنون الدولية والإقليمية من خلال اليات وشبكات مختلفة
4. أنشاء هيئات معنية بمنع الفساد ومكافحته منها (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد " نزاهة"، النيابة العامة، السلطة القضائية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، هيئة الرقابة والتحقيق ديوان المراقبة العامة، الادارة العامة للتحريات المالية
5. أنشاء لجان متخصصة في مكافحة الفساد منها (اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله، وفريق عمل لمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

• نظام الإجراءات الجزائية:

ثانياً: الفساد المالي والإداري

طبيعة الفساد:

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية سريعة الانتشار والتوزيع عبر الحدود وآفة مجتمعية فتاكة وهي ظاهرة قديمة وحديثة في نفس الوقت، وجدت في كل العصور وفي كل المجتمعات، وفي كل الأنظمة الاقتصادية والسياسية، المتعلمة والأمية، الدول المتقدمة والنامية والأقل نمواً. فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات الدول النامية، وخاصة في مؤسساتها الحكومية، يمثل سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها، لذا يقتضي مواجهتها بأساليب فنية متطورة، وقد ناضلت الكثير من الحكومات والدول الحديثة للتخلص منها، لأنها تقف عقبة في سبيل التقدم ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتطور السليم لتلك المجتمعات، وان تقشيتها في مؤسسات الدولة يعتبر من اشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي حيث انه يظهر في استغلال السلطة لأغراض شخصية و خاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وينتج عنه آثار سيئة وهي تحويل الموارد والإمكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحة أشخاص و

مصالح ذاتية(11) حدد ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن الفساد يعتبر أكبر حاجز يواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مفهوم الفساد المالي والإداري:

أولاً: مفهوم الفساد الإداري:

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري أنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته. كما عرفه جوزيف ناي Joseph Nye (12): بأنه سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة، والاستفادة المادية أو استغلال المركز، ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم، وكذلك يشتمل على سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانوني للموارد العامة من أجل الاستفادة الخاصة.

ويستنتج الباحث من التعريفات ما يلي:

1. أن الفساد الإداري هو سبب للفساد المالي والمخالفات المالية.
2. أن الفساد الإداري يشمل كل المخالفات الإدارية للوائح والنظم والقوانين والمعايير المنظمة للعمل.
3. أن الفساد الإداري سلوك وتصرف سي وفساد مخالف للأصل الذي يجب القيام به.
4. ويتضح للباحث أنه يمكن تعريف الفساد الإداري: أنه استغلال غير قانوني ولا أخلاقي للوظيفة العامة ومخالفة للقوانين والمعايير لتحقيق مصالح خاصة.

ثانياً: مفهوم الفساد المالي:

- منظمة الشفافية عرفت: أنه تحريف للسلطة ما لخدمة مصالح خاصة سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أو بسلطة قضائية أو إدارية. أما اتفاقية الأمم المتحدة: لم تقم بتعريف الفساد المالي تعريفاً وصفيّاً أو فلسفياً بل اكتفت بالإشارة إلى الجرائم التي تدخل في إطاره، والحالات التي يترجم فيها الفساد المالي إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم تجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع وجوهها والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقد وإساءة استغلال الوظيفة وتبويض الأموال(13).
- أما صندوق النقد الدولي عرفه: أنه علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بالآخرين.
- كما عرفه البنك الدولي: أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد المالي يحدث عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب وكالة أو وساطة لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاي للاستفادة من الوظيفة العامة لتعيين الأقارب وسرقة أموال الدولة مباشرة

- وعرف: أنه مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية بالتالي نجده يتمثل في ذلك السلوك غير المشروع والخارج عن الأنظمة والقوانين والمتعلقة بالانحرافات المالية بمختلف صورها.

- كما جاء في تعريفه: أنه يتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبه حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات، كما يمكن القول أن الفساد الإداري يسبق الفساد المالي وهو يمثل نتيجة حتمية له (14). ويستنتج الباحث من التعريفات ما يلي:

1. أن الفساد المالي يختص بالمخالفات والتجاوزات المالية

2. استغلال السلطة لأغراض خاصة ومنافع شخصية. ويتضح للباحث أن تعريف الفساد المالي: أنه إساءة استغلال السلطة والوظيفة العامة بغرض تحقيق منافع شخصية غير قانونية.

أسباب ظهور الفساد المالي والإداري:

- أولاً: أسباب سياسية: أن خوف العاملين من بطش السياسيين يشكل فساداً إدارياً لأنهم يلبون رغبات السياسيين، وينفذون وساطاتهم ليحافظوا على وظائفهم.
- ثانياً: أسباب اقتصادية: تؤكد الدراسات أن الفقر والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل متواصل، تؤدي لضغوطات تدفع الفرد لممارسة الفساد، إن كل هذه الضغوطات في حقيقة الأمر تشكل دافعاً لبعض أفراد المجتمع للبحث عن طرق جديدة تعوض الارتفاع المستمر في تكاليف الحياة – وخاصة في ظل استقرار الرواتب والأجور – مما يؤدي في النهاية إلى ممارسة بعض أشكال الفساد الإداري.
- ثالثاً: أسباب إدارية: ضعف رواتب الموظفين الحكوميين بما يجعلهم عرضة للانحراف والمغريات التي تؤدي بهم إلى الانغماس في ممارسات غير قديمة، وجود صلاحيات وسلطات للموظفين وللأجهزة التي يعملون بها لا تستند إلى معايير وضوابط موضوعية، تعقد وتشابك وطول الإجراءات وصعوبة الحصول على الخدمات التي تقدمها الحكومة، ضعف الروادع وأدوات العقاب بالنسبة لممارسات الفساد التي يتم تعقبها والكشف عنها، ضعف الدور الرقابي الذي يقوم به الجمهور أو الأطراف التي تتلقى الخدمات الحكومية، وجود ثقافة وقيم مؤسسة متهاونة مع ممارسات الفساد، الافتقار إلى الشفافية التي تعمل بها الأجهزة الحكومية وإحاطة الممارسات والقرارات التي تصدر عنها بسياج من السرية والغموض.
- رابعاً: أسباب اجتماعية: إن المجتمع الذي ينشأ به الأفراد يكسبهم المعتقدات والقيم والأعراف التي تؤثر في طريقة حياتهم وسلوكهم، ولكل مجتمع من المجتمعات

خصائص تجعله متميزة عن غيره من المجتمعات، ذلك إما نتيجة لنظامه الاجتماعي وعلاقاته الاجتماعية. أما العوامل البيئية والحضارية أو الثقافية أو نتيجة لعادات وتقاليد متوارثة، كذلك المجتمع المتخلف وعلاقات أفرادها وعاداتهم وتقاليدهم تفرض نفسها على المنظمات من خلال التعامل اليومي للمواطنين، كما أن التركيبة الاجتماعية والتنشئة الأسرية والميول والاتجاهات السائدة لدى غالبية المواطنين وأخلاقهم وقيمهم الفطرية والدينية ذات أثر كبير في الفساد في هذه المجتمعات. بالإضافة إلى أن كثير من الأقليات الثقافية والعرقية المنتشرة في كثير من المجتمعات النامية ترى نفسها مظلومة وليس لها خطوة فيما يتعلق بمجالات الإدارة العامة المختلفة، ومثل هذه الأقليات ربما تلجأ إلى ممارسة أساليب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات التي تحتاجها من أجهزة الإدارة العامة.

• خامساً: أسباب قانونية:

1. سوء صياغة القوانين واللوائح: قد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.
2. ضعف المساءلة في الأجهزة القانونية: حيث يكون لدى معظم العاملين بالأجهزة الإدارية في الدول النامية خاصة علاقة شخصية قوية بالعاملين بالأجهزة المحاسبية والقانونية، ومن هذا المنطلق لا يكثر ثون بما سوف تقوم به الأجهزة المعنية بمحاربة الفساد الإداري. بل إن البعض منهم يعرف مقدماً تحركات الجهات المحاسبية ولجان التفتيش ويتم اعلامه بتلك التحركات حتى لا يتم ضبطه متلبساً.
3. سوء استخدام الميزانيات الحكومية: ووجود حسابات خارج الموازنات العامة كالإنفاق العسكري وزيادته خاصة وأن ميزانيات الدفاع هي من الأسرار القومية التي لا ينبغي مناقشتها علنية، والحديث عن تفاصيلها حتى مع الأجهزة الرقابية والمحاسبية، فهذا الوضع قد ينشئ بعض الفرص لبعض المسؤولين للحصول على الرشوة من موردي الأسلحة، ويحدث هذا الأمر بشكل صارخ إذا كان الموردون عبارة عن شركات خاصة أو وسطاء وليسوا حكومات، الأمر الذي يوطد الفساد ويزيد من استفحاله في الدول النامية.
4. عدم تفصيل مبدأ العقاب: وتطبيق القانون على المخالفين أو المستغلين العمل لمصالحهم الشخصية وضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة أ والمحاسبة عليها.
5. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها: وذلك أياً كان نوع الرقابة والتي تشمل ما يأتي:-
 - أ. الرقابة القانونية: وتهدف إلى التأكد من أن الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تقوم بعمليات القبض والصرف والانفاق وفقاً لما هو محدد لها في الموازنة العامة

والقوانين والأنظمة وانسجامها مع الأنظمة المباشرة، بالإضافة إلى الإشارة إلى أي نقص أو قصور في التشريعات لمعالجتها.

ب. الرقابة المحاسبية: وتهدف إلى التأكد من المعاملات المالية التي تم تنفيذها وقيدتها في الدفاتر المحاسبية المعمول بها بوقت ملائم بالإضافة إلى التأكد من تطابق الموجودات في السجلات كما هو موجود فعلاً واتخاذ الإجراءات المناسبة في حال حدوث أي اختلال غير مبرر.

ج. الرقابة الفنية على المشاريع الرأسمالية: تهدف هذه الرقابة إلى سلامة وضمن وجودة تنفيذ المشاريع الرأسمالية.

د. رقابة الأداء: تهدف إلى الرقابة على الاقتصاد والكفاءة والفاعلية وعلى استخدام الموارد في الجهات الحكومية، ورقابة الأداء تعني رقابة مردود الانفاق بمعنى التأكد من أن انفاق الأموال قد حقق الأهداف التي تم انفاقها من أجله.

هـ. الرقابة الإدارية: وتهدف إلى مراجعة القرارات للجهات الخاضعة للرقابة، وأنها تتم وفقاً للأنظمة والتشريعات النافذة

6. غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة في قطاعات العمل العام والخاص وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

7. فقدان هيبة القانون في المجتمع: لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل القرارات في مهدها، وبالتالي يفقد المواطن العادي ثقته بهيبة القانون وتصبح حالة التجاوز على القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء.

مظاهر الفساد المالي والإداري:

1. استغلال السلطة أو الوظيفة: يأتي استغلال السلطة من موظفين لهم نفوذ قد يستغلونها في تحقيق أغراض شخصية سواء لهم أو لأقاربهم وذويهم
2. الرشوة: تعرف الرشوة على أنها قيام الموظف بأخذ أو قبول أو طلب مقابل معين، له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته، أو الامتناع عن عمل من اختصاصه كذلك أو للاخلال على أي نحو بمقتضيات واجبات الوظيفة.
3. الاختلاس: عرف الاختلاس في اللغة على أنه من خلس شيء خلساً إذا استلبه من نهره وخاتله وفي الاصطلاح: انتهاز الفرص في غفلة الناس للظفر بما يريد مما هو ممنوع عنه ومحجوب منه ويعاقب على أخذه.
4. والاختلاس هو عبث الموظف العام بالائتمان على حفظ الأموال التي وجدت بين يديه بمقتضى وظيفته سواء كانت هذه الأموال تخص الدول أو الأفراد.
5. التحيز والمحاباة (الوساطة): هو نمط سلوكي ينطلق من دوافع عنصرية أو إقليمية أو طائفية تقوم على التمييز بين المواطنين وبين المناطق أو بين شرائح المجتمع

وفئاته، وتؤدي إلى تفريق الصفوف وشق الوحدة الوطنية، وغرس العداء في النفوس وتآليب المواطنين بعضهم على بعض واضعاف ثقتهم بنزاهة الإدارة وعدالتها.

6. الابتزاز: هو نمط سلوكي يمارسه بعض الموظفين من العاملين في الوظائف السيادية أو الأمنية وغيرها من الأجهزة التأديبية والعقابية ودوائر البلدية والضرائب فغالباً ما يلجأ بعض هؤلاء إلى ابتزاز المواطنين عن طريق تخويفهم أو تهديدهم لإرغامهم على دفع المبالغ أو تقديم الأشياء العينية

7. الهدايا: عرفت الهدية على أنها دفع عين إلى شخص معين لحصول الألفة والثواب من غير طلب ولا شرط.

8. الغش: وله عدة مظاهر أهمها:

أ. الغش في البضائع: بتغيير تواريخ الاستهلاك ويقع الغش في هذا المجال من خلال تبديل تواريخ الصلاحية

ب. الغش في الصناعة وذلك بتقليد المصنوعات الأصلية وتغيير أماكن المنشأ.

9. الاحتكار: وهي ظاهرة مرتبطة بنشاط السوق ومدى الحرية الاقتصادية المتوفرة وغياب الرقابة الفعالة وايضاً احتكار الاستيراد أو ما يسمى (ترخيص حصرية الاستيراد).

10. احتيال الحاسب الآلي: يتجسد في أي تصرف احتيالي يتعلق باستخدام الحاسب الآلي بطريقة ويعتزم بها الفرد الحصول على عائد غير قانوني، على سبيل المثال عملية الاحتيال التي تتم بواسطة الحاسب الآلي يتم فيها تحويل كسور حسابات الفائدة إلى حساب شخصي.

الدراسة الميدانية

اجراءات الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع الظاهرة موضع البحث، ويهدف هذا المنهج إلى دراسة خصائص المجتمع المراد دراسته وطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في اليات مكافحة الفساد كمتغير مستقل الكشف عن الفساد المالي والاداري كمتغير تابع ويقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، و تحليل وتفسير نتائج الاختبارات الإحصائية في الجانب العملي، وذلك باستخدام الأسلوب التطبيقي من خلال توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة، بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات. حيث تم الاعتماد على آراء العاملين في الهيئات الوطنية بالمملكة العربية السعودية العاملة في مجال مكافحة الفساد.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الأفراد العاملين في الهيئات الوطنية والوحدات العاملة في مكافحة الفساد لمالي والإداري، أما عينة الدراسة فتشتمل على العاملين من شاغلي المواقع الإدارية الوسطى والعليا باعتباره أهم مجتمع توفرت فيه هذه الظاهرة بصورة ملفتة للنظر من بين المجتمعات الأخرى، لذا تم اختيار هذه الشريحة المهمة.

عينة الدراسة:

لقد تم اختيار عينة غير احتمالية قصدية وذلك نسبة لكبر مجتمع الدراسة المتمثل في مدراء ورؤساء وموظفي أقسام المؤسسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفي ظل قيود الوقت والجهد تم اختيار 83 عينة للدراسة باستخدام الطريقة غير الاحتمالية العمدية.

اداة الدراسة:

- تم تصميم اداة الدراسة وهي الاستبانة والتي سوف تم الاعتماد في تصميمها على آراء مجموعة من الكتاب والباحثين في مجال موضوع الدراسة للحصول على البيانات الأولية والثانوية اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة، بالشكل والطريقة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة، وتضمنت أسئلة ذات محددة الإجابة أو مغلقة وقد تضمنت الاستبانة ثلاثة أجزاء هي: أولاً: القسم الأول: - تضمن متغيرات تتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من خلال (4) عبارات وهي: (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة). ثانياً: قياس متغيرات الدراسة: - تضمن محورين: المحور الاول اليات مكافحة الفساد وفق اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية يتكون من اربعة ابعاد (التدابير الوقائية في تعزيز الشفافية، الجانب الجنائي، استرداد الأموال من الفساد، متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية) المحور الثاني الفساد المالي والاداري

ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث طبقت المعادلة على العينة التي سحبت في السابق لقياس الصدق البنائي والجدول التالي يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول: يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاوَر الإستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
المحور الأول	19	0.81
المحور الثاني	6	0.84
معامل الثبات العام	25	0.91

يتضح من الجدول راعلاه أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عال حيث بلغ (0.91) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة، معامل ألفا "؛ لقياس ثبات أداة الدراسة، المتوسط الحسابي الموزون "Alpha Cronbach كرونباخ " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة Weighted Mean (المرجح) " Mean الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، المتوسط الحسابي " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسية "Standard Deviation" (متوسط متوسطات العبارات)، سيتم استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، وسيتم حساب معامل ارتباط بيرسون " (لمعرفة العلاقة والتحقق من فرضيات الدراسة Pearson Correlation Coefficient ر)

نتائج تحليل الدراسة

المعلومات الشخصية:

جدول رقم (1): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الشخصية

العمر	العدد	النسبة	المسمى الوظيفي	العدد	النسبة
30 سنة فأقل	15	18%	مدير عام	4	5%
31-40 سنة	21	25%	رئيس قسم	12	14%
41-50 سنة	40	5%	قاضي	7	8%
أكثر من 50 سنة	7	8%	مراجع - مرقب مالي	21	25%
المؤهل العملي	العدد	النسبة	موظف	28	34%
بكالوريوس	29	34.9%	اخرى	11	13%
دبلوم عالي	6	7.2%	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
ماجستير	14	16.9%	6-10 سنوات	9	10.8%
دكتوراه	34	41.0%	11-15 سنة	15	18.1%

41%	34	20-16 سنة			
30.1%	25	21 سنة فأكثر			

تظهر نتائج الجدول اعلاه ان 55% من المبحوثين تتراوح اعمارهم بين 41-50 سنة وهم الفئة الاكثر، كم نجد أن 34% يحملون مؤهل "دكتوراة وهذا مؤشر لارتفاع مستوي المؤهل العلمي الشيء الذي ينتج عنه ارتفاع في مستوي المعرفة باهداف الدراسة، بينما نجد هنالك تباين في المسمي الوظيفي حيث نجد 34% منهم " موظف"، وفي مغير سنوات الخبرة نجد ان 71% خبرتهم من 16 سنة فأكثر، مما يفسر ارتفاع في مستوي الخبرة لدى افراد عينة الدراسة.

محاور الدراسة:

المحور الأول: اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية
جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأستجابات أفراد عينة الدراسة
نحو اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية مرتبة
ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي (الانحراف المعياري)	العبرة
التدابير الوقائية في تعزيز الشفافية			
3	أوافق بشدة	4.40.)748(	تعمل الهيئات الوطنية بصورة مستقلة لمكافحة الفساد
5	أوافق بشدة	4.34.)737(	توفر المؤسسة مدونات لسلوك الموظفين
2	أوافق بشدة	4.42.)544(	يتم تعزيز الشفافية من خلال توفير مرجعيات (فواتير – أذونات) في التعاملات المالية والمشتريات العامة
4	أوافق بشدة	4.40.)624(	يتم اشراك منظمات المجتمع المدني في انشاء أليات مكافحة الفساد
6	أوافق	4.17.)908(	تتبنى المؤسسة برامج تدريبية لتعزيز قدرات موظفي الدولة في التحقيق والاستثعاء
1	أوافق بشدة	4.47.)471(	يتم تقديم المساعدة التقنية للجهات الرقابية في تطوير إمكاناتها في مكافحة الفساد
الجانب الجنائي			

1	أوافق بشدة	4.58.)607(	يوفر نظام الإجراءات الجزائية مواد تقوم لتجريم الفساد المالي والاداري
3	أوافق بشدة	4.48.)612(	يتم تقديم المساعدة القانونية والاحلاقات القضائية المتعلقة بالفساد
4	أوافق	4.12.)968(	هنالك اتفاقيات لتسليم المتهمين بجرائم الفساد
5	أوافق	4.12.)955(	يتم تطبيق العقوبات المناسبة في حالة ارتكاب الموظف لجرائم الرشوة من خلال المواد المتعلقة بذلك (السجن، الغرامة المالية)
2	أوافق بشدة	4.49.)571(	تتوفر المؤسسة اليات لتسوية النزاعات الناشئة في جرائم مكافحة الفساد
استرداد الأموال من الفساد			
1	أوافق بشدة	4.37.)760(	يتم التحقق من هوية العملاء
2	أوافق بشدة	4.24.)742(	العمل على فحص حسابات الموظفين العموميين
3	أوافق بشدة	4.22.)687(	يتم اعلان ابرام الزمة المالية للمسؤولين المالين والإداريين
4	أوافق	4.12.)710(	يتم تبادل المعلومات على المستوى الدولي فيما يتعلق بإبرام الزمة المالية
متابع تنفيذ أحكام الاتفاقية			
3	أوافق	4.11.)544(	توجد تقارير دورية للتحقق من تنفيذ ما جاء في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد
1	أوافق بشدة	4.27.)754(	تعمل المؤسسة على اصدار تدابير تشريعية وإدارية في مكافحة الفساد تكون أكثر صرامة ومواكبة للمستجدات المحلية
4	أوافق	4.02.)547(	تمتلك المؤسسة موظفين لديهم مؤهلات أكاديمية متخصصة في مكافحة الفساد

2	أوافق	4.15.(666)	يوجد نظام لتقييم أداء اليات مكافحة الفساد بصورة مستمرة
	أوافق بشدة	4.30(.711)	المتوسط العام

أن درجة موافقة أفراد العينة نحو تطبيق اليات مكافحة الفساد في يتضح من الجدول رقم (2):
 ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية جاءت بدرجة أوافق بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.30 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي من (من 4.21 وحتى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة، وبنسبة استخدام 87%، مما يفسر أن اليات مكافحة الفساد جاءت بدرجة مرتفعة في تأثيرها علي الحد من الفساد المالي والاداري، وتراوحت المتوسطات الحسابية لآراء العينة بين (4.02 – 4.58)، مما يوضح التفاوت في إستجابات عينة الدراسة نحو تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية جاءت، حيث أهم العبارات التي توضح ذلك: جاءت العبارة " يوفر نظام الإجراءات الجزائية مواد لتجريم الفساد المالي والاداري " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة أوافق بشدة بمتوسط (4.58 من 5.00). جاءت العبارة " تتوفر المؤسسة اليات لتسوية النزاعات الناشئة في جرائم مكافحة الفساد " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة أوافق بشدة بمتوسط (4.49 من 5.00). جاءت العبارة " يتم تقديم المساعدة القانونية والاحلاقات القضائية المتعلقة بالفساد " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة أوافق بشدة بمتوسط (4.48 من 5.00). عليه ان تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية له دور فعال في الحد من الفساد المالي والاداري وذلك من خلال الية نظام الإجراءات الجزائية، مما يعكس الجهود الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة وانها تعمل على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال توفير هيئات ووحدات وطنية للقيام بذلك: هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (سمران الحويطي) التي توصلت الى انه بذلت المملكة جهود جبارة في مجال مكافحة الفساد واسترداد محصلاته، قدمت المبادرات واستضافت المؤتمرات الدولية والاقليمية من اجل تحقيق هدفها في تفويض الفساد المالي والاداري

المحور الثاني: اسباب الفساد المالي والإداري

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأستجابات أفراد عينة الدراسة نحو اسباب الفساد المالي والإداري مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

العبارة	المتوسط الحسابي الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
---------	-----------------------------------	---------------	---------

3	أوافق بشدة	495(4.59.)	تدني مستوى المرتبات في القطاعات الحكومية وعدم القدرة على تلبية متطلبات العيش والحياة الكريمة
5	أوافق بشدة	545(4.57.)	عدم وجود قوانين رادعة للفسادين
4	أوافق بشدة	566(4.58.)	ضعف المساءلة القانونية وعدم محاسبة الفاسدين ومحاکمتهم على جرائمهم في الفساد المالي
6	أوافق بشدة	610(4.55.)	ضعف الجهات الرقابية وعدم تفعيلها
2	أوافق بشدة	480(4.65.)	غياب الالتزام الأخلاقي والديني
1	أوافق بشدة	471(4.67.)	اتساع صلاحيات بعض المسؤولين وعدم متابعتهم
	أوافق بشدة	466(4.60.)	المتوسط العام

أن درجة موافقة أفراد العينة نحو مسببات الفساد المالي والإداري يتضح من الجدول رقم (3): جاءت بدرجة أوافق بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.60 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي من (من 4.21 وحتى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة، ونسبة استخدام 87%، مما يفسر أن ومسببات الفساد المالي والإداري جاءت بدرجة مرتفعة في تأثيرها، وتراوحت المتوسطات الحسابية لآراء العينة بين (4.55 – 4.67)، مما يوضح التجانس في إستجابات عينة الدراسة نحو انواع ومسببات الفساد المالي والإداري، حيث أهم العبارات التي توضح ذلك: جاءت العبارة " اتساع صلاحيات بعض المسؤولين وعدم متابعتهم " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة أوافق بشدة بمتوسط (4.67 من 5.00). جاءت العبارة " غياب الالتزام الأخلاقي والديني " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة أوافق بشدة بمتوسط (4.65 من 5.00). جاءت العبارة " تدني مستوى المرتبات في القطاعات الحكومية وعدم القدرة على تلبية متطلبات العيش والحياة الكريمة " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة أوافق بشدة بمتوسط (4.59 من 5.00). عليه ان هنالك مسببات للفساد المالي والإداري ويمكن ان يعزي ذلك الي ان استغلال السلطة من موظفين لهم نفوذ قد يستغلونها في تحقيق أغراض شخصية سواء لهم أو لأقاربهم وذويهم، هذا بالإضافة الى ضعف رواتب الموظفين الحكوميين بما يجعلهم عرضة للانحراف والمغريات التي تؤدي بهم الى الانغماس في ممارسات غير قويمه، وجود صلاحيات وسلطات للموظفين وللأجهزة التي يعملون بها لا تستند إلى معايير وضوابط موضوعية، لكل ذلك وغيره نجد ان هنالك اسباب قوية للفساد المالي والاداري لذا ضرورة توفر اليات لمكافحة الفساد بكل اشكاله المالية والادارية.

تحليل الفرضيات:

الاختبار للفرضية الأولى: وجود علاقة الارتباط المعنوية بين توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الية اتفاقية الأمم المتحدة و الية نظام الاجراءات الجزائية لمكافحة الفساد

تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون الذي يستخدم في قياس مدي الارتباط في متغيرات sig (الدراسة مع بعضها البعض ومعرفة ما نوع العلاقة الطردية او العكسية، اذ اعتمد قيمة) في اختبار الفرضيات لأجل دقة النتائج، اذا كانت قيمتها اقل من (0.05) دل على القبول للفرضية حيث ان النتائج كما مبين ادناه:

الجدول رقم (4): يوضح علاقة الارتباط بين متغيرات الفرضية

Correlations		
نظام الاجراءات الجزائية		
اتفاقية الأمم المتحدة	Pearson Correlation	.751.**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	83
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

(تبين ان قيمة معامل الارتباط بيرسون بين تطبيق اتفاقية الأمم 4من خلال النظر في الجدول) المتحدة لمكافحة الفساد ونظام الاجراءات الجزائية تمتاز بقيمة معنوية وتصل (0.751) وهي تقل من (0.01)، أي ان (sig=000 قيمة موجبة وان العلاقة طردية وان هذه العلاقة معنوية. هنالك تجانس بين نظام الاجراءات الجزائية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) مما يعكس ان الجهود الوطنية المتمثلة في نظام الاجراءات الجزائية وغيرها تتطابق الياتها مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وقابلة للتطبيق، ويمكن ان يعزى ذلك الي ان تطبيق اليات مكافحة الفساد في لدورها الفعال في مكافحة الفساد المالي والاداري من خلال نظام الإجراءات الجزائية الذي يوفر مواد تقوم لتجريم الفساد المالي والاداري، تتوفر اليات لتسوية النزاعات الناشئة في جرائم مكافحة الفساد، المساعدة القانونية والاحلاقات القضائية المتعلقة بالفساد

الاختبار للفرضية الثانية هنالك تأثير معنوي من تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية ومكافحة الفساد المالي والإداري

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة أكثر العوامل المؤثرة من المتغيرات المستقلة (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نظام الاجراءات الجزائية) في تأثيرها على المتغير التابع (مكافحة الفساد المالي والاداري)

الجدول (6) يمثل حساب القوة التفسيرية للنموذج

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.842a	.741	.710	1.445
a. Predictors: (Constant), اليات مكافحة الفساد				

وجود تأثير لتطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية Anova الجدول (7) يمثل اختبار الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية ومكافحة الفساد المالي والإداري

ANOVAa					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	52.647	1	52.647	14.437	.000
1 Residual	961.161	81	11.866		
Total	1013.807	82			
a. Dependent Variable: الفساد المالي والاداري					
b. Predictors: (Constant), اليات مكافحة الفساد					

الجدول (8) يمثل معاملات الانحدار التاثير لتحليل البيانات والالتزامات الأخلاقية في المحاسبة

Coefficientsa					
Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	37.781	3.943		9.581	.000
1 اتفاقية الأمم المتحدة	.678	.113	.457	44106	.000
2 نظام الاجراءات الجزائية	.832	.101	.678	54.765	.000
a. Dependent Variable: الفساد المالي والاداري					

تدل نتائج الاختبار (F) الى وجود أثر من تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية ومكافحة الفساد المالي والإداري كما موضحة في جدول رقم

(7) حيث ان قيم F بلغت (14.437) فى المستوى المعنوي (0.000) وهى اقل من 0.05 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيده جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به، كما نجد ان قيمة معامل التحديد (0.741)، أي أن (74%) من العوامل التي تؤثر في مكافحة لفساد المالي والاداري تعزى إلى تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية، كما نجد ان التأثير معنوي حيث ان القيمة المعنوية لاختبار t تساوي (0.000) وان قيمة التأثير = 0.832. وهذا يعني ان زيادة تطبيق نظام الاجراءات الجزائية وحدة واحدة من الانحرافات المعيارية سيؤدي الى زيادة مستوى مكافحة لفساد المالي والاداري بنسبة (83%) وهذا يوضح مقدار نظام الاجراءات الجزائية في مكافحة لفساد المالي والاداري، بيتما التأثير في متغير اتفاقية الأمم المتحدة = 0.678. وهو تأثير معنوي وذو دلالة احصائية وياتي في المرتبة الثانية

عليه يتم قبول الفرضية هنالك تأثير معنوي من تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية ومكافحة الفساد المالي والإداري

الخاتمة

أولاً: النتائج:

1. أن درجة موافقة أفراد العينة نحو تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية جاءت بدرجة أوافق بشدة، وبنسبة موافقة 86%، وذلك من خلال الية نظام الإجراءات الجزائية، مما يعكس الجهود الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة وانها تعمل على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال توفير هيئات ووحدات وطنية للقيام بذلك
2. أن درجة موافقة أفراد العينة نحو مسببات الفساد المالي والإداري جاءت بدرجة أوافق بشدة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.60 من 5)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي من (4.21 وحتى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة، وبنسبة استخدام 92%، من أهم مسببات الفساد المالي والاداري تتمثل اتساع صلاحيات بعض المسؤولين وعدم متابعتهم، غياب الالتزام الأخلاقي والديني، تدني مستوى المرتبات في القطاعات الحكومية وعدم القدرة على تلبية متطلبات العيش والحياة الكريمة
3. هنالك تجانس بين نظام الاجراءات الجزائية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مما يعكس ان الجهود الوطنية المتمثلة في نظام الاجراءات الجزائية وغيرها تتطابق الياتها مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وقابلة للتطبيق
4. وجود أثر من تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية ومكافحة الفساد المالي والإداري
5. أن (74%) من العوامل التي تؤثر في مكافحة لفساد المالي والاداري تعزى إلى تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية

6. ان زيادة تطبيق نظام الاجراءات الجزائية وحدة واحدة من الانحرافات المعيارية سيؤدي الى زيادة مستوى مكافحة لفساد المالي والاداري بنسبة (83%)
7. هنالك تأثير معنوي من تطبيق اليات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية ومكافحة الفساد المالي والإداري
8. أنشأت المملكة هيئات معنية بمنع الفساد ومكافحته منها (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد " نزاهة"، النيابة العامة، السلطة القضائية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، هيئة الرقابة والتحقيق، ديوان المراقبة العامة، الادارة العامة للتحريات المالية
9. أنشأت لجان متخصصة في مكافحة الفساد منها (اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله، وفريق عمل لمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

ثانياً: التوصيات

1. العمل على زيادة الاهتمام باتفاقية الأمم المتحدة ونظام الاجراءات الجزائية وتفعيلها في كل القطاعات الحكومية لما لها من دور إيجابي في الحد من الفساد المالي والإداري.
2. العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية نظام الاجراءات الجزائية يتمكن من القيام بأداء مهامه باستقلالية كاملة.
3. العمل على اختيار كادر مؤهل لموظفي نظام الاجراءات الجزائية يتمتع بمؤهلات أكاديمية متخصصة في مكافحة الفساد المالي والإداري
4. ضرورة التدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة لتأهيل العاملين للقيام بدورهم على أكمل وجه.
5. اصدار قوانين تلزم المراجعين الداخليين بإبلاغ لجان المراجعة أو مجالس الإدارة بأي مخالفات في الفساد المالي والإداري وتشديد العقوبات الجنائية على كل مراجع داخلي يخالف هذا عمداً وشطبه من سجلات المراجعين الداخليين.
6. بضمنان مساءلة ومحاسبة فعالة من خلال تطوير اليات تقييم الاداء الحكومي وتعزيز دور الهيئات الرقابية في ملاحقة الفساد.
7. العمل على التعاون مع سلطات انفاذ القانون الدولية والإقليمية من خلال اليات وشبكات مختلفة
8. ضرورة استخدام تكنولوجيات المعلومات والموارد الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية

مقترحات لأبحاث مستقبلية:

1. اجراء دراسة العلاقة بين دور وفعالية اتفاقية الأمم المتحدة ومبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري.

2. دور ونظام الاجراءات الجزائية كأحد آليات المخاطر في الحد من الفساد المالي والإداري

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الرابط <https://www.unodc.org/rome>

أمين السيد أحمد لطفي، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد، (بني سويف: الدار الجامعية، 2014م) ص 25

صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، (القاهرة: كتب عربية للنشر، 2006م، ص 46

عاتي يميته، الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وأثاره على التنمية الاقتصادية، في الملتقى الوطني حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8 مايو قالمه، الجزائر، 24-25 ابريل 2018م، ص2

عصام عبدالفتاح مطر، الفساد الإداري، (طرابلس: دار الجامعة الجديدة، 2011) ص

علي سكر عبود "تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 1 (2010م) ص121

قوري طانية، حمادة سعاد، "الفساد المالي وآليات مكافحته"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبدالرحمان ميرة 2014م، الجزائر ص23

اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (142) بتاريخ (1436/21هـ)

محمد الصيرفي، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، الطبعة الأولى (الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، 2008م) ص38

منوتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المنعقد في - CAC/COSP/IRG/II/1/1/Add فيينا 2018 وثيقة رقم 20

ميلود تومي، محمد لمين علون "التدقيق الداخلي كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 20، ديسمبر 2016م ص 211

نجوى محمود أحمد أبو جبل، دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الاعمال المصرية، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 39، العدد 3، سبتمبر 2019م، ص 1-47

نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2) بتاريخ 1435/1/22هـ
يوسف عبد عطية بحر، الفساد الإداري المسببات والعلاج، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة
العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 2، غزة، 2011م، ص 1-46
أولاً: المراجع باللغة الانجليزية

D. Osterfeld. (1992). "Corruption and Development" Journal of
Economic Growth, 2(4), United States.

Oxford Learner's Pocket Dictionary. (2007). third edition, Oxford
University Press, United Kingdom.

Sam Vaknin. (2003). Crime and Corruption, United Press International,
Skopje, Macedonia.

Yadav, Gopal J. (2005). "Corruption in Developing Countries: Causes and
Solutions," Global Blues and Sustainable Development: The Emerging
Challenges for Bureaucracy, Technology and Governance, International
Political Science Association, University of South Florida, United States

"نظرة الطالب وتأمل المعلم في تطوير مهارات التعلم: دراسة مقارنة في ضوء أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية في مدارس شرقي القدس"

د. أيمن أبو حجاج

أ. نرمين أبو ساره

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تصورات معلمي والطلبة في شرقي القدس نحو تطبيق أبعاد نموذج الدائرة الذهبية في التعليم (لماذا/ كيف/ ماذا)، وعلاقة ذلك بالتأمل التربوي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (301) معلمًا ومعلمة، و(447) طالبًا وطالبة من المدارس الحكومية في شرقي القدس. تم تطوير أداتين للدراسة: استبانة للمعلمين مكونة من (25) فقرة موزعة على خمسة محاور (الغاية والدافعية، أساليب التعلم، ناتج التعلم، التأمل المهني، ومهارات التفكير)، واستبانة للطلبة مكونة من (21) فقرة موزعة على أربعة محاور (الغاية، أساليب التعلم، ناتج التعلم، والتأمل الشخصي). وقد تمت خلال الفصل الدراسي الثاني من العام 2024-2025. وتم التأكد من صدق الأداة وثباتها، وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS). أظهرت النتائج أن تطبيق أبعاد نموذج الدائرة الذهبية لدى المعلمين كان مرتفعًا، وظهر ارتباط دال إحصائيًا بين مستوى التأمل المهني وتطبيق النموذج. كما وجدت فروق دالة إحصائية في محور الغاية والدافعية لصالح المعلمين ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات)، وفي محوري التأمل المهني ومهارات التفكير لصالح حملة الدكتوراه. في المقابل، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس. أما بالنسبة للطلبة، فقد جاءت تصوراتهم بدرجة متوسطة إلى مرتفعة، وكان أعلى متوسط في محور الغاية، مع وجود علاقة ارتباطية دالة بين تأملاتهم الذاتية وإدراكهم لتطبيق أبعاد النموذج، دون وجود فروق دالة إحصائية تبعًا للجنس أو الصف. أوصت الدراسة بتكثيف برامج التأهيل المهني التي تدمج التأمل الذاتي والنماذج التربوية المعاصرة كالدائرة الذهبية في ممارسات المعلمين.

الكلمات المفتاحية:

نموذج الدائرة الذهبية، مهارات التعلم، أنماط التعلم.

Abstract:

This study aimed to explore the perceptions of teachers and students in East Jerusalem regarding the implementation of the Golden Circle Model dimensions in education ("Why / How / What") and its relation to educational reflection. The study employed a descriptive analytical approach and included a sample of 301 teachers and 447 students from public schools in East Jerusalem. Two research instruments were

developed: a 25-item teacher questionnaire distributed across five dimensions (purpose and motivation, learning strategies, learning outcomes, professional reflection, and thinking skills), and a 21-item student questionnaire covering four dimensions (purpose, learning strategies, learning outcomes, and personal reflection). The study was conducted during the second semester of the 2024–2025 academic year. The validity and reliability of the tools were confirmed, and data were analyzed using SPSS. Findings revealed that teachers demonstrated a high level of implementation of the Golden Circle Model, with a statistically significant correlation between professional reflection and model application. Significant differences were found in the "purpose and motivation" dimension in favor of teachers with over 10 years of experience, and in the dimensions of professional reflection and thinking skills in favor of teachers holding doctoral degrees. No statistically significant differences were observed based on gender. As for students, their perceptions ranged from moderate to high, with the highest mean in the "purpose" dimension. A significant positive correlation was found between students' self-reflection and their perception of the model's application, with no significant differences based on gender or grade level. The study recommends enhancing professional development programs that integrate self-reflection and contemporary educational models such as the Golden Circle into teachers' practices.

Keywords:

Golden Circle Model, Learning Skills, Learning Styles.

المقدمة

في ظل التحوّلات المتسارعة التي يشهدها التعليم المعاصر، تزداد الحاجة إلى إعادة النظر في كيفية فهم الطالب لتجربته التعليمية، وتأمل المعلم في ممارساته التدريسية. فالتعلّم لم يعد مجرد تلقّي للمعرفة، بل أصبح عملية تفاعلية تتطلب وعيًا ذاتيًا من الطالب، وتخطيطًا مرئيًا ومتفكرًا من المعلم، داخل بيئة تعليمية تراعي الفروق الفردية في الفهم، الأسلوب، والدافعية.

ضمن هذا السياق، يُعدّ مفهوم أنماط التعلّم أحد المداخل التربوية لفهم الفروقات الفردية بين الطلاب، من حيث طريقة استقبالهم للمعلومة ومعالجتها. وقد ناقشت دراسات عديدة علاقته بالأداء الأكاديمي والمشاركة الصفية، مثل دراسة (Pashler et al, 2009) التي شكّكت في فعالية مطابقة التدريس للنمط، مقابل دراسات أظهرت أثرًا إيجابيًا في التحفيز والتفكير

(Wilkinson, 2017, Pickard, 2013). بالمقابل، فإن اعتماد أساليب تدريس موحدة من قبل المعلم قد يُهمّش أنماطًا مختلفة من التعلّم، ويُضعف من فاعلية التدريس.

إلى جانب ذلك، يُقدّم نموذج الدائرة الذهبية (Sinek, 2009) إطارًا تنظيميًا لفهم كفاءات التصميم التعليمي، من خلال التركيز على الغرض "لماذا؟"، والطريقة "كيف؟"، والمحتوى "ماذا؟". حين يُستخدم هذا النموذج في التخطيط للتعليم، فإنه يعزز من وعي المعلم بأهدافه، ويُوجّهه نحو اختيار أساليب تعليم تتماشى مع احتياجات طلابه المتنوعة. كذلك، فإنه يُمكن الطالب من فهم عملية التعلّم كمسار هادف وليس كاستقبال معلومات فقط.

إن الدمج بين أنماط التعلّم ونموذج الدائرة الذهبية يفتح المجال نحو تطوير بيئة تعليمية تعزز التفكير التأملي، النقدي، التحليلي، والإبداعي لدى الطالب، وتدعم في الوقت نفسه وعي المعلم بدوره التيسيري والتربوي. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى مقارنة بين وعي الطالب بأنماط تعلّمه، وتأمل المعلم في ممارساته التدريسية، داخل سياق محلي خاص يتمثل في مدارس شرقي القدس، حيث تتداخل التحديات التربوية مع معطيات اجتماعية وثقافية متغيرة.

وعلى الرغم من تنامي الاهتمام العالمي بتطبيق أنماط التعلّم وتوظيف نماذج فكرية في تحسين التعليم، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تبحث العلاقة المتبادلة بين وعي الطالب بأنماط تعلّمه وبين تأمل المعلم في ممارساته، خصوصًا في البيئات المركّبة ثقافيًا وتعليميًا مثل مدارس شرقي القدس. كما أن توظيف نموذج الدائرة الذهبية لا يزال محدودًا في المجال التربوي، وغالبًا ما يُستخدم في التخطيط الإداري أو التسويق، دون تكييف ممنهج لغايات تطوير الممارسات التعليمية أو تعزيز الفهم الذاتي لدى الطالب والمعلم. من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة في سد هذه الفجوة، من خلال دمج أنماط التعلّم والدائرة الذهبية في تحليل مزدوج لتجربة التعليم من منظور الطالب والمعلم على حد سواء.

وتكمن أهمية الدراسة في طبيعتها المقارنة التي تسلّط الضوء على العلاقة بين نظرة الطالب لتجربته التعليمية وبين تأمل المعلم لأدائه، بما يُسهم في تعزيز الفهم المتبادل بين الطرفين وتحسين ممارسات التعلّم والتدريس على حد سواء.

الإطار النظري

في ضوء ما تناولته المقدمة من تحولات في فلسفة التعليم وتطور في فهم أدوار كل من الطالب والمعلم داخل البيئة التعليمية، تبرز الحاجة إلى تأسيس إطار نظري يُعمّق النقاش حول المرتكزات المفاهيمية التي يقوم عليها هذا البحث. فالعنوان المقترح "نظرة الطالب وتأمل المعلم في تطوير مهارات التعلّم: دراسة مقارنة في ضوء أنماط التعلّم ونموذج الدائرة الذهبية في مدارس شرقي القدس" يقتضي الوقوف عند مرتكزين تحليليين متكاملين: أنماط التعلّم، بوصفها مرآة للفروقات الفردية في أساليب اكتساب المعرفة، ونموذج الدائرة الذهبية، بوصفه إطارًا فكريًا يعيد صياغة الغايات والوسائل في الممارسة التعليمية. ومن خلال تحليل هذين المرتكزين، يسعى الإطار النظري إلى بناء أساس علمي يُفسّر ديناميكيات العلاقة بين المتعلم والمعلم، كما تنعكس في استجاباتهم للتجربة التعليمية، بما يراعي الخصوصية السياقية والثقافية لبيئة مدارس شرقي القدس.

أولاً: أنماط التعلم

مفهوم أنماط التعلم

يمثل مفهوم أنماط التعلم أحد الركائز التربوية المعاصرة التي تهدف إلى تفسير الفروقات الفردية في طرائق إدراك الطلاب للمعلومات ومعالجتها وتطبيقها في المواقف التعليمية المختلفة. ووفقاً لـ (Wickramasinghe & Hettiarachchi, 2016) فإن نمط التعلم لا يُعدّ مجرد أسلوب حسي بل يتداخل مع التفضيلات المعرفية والانفعالية والسياقية للطلاب، ما يفرض على المعلم استجابات تعليمية متميزة تستند إلى فهم معمق لاحتياجات المتعلمين داخل الصف.

تصنيف أنماط التعلم: نموذج VARK

من النماذج الرائدة في تصنيف أنماط التعلم نموذج VARK الذي طوّره (Fleming, 1992)، والذي يُقسّم المتعلمين إلى أربعة أنماط أساسية: البصري (Visual)، السمعي (Auditory)، القائم على القراءة والكتابة (Read/Write)، والحركي (Kinesthetic). يشير هذا النموذج إلى أن التمايز بين المتعلمين لا يكمن في القدرة فحسب، بل في الوسيط الحسي والمعرفي الذي يفضلته كل متعلم. وقد أظهرت دراسة (عارف، 2022) أن دمج هذا التصنيف في تصميم الأنشطة التعليمية يُحسن من استيعاب الطلاب ويُنمي دافعتهم، خاصة في صفوف المرحلة الأساسية.

الجدول حول مطابقة أساليب التدريس للنمط

رغم تبني العديد من المؤسسات التربوية لنظرية أنماط التعلم في تخطيط التدريس، إلا أن فعاليتها ظلت موضع نقاش. فقد أشار (Pashler et al, 2009) إلى أن الأدلة التجريبية لا تدعم بوضوح فرضية أن مطابقة أسلوب التدريس مع نمط التعلم تؤدي إلى تحسين في التحصيل. بالمقابل، بيّنت دراسات مثل (Wilkinson, 2013) و (Pickard, 2017) أن التنوع في أساليب العرض والنشاطات التربوية – حتى دون مطابقة نمطية دقيقة – يُفضي إلى رفع مستوى التفاعل الصفّي، ويُعزّز تنمية مهارات التفكير والتحليل لدى الطلاب.

أنماط التعلم في السياق التربوي لمدارس شرقي القدس

في السياقات التعليمية المركّبة، مثل مدارس شرقي القدس، التي تتسم بتنوع ثقافي ولغوي واجتماعي، تزداد الحاجة إلى تبني ممارسات تعليمية تستند إلى فهم الفروق الفردية بين الطلاب. أشارت دراسة (Wickramasinghe, 2016) إلى أن تبني نهج يراعي أنماط التعلم يُسهم في تحقيق بيئة تعليمية دامجة، تتيح لجميع الطلاب فرصاً متكافئة للمشاركة. كما أظهرت دراسة (Pickard, 2017) أن إدراك الطالب لنمطه التعليمي يُعزّز من مسؤوليته عن مسار تعلمه، ويُنمي لديه مهارات التنظيم الذاتي، مما يُعدّ مطلباً أساسياً في تربية متعلم القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: نموذج الدائرة الذهبية ومهارات التفكير

المفهوم والنشأة

نموذج الدائرة الذهبية (Golden Circle) هو إطار مفاهيمي طوّره (Sinek, 2009) في سياق القيادة والتأثير، ويقوم على ثلاث دوائر متداخلة تبدأ من المركز إلى الخارج: "لماذا؟" (Why)،

و"كيف؟" (How)، و"ماذا؟" (What). الفرضية الأساسية في هذا النموذج هي أن الأفراد والمؤسسات المؤثرة تبدأ دائماً من "الغاية" أو المعنى العميق لأفعالها (لماذا؟)، ثم تنتقل إلى الطريقة التي تنفذ بها (كيف؟)، وأخيراً إلى المنتج أو المخرجات (ماذا؟). هذا الترتيب يهدف إلى تحفيز الالتزام الداخلي، بدلاً من التركيز فقط على السلوك الظاهري، ويؤسس لمنظور متكامل في التفكير الاستراتيجي (Wickramasinghe, 2016).

توظيف نموذج الدائرة الذهبية في السياق التربوي

في المجال التربوي، انتقل نموذج الدائرة الذهبية من حقل القيادة إلى ممارسات التخطيط والتصميم التعليمي، لا سيما في ضوء الحاجة إلى إعادة تعريف أهداف التدريس وربطه بالمعنى الشخصي والرسالي للمعلم. يشير (Wickramasinghe, 2016) إلى أن اعتماد النموذج في البيئات التعليمية يُسهم في بناء وعي منهجي لدى المعلم، يبدأ من سؤاله عن الغاية من العملية التعليمية (لماذا أدرس؟)، ثم البحث في كيفية التدريس (كيف أدرس؟)، ويصل إلى تحديد المحتوى أو النشاط التعليمي المناسب (ماذا أدرس؟). هذا الترتيب يساعد على خلق بيئة تعليمية أكثر وعياً وتناغماً بين الهدف والطريقة والمحتوى، وخاصة عندما يتم دمج هذا الإطار مع استراتيجيات مثل أنماط التعلم.

دور المعلم في ضوء نموذج الدائرة الذهبية

يمنح هذا النموذج المعلم دوراً تأملياً قيادياً، حيث يُعيد التفكير في دوافعه التربوية ويخطط لممارساته التدريسية من منطلق ذاتي وواعٍ. في هذا السياق، توضح (Pickard, 2017) أن تحديد "لماذا" في البداية يُعزز من الحافز الداخلي للمعلم، ويزيد من قدرته على اتخاذ قرارات تعليمية تتماشى مع قيمه التربوية. كما أن الانتقال إلى "كيف" يساعد على تصميم أنشطة تُراعي تفضيلات الطلاب المختلفة، في حين يُمكن سؤال "ماذا؟" من مواءمة المحتوى مع نواتج التعلم المستهدفة.

مهارات التفكير وعلاقتها بنموذج الدائرة الذهبية

تمثل مهارات التفكير بمستوياتها المختلفة (النقدي، التحليلي، الإبداعي، والتأملي) مرتكزاً محورياً في التعلم الفعال في القرن الحادي والعشرين، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الطالب على فهم المعارف وتطبيقها وتقييمها في سياقات متنوعة. وقد بينت الأدبيات التربوية أن التعلم العميق لا يتحقق فقط من خلال المحتوى، بل من خلال أسلوب تقديمه، ومدى ارتباطه بمعنى شخصي أو هدف داخلي لدى المتعلم (Wickramasinghe & Hettiarachchi, 2016).

في هذا السياق، يسهم نموذج الدائرة الذهبية الذي طوّره (Sinek, 2009) في تفعيل مهارات التفكير لدى الطالب من خلال توجيه الممارسات التعليمية نحو الغاية الجوهرية من التعلم. فالبدء بسؤال "لماذا" يدعو الطالب للتأمل في معنى ما يتعلمه، ويرتبط بالتفكير التأملي. بينما يفتح سؤال "كيف" المجال أمام تحليل الطرق والاستراتيجيات، بما يعزز من مهارات التفكير التحليلي والنقدي. أما سؤال "ماذا"، فيدفع الطالب إلى إعادة تنظيم المفاهيم وتطبيقها في مواقف جديدة، وهو ما يُحفّز التفكير الإبداعي. عند اعتماد هذا النموذج في التخطيط التعليمي، لا يقتصر التغيير على بُعد المحتوى، بل يمتد إلى بناء بيئة تعليمية تُشجّع الطالب على المساءلة الذاتية وتوليد

الأسئلة، وتُثمّن حسّه بالمسؤولية المعرفية. كما يُمكن المعلم من إعادة النظر في أهدافه التربوية بطريقة تعكس فهماً أعمق لاحتياجات طلابه، وتدفعه لتبني استراتيجيات تعليمية تُثمّن مهارات التفكير كمخرجات تعليمية أساسية، وليس كمجرد إضافات هامشية (Pemberton et al, 2012).

إن العلاقة بين نموذج الدائرة الذهبية ومهارات التفكير هي علاقة تكاملية تتيح للطلاب أن يكون شريكاً فاعلاً في بناء المعنى، وللمعلم أن يتحول من ناقل للمعرفة إلى ميسر للتفكير والتعلم الذاتي. وهو ما يتطلب تحولاً في الثقافة الصفية نحو التعليم المتمركز حول المعنى والغرض، لا حول المحتوى فقط.

ومن وجهة نظر الباحثان يتضح من العرض النظري السابق أن أنماط التعلم تعبر عن الفروقات الفردية في تفضيلات الطلاب لطرق التعلم، مما يستدعي استجابات تدريسية مرنة ومتنوعة. في المقابل، يُعيد نموذج الدائرة الذهبية صياغة الفعل التربوي من خلال التركيز على الغاية والمعنى، بما يدعم بناء دافعية داخلية لدى الطالب ويعزز وعي المعلم برسالته التربوية. أما مهارات التفكير بمستوياتها المختلفة، فتشكل مخرجات تعليمية جوهرية لا يمكن تنميتها بمعزل عن البيئة التعليمية القائمة على المعنى، التنظيم الذاتي، والاستجابة للخصوصية الفردية.

ومن خلال الدمج بين هذه المراكز الثلاثة، تتبلور رؤية تعليمية متكاملة تتسجم مع عنوان هذه الدراسة: "نظرة الطالب وتأمل المعلم في تطوير مهارات التعلم: دراسة مقارنة في ضوء أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية في مدارس شرقي القدس"، حيث يشكل وعي الطالب بنمط تعلمه أساساً لفهم تجربته التعليمية، بينما يمكن نموذج الدائرة الذهبية المعلم من إعادة تأمل ممارساته التعليمية ضمن إطار هادف ومتكامل. كما تتيح هذه المقاربة المشتركة فحص مدى حضور مهارات التفكير كجسر تفاعلي بين الطالب والمعلم، في بيئة تعليمية معقدة وسياق ثقافي متغير كمدارس شرقي القدس.

ثالثاً: مهارات التفكير وأهميتها في التعلم

تعتبر مهارات التفكير حجر الأساس لتطوير الإدراك وتعزيز الفهم العميق. فهي تشمل مجموعة من العمليات الذهنية مثل التحليل، التفسير، التقييم، وحل المشكلات، التفكير التنبؤي، والخوارزمي مما يساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية (حسن وآخرون، 2021). التفكير النقدي، على سبيل المثال، يتيح للمتعلمين القدرة على التحقق من صحة المعلومات والتعامل معها بمنهجية عقلانية، بينما يدفع التفكير الإبداعي الأفراد إلى استكشاف حلول غير تقليدية لمواجهة التحديات المختلفة. عندما يتم دمج هذه المهارات في بيئة التعلم، فإنها تساهم في تحسين التحصيل الأكاديمي وتعزيز استقلالية المتعلم في بناء معارفه بطريقة أكثر فاعلية.

مهارات التفكير في ضوء أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية

إن تطوير مهارات التفكير يعتمد بشكل جوهري على فهم آليات التعلم المختلفة لدى الطلاب، حيث تختلف قدراتهم الإدراكية واستراتيجياتهم في معالجة المعلومات وفقاً لأنماط التعلم التي يفضلونها. وفقاً لنموذج الدائرة الذهبية الذي طوره (Sinek, 2009)، فإن الفهم العميق للتحفيز الذاتي والتعلم يبدأ من "لماذا" يتعلم الطلاب، مروراً بكيفية توجيه تفكيرهم نحو "كيف" يمكنهم

استيعاب المعرفة بشكل فعال، ووصولاً إلى ماذا تعني لهم هذه المهارات في سياقاتهم الأكاديمية والمهنية.

من هذا المنطلق، فإن الدمج بين مهارات التفكير وأنماط التعلم يتيح للطلاب توظيف استراتيجيات متنوعة تعزز إدراكهم للمعلومات وتحفزهم على التحليل النقدي والتنبؤ والإبداع. على سبيل المثال، المتعلمون البصريون يستفيدون من الخرائط الذهنية والمخططات المفاهيمية لتعزيز التفكير الاستراتيجي، بينما يعتمد المتعلمون السمعيون على النقاشات والمحتوى الصوتي لتوسيع نطاق استيعابهم وتحليلهم، في حين يكتسب المتعلمون الحركيون خبراتهم من خلال التجربة العملية والتفاعل المباشر مع المحتوى.

عندما يكون المعلم واعياً بهذه الفروقات، فإنه يستطيع توجيه أسلوب تدريسه بحيث يدمج بين مختلف أنماط التعلم، مما يعزز قدرة الطلاب على التفكير النقدي واتخاذ القرار بناءً على فهم شامل ومتوازن. إضافةً إلى ذلك، فإن نموذج الدائرة الذهبية يعزز الإدراك العميق للدوافع التعليمية، حيث يمكن للطلاب الانتقال من مرحلة التعلم السطحي إلى مرحلة التعلم المستدام، بحيث تصبح مهارات التفكير لديهم جزءاً من عملية تطوير معرفتهم بشكل مستقل ومستمر.

في المجمل، فإن الجمع بين مهارات التفكير، أنماط التعلم، ونموذج الدائرة الذهبية يشكل إطاراً متكاملًا لتحفيز الطلاب على استكشاف أفكار جديدة، تحسين استراتيجيات تعلمهم، والتفاعل مع المعرفة بطريقة أكثر وعياً وعمقاً، مما ينعكس إيجابياً على أدائهم الأكاديمي وتطورهم الذهني والمستقبلي.

وعليه، يشكّل هذا الإطار النظري قاعدة تحليلية لفهم العلاقة بين تأمل المعلم ونظرة الطالب من جهة، وبين ممارسات التعلم والتدريس الفعالة من جهة أخرى، بما يعزّز ممارسات تعليمية أصيلة، شاملة، وواعية بالسياق والتنوع.

الدراسات السابقة

في إطار تعميق الفهم حول أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية، تكتسب الدراسات السابقة أهمية بالغة في تقديم خلفية علمية تساهم في تحليل الاتجاهات البحثية القائمة وتحديد الفجوات التي تسعى هذه الدراسة إلى تناولها. وقد تم اعتماد منهج وصفي تحليلي لعرض الدراسات ذات الصلة، مع التركيز على ارتباطها بمحوري البحث: تفضيلات المتعلمين في أنماط التعلم، وأثر نموذج الدائرة الذهبية في تطوير الممارسات التعليمية وتحفيز التفكير التأملي. وسيتم عرض الدراسات وفق ترتيب زمني من الأحدث إلى الأقدم، وبطريقة منظمة تتضمن: هدف الدراسة، المجتمع والعينة، المنهج والأداة المستخدمة، والنتائج الرئيسية.

هدفت دراسة عبد الباري وآخرون (2023) فقد هدفت إلى تصميم برنامج تعليمي قائم على النمط البصري، وقياس أثره في التحصيل المعرفي ومستوى الأداء المهاري في مهارة استقبال الإرسال بالكرة الطائرة المصغرة لدى المتعلمات المبتدئات. تكوّن مجتمع الدراسة من المتدربات في نادي "سيتي كلوب" بمحافظة المنوفية، واقتصرت العينة على (22) مبتدئة، وُزّعن إلى مجموعتين: تجريبية (10) تلقت تدريباً بالنمط البصري، وضابطة (12) تدربت بالطريقة التقليدية. اعتمدت الدراسة المنهج شبه التجريبي، واستخدمت اختبارات بدنية، ومهارية،

وتحصيلية. كشفت النتائج عن تفوق ملحوظ لدى أفراد المجموعة التجريبية في الأداء المعرفي والمهاري، مما يدل على فاعلية اعتماد النمط البصري في تحسين مخرجات التعلم. وأوصت الدراسة بمراعاة أنماط التعلم في تصميم البرامج التعليمية.

في حين هدفت دراسة عريف (2022) إلى معالجة ضعف مستوى التحصيل الدراسي في قواعد الصولفيج الغربي لدى طلاب الفرقة الأولى في شعبة علوم الموسيقى بكلية التربية النوعية، بالإضافة إلى تعزيز دافع الإنجاز لديهم. سعت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، منها تحديد القواعد الأساسية للصولفيج الغربي التي يجب أن يكتسبها طلاب المستوى الأول، وإعداد برنامج مقترح قائم على أنماط التعلم بهدف تحسين التحصيل الدراسي في هذه القواعد وتعزيز دافع الإنجاز. كما هدفت إلى قياس فعالية البرنامج المقترح في تحقيق هذه الأهداف. اعتمدت الدراسة على المنهج شبه التجريبي، حيث تم اختيار عينة مكونة من 30 طالبًا وطالبة من المستوى الأول، وتم تطبيق اختبار تحصيلي في قواعد الصولفيج الغربي بالإضافة إلى مقياس دافع الإنجاز. أظهرت النتائج فعالية البرنامج المقترح في تحسين التحصيل الدراسي وتعزيز دافع الإنجاز لدى الطلاب. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات تعليمية تعتمد على أنماط التعلم المختلفة لتحسين مستوى التحصيل الدراسي في قواعد الصولفيج الغربي وتعزيز دافع الإنجاز لدى الطلاب.

أما دراسة عوض الله وفريحات (2020) إلى التعرف على أنماط التعلم المفضلة لدى طلبة جامعة فلسطين التقنية – خضوري، وتأثير بعض المتغيرات مثل الفرع الجامعي، الجنس، البرنامج الدراسي، السنة الأكاديمية، التخصص، والمعدل التراكمي. تكونت عينة الدراسة من 345 طالبًا وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، وتم تقييم أنماط التعلم باستخدام مؤشر أنماط التعلم (ILS) الذي طوره (Felder & Solomon, 2005)، والذي يتكون من فقرة لقياس تفضيلات التعلم. اعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، وأظهرت النتائج أن أنماط التعلم المفضلة لدى الطلبة جاءت بالترتيب التنازلي كما يلي: النمط-التأملي، البصري-اللفظي، المتسلسل-الشامل، والاستشعاري-الحديسي. كما كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نمط التعلم البصري-اللفظي وفقًا لفرع الجامعة، وكذلك في نمط التعلم المتسلسل-الشامل وفقًا لمتغير الجنس، حيث كان أكثر شيوعًا لدى الإناث. ومع ذلك، لم تظهر الدراسة فروقًا ذات دلالة إحصائية بناءً على البرنامج الدراسي، السنة الأكاديمية، التخصص، أو المعدل التراكمي. بناءً على هذه النتائج، أكدت الدراسة أهمية فهم أنماط التعلم المختلفة لدى الطلبة، وأوصت بضرورة مراعاة هذه الأنماط عند تصميم المناهج التعليمية لتعزيز فعالية التعلم.

في حين سعت دراسة (Pickard, 2017) إلى فحص أثر استخدام التقييم التكويني البصري على تحصيل الطلاب من ذوي أنماط التعلم المختلفة (البصري، السمعي، الحركي) في مدرسة ثانوية بولاية مينيسوتا الأمريكية. اشتمل مجتمع الدراسة على طلاب المدرسة الثانوية، واختيرت عينة مكونة من (84) طالبًا موزعين على مجموعتين (تجريبية وضابطة) في أربعة صفوف دراسية. استخدمت الباحثة المنهج شبه التجريبي، وطُبقت اختبارات قبلية وبعديّة إلى جانب استبيان لتحديد نمط التعلم لدى الطلاب. أظهرت النتائج أن التقييم البصري التكويني كان له تأثير إيجابي واضح على أداء المتعلمين الحركيين، في حين لم يكن الأثر بارزًا بنفس الدرجة لدى أصحاب النمطين البصري والسمعي، مما يشير إلى تباين فاعلية التقييم باختلاف نمط التعلم.

كما وهدفت دراسة الحربي (2016) إلى تقييم أنماط التعلم المفضلة لدى طلاب كلية التربية والآداب في جامعة تبوك، وعلاقتها بجنس الطالب، بالإضافة إلى دراسة الفروق بين الطلاب العاديين والطلاب الموهوبين في تفضيلاتهم لأنماط التعلم. تكونت عينة الدراسة من 216 طالباً جامعياً، حيث قام الباحث بتطوير مقياس لتقييم الأنماط التعليمية المفضلة يتمتع بخصائص سيكومترية مناسبة. أظهرت نتائج الدراسة أن النمط البصري كان الأكثر تفضيلاً بين الطلاب، في حين جاء نمط التعلم الجماعي في المرتبة الأخيرة. كما كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تفضيلات أنماط التعلم بناءً على جنس الطالب، حيث فضلت الطالبات بشكل أكبر النمط الفردي والنمط البصري. ومع ذلك، لم تكشف الدراسة عن فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب الموهوبين والعاديين فيما يتعلق بأنماط التعلم المفضلة لديهم.

هدفت دراسة (Wickramasinghe & Hettiarachchi, 2016) إلى استكشاف العلاقة بين أنماط التعلم لدى الطلاب، وأساليب التقييم، وأدائهم الأكاديمي. ركزت الدراسة على طلاب كلية تكنولوجيا المعلومات في Horizon Campus، حيث تم تحليل تأثير أساليب التقييم المختلفة على أداء الطلاب وفقاً لأنماط تعلمهم. أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق واضحة بين درجات الطلاب في التقييمات الأولية والنهائية، حيث حقق الطلاب أداءً أفضل عند استخدام أساليب تقييم تتناسب مع أنماط تعلمهم المفضلة. بناءً على ذلك، أكدت الدراسة أن هناك علاقة بين أنماط التعلم وأساليب التقييم وأداء الطلاب، مما يشير إلى أهمية تصميم استراتيجيات تقييم تتماشى مع أنماط التعلم المختلفة لتحسين التحصيل الأكاديمي.

هدفت دراسة (Wilkinson et al, 2014) إلى استكشاف تأثير أنماط التعلم على الأداء الأكاديمي في مختلف أشكال التقييم. ركزت الدراسة على طلاب السنة الأولى في كليات الطب وطب الأسنان بجامعة كوينز في بلفاست، حيث تم تقييم أنماط التعلم لديهم باستخدام استبيان Honey and Mumford. تم تحليل العلاقة بين أنماط التعلم ونتائج الطلاب في مجموعة متنوعة من المواد الدراسية، بما في ذلك علم التشريح، ومن خلال أنواع مختلفة من التقييمات مثل الأسئلة ذات الإجابة الأفضل، الأسئلة القصيرة، والاختبارات السريرية الموضوعية. أظهرت النتائج أن معظم التحليلات لم تكشف عن علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط التعلم والأداء الأكاديمي، وفي الحالات القليلة التي ظهرت فيها ارتباطات ذات دلالة، كانت ضعيفة. بناءً على ذلك، استنتج الباحثون أن أنماط التعلم، رغم اختلافها بين الطلاب، لا تؤثر بشكل كبير على الأداء الأكاديمي، بما في ذلك في أشكال التقييم المختلفة.

هدفت دراسة (Jeral, 2010) إلى استكشاف تأثير الفرص التعليمية البصرية والسمعية والحركية على الطلاب. في بداية البحث، خضع الطلاب لاستبيان لتحديد أنماط التعلم المفضلة لديهم، حيث تم تصنيفهم إلى متعلمين بصريين، سمعيين، حركيين، أو مزيج من أكثر من نمط. خلال الدراسة، قرأ الطلاب أربع قصص قصيرة ورواية قصيرة، وبعد كل قصة، أتيحت لهم فرصة اختيار مشاريع تعكس مدى استيعابهم للمادة. استخدم الباحث أربع طرق لتقييم الطلاب، بدءاً من استبيان أنماط التعلم، ثم مراقبة سلوك الطلاب أثناء التعلم القائم على أنماط VAK مقارنةً بالأيام التي لم يكن فيها هذا النهج أولوية. كما طُلب من الطلاب ملء استمارات خروج لتحديد ما تعلموه وما لم يفهموه. في نهاية الدراسة، أكمل الطلاب استبياناً يتضمن أربعة أسئلة حول ردود أفعالهم تجاه التجربة. أظهرت النتائج أن الطلاب يستفيدون بشكل كبير عندما يُتاح

لهم اختيار الأنشطة التي تعكس تعلمهم، مما يشير إلى أهمية إدراك المعلمين لأنماط تعلم طلابهم وتكييف أساليب التدريس وفقاً لاحتياجاتهم الفردية متى أمكن ذلك.

كما وهدفت دراسة (Pashler et al, 2009) إلى تقييم مدى صحة فرضية أنماط التعلم، والتي تفترض أن تحسين التعليم يتطلب تشخيص نمط التعلم الفردي وتكييف طرق التدريس وفقاً لذلك. قام الباحثون بمراجعة الأدبيات العلمية وتحليل الدراسات التي اختبرت هذه الفرضية باستخدام مناهج تجريبية صارمة، حيث تم تقسيم الطلاب إلى مجموعات وفقاً لأنماط التعلم التي يفضلونها، ثم تلقى كل طالب طريقة تعليمية معينة، وخضع الجميع لاختبار موحد لقياس الفعالية. على الرغم من وجود أدلة تشير إلى اختلافات فردية في تفضيلات التعلم وقدرات التفكير، لم يجد الباحثون أي دليل قوي يدعم الفرضية القائلة بأن تقديم المعلومات وفقاً لنمط التعلم يحقق نتائج أفضل. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد أساس علمي كافٍ يبرر اعتماد اختبارات أنماط التعلم في الممارسات التعليمية العامة، وأن الموارد التعليمية ينبغي أن توجه نحو استراتيجيات مدعومة بأدلة قوية، مع الإشارة إلى الحاجة إلى المزيد من الأبحاث المنهجية لاستكشاف هذه الفرضية بشكل أعمق.

هدفت دراسة (Haworth & Garrill, 2003) إلى تقييم مهارات التواصل اللفظي في تعليم العلوم من خلال مقارنة بين صفوف صغيرة وكبيرة الحجم. تم تصميم دورتين نموذجيتين، إحداهما لصف صغير والأخرى لصف كبير، حيث تم التركيز على التواصل اللفظي كهدف تعليمي رئيسي. استخدمت كلتا الدورتين نهج التعلم القائم على المشكلات (PBL)، والذي يتطلب من الطلاب تقديم نتائجهم وأفكارهم شفهيًا، مما يجعل تقييم مهارات التواصل اللفظي ضروريًا. استعرض الباحثون عدة طرق لتقييم هذه المهارات، مع إبراز مدى ملاءمتها للصفوف الصغيرة والكبيرة. أظهرت النتائج أنه عند تطبيق هذه الأساليب بعناية، يمكن تحقيق علاقة جيدة بين درجات التقييم اللفظي ودرجات الامتحانات التحريرية. بناءً على ذلك، يجادل الباحثون بأن التقييم اللفظي يمكن أن يعكس بدقة قدرة الطالب، وبالتالي يمكن استخدامه كوسيلة للتقييم التكويني بالإضافة إلى كونه جزءاً من الدرجة الإجمالية للطلاب.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتضح أن معظم الأبحاث ركزت على استكشاف أنماط التعلم المفضلة لدى الطلبة وتأثيرها على التحصيل الأكاديمي (عبد الباري وآخرون، 2023)؛ (عريف، 2022)؛ (Wickramasinghe & Hettiarachchi, 2016)، أو فحص فعالية البرامج التعليمية المصممة وفقاً لتلك الأنماط (Jeral, 2017؛ Pickard, 2010). كما تناولت بعض الدراسات العلاقة بين أساليب التقييم وأنماط التعلم (Wilkinson et al, 2014)، في حين شككت دراسات أخرى، مثل دراسة (Pashler et al, 2009)، في الأساس العلمي لاعتماد مفهوم أنماط التعلم كركيزة لتصميم التعليم. وعلى الرغم من أن هذه الأبحاث قدّمت إضاءات مهمة حول تفضيلات المتعلمين وفروقاتهم الفردية، إلا أنها افترقت إلى دمج متكامل بين أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية كمدخل تحفيزي وتفكير فاعل في تطوير الممارسات التعليمية، خصوصاً من وجهة نظر المعلمين أنفسهم، وفي ضوء التحديات الراهنة المرتبطة بتفعيل مهارات التفكير. وعليه، تبرز الحاجة إلى دراسة تُعنى بفحص تصورات المعلمين حول توظيف أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية أثناء التدريس، ومدى علاقتها بتنمية مهارات التفكير الفعّال لدى

الطلاب، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية. فهذه الزاوية لم تُتناول بشكل مباشر أو شمولي في الدراسات السابقة، مما يشكل فجوة معرفية تستدعي المعالجة والبحث.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من تحليل أهداف الدراسات السابقة أن معظمها سعى إلى استكشاف أثر أنماط التعلم في تطوير التحصيل المعرفي والمهارات التعليمية (عبد الباري وآخرون، 2023؛ عريف، 2022؛ Pickard، 2017)، أو إلى تحليل العلاقة بين أنماط التعلم وبعض المتغيرات الديموغرافية كالجنس أو التخصص (عوض الله وفريحات، 2020؛ الحربي، 2016). بينما قلما نجد دراسات استهدفت دمج أطر تحفيزية عميقة مثل نموذج الدائرة الذهبية في تصميم التدريس.

وقد ركزت بعض الدراسات الأجنبية (Wilkinson et al، 2009؛ Pashler et al، 2014) على نقد الفرضيات الأساسية لمفهوم أنماط التعلم، مشيرة إلى غياب أدلة تجريبية قوية تؤيد فعاليته الحصرية.

أما من حيث المنهجية، فقد استخدمت الغالبية العظمى المنهج شبه التجريبي لقياس أثر التدخلات التربوية بناءً على أنماط التعلم (عبد الباري، عريف، Pickard، Jeral)، مما يُظهر ميلاً واضحاً نحو التحقق الكمي والتجريبي. في المقابل، اعتمدت دراسات أخرى المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف التفضيلات والعلاقات الإحصائية (الحربي، عوض الله وفريحات، Wickramasinghe & Hettiarachchi)، وهو ما يعكس تنوعاً منهجياً لكنه يُظهر غياباً لمنهج نوعي أو مختلط يُعنى بتعمق تصورات المعلمين.

وفيما يخص العينات والمجتمعات البحثية، فقد تنوّعت بين طلاب الجامعات (الحربي، عريف، Wickramasinghe)، وطلاب المرحلة الثانوية (Pickard)، ومتعلمين في أطر تدريبية رياضية (عبد الباري)، ما يوفر صورة غنية عن مستويات تعليمية متعددة. مع ذلك، لوحظ غياب شبه تام لدراسات تستهدف المعلمين كمجتمع بحث، وتفحص ممارساتهم أو تصوراتهم الذاتية أثناء التخطيط والتنفيذ والتقييم، ما يُعد محدودية بارزة.

من حيث الأدوات، توزّعت بين الاستبانات والمقاييس النفسية (Honey & ILS، Mumford)، والاختبارات التحصيلية، وأدوات تقييم الأداء المهاري. غير أن غالبية الأدوات ركزت على قياس أثر أو تفضيل، دون التوسع في أدوات تعكس عمق الفهم أو التأمل التربوي لدى المعلمين، أو تستخدم أساليب تقويم أصيلة qualitative.

أما على مستوى النتائج، فقد أشارت معظم الدراسات إلى أن مراعاة أنماط التعلم تؤثر إيجابياً على التحصيل (عبد الباري، عريف، Wickramasinghe & Hettiarachchi)، مع تسجيل فروق دالة حسب النمط أو الجنس. بالمقابل، أوضحت بعض الدراسات (Pashler et al، Wilkinson et al) ضعف الأدلة الداعمة لفعالية نمط تعلم معين في تحسين النتائج بشكل حتمي، داعية إلى تبني استراتيجيات تعليمية مرنة وغير مقيدة بنمط محدد.

رغم وفرة الأبحاث المتعلقة بأنماط التعلم، فإن التركيز بقي منصباً على المتعلمين، لا المعلمين، وغابت الدراسات التي تربط بين أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية كمدخل متكاملة تدعم التفكير التأملي والاستراتيجيات التحفيزية في التخطيط التعليمي. كذلك، لم توظف أدوات نوعية

أو تأملية لفحص وعي المعلمين الذاتي بممارساتهم، مما يُبرز الحاجة لدراسة تسدّ هذه الفجوة وتعيد توجيه البحث نحو دور المعلم كمصمّم استراتيجي وميسر للتعلم الفعّال.

مشكلة الدراسة

تتزايد الدعوات التربوية الحديثة نحو فهم أعمق لتجربة التعلم من زاويتين متكاملتين: نظرة الطالب الذاتية لتجربته التعليمية، وتأمل المعلم في فعالية ممارساته التدريسية. ومع ذلك، لا تزال الفجوة قائمة بين هذين المنظورين في الأطر المدرسية، خاصة في المراحل الأساسية، حيث تُهمل غالبًا أصوات المتعلمين باعتبارها أداة لفهم جودة التعلم، كما تغيب ممارسات تأملية منهجية لدى المعلمين تعكس وعيهم بأدوارهم في تعزيز الدافعية والمعنى لدى الطلاب.

وتطرح أنماط التعلم – باعتبارها فروقًا فردية في معالجة المعلومات – تحديًا إضافيًا، إذ تشير الأدبيات إلى حضور هذه الفروق دون أن تُترجم إلى ممارسات تعليمية تأخذها بجديّة ضمن التخطيط والتقييم. في هذا السياق، يبرز نموذج الدائرة الذهبية (Sinek, 2009) كإطار من شأنه أن يُثري فهم المعلم لمبررات وأهداف عملية التعليم ("لماذا؟")، واستراتيجيات التنفيذ ("كيف؟")، والمحتوى ذاته ("ماذا؟")، مما قد يساهم في تعزيز المعنى الشخصي للتعلم لدى الطالب والمعلم على حد سواء. ورغم ذلك، لم يتم التوسّع في توظيف هذا النموذج ضمن دراسات تربوية تمزج بين بعدي أنماط التعلم والتأمل التربوي.

وقد أشارت دراسة (Pickard, 2017) إلى أن العلاقة بين أنماط التعلم وأساليب التقييم لا تزال غير محسومة من حيث الأثر على التحصيل، ما يعكس غياب ممارسات تربوية تستند إلى فهم متكامل لكل من أنماط التعلم والنماذج التنظيمية للتعليم. كما أكدت دراسة Pashler et al., (2009) أن الأدلة على فعالية تخصيص التعليم بناءً على نمط التعلم لا تزال غير كافية، وتفتقر إلى منهجيات تجريبية دقيقة.

من هنا، تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى تحليل تصورات كل من الطلاب والمعلمين حول مسارات التعلم في ضوء أنماط التعلم المختلفة، ومدى إدراكهم واستخدامهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية في تشكيل هذه المسارات. وتكمن أهمية هذا التحليل في كونه يربط بين "نظرة الطالب" و"تأمل المعلم" ضمن بيئة تعليمية ذات خصوصية ثقافية وتربوية، كما في مدارس شرقي القدس، مما يتيح بناء فهم أعمق للتفاعل بين الأنماط التعليمية، والدوافع الداخلية، والتصميم التربوي الواعي.

وانطلاقًا من هذه المشكلة، تحاول الدراسة الإجابة عن السؤالين الرئيسيين التاليين:

1. ما مدى تطبيق الطلاب لتجربتهم التعليمية في ضوء أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية في مدارس شرقي القدس؟
2. ما مدى تطبيق المعلمين لممارساتهم التدريسية في ضوء أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية في مدارس شرقي القدس؟

ويتفرع عن هذين السؤالين الرئيسيين الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا)؟

2. ما أهم مظاهر الدمج والتأمل لدى الطلبة؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/كيف/ وماذا) تعزى لمتغير الجنس؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/كيف/ وماذا) تعزى لمتغير المرحلة التعليمية؟
5. ما درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/كيف/ وماذا)؟
6. ما أهم مظاهر التفكير لدى المعلمين؟
7. ما درجة التأمل المهني والدمج التربوي لدى المعلمين؟
8. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/كيف/ وماذا) تعزى لمتغير الجنس؟
9. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/كيف/ وماذا) تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟
10. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/كيف/ وماذا) تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟
11. هل توجد علاقة ارتباطية بين تأمل الطلبة وتطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية؟
12. هل توجد علاقة ارتباطية بين تأمل المعلمين في الممارسات الصفية ومستوى تطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف إلى مدى تطبيق الطلبة لتجربتهم التعليمية في ضوء أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية (لماذا/كيف/وماذا) في مدارس شرقي القدس.
2. تحديد مدى تطبيق المعلمين لممارساتهم التدريسية في ضوء أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية في مدارس شرقي القدس.
3. تحليل أبعاد نموذج الدائرة الذهبية لدى الطلبة (لماذا/كيف/وماذا)، وتحديد أبرز مظاهر الدمج والتأمل في تجربتهم التعليمية.
4. تحليل أبعاد نموذج الدائرة الذهبية لدى المعلمين (لماذا/كيف/وماذا)، والتعرف إلى مظاهر التفكير والتأمل المهني في ممارساتهم الصفية.
5. فحص الفروق في تطبيق نموذج الدائرة الذهبية لدى الطلبة والمعلمين تبعاً لمتغيرات ديموغرافية مثل الجنس، المرحلة التعليمية، سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي.

6. الكشف عن العلاقة بين مستوى التأمل لدى كل من الطلبة والمعلمين ومستوى تطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية: تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من مساهمتها في توسيع الأدبيات التربوية التي تتناول العلاقة بين أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية، من خلال تقديم مقارنة مزدوجة تشمل نظرة الطلاب وتأملات المعلمين في تطوير مهارات التعلم. ورغم تطرق دراسات سابقة لكل من أنماط التعلم أو نموذج الدائرة الذهبية بشكل منفصل، إلا أن الجمع بينهما في سياق تعليمي مقارنة لا يزال نادرًا في البيئة التعليمية العربية، وخاصة في مدارس شرقي القدس. كما تسهم الدراسة في دعم التوجهات الحديثة التي تدعو إلى دمج الفهم العميق للذات التعليمية (لماذا أتعلم؟) مع مراعاة الفروق الفردية في أنماط التعلم، مما يعزز الفهم الشمولي لعمليات التعليم والتعلم.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تكمن الأهمية التطبيقية في أن نتائج الدراسة قد تسهم في تحسين ممارسات التدريس لدى معلمي المرحلة الابتدائية، من خلال تعزيز وعيهم بأهمية أنماط التعلم وتوظيف أبعاد نموذج الدائرة الذهبية في تخطيط الدروس وتنفيذها. كما يمكن أن تساعد في تطوير أدوات تدريبية موجهة للمعلمين تهدف إلى تعزيز التأمل المهني، والارتقاء بجودة التفاعل التربوي. ومن جانب آخر، فإن إبراز أصوات الطلاب حول تجربتهم التعليمية في ضوء هذه النماذج يوفر نظرة عملية تعكس فاعلية الاستراتيجيات التدريسية القائمة، مما يتيح فرصة لمراجعتها وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات المتعلمين وتفضيلاتهم.

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: "نظرة الطالب وتأمل المعلم في تطوير مهارات التعلم في ضوء أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية في مدارس شرقي القدس"

الحدود البشرية: أجريت الدراسة على عينة من معلمي ومعلمات ، طلاب وطالبات مدارس شرقي القدس، حيث تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة.

الحدود المكانية: أجريت الدراسة في المدارس الحكومية في شرقي القدس.

الحدود الزمانية: تم تنفيذ الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2024-2025.

مصطلحات الدراسة:

نظرة الطالب إجرائيًا:

يقصد بها ما يعبر عنه الطالب من تصورات، مشاعر، وتقييمات ذاتية تجاه أساليب التعليم، مدى استجابته لها، ومدى إسهامها في تنمية مهاراته التعليمية. يُقاس ذلك من خلال استبانة خاصة تُوجه للطلاب، تتناول مدى توافق الممارسات الصفية مع أنماط تعلمهم، ومدى إدراكهم للغرض من التعلم.

تأمل المعلم إجرائياً:

يقصد به قدرة المعلم على تحليل ممارساته التربوية بوعي نقدي، وتقييم أثرها على تعلم طلابه، مع ربط ذلك بفهمه لأسباب التعليم (لماذا)، وطرقه (كيف)، ومحتواه (ماذا)، وفق نموذج الدائرة الذهبية. يُقاس من خلال استبانة موجهة للمعلمين تتناول ممارساتهم التأملية في ضوء أبعاد النموذج.

مهارات التعلم اصطلاحاً :

هي القدرات العقلية والسلوكية التي يمارسها الطالب من أجل اكتساب المعرفة، معالجتها، وتطبيقها في مواقف تعليمية متنوعة، وتشمل مهارات مثل التنظيم، التركيز، الفهم، التحليل، حل المشكلات، والتأمل الذاتي في المعرفة (Jeral, 2009; Pashler et al., 2010). وتُعد هذه المهارات ضرورية لنجاح الطلاب في بيئات التعلم الحديثة، خاصة في ظل التوجّه نحو التعلم النشط والفردى، حيث تساهم في بناء استقلالية المتعلم وتطوير فهم أعمق لما يتعلمه (Wickramasinghe & Hettiarachchi, 2014; Wilkinson et al., 2016).

أنماط التعلم اصطلاحاً:

هي الطرق المفضلة التي يستخدمها الأفراد لاستقبال المعلومات ومعالجتها وتخزينها، وتشمل أنماطاً بصرية، سمعية، حركية وغيرها، وهي تُعبّر عن تفضيلات معرفية تختلف من متعلم إلى آخر (Pashler et al., 2009).

إجرائياً:

تشير أنماط التعلم في هذه الدراسة إلى التفضيلات التعليمية التي يُعبّر عنها الطالب (أو يلاحظها المعلم) مثل النمط البصري أو السمعي أو الحركي، كما تظهر في استجابات الاستبانة المعدة لهذه الدراسة.

نموذج الدائرة الذهبية (Golden Circle Model) اصطلاحاً:

نموذج الدائرة الذهبية هو إطار مفاهيمي طوره (Sinek, 2009)، ويقوم على ثلاثة أسئلة جوهرية: "لماذا؟" (Why)، "كيف؟" (How)، و"ماذا؟" (What)، حيث يُركّز على جوهر القيم والدوافع في الفعل البشري. يُستخدم هذا النموذج لفهم الحافز الداخلي وراء القرارات والسلوكيات، بما في ذلك العملية التعليمية. في السياق التربوي، يوفر النموذج منظوراً يساعد المعلمين على تحديد أهداف التعلم (لماذا نعلم؟)، طرق التدريس (كيف نعلم؟)، ومحتوى الدروس (ماذا نعلم؟)، مما يعزز الفاعلية التعليمية والارتباط العاطفي بالتعلم (pemerton et al., 2012).

إجرائياً:

يُقصد بنموذج الدائرة الذهبية في هذه الدراسة مدى إدراك المعلم أو الطالب للمكونات الثلاث (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟) في العملية التعليمية، كما تنعكس في إجاباتهم على بنود الاستبانة، والتي بُنيت على الأسس المفاهيمية للنموذج وجرى تكيفها لسياق التعليم المدرسي في المرحلة الابتدائية.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة موضوع البحث، إذ يُعد من أبرز المناهج المستخدمة في دراسة الظواهر التربوية والاجتماعية، كونه يتيح وصف الواقع كما هو وتحليله بهدف فهمه بعمق. وقد أشار الرفاعي (1998) إلى أن المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى تقديم فهم دقيق لأبعاد الظواهر أو المشكلات القائمة، من خلال جمع البيانات وتحليلها بطريقة منهجية، مما يساهم في توضيح الواقع القائم واقتراح ممارسات أو توجهات مستقبلية فعّالة. وتناسب هذا المنهج مع أهداف هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل نظرة الطلبة وتأملات المعلمين في تطوير مهارات التعلم، في ضوء أنماط التعلم ونموذج الدائرة الذهبية، ضمن سياق بيئة التعليم في مدارس شرقي القدس.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات العاملين في مدارس شرقي القدس خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2025/2024، والبالغ عددهم قرابة (3000) معلم ومعلمة، و(40000) طالبًا وطالبة بحسب بيانات الجهات التعليمية المحلية في مدينة القدس. وقد تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وبلغ حجم العينة (301) معلمًا ومعلمة، و(447) طالبًا وطالبة. ويُعد هذا الحجم مناسبًا للمعالجة الإحصائية ويُراعي تمثيل الفئات المستهدفة بدقة.

جدول (1): خصائص العينة الديمغرافية

الفئة	المتغيرات		العدد	النسبة المئوية
الطلبة	الجنس	ذكر	122	27.3%
		أنثى	325	72.7%
	الصف	أول إلى ثالث	56	12.5%
		رابع إلى سادس	165	36.9%
		سابع إلى تاسع	226	50.6%
المعلمين	الجنس	ذكر	28	9.3%
		أنثى	273	90.7%

50.2%	151	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
15.0%	45	من 5- 10 سنوات	
34.9%	105	أكثر من 10 سنوات	
66.4%	200	بكالوريوس	المستوى التعليمي
28.2%	85	ماجستير	
5.3%	16	دكتوراه	

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من الطلبة والمعلمين، وجاءت على النحو التالي:

أولاً: فئة الطلبة

من حيث الجنس، شكّلت الإناث النسبة الأكبر من العينة بواقع (72.7%)، مقابل الذكور (27.3%)، مما يدل على تفوق عدد الطالبات في الدراسة. أما من حيث الصفوف الدراسية، تركزت النسبة الأكبر في صفوف المرحلة المتوسطة (سابع إلى تاسع) بنسبة (50.6%)، تليها المرحلة العليا (رابع إلى سادس) بنسبة (36.9%)، ثم المرحلة الدنيا (أول إلى ثالث) بنسبة (12.5%). وهذا يشير إلى أن الدراسة ركزت بدرجة أكبر على طلبة المراحل المتوسطة.

ثانياً: فئة المعلمين

من حيث الجنس، تشكّل الإناث الغالبية العظمى من المعلمين بنسبة (90.7%)، مقابل الذكور بنسبة (9.3%)، مما يعكس طغيان الطابع النسائي في الكادر التعليمي للعينة. أما من حيث سنوات الخبرة، تُظهر النتائج أن نصف المعلمين تقريباً (50.2%) لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، فيما يمتلك (34.9%) خبرة تزيد عن 10 سنوات، و(15.0%) فقط تتراوح خبرتهم بين 5 إلى 10 سنوات، ما يشير إلى وجود تمثيل جيد للمعلمين ذوي الخبرة المحدودة. ومن حيث المستوى التعليمي، كان غالبية المعلمين من حملة درجة البكالوريوس بنسبة (66.4%)، تليهم حملة الماجستير (28.2%)، ثم الدكتوراه (5.3%)، مما يعكس توجّهاً أكاديمياً مقبولاً يعزز من مصداقية الدراسة، مع حضور جيد لحملة الشهادات العليا.

أداة الدراسة:

قام الباحثان ببناء أداة بعد الرجوع إلى الأدب التربوي، والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وتكونت الأداة من استبيانين، استبيان خاص بالطلبة، واستبيان خاص بالمعلمين،

تكون استبيان المعلمين من قسمين: القسم الأول الذي تضمن بيانات ديموغرافية عن المبحوثين التي تمثلت (الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة). أما القسم الثاني فقد تكون من 25 فقرة مقسمة على 5 محاور، المحور الأول لماذا؟ (الغاية و الدافع للتعلم) وتكوّن من (5) فقرات، المحور الثاني كيف؟ (أساليب التعلم بحسب النمط) وتكوّن من (5) فقرات، المحور الثالث ماذا؟ (ناتج التعلم وتوظيف المعرفة) وتكوّن من (5) فقرات، المحور الرابع التأمل المهني والدمج التربوي وتكوّن من (5) فقرات، أما المحور الخامس مهارات التفكير وتكوّن من (5) فقرات، أما استبيان الطلبة فقد تكون من قسمين: القسم الأول الذي تضمن بيانات ديموغرافية عن المبحوثين التي تمثلت (الجنس، المرحلة التعليمية). أما القسم الثاني فقد تكون من 21 فقرة مقسمة على 4 محاور، المحور الأول لماذا؟ (الغاية و الدافع للتعلم) وتكوّن من (5) فقرات، المحور الثاني كيف؟ (أساليب التعلم بحسب النمط) وتكوّن من (6) فقرات، المحور الثالث ماذا؟ (ناتج التعلم) وتكوّن من (5) فقرات، المحور الرابع الدمج والتأمل وتكوّن من (5) فقرات، من وللإجابة على الفقرات تم استخدام سلم ليكرت الخماسي. ويُستخدم هذا السلم في أداة الدراسة بطريقة كمية لتسهّل تحليل البيانات وتفسيرها.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد جمع بيانات الدراسة، قامت الباحثة بمراجعتها وذلك تمهيداً لإدخالها للحاسوب لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد تم إدخالها وذلك بإعطائها أرقاماً معينة، حيث أعطيت الإجابة أوافق بشدة 5 درجات، أوافق 4 درجات، محايد 3 درجات، أعارض درجتين، أعارض بشدة درجة واحدة، بحيث كلما زادت الدرجة زادت درجة تطبيق الطلاب والمعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟)، والعكس صحيح.

وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation)، اختبار "ت"، اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، اختبار توكي (Tukey test)، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا. وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

مفاتيح التصحيح:

المتوسط الحسابي	درجة تطبيق أبعاد نموذج الدائرة الذهبية
1.00-2.33	منخفضة
2.34-3.67	متوسطة
3.68-5.00	كبيرة

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، والذين أبدوا بعض الملاحظات حولها، وبناءً عليه تم إخراج الاستبانة بشكلها الحالي، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط

بيرسون (Pearson correlation) لفقرات الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة، وذلك كما هو واضح في الجداول (2، و3).

جدول (2): نتائج معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين فقرات الدراسة والدرجة الكلية لمقياس تطبيق الطلاب والمعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟) الخاص بالطلبة

الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية		الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
q1	0.60	0.000		q12	0.64	0.000
q2	0.66	0.000		q13	0.72	0.000
q3	0.61	0.000		q14	0.67	0.000
q4	0.59	0.000		q15	0.49	0.000
q5	0.63	0.000		q16	0.65	0.000
q6	0.60	0.000		q17	0.67	0.000
q7	0.69	0.000		q18	0.69	0.000
q8	0.64	0.000		q19	0.64	0.000
q9	0.61	0.000		q20	0.71	0.000
q10	0.70	0.000		q21	0.64	0.000
q11	0.69	0.000				

تشير نتائج جدول (2) إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين جميع فقرات مقياس تطبيق نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟) الخاص بالطلبة والدرجة الكلية للمقياس، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بيرسون بين (0.49) و(0.72)، وجميعها ذات دلالة إحصائية ($p = 0.000$). يُظهر ذلك أن جميع الفقرات تتمتع بارتباط قوي ومتسق مع البعد الكلي للمقياس، مما يدل على أن الفقرات تقيس بشكل فعال ومترابط الأبعاد المفترضة في النموذج. ومن الجدير بالذكر أن أعلى قيمة ارتباط ظهرت في الفقرة (13q) بقيمة (0.72)، بينما كانت أقل قيمة ارتباط في الفقرة (15q) بقيمة (0.49)، ومع ذلك، تظل جميع القيم ضمن نطاق الارتباط المقبول إحصائياً مما يعكس اتساقاً داخلياً جيداً للمقياس ككل.

جدول (3): نتائج معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين فقرات الدراسة والدرجة الكلية لمقياس تطبيق الطلاب والمعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟) الخاص بالمعلمين

الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية		الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
q1	0.56	0.000		q14	0.73	0.000
q2	0.57	0.000		q15	0.70	0.000
q3	0.60	0.000		q16	0.68	0.000
q4	0.63	0.000		q17	0.69	0.000
q5	0.67	0.000		q18	0.69	0.000
q6	0.65	0.000		q19	0.72	0.000
q7	0.71	0.000		q20	0.68	0.000
q8	0.72	0.000		q21	0.73	0.000
q9	0.76	0.000		q22	0.72	0.000
q10	0.78	0.000		q23	0.76	0.000
q11	0.64	0.000		q24	0.66	0.000
q12	0.72	0.000		q25	0.69	0.000
q13	0.76	0.000				

تشير نتائج جدول (3) إلى وجود علاقات ارتباطية موجبة قوية ودالة إحصائياً بين جميع فقرات المقياس الخاص بالمعلمين والدرجة الكلية لتطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟)، حيث تراوحت قيمة معامل بيرسون (ر) بين 0.56 و 0.78، وجميعها عند مستوى دلالة 0.000، مما يدل على أن كل فقرة من فقرات الأداة تسهم بفعالية في قياس المفهوم الكلي للنموذج. وقد ظهرت أعلى درجات الارتباط في الفقرات (q13 = 0.76، q9 = 0.76، q10 = 0.78، q = 230.76 = 0.76)، مما يعكس قوة ترابط هذه الفقرات مع البنية العامة للمقياس. هذه النتائج تعزز من صدق الاتساق الداخلي للأداة، وتؤكد أن المعلمين الذين يحققون درجات مرتفعة في الفقرات الفردية يميلون أيضاً إلى تحقيق درجات مرتفعة في تطبيق النموذج بشكل عام، وهو ما يدعم صلاحية المقياس في تقييم مدى تفعيل المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية بشكل موثوق. ثبات أداة الدراسة:

تم حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك كما هو واضح في الجدول (4).

جدول (4): نتائج معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لثبات أداة الدراسة

الفئة	المحور	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
الطلبة	الأول (لماذا؟) الغاية والدافعية	447	5	0.76
	الثاني (كيف؟) أساليب التعلم بحسب النمط	447	6	0.81
	الثالث (ماذا؟) ناتج التعلم	447	5	0.76
	الرابع: الدمج والتأمل	447	5	0.80
	الدرجة الكلية	447	21	0.93
المعلمين	الأول (لماذا؟) الغاية والدافعية	301	5	0.84
	الثاني (كيف؟) أساليب التعلم بحسب النمط	301	5	0.88
	الثالث (ماذا؟) ناتج التعلم	301	5	0.84
	الرابع: التأمل المهني والدمج التربوي	301	5	0.85
	الخامس: مهارات التفكير	301	5	0.86
	الدرجة الكلية	301	25	0.95

تشير نتائج جدول (4) إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات الداخلي وفقاً لمعامل كرونباخ ألفا، فقد بلغت قيمة ألفا في أداة الطلبة في المحاور الأربعة من (0.76 إلى 0.81)، وبلغت للدرجة الكلية **0.93**، ما يدل على اتساق مرتفع في إجاباتهم. أما لدى المعلمين، فقد تراوحت قيمة ألفا بين (0.84 و 0.88)، ووصلت إلى **0.95** للدرجة الكلية، وهو مستوى ثبات ممتاز. وبذلك يمكن الاعتماد على أداة القياس باعتبارها ذات مصداقية وثبات عالي لقياس تطبيق أبعاد نموذج الدائرة الذهبية لدى الفئتين.

عرض النتائج ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

النتائج الخاصة بالسؤال الأول: ما درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا؟)

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا)

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
الأول (لماذا؟) الغاية والدافعية	447	3.67	0.76	73.5%	كبيرة
الثاني (كيف؟) أساليب التعلم بحسب النمط	447	3.71	0.80	74.2%	كبيرة
الثالث (ماذا؟) ناتج التعلم	447	3.71	0.77	74.1%	كبيرة
الرابع: الدمج والتأمل	447	3.80	0.79	76.0%	كبيرة
الدرجة الكلية	447	3.72	0.69	74.4%	كبيرة

تشير نتائج جدول (5) إلى أن درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟) جاءت عالية في جميع المحاور، وذلك كما يظهر من المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، والتي تجاوزت جميعها حاجز الـ 70%. وقد جاءت النتائج مفصلة على النحو التالي:

في المحور الأول (لماذا؟) – الغاية والدافعية، بلغ المتوسط الحسابي (3.67) بانحراف معياري (0.76) ونسبة مئوية (73.5%)، مما يشير إلى وجود دافعية داخلية جيدة لدى الطلبة لفهم "الغاية من التعلم". أما في المحور الثاني (كيف؟) – أساليب التعلم بحسب النمط، سجل الطلبة متوسطاً أعلى قليلاً بلغ (3.71) بانحراف معياري (0.80) ونسبة (74.2%)، ما يدل على إدراك واضح لطرق وأساليب التعلم التي تناسب أنماطهم. وفي المحور الثالث (ماذا؟) – ناتج التعلم، فقد كان المتوسط الحسابي (3.71) والانحراف المعياري (0.77) بنسبة (74.1%)، مما يعكس وعياً جيداً لدى الطلبة بأهمية ناتج التعلم ومخرجات العملية التعليمية. وحيث وُجد أن أعلى متوسط تحقق في المحور الرابع (الدمج والتأمل)، حيث بلغ (3.80) بنسبة مئوية (76.0%)، مما يشير إلى ميل مرتفع لدى الطلبة لدمج ما تعلموه في حياتهم والتأمل في معانيه، وهي دلالة إيجابية على العمق في تجربة التعلم. أما الدرجة الكلية لتطبيق الطلبة للنموذج، فقد بلغت (3.72) بانحراف معياري (0.69) ونسبة مئوية كلية (74.4%)، مما يؤكد أن مستوى تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية جاء بدرجة كبيرة، مع اتساق واضح بين المحاور الأربعة. وهذه النتائج تعكس فاعلية تبني هذا النموذج في البيئة التعليمية، وتدل على استيعاب الطلبة لغايات التعلم، طرقه، ومخرجاته بشكل متكامل، إلى جانب قدرتهم على الدمج والتأمل في التجربة التعليمية.

وتتسق هذه النتائج مع ما أورده دراسته **عارف (2022)** التي بينت أن تصميم برامج تعليمية مستندة إلى أنماط التعلم يساهم في تعزيز دافعية الطلبة وتحقيق تحصيل معرفي أفضل. كما تتفق مع نتائج **Pickard (2017)** التي وجدت أن استخدام التقييمات المتنوعة المرتبطة بأنماط التعلم عزز من وعي الطلبة بطرق تعلمهم، وأسهم في تنمية قدراتهم على الربط والتأمل.

كذلك، تُدعم هذه النتائج ما أشار إليه (Wickramasinghe & Hettiarachchi 2016) بأن الجمع بين الدافعية الذاتية واستراتيجيات تعلم متنوعة يعزز من فعالية التجربة التعليمية، خاصة في البيئات التي تراعي الخصوصية الثقافية والسياقية، وهو ما يتماشى مع واقع مدارس شرقي القدس.

في المقابل، تختلف نتائج هذه الدراسة عما توصلت إليه (Pashler et al. 2009) الذين شككوا في فاعلية مواءمة أساليب التعليم مع أنماط التعلم المفضلة، وأشاروا إلى غياب الأدلة التجريبية الكافية لدعم هذه الفرضية. إلا أن الدراسة الحالية، من خلال ارتفاع متوسطات التطبيق، تُبرز أثرًا إيجابيًا إدراكيًا وسلوكيًا لدى الطلبة نتيجة استخدام نموذج تعليمي مرن يدمج بين النمط والغاية. وتدل هذه النتائج على أن الطلبة لا يكتفون باستقبال المعرفة، بل يبدون وعيًا داخليًا بالهدف من التعلم، ويستطيعون ربط المحتوى بخبراتهم وتفضيلاتهم، وهو ما يشير إلى بيئة تعليمية موجهة نحو تنمية الاستقلالية، الفهم، والتفكير التأملّي لدى المتعلمين.

السؤال الثاني: ما أهم مظاهر الدمج والتأمل لدى الطلبة؟

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمظاهر الدمج والتأمل لدى الطلبة مرتبة حسب الأهمية؟

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
3	شاركك في نقاش أو مهمة جماعية أظهرت فيها تعاوني.	3.87	1.03	77.4%	كبيرة
1	اخترت الطريقة الأنسب لي خلال تنفيذ المهمة	3.81	1.10	76.1%	كبيرة
5	اقترحت فكرة لتحسين طريقة تعلّمي مستقبلاً	3.80	1.06	75.9%	كبيرة
2	عدلت من أسلوبني عندما واجهت صعوبة	3.76	1.04	75.3%	كبيرة
4	قيمت مدى تقدّمي بنفسني خلال الحصة	3.76	1.07	75.3%	كبيرة

تشير نتائج جدول (6) إلى أن مظاهر الدمج والتأمل لدى الطلبة جاءت جميعها بدرجة كبيرة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.76) و(3.87)، وجميع النسب المئوية تجاوزت 75%. وقد تم ترتيب الفقرات حسب الأهمية (أي حسب المتوسط الحسابي) على النحو الآتي:

الفقرة (3): "شاركك في نقاش أو مهمة جماعية أظهرت فيها تعاوني" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (3.87) وانحراف معياري (1.03) ونسبة مئوية (77.4%)، مما يعكس ميلاً مرتفعاً لدى الطلبة للمشاركة الجماعية والتعاون، وهو مؤشر إيجابي على اندماجهم الاجتماعي والفكري

داخل الموقف التعليمي. ثم الفقرة (1): "اخترتُ الطريقة الأنسب لي خلال تنفيذ المهمة" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (3.81) ونسبة مئوية (76.1%)، ما يدل على وعي الطلبة بأساليب التعلم الذاتية المناسبة لهم. تليها الفقرة (5): "اقترحتُ فكرة لتحسين طريقة تعلّمي مستقبلاً" احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط (3.80) ونسبة (75.9%)، مما يعكس قدرة الطلبة على التفكير المستقبلي والنقد الذاتي لتحسين الأداء. أما الفقرتان (2 و4): "عدّلتُ من أسلوبِي عندما واجهتُ صعوبة" و"قيمتُ مدى تقدّمي بنفسِي خلال الحصة" جاءتا في المرتبة الرابعة متساويتين بمتوسط (3.76) ونسبة (75.3%)، وهو ما يشير إلى وعي تأملي جيد لدى الطلبة، سواء في مواجهة التحديات أو في تقييم الذات.

بشكل عام، تعكس هذه النتائج درجة عالية من الدمج والتأمل الذاتي لدى الطلبة، مما يدل على فعالية البيئة التعليمية في تعزيز مهارات التفكير الذاتي، والتعلم التعاوني، والتخطيط المستقبلي، وهي مهارات جوهرية ضمن نموذج "الدائرة الذهبية". وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Pickard 2017) التي أكدت أن استخدام أساليب تعليم مرنة ومراعية للأنماط يساهم في تعزيز التفكير التأملي والذاتي لدى المتعلمين، خاصة في البيانات التي تسمح للطلاب باتخاذ قرارات حول طريقة تعلمه. كما تدعم هذه النتائج ما أشارت إليه Wickramasinghe (2016) بخصوص أهمية البدء بـ "لماذا؟" كمدخل يُحفّز الطالب على ربط التعلم بمعنى شخصي، ويُسهّم في بناء مهارات تأملية عميقة.

وكذلك تتوافق هذه النتائج مع ما ورد في دراسة (Jeral 2010) التي شددت على أهمية إعطاء الطلبة حرية في اختيار الأنشطة التي تعكس طريقة تعلمهم، مما يؤدي إلى تعزيز المشاركة، وتنمية المهارات التأملية، والتفاعل الإيجابي مع المحتوى. ويُعد ارتفاع متوسط الفقرات المرتبطة بـ "تعديل الأسلوب عند مواجهة الصعوبة"، و"اقتراح طرق لتحسين التعلم المستقبلي"، و"تقييم التقدّم الذاتي" دليلاً على أن الطلبة لا يتعلمون بشكل سطحي، بل يمارسون مستويات عليا من التفكير، كالتحليل والتخطيط الذاتي، وهو ما يعكس بوضوح فاعلية الدمج بين نموذج الدائرة الذهبية وأنماط التعلم في تعزيز مهارات التفكير النقدي والتأمل الذاتي.

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير الجنس؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخدام اختبار "ت" للفروق في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير الجنس، كما هو واضح من خلال الجدول (7).

جدول (7): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
	ذكر	122	3.61	0.79	445	-1.113	0.266

			0.75	3.70	325	أنثى	الأول: لماذا (الغاية والدافعية)
			0.82	3.60	122	ذكر	الثاني: كيف (أساليب التعلم بحسب النمط)
0.068	-1.829	445	0.78	3.75	325	أنثى	
			0.79	3.70	122	ذكر	الثالث: ماذا (ناتج التعلم)
0.869	-0.165	445	0.76	3.71	325	أنثى	
			0.77	3.74	122	ذكر	الرابع: الدمج والتأمل
0.358	-0.920	445	0.80	3.82	325	أنثى	
			0.70	3.66	122	ذكر	الدرجة الكلية
0.238	-1.182	445	0.69	3.75	325	أنثى	

تشير نتائج جدول (7) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟) تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث)، وذلك في جميع المحاور وكذلك في الدرجة الكلية، حيث جاءت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 في كل الحالات وهي غير دالة إحصائية. وتتباين هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة الحربي (2016) التي أظهرت وجود فروق دالة في تفضيلات أنماط التعلم بين الذكور والإناث، حيث فضّلت الطالبات النمط البصري والفردى بشكل أكبر. كما تختلف عن نتائج عوض الله وفريحات (2020) التي كشفت عن فروق في بعض أنماط التعلم (مثل المتسلسل-الشامل) باختلاف الجنس، وخاصة لدى الطالبات. في المقابل، تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما أشار إليه Pashler et al. (2009) من أن أنماط التعلم لا ترتبط بالضرورة بفروق جهرية في الأداء الأكاديمي أو في فهم المحتوى، وأن مواعمة التعليم مع النمط لا تظهر دائماً فروقاً واضحة بين الأفراد أو بين الفئات الديموغرافية المختلفة، مثل الجنس. ويمكن تفسير غياب الفروق في هذه الدراسة بعدة احتمالات، من أبرزها أن البيئة التعليمية التي تم جمع البيانات منها قد تتبع استراتيجيات تدريس شمولية ومتنوعة تراعي معظم الأنماط التعليمية، مما يقلل من أثر الفروق بين الجنسين. كما قد يعكس هذا التقارب نضجاً تربوياً متقارباً بين الطالبات والطلاب في إدراكهم للغايات التعليمية وأساليب تنفيذها، في ظل سياق تعليمي مشترك يتسم بتقارب ثقافي وقيمي.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير المرحلة التعليمية؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير المرحلة التعليمية، كما هو واضح من خلال الجدول (8).

جدول (8): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير المرحلة التعليمية ي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأول: لماذا (الغاية والدافعية)	بين المجموعات	0.279	2	0.140	0.242	0.785
	داخل المجموعات	256.514	444	0.578		
	المجموع	256.793	446			
الثاني: كيف (أساليب التعلم)	بين المجموعات	0.609	2	0.305	0.479	0.620
	داخل المجموعات	282.416	444	0.636		
	المجموع	283.026	446			
الثالث: ماذا (نتائج التعلم)	بين المجموعات	0.997	2	0.498	0.848	0.429
	داخل المجموعات	260.894	444	0.588		
	المجموع	261.891	446			
الرابع: الدمج والتأمل	بين المجموعات	0.207	2	0.103	0.163	0.850

		0.634	444	281.63 3	داخل المجموعات	
			446	281.84 0	المجموع	
0.923	0.081	0.039	2	0.078	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.484	444	214.94 9	داخل المجموعات	
			446	215.02 7	المجموع	

تشير نتائج جدول (8) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في درجة تطبيق الطلبة لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟) تُعزى إلى متغير المرحلة التعليمية (أول-ثالث، رابع-سادس، سابع-تاسع)، وذلك على مستوى جميع المحاور وكذلك الدرجة الكلية، حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 وهي غير دالة إحصائية. وتنسق هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة (Jeral 2010) التي بينت أن الطلبة من مراحل تعليمية مختلفة أظهروا تفاعلاً إيجابياً مع أنشطة قائمة على أنماط تعلم متنوعة، بغض النظر عن المرحلة الدراسية. كما تؤكد نتائج (Pickard 2017) أن التأمل والتفكير لا يقتصران على مرحلة عمرية أو صفية معينة، بل يمكن تنميتها مبكراً إذا ما تم استخدام أساليب تدريس محفزة وشاملة. إلا أن هذه النتيجة قد تختلف جزئياً عن الطروحات النظرية التي تربط مهارات التفكير والتأمل بمدى نضج الطلبة وتقدمهم في المرحلة التعليمية، حيث تُظهر بعض الدراسات (مثل Wickramasinghe, 2016) أن التفكير التحليلي يتطور تدريجياً مع التقدم العمري. ويُفسر غياب الفروق في هذه الدراسة باحتمال وجود ثقافة صفية موحدة واستراتيجيات تدريس متوازنة تطبق في جميع المراحل في مدارس شرقي القدس، وهو ما يدعم فكرة أن التعلم المتمركز نحو التعلم ذو معنى، إذا ما طُبّق بشكل منهجي، يمكن أن يُحدث أثراً متقارباً لدى المتعلمين بغض النظر عن أعمارهم أو مراحلهم الدراسية. كما قد يعكس هذا الاتساق إدراكاً مبكراً لدى الطلبة لأهداف التعلم ودوره في حياتهم، مما يعزز من تطبيق نموذج الدائرة الذهبية في كافة المراحل بشكل فعال.

السؤال الخامس: هل توجد علاقة ارتباطية بين تأمل الطلبة وتطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين تأمل الطلبة وتطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية، كما هو واضح من خلال الجدول (9).

جدول (9): نتائج معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين تأمل الطلبة وتطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية

المتغيرات	قيمة (ر)	الدالة الإحصائية
تأملات الطلبة * الغاية والدافعية	0.67	0.000
تأملات الطلبة * أساليب التعلم	0.74	0.000
تأملات الطلبة * ناتج التعلم	0.76	0.000

تشير نتائج جدول (9) إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) بين تأملات الطلبة وبين جميع أبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟)، وذلك كما يلي:

بين تأملات الطلبة والغاية والدافعية (لماذا؟)، بلغت قيمة معامل الارتباط ($r = 0.67$) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وتشير إلى علاقة ارتباط قوية، مما يعني أن ارتفاع قدرة الطلبة على التأمل يرتبط بزيادة وعيهم بدوافعهم وغاياتهم من التعلم. وبين تأملات الطلبة وأساليب التعلم (كيف؟)، كانت العلاقة أقوى ($r = 0.74$)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، ما يعكس أن الطلبة الذين يمارسون التأمل يمتلكون قدرة أعلى على اختيار وتوظيف أساليب التعلم التي تناسبهم. وبين تأملات الطلبة وناتج التعلم (ماذا؟)، بلغت قيمة الارتباط ($r = 0.76$)، وهي الأعلى في الجدول، وتشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية جداً ودالة بين التأمل وبين وعي الطلبة بما تعلموه من نتائج ومخرجات تعليمية. تتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه **Wickramasinghe (2016)**، والتي أكدت أن التخطيط التعليمي الفعال في ضوء نموذج الدائرة الذهبية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوعي الذاتي لدى المتعلم، وأن ممارسة التأمل تساعد في تعزيز إدراك الطالب لغايات التعلم (لماذا؟)، واختيار الأساليب المناسبة (كيف؟)، وتحقيق مخرجات واضحة (ماذا؟). كما تتقاطع هذه النتائج مع ما أشارت إليه **Pickard (2017)**، بأن التفكير التأملي يُعد من المهارات المركزية في تمكين المتعلم من اتخاذ قرارات تعليمية واعية وهادفة، وتطوير قدرته على ربط المضمون بأساليب التعلم بطريقة تراعي احتياجاته الفردية.

ويلاحظ تقارب هذه النتائج أيضاً مع ما أورده **Wilkinson et al. (2014)**، من حيث دور البيئة الصفية التفاعلية في تعزيز التفكير النقدي والتأمل الذاتي، رغم أن تلك الدراسة لم تتناول نموذج الدائرة الذهبية بشكل مباشر. ومع ذلك، فإن الدراسة الحالية تُعد تطوراً نوعياً بالمقارنة مع الأدبيات السابقة التي ركزت غالباً على دور المعلم، بينما تُسلط هذه الدراسة الضوء على دور الطلبة أنفسهم في ممارسة التأمل كمحفز داخلي لتنفيذ أبعاد النموذج. وعليه، تُبرز هذه النتائج أهمية تعزيز مهارات التأمل لدى الطلبة كمدخل لتعميق تعلمهم وتحقيق استقلالية فكرية، ما يدعم دمج نموذج الدائرة الذهبية ضمن البرامج التعليمية ليس فقط كاستراتيجية تخطيطية للمعلم، بل أيضاً كأداة للتفكير التنظيمي والتأملي للمتعلم.

السؤال السادس: ما درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا)؟

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا)

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
الأول (لماذا؟) الغاية والدافعية للتعلم	301	4.35	0.67	87.0%	كبيرة
الثاني (كيف؟) أساليب التعلم بحسب النمط	301	4.42	0.66	88.3%	كبيرة
الثالث (ماذا؟) ناتج التعلم وتوظيف المعرفة	301	4.29	0.69	85.8%	كبيرة
الرابع: التأمل المهني والدمج التربوي	301	4.20	0.69	84.1%	كبيرة
الخامس: مهارات التفكير	301	4.23	0.70	84.5%	كبيرة
الدرجة الكلية	301	4.30	0.59	85.9%	كبيرة

تشير نتائج جدول (10) إلى أن درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟) جاءت مرتفعة جداً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.20) و(4.42)، وجميع النسب المئوية تجاوزت 84%، مما يدل على أن المعلمين يطبقون النموذج بدرجة كبيرة وفعالة في ممارساتهم التربوية. وتفصيل النتائج كما يلي:

في المحور الأول (لماذا؟ – الغاية والدافعية للتعلم)، بلغ المتوسط الحسابي (4.35) والنسبة المئوية (87.0%)، مما يعكس وعياً عالياً لدى المعلمين بأهمية توضيح الغاية من التعلم وتحفيز الطلبة نحو أهدافه. وفي المحور الثاني (كيف؟ – أساليب التعلم بحسب النمط)، كان المتوسط الأعلى في الجدول (4.42) والنسبة (88.3%)، وهو ما يشير إلى تمكّن المعلمين من تنويع الأساليب التعليمية بما يتناسب مع أنماط تعلم الطلبة، مما يدل على قدرة عالية في تكييف العملية التعليمية. أما في المحور الثالث (ماذا؟ – ناتج التعلم وتوظيف المعرفة)، بلغ المتوسط (4.29) والنسبة (85.8%)، مما يدل على أن المعلمين يُولون اهتماماً واضحاً بنتائج التعلم وكيفية توظيفها عملياً.

وفي المحور الرابع (التأمل المهني والدمج التربوي)، بلغ المتوسط (4.20) والنسبة (84.1%)، مما يعكس ممارسة جيدة للتأمل في الأداء المهني والقدرة على الدمج بين المعرفة والخبرة داخل السياق التربوي. وفي المحور الخامس (مهارات التفكير)، سجل المعلمون متوسطاً (4.23) بنسبة (84.5%)، مما يشير إلى اهتمامهم بتنمية التفكير التحليلي والنقدي لدى الطلبة أثناء التعلم. أما

الدرجة الكلية، فقد بلغت (4.30) بانحراف معياري (0.59) ونسبة (85.9%)، وهي تمثل مستوى تطبيق عام مرتفع جدًا للنموذج. نسجم هذه النتائج مع ما أكدته دراسة **Pemberton et al. (2012)**، التي شددت على أن مهارات التفكير يجب أن تُدمج بشكل عضوي في أهداف الدروس وخططها، لا بوصفها إضافات منفصلة، بل كعنصر جوهري في بنية العملية التعليمية. كما تتفق مع ما أوضحه كل من **Wickramasinghe & Hettiarachchi (2016)** بأن المهارات العليا في التفكير – كالتحليل والتأمل – تتعزز عندما يُبنى التعليم على أساس من الغاية والمعنى، وهو جوهر نموذج الدائرة الذهبية. ويدعم ذلك ما أشار إليه **Pickard (2017)**، الذي ربط بين وعي المعلم بـ "لماذا يدرس؟" وقدرته على التصميم التعليمي التفاعلي الذي يُراعي أنماط التعلم ويُحفز التفكير المفتوح لدى الطلبة. وبالمجمل، تعكس هذه النتائج تحولاً إيجابياً في الثقافة التعليمية نحو نموذج تدريسي يتمحور حول التعلم ذو معنى والتفكير الواعي، حيث يُعيد المعلم صياغة دوره من ناقل للمعلومة إلى محفّز للتفكير والتأمل الذاتي. وتُظهر النتائج أن درجة تطبيق المعلمين للنموذج في مدارس شرقي القدس مرتفعة، ما يشير إلى استعداد مهني لتبني نماذج تدريس حديثة قائمة على التأمل والتكامل بين النظرية والتطبيق.

السؤال السابع: ما أهم مظاهر التأمل المهني والدمج التربوي لدى المعلمين؟

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمظاهر التأمل المهني والدمج التربوي لدى المعلمين مرتبة حسب الأهمية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
2	أدخل تحسينات مستمرة بناءً على ملاحظاتي أو ملاحظات الآخرين	4.38	0.76	87.6%	كبيرة
5	أدمج خبرات الطلاب السابقة في عملية التعليم	4.23	0.95	84.6%	كبيرة
4	أشرك الطلاب في مسؤولية تعلّمهم عبر الحوار والتخطيط	4.19	0.87	83.8%	كبيرة
1	أقيم ممارساتي التدريسية بعد كل درس	4.12	0.86	82.5%	كبيرة
3	أخصّص وقتاً لتأمل الطلاب الذاتي في تعلّمهم	4.10	0.89	82.0%	كبيرة

تشير نتائج جدول (11) إلى أن مظاهر التأمل المهني والدمج التربوي لدى المعلمين جاءت جميعها بدرجة كبيرة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.10) و(4.38)، مما يدل على ممارسة جيدة لهذه المهارات المهنية الأساسية. وتم ترتيب الفقرات حسب الأهمية كما يلي:

جاءت الفقرة (2): "أدخل تحسينات مستمرة بناءً على ملاحظاتي أو ملاحظات الآخرين" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.38) وانحراف معياري (0.76) ونسبة مئوية (87.6%)، مما يعكس حرصاً قوياً لدى المعلمين على التطوير المستمر لممارساتهم التدريسية من خلال

المراجعة الذاتية وتقبل التغذية الراجعة. ثم الفقرة (5): "أدمج خبرات الطلاب السابقة في عملية التعليم" احتلت المرتبة الثانية بمتوسط (4.23) ونسبة (84.6%)، ما يدل على وعي تربوي مهم يتمثل في الربط بين التعلم الجديد وخبرات الطلبة المسبقة، وهو أحد أسس التعليم البنائي. تليها الفقرة (4): "أشرك الطلاب في مسؤولية تعلمهم عبر الحوار والتخطيط" جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.19) ونسبة (83.8%)، مما يشير إلى توجه تشاركي يعزز من استقلالية المتعلم وتمكينه من إدارة تعلمه. تليها الفقرة (1): "أقيم ممارساتي التدريسية بعد كل درس" سجلت متوسطاً (4.12) ونسبة (82.5%)، وهو مؤشر إيجابي على قيام المعلمين بالتأمل الذاتي في أدائهم عقب كل حصة، ما يساهم في تحسين مستمر للعملية التعليمية. ومن ثم الفقرة (3): "أخصص وقتاً لتأمل الطلاب الذاتي في تعلمهم" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (4.10) ونسبة (82.0%)، ورغم أنها الأقل نسبياً، إلا أنها ما تزال ضمن الدرجة الكبيرة، وتعكس اهتماماً بمنح الطلبة مساحة للتفكير الذاتي، وهو جانب مهم لكنه غالباً ما يواجه بتحديات في التنفيذ داخل الصف. وتنسجم هذه النتائج مع ما ورد في دراسة **Wickramasinghe (2016)** التي أكدت أن استخدام نموذج الدائرة الذهبية يُعزز من قدرة المعلم على التأمل في الغايات والوسائل، مما يؤدي إلى مواءمة أفضل بين أهداف التعليم وطرائق تنفيذه. كما تتقاطع هذه النتائج مع توجهات **Pickard (2017)** التي بينت أن استخدام التخطيط المرن المرتكز على "لماذا نعلم؟" يُسهّل على المعلمين فحص أثر استراتيجياتهم باستمرار وتعديلها عند الحاجة. ومن جانب آخر، يُظهر هذا المستوى المرتفع من التأمل والدمج التربوي اتساقاً مع الأدوار الجديدة للمعلم في التربية الحديثة، والتي لم تعد تقتصر على تنفيذ المنهاج، بل تشمل تحليل السياقات الصفية، مراعاة الفروق الفردية، والتفاعل الحي مع استجابات الطلبة. كما تدعم النتائج الاتجاهات النظرية التي ترى في المعلم "ممارساً انعكاسياً، قادراً على اتخاذ قرارات مبنية على تحليل ذاتي مستمر. وتُعد هذه النتائج لافتة في ضوء قلة الدراسات العربية التي تناولت التأمل المهني كمتغير مستقل، كما أن الدمج بين التأمل ونموذج الدائرة الذهبية يمنح هذه الدراسة خصوصية منهجية تعزز من أصالتها. ويُستنتج من ذلك أن البيئة التعليمية في مدارس شرقي القدس تُفسح المجال أمام المعلمين لتطوير ممارساتهم بشكل واعٍ وهادف، وهو ما يشكل بيئة خصبة لتحسين جودة التعليم وتعزيز نواتج التعلم الحقيقية.

السؤال الثامن: ما أهم مظاهر التفكير لدى المعلمين؟

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمظاهر التفكير لدى المعلمين مرتبة حسب الأهمية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
2	أدمج أنشطة تُنمي التفكير النقدي وتقييم المعلومات	4.30	0.80	85.9 %	كبيرة
3	أشجع على الإبداع من خلال مهام مفتوحة النهايات أو بدائل متعددة	4.27	0.89	85.4 %	كبيرة

1	أطرح أسئلة تحليلية تُساعد الطلاب على تفكيك المفاهيم وفهم العلاقات	4.26	0.87	85.1 %	كبيرة
5	أطلب من الطلاب إجراء مقارنات واستخلاص استنتاجات بأنفسهم	4.23	0.88	84.6 %	كبيرة
4	أوظف خطوات التفكير الخوارزمي (المنهجي) في حل المشكلات	4.08	0.89	81.6 %	كبيرة

تشير نتائج جدول (12) إلى أن مظاهر تنمية التفكير لدى المعلمين جاءت جميعها بدرجة كبيرة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.08) و(4.30)، وجميع النسب المئوية تجاوزت 81%. وتم ترتيب الفقرات حسب الأهمية كما يلي:

جاءت الفقرة (2): "أدمج أنشطة تُنمي التفكير النقدي وتقييم المعلومات" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.30) وانحراف معياري (0.80) ونسبة مئوية (85.9%)، مما يدل على اهتمام المعلمين بتمكين الطلبة من مهارات التفكير النقدي وتحليل المعلومات، وهو من المؤشرات القوية على جودة التعليم. تليها الفقرة (3): "أشجع على الإبداع من خلال مهام مفتوحة النهايات أو بدائل متعددة" جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (4.27) ونسبة (85.4%)، ما يعكس بيئة صفية مرنة ومحفزة للإبداع والتفكير الخلاق. ثم الفقرة (1): "أطرح أسئلة تحليلية تُساعد الطلاب على تفكيك المفاهيم وفهم العلاقات" جاءت ثالثاً بمتوسط (4.26) ونسبة (85.1%)، وهو مؤشر واضح على استخدام المعلمين للأسئلة كأداة لتعميق الفهم. تليها الفقرة (5): "أطلب من الطلاب إجراء مقارنات واستخلاص استنتاجات بأنفسهم" احتلت المرتبة الرابعة بمتوسط (4.23) ونسبة (84.6%)، مما يدل على تشجيع الاستقلالية الذهنية والاستنتاج المنطقي لدى الطلبة. ثم الفقرة (4): "أوظف خطوات التفكير الخوارزمي (المنهجي) في حل المشكلات" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (4.08) ونسبة (81.6%)، ورغم أنها الأقل، فإنها لا تزال ضمن المستوى العالي، وتشير إلى استخدام منهجيات منظمة لحل المشكلات، وإن كانت أقل شيوعاً نسبياً مقارنة بالممارسات الإبداعية والتحليلية. وتتسم هذه النتائج مع ما أكدته دراسة **Pemberton et al. (2012)**، التي شددت على أن التفكير النقدي لا ينبغي أن يُدرّس كمهارة منفصلة، بل يجب دمجه في جميع جوانب التعلم، من خلال الأسئلة، والأنشطة المفتوحة، وتحفيز التقييم الذاتي. كما تتفق النتائج مع ما طرحه **Wickramasinghe & Hettiarachchi (2016)**، بأن المعلم الذي ينطلق من الغاية (لماذا؟) يصبح أكثر وعياً بضرورة تنمية تفكير طلبته لاكتساب معرفة عميقة بدلاً من التعلم السطحي. وفي السياق ذاته، دعمت دراسة **Pickard (2017)** أهمية تبني نماذج تربوية تبدأ من المعنى والغرض، مما يعزز قدرة المعلمين على تصميم أنشطة تُحفّز التفكير التحليلي والإبداعي لدى المتعلمين. وتُبرز هذه النتائج كذلك وعياً متزايداً بدور المعلم كمنسّق للتفكير الصفي، لا كمصدر وحيد للمعرفة، وهو ما يتماشى مع التحولات العالمية في دور المعلم في القرن الحادي والعشرين.

السؤال التاسع هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير الجنس؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخدام اختبار "ت" للفروق في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير الجنس، كما هو واضح من خلال الجدول (13).

جدول (13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأول: لماذا (الغاية والدافعية)	ذكر	28	4.25	0.76	299	-0.836	0.404
	أنثى	273	4.36	0.66			
الثاني: كيف (أساليب التعلم بحسب النمط)	ذكر	28	4.34	0.70	299	-0.678	0.498
	أنثى	273	4.42	0.65			
الثالث: ماذا (ناتج التعلم)	ذكر	28	4.39	0.59	299	0.775	0.439
	أنثى	273	4.28	0.70			
الرابع: الدمج والتأمل	ذكر	28	4.30	0.76	299	0.777	0.438
	أنثى	273	4.19	0.68			
الخامس: مهارات التفكير	ذكر	28	4.35	0.81	299	0.978	0.329
	أنثى	273	4.21	0.69			
الدرجة الكلية	ذكر	28	4.32	0.63	299	0.255	0.799
	أنثى	273	4.29	0.58			

تشير نتائج جدول (13) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟) تعزى إلى متغير الجنس (ذكور/إناث)، وذلك في جميع المحاور وكذلك في الدرجة الكلية، حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 وهي غير دالة إحصائية. وتتباين هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الحربي (2016)، التي كشفت عن فروق دالة إحصائية في تفضيلات أنماط التعلم لدى الطلبة الجامعيين تبعاً للجنس، حيث فضّلت الإناث النمط البصري والفردى بشكل أكبر. كما تختلف جزئياً عن عوض الله وفريجات (2020) التي أشارت إلى فروق في بعض أنماط التعلم

المرتبطة بنوع الطالب. في المقابل، تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما أشار إليه Pashler et al. (2009)، بأن فعالية التعلم لا تعتمد بالضرورة على تكييف التعليم وفق خصائص ديموغرافية محددة كالجنس، وأن جودة التطبيق واستيعاب النموذج قد تكون ناتجة عن التدريب المهني والتوجهات التربوية أكثر من الخصائص الشخصية. ويمكن تفسير غياب الفروق بين الجنسين في هذه الدراسة بعدة عوامل، أبرزها احتمال اعتماد البيئة التعليمية في شرقي القدس على برامج تأهيل وتطوير مهني موحدة تُقدّم للمعلمين والمعلمات بشكل متساوٍ، مما يقلل من التفاوت في تطبيق الاستراتيجيات التعليمية. كما أن طبيعة نموذج الدائرة الذهبية، الذي ينطلق من الدوافع الداخلية للمعلم، قد تُفعّل بشكل متقارب لدى الجنسين، إذ يُركّز على الغاية والمعنى قبل أي بعد شخصي أو أسلوب. وتعكس هذه النتائج وعيًا تربويًا مشتركًا بين المعلمين والمعلمات، قائمًا على التأمل وتطوير الذات، مما يُعزّز من فرص تطبيق النموذج بطريقة منهجية ومستقرة عبر الفروق الديموغرافية.

السؤال العاشر: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

جدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأول: لماذا (الغاية والدافعية)	بين المجموعات	3.658	2	1.829	4.162	0.016
	داخل المجموعات	130.974	298	0.440		
	المجموع	134.632	300			
الثاني: كيف (أساليب التعلم)	بين المجموعات	0.781	2	0.390	0.905	0.406

		0.431	298	128.503	داخل المجموعات	
			300	129.283	المجموع	
0.502	0.691	0.328	2	0.656	بين المجموعات	الثالث: ماذا (ناتج التعلم وتوظيف المعرفة)
		0.474	298	141.282	داخل المجموعات	
			300	141.938	المجموع	
0.244	1.416	0.665	2	1.330	بين المجموعات	الرابع: التأمل المهني والدمج التربوي
		0.470	298	140.025	داخل المجموعات	
			300	141.355	المجموع	
0.205	1.592	0.779	2	1.558	بين المجموعات	الخامس: مهارات التفكير
		0.489	298	145.829	داخل المجموعات	

			300	147.3 87	المجموع	
		0.690	2	1.379	بين المجموعا ت	
		0.340	298	101.2 93	داخل المجموعا ت	
0.133	2.029		300	102.6 72	المجموع	الدرجة الكلية

تشير نتائج جدول (14) إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة، وذلك في المحور الأول فقط (لماذا؟ – الغاية والدافعية)، في حين أن بقية المحاور والدرجة الكلية لم تُظهر فروقاً دالة.

ولاستخراج مصدر الفروق في المحور الأول استخرج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تطبيق المعلمين للبعد الخاص بالغاية والدافعية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، كما هو واضح من خلال الجدول (15).

جدول (15): نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تطبيق المعلمين للبعد الخاص بالغاية والدافعية حسب متغير سنوات الخبرة

المحور	المقارنات	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
درجة تطبيق المعلمين للبعد الخاص بالغاية والدافعية	أقل من 5 سنوات		-0.105	-0.243*
	من 5-10 سنوات			-0.138
	أكثر من 10 سنوات			

تشير نتائج جدول (15) لاختبار توكي للمقارنات البعدية إلى وجود فرق دال إحصائياً في درجة تطبيق المعلمين للبعد "الغاية والدافعية" ضمن نموذج الدائرة الذهبية يُعزى إلى سنوات الخبرة،

وتحديداً بين الفئتين أقل من 5 سنوات" و"أكثر من 10 سنوات"، ولصالح من لديهم أكثر من 10 سنوات خبرة، كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية في الجدول (16).

جدول (16): الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في درجة تطبيق المعلمين للبعد الخاص بالغاية والدافعية حسب متغير سنوات الخبرة

المحور	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الغاية والدافعية	أقل من 5 سنوات	151	4.25	0.77
	من 5-10 سنوات	45	4.35	0.67
	أكثر من 10 سنوات	105	4.49	0.47

تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في درجة تطبيق المعلمين لبعد "الغاية والدافعية" (لماذا؟) من نموذج الدائرة الذهبية، تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، وذلك لصالح المعلمين ممن لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات. في المقابل، لم تظهر فروق دالة في بقية الأبعاد أو في الدرجة الكلية، مما يدل على أن أثر الخبرة يتركز في بُعد الدافعية والغايات التعليمية دون أن يمتد إلى مكونات التخطيط والتنفيذ والتأمل. وتتسجم هذه النتيجة مع ما أشار إليه (Wickramasinghe 2016)، الذي بين أن المعلمين الأكثر خبرة يميلون إلى بناء وعي أعمق بأهداف التعليم وغاياته، ويظهرون قدرة أعلى على الربط بين دوافعهم الشخصية ورسالتهم التربوية. كما تدعم هذه النتيجة ما طرحه (Pickard 2017) من أن المعلمين المخضرمين غالباً ما يُطوِّرون منظوراً مهنيّاً أكثر نضجاً تجاه الغايات التعليمية، نتيجة تراكم التأملات المهنية وتنوع السياقات الصفية التي مرّوا بها.

ومن جهة أخرى، فإن غياب الفروق في بقية الأبعاد ينسجم مع ما ذكره (Pashler et al. 2009) من أن الممارسات التعليمية الناجحة لا تعتمد فقط على طول سنوات الخدمة، بل على جودة التدريب والممارسات الفعلية داخل الصف. وهو ما قد يُفسّر بأن المعلمين الأقل خبرة قد تلقوا تدريبات حديثة ومكثفة على استراتيجيات التدريس الفعال، مما يقلل الفجوة في الممارسات التطبيقية، باستثناء ما يرتبط بالبُعد القيمي والدافعي الذي يتشكل بمرور الزمن. ويمكن الاستنتاج أن الخبرة المهنية تلعب دوراً مهماً في تعزيز الوعي الذاتي بالرسالة التربوية وبناء غايات تعليمية واضحة وموجهة بالمعنى (why)، وهي جوهر نموذج الدائرة الذهبية، في حين يمكن لبقية الأبعاد أن تتأثر بتدريبات أو سياسات مدرسية موحدة تقلل من الفروق بين فئات المعلمين. مما يدعو إلى التأكيد على أهمية دمج عناصر الهوية المهنية والقيم التربوية في برامج إعداد المعلمين الجدد، وليس الاكتفاء بالمهارات الإجرائية فقط.

السؤال الحادي عشر: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (17): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا/ كيف/ وماذا) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأول: لماذا (الغاية والدافعية)	بين المجموعات	1.059	2	0.530	1.181	0.308
	داخل المجموعات	133.5 73	298	0.448		
	المجموع	134.6 32	300			
الثاني: كيف (أساليب التعلم)	بين المجموعات	0.312	2	0.156	0.360	0.698
	داخل المجموعات	128.9 72	298	0.433		
	المجموع	129.2 83	300			
الثالث: ماذا (نتائج التعلم وتوظيف المعرفة)	بين المجموعات	0.447	2	0.223	0.470	0.625
	داخل المجموعات	141.4 91	298	0.475		
	المجموع	141.9 38	300			
الرابع: التأمل المهني	بين المجموعات	3.183	2	1.592	3.433	0.034
	داخل المجموعات	138.1 72	298	0.464		

			300	141.3 55	المجموع	والدمج التربوي
		2.176	2	4.351	بين المجموعات	الخامس: مهارات التفكير
		0.480	298	143.0 36	داخل المجموعات	
0.012	4.533		300	147.3 87	المجموع	
		0.723	2	1.445	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.340	298	101.2 27	داخل المجموعات	
0.121	2.127		300	102.6 72	المجموع	

تشير نتائج جدول (14) إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في تطبيق المعلمين لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي، وذلك في المحور الرابع (التأمل المهني والدمج التربوي)، وكذلك المحور الخامس (مهارات التفكير)، في حين أن بقية المحاور والدرجة الكلية لم تُظهر فروقاً دالة.

ولاستخراج مصدر الفروق في المحور الأول تم استخراج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تطبيق المعلمين لمحور التأمل المهني ومحور مهارات التفكير تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، كما هو واضح من خلال الجدول (18).

جدول (18): نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة تطبيق المعلمين لمحور التأمل المهني ومحور مهارات التفكير تُعزى لمتغير المؤهل العلمي

المحور	المقارنات	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
التأمل المهني	بكالوريوس		0.011	-0.455*
	ماجستير			-0.466*
	دكتوراه			
مهارات التفكير	بكالوريوس		0.097	-0.471*

ماجستير			-0.568*
دكتوراه			

تشير نتائج جدول (18) لاختبار توكي (Tukey) إلى وجود فروق دالة إحصائية بين المعلمين من مختلف المستويات التعليمية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) في محوري التأمل المهني ومهارات التفكير، وتحديدًا لصالح من هم أعلى تأهيلًا (دكتوراه) في كلا المحورين، كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول (19).

جدول (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق في محوري التأمل المهني والتفكير الناقد لدى المعلمين حسب متغير المؤهل العلمي.

المحور	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التأمل المهني	بكالوريوس	200	4.18	0.71
	ماجستير	85	4.17	0.63
	دكتوراه	16	4.64	0.57
مهارات التفكير	بكالوريوس	200	4.23	0.70
	ماجستير	85	4.13	0.70
	دكتوراه	16	4.70	0.50

تشير نتائج الجدول (19) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للمستوى التعليمي في بعدي التأمل المهني والدمج التربوي ومهارات التفكير، حيث جاءت هذه الفروق لصالح المعلمين الحاصلين على درجة الدكتوراه، ممن سجلوا أعلى متوسط في كلا البعدين. يمكن تفسير ذلك بأن المستوى الأكاديمي المتقدم يسهم في توسيع قدرات المعلمين التحليلية والتأملية، ويعزز إدراكهم لأهمية التفكير التأملي كعنصر حاسم في تطوير الممارسات التعليمية المستندة إلى الغاية والمعنى. كما أن التدريب البحثي في مرحلة الدكتوراه يتطلب ممارسة مستمرة للتفكير النقدي والتأمل المنهجي، مما ينعكس على أدائهم التربوي.

تتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة العنزي (2022)، والتي أظهرت أن مستوى تأهيل المعلم مرتبط بدرجة عالية باستخدامه لاستراتيجيات التعلم النشط والتفكير الناقد. كما تتماشى مع ما توصلت إليه دراسة الحامد والعمرى (2021) التي وجدت أن المعلمين الحاصلين على درجات عليا أظهروا مستوى مرتفعًا في دمج مهارات التفكير العليا ضمن ممارساتهم الصفية. في المقابل، لا تظهر فروق دالة في باقي أبعاد نموذج الدائرة الذهبية، وهو ما قد يدل على أن بعض

الجوانب مثل الدافعية وتخطيط الدروس وفق أنماط التعلم قد أصبحت جزءاً من الممارسات التربوية الأساسية بغض النظر عن المستوى الأكاديمي، وربما تعكس طبيعة التكوين المهني المشترك الذي يتلقاه المعلمون في مراحل التأهيل المختلفة.

السؤال الثاني عشر: هل توجد علاقة ارتباطية بين تأمل المعلمين في الممارسات الصفية ومستوى تطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين تأمل المعلمين للممارسات الصفية ومستوى تطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية، كما هو واضح من خلال الجدول (20).

جدول (20): نتائج معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين تأمل الطلبة وتطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية

المتغيرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
تأملات المعلمين * الغاية والدافعية	0.77	0.000
تأملات المعلمين * أساليب التعلم	0.87	0.000
تأملات المعلمين * ناتج التعلم	0.90	0.000

تشير نتائج جدول (20) إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ودالة إحصائية بين تأملات المعلمين وتطبيقهم لأبعاد نموذج الدائرة الذهبية (لماذا؟ كيف؟ ماذا؟)، حيث بلغ معامل الارتباط مع بعد الغاية والدافعية (0.77)، ومع أساليب التعلم (0.87)، ومع ناتج التعلم (0.90)، وجميعها عند مستوى دلالة (0.000)، مما يدل على أنه كلما زادت ممارسة المعلمين للتأمل المهني، زاد مستوى تطبيقهم الواعي والمنظم لأبعاد النموذج، لا سيما في اختيار الأساليب التعليمية المناسبة وتحقيق نواتج تعلم ذات مغزى، وهو ما يعكس دور التأمل كعنصر جوهري في تحسين فاعلية الممارسات التربوية. تتسق هذه النتيجة مع ما طرحته **Pickard (2017)**، التي أكدت على أن تأمل المعلم في ممارساته يساهم في تحسين استراتيجيات التدريس ومواءمتها مع دوافع المتعلمين وأنماطهم. كما تدعم نتائج الدراسة ما أشار إليه **Wickramasinghe (2016)**، من أن نموذج الدائرة الذهبية يعزز لدى المعلمين القدرة على دمج الغاية (لماذا؟) بالوسيلة (كيف؟) والنتيجة (ماذا؟) من خلال تفكير عميق ومتسق. وتتفق أيضاً مع ما توصلت إليه **Wilkinson et al. (2014)** حول العلاقة بين تأملات المعلمين وجودة التخطيط التربوي، إذ أشاروا إلى أن التفكير التأملي يساهم في تعزيز الوعي بالقرارات التعليمية، ما ينعكس إيجاباً على مخرجات التعلم. وتشير هذه النتائج إلى أن التأمل يُعد شرطاً بنيوياً لأي ممارسة تربوية فاعلة، وأن تبني المعلمين لثقافة التفكير الواعي والناقد يمكن أن يكون حجر الأساس في نجاح نماذج تربوية قائمة على الغاية والمعنى مثل نموذج الدائرة الذهبية. لذلك، يُوصى بتضمين مهارات التأمل كجزء جوهري في برامج إعداد المعلمين وتدريبهم المستمر.

تكشف نتائج هذه الدراسة عن وعي متزايد لدى معلمي المدارس الابتدائية في شرقي القدس بأهمية تطبيق نموذج الدائرة الذهبية في الممارسات الصفية، حيث أظهرت البيانات مستويات مرتفعة من التطبيق في أبعاده الثلاثة (الغاية، الكيف، والماذا)، مع تميز في بعد الغاية والدافعية. كما تبين وجود علاقة ارتباطية قوية بين تأملات المعلمين المهنية ومستوى تطبيقهم الواعي والمنظم للنموذج، مما يشير إلى أن التأمل المهني يعدّ أحد المحركات الرئيسة لتحسين جودة التعليم. ورغم عدم وجود فروق دالة إحصائية في التطبيق تبعاً لمتغير الجنس، إلا أن فروقاً ظهرت لصالح المعلمين ذوي الخبرة الأطول ولصالح الحاصلين على مؤهلات عليا (دكتوراه)، خاصة في مهارات التفكير والتأمل المهني. تؤكد هذه النتائج أهمية التكوين المهني العميق والتجربة الممتدة في تعزيز استخدام النماذج التربوية الفعالة.

التوصيات:

1. تعزيز برامج التدريب المهني التي تدمج نموذج الدائرة الذهبية في إعداد المعلمين وتطويرهم، مع التركيز على بناء الغاية التربوية كعنصر جوهري في ممارسات التعليم.
2. تشجيع الممارسات التأملية المنتظمة داخل المدارس، من خلال وحدات إشرافية أو مجتمعات تعلم مهنية تتيح للمعلمين تحليل أدائهم وربط الممارسة النظرية بالتطبيق العملي.
3. تبني النموذج في الخطط التربوية والسياسات المدرسية كإطار مرجعي لتخطيط الدروس وتقييم نواتج التعلم، بما يعزز المعنى والفاعلية في العملية التعليمية.
4. إجراء مزيد من الدراسات النوعية لفهم عمق التجربة التربوية للمعلمين في استخدام النموذج، وتحليل معوقات التطبيق وسبل تجاوزها في بيئات تعليمية مختلفة.
5. دعم المعلمين الجدد وحديثي التخرج ببرامج إرشادية مركزة في مراحل التكوين الأول، تعزز لديهم التفكير التأملي وتطبيق النموذج تدريجياً ضمن بيئة داعمة.
6. تحفيز المعلمين الحاصلين على مؤهلات عليا للمشاركة في بناء محتوى تدريبي يُستثمر فيه خبراتهم في تطوير الأداء التربوي لباقي الزملاء.

المراجع:

- الحربي، عيسى. (2016). تقييم أنماط التعلم المفضلة لدى طلاب كلية التربية والآداب في جامعة تبوك وعلاقتها ببعض المتغيرات. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 90-110، 32(2).
- حسن، عزت، المهدي، عبدالله، الحربي، عيسى. العمري، عزيز. 2019. مهارات التعلم والتفكير والبحث. المملكة العربية السعودية، جامعة تبوك.
- عبدالباري، أيمن، العشماوي، هيام، عمارة، شيماء. (2023). تأثير برنامج تعليمي في ضوء النمط البصري على مستوى الأداء والتحصيل المعرفي لمهارة استقبال الإرسال في الكرة الطائرة المصغرة. مجلة تطبيقات نظريات التربية البدنية وعلوم الرياضة، 39، 324-338، (1).

عوض الله، مراد، فريحات، رائد. أنماط التعلم المفضلة لدى طلبة جامعة فلسطين التقنية
خضوري وتأثير

بعض المتغيرات عليهم. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 48-66، 8(4)،

Haworth, I. S., & Garrill, A. (2003). Assessment of verbal communication in science education: A comparison of small and large classes.

*Biochemistry and Molecular Biology Education, 31(1), 24–27.

Jeral, K. M. (2010). The influence of visual, auditory, and kinesthetic learning opportunities. Master of Science in Education Action Research Project, Southwest Minnesota State University.

Pashler, H., McDaniel, M., Rohrer, D., & Bjork, R. (2009). Learning styles: Concepts and evidence. *Psychological Science in the Public Interest*, 9(3), 105–119.

Pemberton, J., Chalmers, A., Perry, L., & O'Steen, B. (2012). *Finding our why: Combining Sinek's 'Golden Circle' with service learning and critical reflection*. The International Undergraduate Journal For Service-Learning, Leadership, and Social Change, 2(3), 17-26.

Pickard, J. (2017). **Visual formative assessment and learning styles**. *Master of Education Program Theses, Dordt Digital Collections*. Retrieved from Dordt Digital Collections.

Sinek, S. (2009). *How great leaders inspire action*. TED Talks. Retrieved from https://www.ted.com/talks/simon_sinek_how_great_leaders_inspire_action

Wilkinson, T., Boohan, M., & Stevenson, M. (2014). Does learning style influence academic performance in different forms of assessment? *Journal of Anatomy*, 224(3), 304–308.

Wickramasinghe, S., & Hettiarachchi, S. (2016). *Relationship among students' learning styles, assessment methods and students' performances*. GARI International Journal of Multidisciplinary Research, 2(3), 12-35.

حماية التراث الثقافي في اتفاقيتي لاهاي واليونسكو مقارنة بالقانون السوداني

طارق السر محمد خير

أستاذ القانون الدولي

مستخلص

تناولت هذه الدراسة موضوع حماية التراث الثقافي في اتفاقيتي لاهاي واليونسكو مقارنة بالقانون السوداني، لما للتراث من أهمية بوصفه أحد مقومات الهوية التاريخية والحضارية للشعوب، ولا سيما في ظل تزايد الاعتداءات عليه في أوقات النزاعات، كما هو الحال في السودان. وهدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم وأهمية التراث الثقافي، واستعراض صور الاعتداء عليه، وتحليل الحماية القانونية المقررة له دولياً ومحلياً، وبيان المسؤولية القانونية الناشئة عن تلك الانتهاكات. وقد اعتمدت الدراسة على مناهج استقرائية ووصفية وتحليلية ومقارنة. وتوصلت إلى أن تنوع أشكال التراث يتطلب استراتيجيات حماية شاملة، وأن الاعتداء عليه يُعد جريمة دولية مترابطة مع جرائم أخرى كالتهريب وغسل الأموال. كما أوصت الدراسة بتحديث التشريعات الوطنية، وتعزيز قدرات المؤسسات المختصة بالحماية باستخدام الوسائل الحديثة.

Abstract

This study addresses the protection of cultural heritage under the Hague and UNESCO Conventions, in comparison with Sudanese law. The importance of cultural heritage lies in its role as a fundamental component of the historical and civilizational identity of peoples, especially in light of the increasing assaults it faces during times of conflict, as is the case in Sudan. The study aims to clarify the concept and significance of cultural heritage, review the forms of violations committed against it, analyze the legal protections afforded to it both internationally and nationally, and outline the legal responsibility arising from such violations. The research employed inductive, descriptive, analytical, and comparative methodologies. The study concluded that the diversity of cultural heritage forms requires comprehensive protection strategies, and that attacks on it constitute international crimes often linked to other offenses such as smuggling and money laundering. It further recommended updating national legislation and strengthening the

capacities of institutions responsible for heritage protection through the use of modern tools

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديه الى يوم البعث والدين، وبعد:

يمثل التراث الثقافي أحد المكونات الأساسية لهوية الشعوب، ويجسد الإرث التاريخي والحضاري للبشرية جمعاء. ومع تصاعد النزاعات المسلحة في العقود الأخيرة، أصبح هذا التراث عرضة لانتهاكات خطيرة، إما نتيجة لأعمال القتال أو بسبب استهدافه المتعمد كوسيلة لتدمير الهوية الثقافية للشعوب. وقد أدرك المجتمع الدولي مبكراً خطورة هذه الظاهرة، فتمخضت الجهود الدولية عن وضع أطر قانونية تهدف إلى حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات.

في هذا السياق، جاءت اتفاقية لاهاي لعام 1954م بوصفها أول صك دولي شامل يختص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، حيث وضعت مبادئ ملزمة للدول الأطراف، وألزمته باتخاذ تدابير وقائية في زمن السلم والحرب على حد سواء. كما أنشأت نظاماً خاصاً للحماية المعززة، إلى جانب رموز تعريفية لتمييز الممتلكات المحمية، ووفي عام 1972م، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، التي وسّعت نطاق الحماية ليشمل المواقع ذات القيمة العالمية الاستثنائية، سواء كانت طبيعية أو ثقافية، ووضعت آلية لإدراج هذه المواقع ضمن قائمة التراث العالمي، إلى جانب إنشاء صندوق مالي للمساعدة في الحفاظ عليها، خاصة في حالات الطوارئ كالنزاعات المسلحة.

أهمية البحث:

- 1- حيوية الموضوع حيث يعد التراث الثقافي أحد المكونات الأساسية لهوية الشعوب، ويجسد الإرث التاريخي والحضاري للبشرية جمعاء.
- 2- تزايد استهداف التراث أثناء النزاعات المسلحة، خصوصاً في الدول التي تعاني من الحروب مثل السودان.

مشكلة البحث:

ما مدى فاعلية القانون الدولي، ممثلاً في اتفاقيتي لاهاي واليونسكو، في حماية التراث الثقافي أثناء النزاعات المسلحة، وما مدى التزام السودان بذلك الإطار؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق المقاصد الآتية:

- 1- توضيح مفهوم التراث الثقافي وأهميته.
- 2- تناول صور الاعتداء على التراث الثقافي.

3- مناقشة الحماية الممنوحة للتراث الثقافي.

4- التطرق للمسئولية القانونية عن انتهاك التراث الثقافي وفقاً لاتفاقيتي لاهاي واليونسكو والقانون السوداني.

منهج البحث:

اعتمدت في الدراسة على المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي والمقارن.

هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة ونتائج وتوصيات

المبحث الأول: مفهوم التراث الثقافي وأهميته

المبحث الثاني: صور الاعتداء على التراث الثقافي

المبحث الثالث: حماية التراث الثقافي وفقاً لاتفاقيتي لاهاي واليونسكو

المبحث الرابع: المسؤولية القانونية عن انتهاك التراث الثقافي:

المبحث الأول: مفهوم التراث الثقافي وأهميته

المطلب الأول: تعريف التراث الثقافي:

الفرع الأول: تعريف التراث الثقافي في اللغة:

إن مصطلح التراث الثقافي هو مصطلح مركب من كلمتين، كلمة "التراث" و "الثقافي".

والتراث تعني من الناحية اللغوية بالمال المتوارث بين الأجيال قال تعالى: (وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا * وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا)⁽ⁱ⁾ وهو مال نقدي أو عيني أو معنوي مثل حق المؤلف وبراءة الاختراع، كما يكون المال المتوارث ثقافياً، مثل الآثار والمخطوطات كما قد يكون المال طبيعياً مثل عناصر التراث الطبيعي⁽ⁱⁱ⁾.

ويعد هذا النوع من المال موروثاً طبيعياً وكل من ذلك يعبر عن قيمة تتوارثها الأجيال، فتتمتع عبر العصور بطابعها الحضاري والجمالي⁽ⁱⁱⁱ⁾. وكلمة "ثقافي" مصدرها ثقف وهي جمع الثقافات العلوم والمعارف والفنون ومجموعة ما توصلت إليه أمه أو بلاد في الحقول المختلفة من الأدب والفكر وفن وصناعة وعادات^(iv).

الفرع الثاني: تعريف التراث الثقافي في الاصطلاح:

أما من الناحية الاصطلاحية فالتراث الثقافي هو ما تركه السلف لغيرهم، في مختلف مناحي الحياة وفي شتى مجالاتها كالثقافة والتاريخ والأدب والحضارة والفن والنظم والصناعة والزراعة والعمران والتقاليد والعادات والأعراف^(v). ويعتبر مظهر من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على ارض الوطن أو كانت لها صلة تاريخية بها فالأثر ليس مجرد قطعة حجر أو تحفة فنية أو نقشا ملونا ولكنه التراث الثقافي^(vi).

الفرع الثالث: تعريف التراث الثقافي في القانون:

أولاً: تعريف التراث الثقافي في القانون السوداني:

تناول قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1999م تعريف التراث الثقافي في المادة (3) حيث نصت على: الآثار: يقصد بها أي شيء خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة مما يكشف عنه أو يعثر عليه سواء كان ثابتاً أو منقولاً مما يرجع تاريخه إلى مائة عام ويجوز للهيئة أن تعتبر لأسباب فنية وتاريخية أي عقار أو منقول أثراً إذا كانت للدولة مصلحة في حفظه وصيانته بصرف النظر عن تاريخه وتعتبر من الآثار الوثائق والمخطوطات وأيضاً بقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية.

الأرض الأثرية: يقصد بها الأرض التي يقع بها الموقع الأثري أو المبنى التاريخي وتضع حدودها الهيئة.

المبنى التاريخي: يقصد به كل بناء أو جزء من بناء خلفته الحضارات والأجيال السابقة ويكون أثراً وفق أحكام هذا القانون^(vii).

تناول دستور السودان الانتقالي لعام 2005م بعض مكونات التراث الثقافي في المادة (47) حيث نصت على: تعترف الدولة بالتنوع الثقافي في السودان، وتعمل على تطويره وتعزيزه، كما تعترف بالثقافات المحلية، وتعتبرها جزءاً من التراث الثقافي المتنوع في السودان^(viii).

تناول قانون مجلس تطوير وترقية اللغات القومية السوداني لسنة 2008م اللغات القومية باعتبارها أحد عناصر التراث الثقافي، وهدف القانون إلى تطويرها وترقيتها وتدوينها، وذلك في المادة (8) حيث نصت على: تكون للمجلس الأهداف الآتية:

(أ) تخطيط ومتابعة السياسات اللغوية في إطار الدستور القومي الانتقالي لسنة 2005م واتفاقية السلام الشامل تعزيزاً للوحدة الوطنية.

(ب) العمل على حماية اللغات القومية وتدوينها.

(ج) تطوير اللغات القومية وتشجيع المبادرات من متحدثيها لتصبح أدوات للتفكير والإبداع والتعبير.

(د) ترقية وتدوين اللغات القومية المهددة بالاندثار وحماية تراثها الثقافي.

(هـ) تشجيع ترجمة وكتابة التراث السوداني الشفوي من اللغات القومية المختلفة مع التركيز على المضامين والتقاليد التي تعزز الوجدان المشترك.

(و) العمل على تطوير اللغة العربية دون المساس باللغات القومية الأخرى (ix).

تناولت الوثيقة الدستورية السودانية لسنة 2019م حرية استخدام التراث الثقافي والأعراف في المادة (66) حيث نصت على: لكل المجموعات العرقية والثقافية الحق في أن تنعم بثقافتها الخاصة وتطورها بحرية، وللمنتمين لهذه المجموعات الحق في أن يمارسوا معتقداتهم ويستخدموا لغاتهم ويراعوا أديانهم وأعرافهم وينشئوا أطفالهم في إطار تلك الثقافات والأعراف (x).

ثانياً: تعريف التراث الثقافي في اتفاقية لاهي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح 1954م:

تناولت المادة (1) من اتفاقية لاهي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح 1954م تعريف الممتلكات الثقافية حيث نصت على: يقصد من الممتلكات الثقافية، بموجب هذه الاتفاقية، مهما كان أصلها أو مالکها ما يأتي:

أ- الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الديني منها أو الدنيوي، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية والأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها؛

ب- المباني المخصصة بصفة رئيسية وفعلية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقولة المبنية في الفقرة (أ)، كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة المبنية في الفقرة (أ) في حالة نزاع مسلح؛ (ج) المراكز التي تحتوي مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية المبنية في الفقرتين (أ) و(ب) والتي يطلق عليها اسم "مراكز الأبنية التذكارية" (xi).

ثالثاً: اتفاقية اليونسكو بشأن صون التراث الثقافي لسنة 2003م:

تناولت المادة (2) من اتفاقية اليونسكو بشأن صون التراث الثقافي لسنة 2003م تعريف التراث الثقافي حيث نصت على:

1- يقصد بعبارة "التراث الثقافي غير المادي" الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً عن جيل، تبذعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريته، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية. ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة.

2- وعلى ضوء التعريف الوارد في الفقرة (1) أعلاه يتجلى "التراث الثقافي غير المادي" بصفة خاصة في المجالات التالية:

أ- التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي.

ب- فنون وتقاليد أداء العروض.

ج- الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.

د- المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

هـ- المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية^(xii).

المطلب الثاني: أهمية التراث الثقافي:

تتجلى أهمية التراث الثقافي في حياة الأمم فهو أصلاً من أصول تاريخها وجزء لا يتجزأ من ذاكرتها ومعلماً بارزاً من معالم الهوية، وكيانها الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاهتمام به من قبيل احترام الذات ورفض التهميش حتى لا ينحرف إلى تدهور شرعية بقائها أو التخوف من الانقطاع المعرفي الانساني، الذي يربطها بالعالم من حولها ويعتبر التنوع الثقافي والحضاري للأمم الدافع الذي يفرض على الدول حمايته واحترامه بعيداً عن منطق العدوانية أو محاولة النيل من ثقافة الآخر، وإذا كان واقع اختلاف الثقافات والحضارات هو قدر محتوم، إلا أنه هناك الكثير من نقاط الاشتراك التي يمكن أن تفتح آفاق جديدة تقرب بين الجميع، فالتعايش بين الحضارات والثقافات المختلفة تعايشاً سليماً، يقوم على أساس التفاهم المتبادل والتسامح والتعاون وتبادل الخبرات، أصبح أمر ضروري للمجتمع الدولي الانساني^(xiii).

وتظهر أهمية التراث الثقافي بالنسبة لجميع دول العالم من نواحي شتى نتعرض لأهمها:

1- أنه مصدر هام من مصادر الدخل القومي باعتبارها عاملاً هاماً في الجذب السياحي إلى مختلف الدول، ومن ثم فإنها تؤثر علي مدى المستوى الاقتصادي للدول وتبعاً لذلك المستوى المعيشي لشعوب الدول، فهو مما لا ريب فيه يؤثر في رفاهية الشعوب.

2- الآثار المصدر الرئيسي لكتابة التاريخ باعتبارها المصدر العلمي الأكيد لعلم التاريخ والراوي الأساسي له.

3- الآثار أكبر برهاناً على حضارات الشعوب، فهي الدليل المادي وجود الحضارات، فإذا ما اندثرت الآثار أصبح الحديث عن الحضارات مجرد كلام مرسل لا دليل على صدقة، ومن ثم فإن وجود الآثار يعد توثيقاً للحضارات.

4- الآثار تزيد من الانتماء للدول وتوقظ الشعور الوطني لدى أبنائها إذ من شأن مشاهدة الآثار تنمية الاعتزاز بالماضي الذي شيده الأجداد وتنمية الشعور الوطني لدى الأفراد.

5- تساعد الآثار على الاستفادة من علوم الماضي، فمثلاً تفوق المصريون القدماء في علم الفلك والتخطيط والعمارة والطب ووصلوا في هذه العلوم إلى مستوى عال مما حدا بالعلم الحديث الاستفادة من العلوم المذكورة والتي ساهمت وبحق في تطور العلم الحديث.

6- أهمية التراث لا تكمن في مظهره الثقافي بحد ذاته وإنما في المعارف والمهارات القيمة والتي تنتقل وتتوارثها الأجيال عبر السنين دون إغفال القيمة الاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها هذا التراث^(xiv).

يرى الباحث أن التراث الثقافي يشكل جوهر الهوية الوطنية والذاكرة التاريخية للشعوب، وله دور كبير في التنمية المستدامة والسياحة والتعليم، كما أن حمايته واجب إنساني وأخلاقي، وليس مجرد التزام قانوني.

المبحث الثاني: صور الاعتداء على التراث الثقافي

المطلب الأول: الاعتداء على التراث الثقافي بالسرقة أو التلف أو التصرف فيها بشتى صور التصرف:

جرمت التشريعات والقوانين الوطنية والدولية التعدي على التراث الثقافي بشتى السبل والوسائل حتى أثناء النزاعات المسلحة، وقد نصت المادة (3/4) اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح 1954م، على: ...

3- تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة أيضاً بتحريم أي سرقة أو نهب أو تبديد للممتلكات الثقافية ووقايتها من هذه الأعمال ووقفها عند اللزوم مهما كانت أساليبها، وبالمثل تحريم أي عمل تخريبي موجه ضد هذه الممتلكات. كما تتعهد بعدم الاستيلاء على ممتلكات ثقافية منقولة كائنة في أراضي أي طرف سام متعاقد آخر^(xv).

وقد جرم قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م إتلاف الآثار أو هدم بناء أثري، حيث نصت المادة (32) على:

(1) كل من يتلف قصداً أثراً مسجلاً أو حديث الاكتشاف أو يهدم بسوء قصد بناءً أثرياً أو أكتشف حديثاً أو جزء منه أو يأخذ شيئاً من أحجاره أو زخرفته أو يحدث فيه ما يغير معالمه يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

(2) إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في البند (1) أحد العاملين بالهيئة أو في مجال الآثار والمتاحف والصيانة والترميم بالجامعات أو البعثات التي تعمل في الآثار أو كان الأثر هاماً أو من الآثار

البارزة التي يؤدي إتلافها أو هدمها إلى إزالة وضياع جزء من التراث الأثري للبلاد يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً^(xvi).

منعت التشريعات الوطنية والدولية أي تصرف في الآثار أو إقامة تعديل عليها إلا بإذن من الجهة المختصة والمعنية بحماية الآثار ورعايتها.

وقد نصت المادة (6) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1999م على:

(1) لا يجوز لمالك:

(أ) الأرض التصرف في الآثار الموجودة في باطنها أو على سطحها ولا يحق له التنقيب عن الآثار فيها إلا بموافقة الهيئة

(ب) الآثار القديمة أو حائزها أن يتصرف فيها إلا بموافقة الهيئة^(xvii).

يحظر على مالك الأرض أو حائز الآثار القديمة التصرف فيها أو التنقيب عنها دون موافقة الجهة المختصة، ويعد هذا الحظر ضرورياً لحماية التراث الثقافي من التهريب والاتجار غير المشروع^(xviii).

كما يحظر إجراء أي تغيير في المباني التاريخية، حيث نصت المادة (8) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1999م على:

(1) لا يجوز لمالك أي من المباني التاريخية المسجلة أن يحدث أي تغيير عليه ولا يحق له مطلقاً هدمه أو إجراء أي عمل من شأنه تغيير شكله التاريخي أو ميزته الفنية كما لا يجوز إقامة بناء جديد بالقرب من أي مبنى أثري أو تاريخي إلا بموافقة الهيئة.

(2) يعاقب كل من يخالف أحكام البند (1) بالسجن لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً^(xix).

شدد القانون على عدم السماح لمالك أي مبنى تاريخي مسجل بإحداث أي تغيير فيه دون موافقة الجهة المختصة، وتشمل هذه التغييرات: الهدم، أو التعديل الشكلي، أو إقامة مبانٍ جديدة مجاورة تؤثر في الطابع التاريخي^(xx).

يرى الباحث أن هذا النوع من الاعتداء يشكل جريمة مزدوجة: مادية وقيمية، لأنه لا يطل الممتلكات فحسب، بل يهدد ذاكرة الأمة ورموزها التاريخية ويتطلب تشريعات صارمة وآليات دولية للتجريم والملاحقة.

المطلب الثاني: استخدام الأرض الأثرية لغير الأغراض المخصصة لها:

يُعد التراث الثقافي الوطني ركيزة أساسية في تكوين الهوية الحضارية للشعوب، ومرآة تعكس تاريخها، وقيمتها، وإنجازاتها عبر العصور. ويشمل هذا التراث المعالم الأثرية، والمباني التاريخية، والمواقع الثقافية، التي تمثل ذاكرة الأمة الحية. ونظراً لما يتعرض له هذا التراث من مخاطر متزايدة، سواء من التعدي البشري أو التوسع العمراني أو النزاعات المسلحة، فقد أولت التشريعات الوطنية والدولية أهمية قصوى لحمايته، من خلال سن قوانين صارمة تجرم الاعتداء عليه، وتفرض إجراءات تحفظه من التخريب أو الإهمال أو

الاستغلال غير المشروع. وتُعد حماية التراث مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود الدولة والمجتمع للحفاظ عليه للأجيال القادمة.

وقد نصت المادة (9) من قانون حماية الآثار السوداني على:

- (1) لا يجوز إقامة بناء أو وسيلة للري أو مقبرة أو مستودع على أرض أثرية أو تاريخية مسجلة أو غرس شجرة فيها أو قطع شجرة منها إلا بترخيص من الهيئة
- (2) يعاقب كل من يخالف أحكام البند (1) بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً وإزالة الأثر (xxi).

يحظر القانون إقامة أي منشآت أو زراعة أو إزالة أشجار على الأرض الأثرية المسجلة، أو استخدامها كمقابر أو مستودعات إلا بترخيص خاص من الهيئة. وهو ما ينسجم مع ضرورة منع أي استغلال غير قانوني أو عبثي للأراضي ذات القيمة التاريخية (xxii).

كما يحظر إقامة الأفران والمعامل والمصانع على المواقع الأثرية حيث نصت المادة (10) من قانون حماية الآثار السوداني على: لا يجوز إقامة :

(أ) أي منشآت أو طرق على مسافة يمكن أن تؤثر على المناطق الأثرية أو المباني التاريخية إلا بموافقة الهيئة

(ب) أي مشروعات تنموية إلا بعد اكتمال الدراسات والمسوحات الأثرية على أن تتحمل الجهة المستفيدة تكلفة تلك الدراسات وعمليات الإنقاذ اللازمة (xxiii).

يمنع القانون إقامة أي منشآت أو مشاريع أو طرق يمكن أن تؤثر على المناطق الأثرية والمباني التاريخية، إلا بعد استيفاء الدراسات والمسوحات الأثرية وتحمل الجهة المستفيدة التكلفة. والهدف من ذلك منع التأثيرات البيئية والعمرانية الضارة بالمواقع الأثرية، وتحمل الجهات التنموية المسؤولية عن الحفاظ على التراث عند تنفيذ المشاريع (xxiv).

يرى الباحث أن هذا السلوك يمثل اعتداءً غير مباشر على التراث، ويؤدي إلى طمس معالم الموقع الأثري وتشويهه، مما يستوجب تقنين استخدام الأراضي الأثرية وتفعيل الرقابة القانونية والإدارية عليها.

المطلب الثالث: تقليد الآثار وتزويرها والتنقيب والمسح غير المرخص:

تناولت المادة (21) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م حظر تقليد الآثار وتزويرها حيث نصت على:

- (1) لا يجوز تقليد الآثار المنقولة أو تزويرها أو الإتجار فيها
- (2) على الرغم من أحكام البند (1) يجوز عمل نماذج وقوالب وصور من الآثار بموافقة الهيئة وبالشروط التي تراها مناسبة

(3) يعاقب كل من يخالف أحكام البند (1) بالسجن لمدة لا تجاوز سبع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً^(xxv).

وتناولت المادة (33) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م القيام بنشاط أثرى دون ترخيص، حيث نصت على: كل من يقوم بعمليات مسح أو بحث أو تنقيب عن الآثار أو يساعد أو يحرض على ذلك أو يتعدى على أرض أثرية أو موقع أثرى مسجلين أو ينقل أثراً من مكان إلى آخر داخل السودان بدون رخصة يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً^(xxvi).

يرى الباحث أن هذه الممارسات تمثل تهديداً خطيراً على التراث الوطني، لأنها تشوّه الحقائق التاريخية، وتُفقد القطع الأثرية قيمتها العلمية، مما يستوجب تجريمها وتجفيف منابعها بوسائل قانونية وتقنية متطورة

المبحث الثالث: حماية التراث الثقافي وفقاً لاتفاقيتي لاهاي واليونسكو:

المطلب الأول: حماية التراث الثقافي وفقاً لاتفاقية لاهاي:

الفرع الأول: الحماية العامة للتراث الثقافي:

توجب اتفاقية لاهاي 1954م الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح على توفير حماية عامة على جميع الممتلكات الثقافية، فيتعين على أطراف الاتفاقية احترام جميع الممتلكات الثقافية سواء في أراضيها أو أراضي الأطراف المتعاقدة الأخرى، وذلك بامتناعها عن استعمال الممتلكات الثقافية أو الوسائل المخصصة لحمايتها أو الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض قد تعرضها للتدمير أو التلف في حالة نزاع مسلح، وبامتناعها أيضاً عن توجيه أي عمل عدائي إزاء الممتلكات الثقافية^(xxvii)، كما تشمل الفقرتان 3 و4 على قاعدتين تكميليتين وهما: تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بتجريم ومنع ووقف أي سرقة أو نهب أو تبديد للممتلكات الثقافية مهما كانت أساليبها، وبالمثل تحريم أي عمل تخريبي موجه ضد هذه الممتلكات علاوة على حظر أية تدابير انتقامية موجهة ضد الممتلكات الثقافية^(xxviii).

والاتفاقية نصت على مبدأ حظر التحلل من الالتزامات الواردة في المادة الرابعة من الاتفاقية بشأن حماية الممتلكات الثقافية بالنسبة لأي طرف في الاتفاقية في مواجهة طرف آخر بحجة أن هذا الأخير لم يتخذ التدابير المتعلقة بمنع العدوان على الممتلكات الثقافية أو تخريبها التي نصت عليها الاتفاقية^(xxix).

وراعت اتفاقية لاهاي الممتلكات الثقافية في حالة الاحتلال، وذلك بالنص على التزام الدول الأطراف في الاتفاقية التي تحتل أرضاً أجنبية وقاية ممتلكاتها الثقافية^(xxx).

كما ينص البروتوكول الأول^(xxxi) لاتفاقية لاهاي على أن تتعهد الدول الأطراف بمنع تصدير الممتلكات الثقافية من الأراضي التي احتلتها، وإذا تم نقل هذه الممتلكات من الأراضي الواقعة تحت الاحتلال إلى أراضي دولة طرف أخرى، تتعهد هذه الدولة بحراسة هذه الممتلكات وهذا ما أكدت عليه المادة الأولى الفقرتان (1) و(2).

وعند انتهاء العمليات الحربية، تتعهد الدول الأطراف بتسليم الممتلكات الثقافية الموجودة على أراضيها إلى السلطات المختصة للأراضي التي كانت تحت الاحتلال، التي كانت قد استوردت إليها بما يخالف البروتوكول (xxxii).

إن الالتزام بحماية الممتلكات الثقافية يسري على أعضاء حركات المقاومة المسلحة، وبناءً على ذلك ينبغي على الطرف المتعاقد الذي يعترف أعضاء حركة المقاومة المسلحة بحكومته كحكومة تمثلهم أن يلفت نظر هؤلاء الأعضاء بقدر الإمكان إلى وجوب مراعاة أحكام الاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الثقافية (xxxiii).

الفرع الثاني: الحماية الخاصة للتراث الثقافي:

إلى جانب الحماية العامة نصت اتفاقية لاهاي لسنة 1954م على جواز تمتع بعض الممتلكات الثقافية الثابتة أو المنقولة بحماية خاصة متى كانت لها أهمية كبرى .

فقد اشترطت المادة الثامنة من اتفاقية لاهاي شرطين موضوعيين لتمتع أي ممتلك ثقافي بالحماية الخاصة وهما:

الشرط الأول: أن يكون الممتلك الثقافي واقعا على مسافة كافية من أي مركز صناعي أو حربي هام يعتبر نقطة حيوية، كمطار مثلا أو محطة إذاعة أو مصنع يعمل للدفاع الوطني أو ميناء أو محطة للسكك الحديدية ذات أهمية أو طريق مواصلات هام (xxxiv).

الشرط الثاني: عدم استعمال الممتلك الثقافي لأغراض حربية (xxxv).

ولا تتمتع الممتلكات الثقافية بالحماية الخاصة بشكل تلقائي، بمجرد توافر الشرطين السابقين بل اشترطت الفقرة السادسة من المادة الثامنة ضرورة قيد الممتلك الثقافي الذي ترغب الدولة الطرف في الاتفاقية في توفير الحماية الخاصة له في السجل الدولي للممتلكات الثقافية الموضوع تحت نظام الحماية الخاصة الذي تشرف عليه منظمة اليونسكو (xxxvi) وينقسم هذا السجل الى فصول يحمل كل فصل اسم كل دولة وكل فصل يقسم الى ثلاث فقرات (مخابئ - مراكز أبنية تذكارية - ممتلكات ثقافية ثابتة أخرى) (xxxvii).

ويحق لأي دولة طرف في الاتفاقية أن تعترض على قيد ممتلك ثقافي في السجل الدولي بموجب إخطار مسبب توجهه إلى المدير العام لليونسكو ويجب أن يصل هذا الإخطار للمدير العام في ظرف أربعة أشهر من تاريخ إرسال المدير العام صورة من طلب القيد (xxxviii).

وبمجرد قيد هذه الممتلكات في السجل الدولي ينبغي على الدول الأطراف أن تكفل لها الحصانة ضد أي عمل عدائي موجه نحوها، وأن تمتنع عن استخدامها أو استعمال الأماكن المجاورة لها مباشرة الأغراض حربية. ويستثنى من ذلك الممتلكات الثقافية المجاورة لأهداف أو مراكز حيوية كمطار حربي أو سكة حديد أو ميناء أو مصنع يعمل للدفاع الوطني، إلا إذا وضعت تحت نظام الحماية الخاصة، شرط أن يتعهد الطرف المتعاقد الذي تخصه هذه الممتلكات بعدم استعمالها لأغراض عسكرية في حالة نشوب نزاع مسلح وينبغي عليه في هذه الحالة تحويل كل حركة المرور من هذه المواقع (xxxix).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الممتلكات الثقافية تفقد الحماية الخاصة المكفولة لها في حالتين هما:

أ- حالة ما إذا تم استعمال الممتلكات الثقافية لأهداف أو لأغراض عسكرية:

وعليه إذا قامت دولة ما باستخدام الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة كأهداف عسكرية، فإن هذه الممتلكات تفقد الحماية المقررة لها ويتحلل الطرف الآخر في النزاع من الالتزام بحماية هذه الممتلكات^(xl).

ب- حالة الضرورات العسكرية القهرية:

يلاحظ بأن الاتفاقية تسمح إضافة إلى الحالة السابقة برفع الحصانة عن الممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة في حالة من الحالات الاستثنائية التي تقتضيها الضرورات الحربية القهرية^(xli).

وقد قيدت الاتفاقية توجيه الأعمال العدائية ضد هذه الممتلكات بعدد من الشروط فقد تطلبت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أن يكون تقرير وجود هذه الظروف من جانب رئيس هيئة حربية يعادل في الأهمية أو يفوق فرقة عسكرية، وأن يبلغ قرار الحصانة كلما أمكن الطرف المعادي قبل تنفيذه بوقت كاف^(xlii).

يرى الباحث أن اتفاقية لاهاي تشكل حجر الزاوية في حماية التراث خلال النزاعات المسلحة، ولكنها بحاجة إلى تحديث وتوسيع نطاقها، لتتواءم مع التحديات الجديدة التي تهدد التراث الثقافي عالمياً
المطلب الثاني: حماية التراث الثقافي وفقاً لاتفاقية اليونسكو:

قبل اعتماد اتفاقية اليونسكو 2003م بذلت اليونسكو ومنذ سنوات طويلة الكثير والعديد من الجهود المتراكمة التي أدت في نهاية الأمر إلى اعتماد اتفاقية اليونسكو 2003م.

نفذت اليونسكو عدداً من الأنشطة لتعزيز صون التراث الثقافي غير المادي كان من بينها التعهدات البارزة للتوصية بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور لعام 1989م، ونشر نظام الكنز البشري الحي الذي أعلن عنه في عام 1993م، وإعلان روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية في عام 1998م. خلال هذه الأنشطة تطور مفهوم التراث الثقافي غير المادي استجابة للبيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(xliii).

في عام 1989م أصدرت اليونسكو توصية بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور^(xliv) والتي ظلت الأداة الدولية الوحيدة لحماية التراث الثقافي غير المادي حتى اعتماد اتفاقية اليونسكو 2003م تشجع التوصية التعاون الدولي لحماية الثقافة التقليدية والفولكلور، كما تحدد التدابير الواجب اتخاذها على المستوى الوطني لتحديد التراث الثقافي غير المادي وحفظه ونشره وحمايته. كان اعتماد التوصية خطوة كبيرة إلى الأمام في تقديم الاعتراف الرسمي بالتراث الثقافي غير المادي والحاجة إلى صونه، كما أنها تمثل تطوراً مفاهيمياً هاماً من حيث أنها كانت المرة الأولى التي تكون فيها الجوانب غير المادية للتراث الثقافي موضوعاً صريحاً لصك دولي ومع ذلك تم انتقاد التوصية فيما بعد لكونها تعاني من عدة نقاط ضعف^(xlv).

وقد أنشئت منظمة اليونسكو بتاريخ 1946/11/4م وهي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وقد أنشئت في أعقاب انعقاد مؤتمر التربية والتعليم في لندن وسميت هذه المنظمة بالأحرف الأولى من تسميتها باللغة الإنجليزية، أما فيما يتعلق بأغراض هذه المنظمة فهي تسعى بمساهماتها في توطيد السلام والأمن عن طريق تنمية التعاون بين الأمم في ميادين التربية والعلوم والثقافة، وفيما يخص تشكيلها فهي

تتألف من ثلاثة أجهزة وهي الجهاز الرئيسي المؤتمر العام) والجهاز التنفيذي (مجلس تنفيذي والجهاز الإداري (الأمانة العامة)^(xlvii).

كما تقوم منظمة اليونسكو بمجموعة من الأعمال أهمها:

- تعزيز المعرفة والسعي لنشرها.

- تشجيع البحث العلمي ودعمه.

- تفعيل التبادل الثقافي والحوار الثقافي ما بين الشرق والغرب من خلال دعم الإعلام بوسائله المختلفة.

وللوصول إلى النتيجة المطلوبة وهي حماية التراث الثقافي والمساهمة في صيانتته . فقد عملت اليونسكو على إقرار مجموعة من الاتفاقيات والتوصيات والقرارات الخاصة بالممتلكات الثقافية بحيث تتناول هذه الاتفاقيات تنظيم الجهد الدولي والوطني في حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وفي أوقات السلم والكوارث وتتناول تنظيم المتاحف^(xlviii) ونقل الممتلكات الثقافية واستردادها وصيانتها وحضر الاتجار غير المشروع بها ولا يقتصر عمل اليونسكو على مجرد إقرار هذه الاتفاقيات أو التوصيات بل تبذل جهودا دائمة من أجل دراسة المستجدات ونقاط الضعف في هذه الاتفاقيات فتعمل على تعديلها، كما تساهم اليونسكو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030م والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015م^(xlviii).

أولاً: أغراض اتفاقية اليونسكو 2003م:

كان النموذج العام لهذه اتفاقية اليونسكو 2003م هو اتفاقية اليونسكو لسنة 1972م الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي وبالتالي فإن المؤسسات والآليات الأساسية مماثلة لتلك اتفاقية اليونسكو 2003م، ومع ذلك فقد تم تكييفها لتلائم الاحتياجات المختلفة للغاية، وطابع التراث الثقافي غير المادي، وبالتالي فإن لها بعض الاختلافات المهمة عن هذا النموذج^(xlix).

جاء في المادة الأولى من اتفاقية اليونسكو 2003م أن صون التراث الثقافي غير المادي للجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين وضمان احترامه، كذلك رفع منسوب التوعية به وبقيمته على كل المستويات وضمان التقدير المتبادل له، وتوفير التعاون والمساعدة الدوليين هي الأغراض التي جاءت اتفاقية اليونسكو 2003م لتحقيقها.

تبين هذه الأغراض أن اتفاقية اليونسكو 2003م تعمل على ثلاثة مستويات رئيسية محلية ووطنية ودولية وأنها تمثل تفاعلا بين المستويات الثلاثة. ونظرا لأن الدول هي التي تضع القانون الدولي فإن المستوى الوطني سيكون دائما المستوى الأساسي لتنفيذ أي معاهدة. يُنظر إلى إجراءات الصون الدولية على أنها ترفع الوعي بالتراث الثقافي غير المادي داخل المجتمعات، وكذلك على مستوى الدولة، وتشجع وتسهل التنفيذ الوطني لتدابير الصون أخيرا هناك أيضا علاقة بين المستويين المحلي والدولي حيث قد تكون الثقافة العالمية " أحد التهديدات لهذا التراث، وبالتالي هناك حاجة إلى استجابة عالمية، والتي توضح كيف يمكن اعتبار اتفاقية اليونسكو 2003م استجابة للعولمة الثقافية وكذلك الاقتصادية، ومكانة المجتمع المحلي⁽ⁱ⁾.

ثانياً: أجهزة اتفاقية اليونسكو 2003م

لاتفاقية اليونسكو 2003م أجهزة تعمل لتحقيق أغراضها.

أ- الجمعية العامة للدول الأطراف :

جاء في المادة الرابعة من الاتفاقية على أن تنشأ جمعية عامة للدول الأطراف تسمى (الجمعية العامة) وهي هيئة عليا تجتمع في دورة عادية مرة كل سنتين، وفي دورة استثنائية.

ب- اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي

زيادة إلى الجمعية العامة للدول الأطراف، ومن أجل التطبيق دعت اتفاقية اليونسكو 2003م إلى إنشاء هيئة ثانية مهمة وهي اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي.

1- تكوين اللجنة وطرق عملها: تتشكل اللجنة من ممثلين عن 24 دولة طرف تنتخبهم الدول الأطراف مجتمعة في الجمعية العامة للجمعية العامة، حسب ما جاء في المادة الخامسة الفقرتين الأولى والثانية من اتفاقية اليونسكو 2003م يجب أن يُراعى في تكوين اللجنة مبدأى التوزيع الجغرافي العادل والتناوب المنصف، ويتم تجديد نصف أعضاء اللجنة كل سنتين، وللجنة طرق عمل بينها المادة الثامنة من اتفاقية اليونسكو 2003م، حيث تكون اللجنة مسؤولة أمام الجمعية العامة وتعتمد نظامها الداخلي بأغلبية ثلثي أعضائها.

2- مهام اللجنة: بحسب المادة السابعة من اتفاقية اليونسكو 2003م فإن للجنة العديد من المهام التي تقوم بها منها أنها تروج لأهداف اتفاقية اليونسكو 2003م، وتشجع وتضمن متابعة تنفيذها، كما أنها تمنح المشورة وتصيغ التوصيات، وتقوم بمراجعة تقارير الدول الأطراف الى غيرها من المهام.

كذلك نصت المادة 7 من اتفاقية اليونسكو 2003م على أن إحدى وظائف اللجنة تتمثل في إعداد توجيهات تنفيذية بشأن تطبيق اتفاقية اليونسكو 2003م، وقد اعتمدت الجمعية العامة المجموعة الأولى من هذه التوجيهات التنفيذية في جوان 2008م وستواصل استكمالها وتنقيحها في اجتماعات مقبلة، وتبين التوجيهات التنفيذية الإجراءات التي يتعين اتباعها في إدراج التراث الثقافي غير المادي في قائمتي اتفاقية اليونسكو 2003م، وتقديم المساعدة المالية الدولية⁽ⁱⁱ⁾.

يرى الباحث أن اتفاقية اليونسكو لعام 1972 وضعت إطاراً قوياً للحماية الدولية، خاصة فيما يخص التصنيف العالمي للتراث، غير أن التطبيق العملي لها يتطلب توافر إرادة سياسية وطنية وتعاون دولي فعال.

المبحث الرابع: المسؤولية القانونية عن انتهاك التراث الثقافي:

إن تدمير الممتلكات الثقافية خلال النزاع المسلح يرتب المسؤولية الدولية في جانب الدول كما يرتب المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

المطلب الأول: المسؤولية الدولية عن انتهاك التراث الثقافي:

تتحمل الدول في حالة مخالفتها للالتزامات الملقة على عاتقها بموجب أحكام القانون الدولي المسؤولية الدولية على نحو يشابه في مضمونه وأحكامه المسؤولية المدنية التي تقرها أحكام وقواعد القانون الخاص.

وتتمثل مسؤولية الدول بشكل عام في ضرورة تقديم الترضية الكافية والمناسبة لمن أصابهم الضرر، والتي يمكن أن تتخذ صورة التعويض العيني أو المادي أو كليهما، وقد أكدت اتفاقية لاهاي وبروتوكولها الإضافيان التزام الدول الأطراف في حالة مخالفتهم لأحكام حماية الممتلكات الثقافية في زمن النزاع المسلح برد هذه الممتلكات في حالة نهبها أو الاستيلاء عليها أو دفع التعويضات اللازمة في حال تدميرها^(lii).

الفرع الأول: رد الممتلكات الثقافية:

يقصد برد الممتلكات الثقافية إعادة الأوضاع التي تأثرت من وقوع العمل غير المشروع إلى ما كانت عليه، ويعد التعويض العيني هو الأسلوب الأمثل في حالة ثبوت المسؤولية الدولية.

وقد عالج البروتوكول الأول لاتفاقية لاهاي 1954م مسألة تصدير الممتلكات الثقافية من الأراضي المحتلة والقواعد الخاصة بحمايتها واعادتها إلى دولها الأصلية.

وكمبدأ عام حظرت الفقرة الأولى من البروتوكول تصدير الممتلكات الثقافية الموجودة على الأراضي التي تحتلها أي دولة طرف في البروتوكول خلال نزاع مسلح. كما تلتزم الدول المحتلة إذا ما قامت باستيراد هذه الممتلكات الثقافية من أراضي محتلة تابعة لأية دولة طرف في البروتوكول، بأن تضع هذه الممتلكات تحت الحراسة وأن تسلمها عند انتهاء العمليات العسكرية إلى السلطات الوطنية المختصة للأراضي التي كانت تحت الاحتلال^(liii) وقد تطرقت عدة معاهدات بعد الحرب العالمية الثانية إلى استعادة الممتلكات الثقافية المصدرة خلال الاحتلال، وعملاً بمعاهدة السلام بين قوى الحلفاء وإيطاليا في عام 1947م أجبرت إيطاليا على إعادة الممتلكات الثقافية إلى يوغسلافيا وإثيوبيا^(liv).

وقد تناول قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م استرداد الآثار المفقودة، حيث نصت المادة (30) على:

- (1) تسعى الهيئة لاسترداد الآثار التي خرجت من البلاد بطرق غير مشروعة.
- (2) تلتزم الهيئة بالمحافظة على الآثار واسترداد ما سرق منها بالتعاون مع الأجهزة العدلية
- (3) تختص قوات الشرطة بحماية الآثار^(lv).

الفرع الثاني: دفع التعويضات:

قد يتعذر على الدولة رد الممتلكات الثقافية وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه لذلك استقر الرأي على إمكانية قيامها بأداء التعويض المالي للدولة المضرومة بغية إصلاح الضرر.

ولم تشر اتفاقية لاهاي ولا بروتوكولها الأول إلى التزام الدول التي تخالف أحكام الحماية بدفع التعويضات المالية للدولة المضرومة، وقد جاء البروتوكول الثاني لسنة 1999م محاولاً سد هذه الثغرة حيث قرر إمكانية إلزامها بإصلاح الأضرار المترتبة بما في ذلك تقديم التعويضات^(lvi).

وفي هذا الإطار نص قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار الصادر بمناسبة الحرب العراقية الكويتية، على إلزام العراق بدفع التعويضات عما لحق بالمتعلقات الثقافية من هدم وتدمير أثناء العمليات العسكرية التي تلت عملية الغزو^(lvii).

يرى الباحث أن الدول تتحمل مسؤولية قانونية عن الأضرار التي تلحق بالتراث الثقافي، سواء بفعلها المباشر أو بسبب تقصيرها في الحماية، مما يتطلب تطوير أدوات التقاضي والتعويض على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية الفردية عن انتهاك التراث الثقافي:

لا شك أن فاعلية أحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح يعتمد بالدرجة الأولى على إقرار مبدأ المسؤولية الجنائية لمرتكبي الأعمال العدائية ضد هذه الممتلكات، باعتبار أن هذه الانتهاكات تشكل جريمة من جرائم الحرب التي تستلزم إنزال العقاب على مرتكبيها، وبالتالي تخضع للقواعد الخاصة بجرائم الحرب، ومنها قاعدة عدم تقادم هذه الجرائم.

وقد جاء البروتوكول الثاني مقررًا لأول مرة أحكام المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات أحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح.

وقد عرفت المادة 15 منه في فقرتها الأولى الأعمال التي تعد انتهاكا خطيرا لاتفاقية لاهاي وبروتوكولها الثاني، حيث اعتبرت أن ارتكاب شخص ما عن عمد لأي من الأفعال التالية جريمة حرب:

- 1 - استهداف ممتلكات ثقافية مشمولة بحماية معززة بالهجوم.
- 2 - استخدام ممتلكات ثقافية مشمولة بحماية معززة، أو استخدام جوارها المباشر في دعم العمل العسكري.
- 3 - إلحاق دمار واسع النطاق بالممتلكات الثقافية المحمية بموجب الاتفاقية وبروتوكولها الثاني أو الاستيلاء عليها.
- 4 - استهداف ممتلكات ثقافية محمية بموجب الاتفاقية وبروتوكولها الثاني بالهجوم.
- 5- ارتكاب سرقة أو نهب أو اختلاس أو تخريب لممتلكات ثقافية معينة بموجب الاتفاقية^(lviii).

والملاحظ أن الانتهاكان الأول والثاني منحصران في حالة الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية المعززة، ويعالجان حالتين هجومي واستخدام تلك الممتلكات مع اعتبار أن ذلك يشكل انتهاكا خطيرا أيًا يكن حجم الدمار الناتج عنه. بينما تعد الفقرة الرابعة من المادة 85 الواردة بالبروتوكول الأول لعام 1977م الملحق باتفاقيات جنيف لسنة 1949م، الهجوم فقط على الممتلكات الثقافية وليس الاستخدام لها انتهاكا جسيما، وبشرط أن يسفر عن تدمير بالغ لهذه الممتلكات^(lix).

ويقرر البروتوكول وجوب إدراج الجرائم الجسيمة ضد الممتلكات الثقافية المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من المادة 15 في عداد الجرائم التي يجوز تسليم مرتكبيها بموجب أي معاهدة لتسليم المجرمين معقودة بين الدول الأطراف قبل دخول البروتوكول حيز النفاذ. ويجب كذلك أن تتعهد الدول الأطراف بإدراج هذه الجرائم في أي معاهدة تسليم مجرمين تعقدها مستقبلا، وأن تتبادل الدول الأطراف أكبر

قدر من المساعدة المتبادلة والتعاون بشأن التحقيقات والإجراءات الجنائية وإجراءات تسليم المجرمين ذات الصلة بتلك الجرائم^(lx).

وقد جاء البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف الصادر عام 1977م مقررأ صراحة التكييف القانوني لانتهاكات الحماية المقررة للممتلكات الثقافية حيث قرر أنه تعتبر جرائم حرب، شن الهجمات عمدا على الآثار التاريخية وأماكن العبادة والأعمال الفنية التي يمكن التعرف عليها بوضوح والتي تمثل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، وتوفرت لها حماية خاصة بمقتضى ترتيبات معينة، وعلى سبيل المثال في إطار منظمة دولية مختصة، مما يسفر عنه تدمير بالغ لهذه الاعيان، وذلك في الوقت الذي لا تكون فيه هذه الاعيان في موقع قريب بصورة مباشرة من أهداف عسكرية، وقد اعتبرها من الانتهاكات الجسيمة^(lxi).

وقد أكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على اعتبار تعدد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية والآثار التاريخية شريطة ألا تكون أهدافا عسكرية، اعتبارها جرائم حرب سواء في المنازعات المسلحة الدولية أو المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي^(lxii) تختص بنظرها المحكمة باعتبارها جرائم خطيرة محل اهتمام المجتمع الدولي، وذلك دونما مساس باختصاص المحاكم الداخلية إذا توافرت شروط ممارسة الاختصاص وفق أحكام القانون الداخلي والدولي.

يرى الباحث أن مساءلة الأفراد جنائياً عن جرائم الاعتداء على التراث الثقافي تمثل تطوراً مهماً في القانون الجنائي الدولي، ويجب دعمها بنصوص صريحة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. المطلب الثالث: عقوبة الاعتداء على التراث الثقافي في قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

أولاً: عقوبة التصرف في الآثار:

تناولت المادة (6) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1999م عقوبة التصرف في الآثار حيث نصت على:

(1) لا يجوز لمالك :

(أ) الأرض التصرف في الآثار الموجودة في باطنها أو على سطحها ولا يحق له التنقيب عن الآثار فيها إلا بموافقة الهيئة

(ب) الآثار القديمة أو حائزها أن يتصرف فيها إلا بموافقة الهيئة

(2) كل من ينقب أو يتصرف في الآثار على الوجه الوارد في البند (1) يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً^(lxiii).

كما حظر القانون تصدير الآثار والاتجار فيها، وقد نصت المادة (31) على:

(1) لا يجوز تصدير الآثار أو الاتجار فيها إلا بترخيص من الهيئة

(2) كل من يخالف أحكام البند (1) يعاقب بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً^(lxiv).

ثانياً: إجراء أي تغيير في المباني التاريخية:

نصت المادة (8) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م على:

(1) لا يجوز لمالك أي من المباني التاريخية المسجلة أن يحدث أي تغيير عليه ولا يحق له مطلقاً هدمه أو إجراء أي عمل من شأنه تغيير شكله التاريخي أو ميزته الفنية كما لا يجوز إقامة بناء جديد بالقرب من أي مبنى أثري أو تاريخي إلا بموافقة الهيئة.

(2) يعاقب كل من يخالف أحكام البند (1) بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً^(lxv).

ثالثاً: استخدام الأرض الأثرية لغير الأغراض المخصصة لها:

حظر قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1999م استخدام الأرض الأثرية لغير الأغراض المخصصة لها، وقد نصت المادة (9) على:

(1) لا يجوز إقامة بناء أو وسيلة للري أو مقبرة أو مستودع على أرض أثرية أو تاريخية مسجلة أو غرس شجرة فيها أو قطع شجرة منها إلا بترخيص من الهيئة

(2) يعاقب كل من يخالف أحكام البند (1) بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً^(lxvi) وإزالة الأثر.

رابعاً: القيام بنشاط أثري دون ترخيص:

حظر قانون حماية الآثار السوداني القيام بنشاط أثري دون ترخيص حيث نصت المادة (33) على: كل من يقوم بعمليات مسح أو بحث أو تنقيب عن الآثار أو يساعد أو يحرض على ذلك أو يتعدى على أرض أثرية أو موقع أثري مسجلين أو ينقل أثراً من مكان إلى آخر داخل السودان بدون رخصة يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً^(lxvii).

خامساً: حظر تقليد الآثار وتزويرها:

حظر قانون حماية الآثار السوداني حظر تقليد الآثار وتزويرها حيث نصت المادة (21) على:

(1) لا يجوز تقليد الآثار المنقولة أو تزويرها أو الإتجار فيها

(2) على الرغم من أحكام البند (1) يجوز عمل نماذج وقوالب وصور من الآثار بموافقة الهيئة وبالشروط التي تراها مناسبة

(3) يعاقب كل من يخالف أحكام البند (1) بالسجن لمدة لا تتجاوز سبع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً^(lxviii).

يرى الباحث أن العقوبات الواردة في القانون السوداني رغم أهميتها، إلا أنها بحاجة إلى مراجعة لتغليظها، وضمان فاعليتها في الردع، إضافة إلى تعزيز آليات التنفيذ والمتابعة الميدانية

خاتمة

في خاتمة دراستي التي تناولت فيها: حماية التراث الثقافي في اتفاقيتي لاهاي واليونسكو مقارنة بالقانون السوداني، توصلت لعدد من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- 1- تعدد أشكال التراث الثقافي يتطلب استراتيجيات حماية متنوعة تشمل التشريع، التوثيق، والتوعية المجتمعية.
 - 2- الاعتداء على التراث الثقافي بات جريمة دولية منظمة ترتبط بجرائم أخرى مثل التهريب، غسل الأموال، مما يستدعي تدخلاً دولياً قوياً.
 - 3- القوانين الوطنية والدولية الخاصة بحماية التراث تواجه تحديات في التطبيق بسبب ضعف الإمكانيات، وغياب التنسيق الفعال بين الجهات المختصة.
 - 4- التعاون الدولي من خلال اتفاقيات مثل اتفاقية لاهاي واتفاقية اليونسكو 1972م و2003م ساهم في خلق إطار عالمي لحماية التراث.
 - 5- المجتمعات المحلية لها دور محوري في حماية التراث من خلال التوعية والمشاركة في الحماية الفعلية.
- ثانياً: التوصيات:

- 1- تحديث وتفعيل التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية التراث الثقافي لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية ولتغطي الجرائم المستحدثة مثل التجارة الإلكترونية غير المشروعة في القطع الأثرية.
- 2- بناء قدرات المؤسسات الوطنية من خلال التدريب والتأهيل، وتوفير تقنيات المسح، والحماية الرقمية للتراث.
- 3- تعزيز الشراكة الدولية في مجال حماية التراث من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق الجهود القضائية لملاحقة الجرائم ضد التراث.
- 4- دمج حماية التراث في السياسات التعليمية والثقافية من خلال إدراج موضوعات التراث في المناهج، وتنظيم فعاليات ومعارض توعوية.
- 5- إشراك المجتمعات ومؤسسات المجتمع المدني في عمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج حماية التراث.

المصادر والمراجع:

- (i) سورة الفجر الآيات 19-20.
- (ii) الحماية الجنائية للتراث الثقافي الأثري، أسامة حسنين عبيد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008م، ص10
- (iii) حماية الآثار وعناصر التراث الثقافي في القانون الدولي الخاص، وليد محمد رشاد إبراهيم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005م، ص6.
- (iv) المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار لاروس الطباعة والنشر، باريس، فرنسا، ص1150.
- (v) النظام القانوني لحماية التراث الوطني، موسى بودهان، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013م، ص18.
- (vi) الحماية الجنائية للآثار دراسة تأهيلية تطبيقية مقارنة، محمد سمير، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012م، ص14.
- (vii) المادة (3) قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1999م
- (viii) المادة (47) دستور السودان الانتقالي لعام 2005م
- (ix) المادة (8) قانون مجلس تطوير وترقية اللغات القومية السوداني لسنة 2008م
- (x) المادة (66) الوثيقة الدستورية السودانية لسنة 2019م تعديل لسنة 2020م.
- (xi) المادة (66) الوثيقة الدستورية السودانية لسنة 2019م تعديل لسنة 2020م.
- (xii) المادة (66) الوثيقة الدستورية السودانية لسنة 2019م تعديل لسنة 2020م.
- (xiii) الحماية القانونية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، عبد الرزاق وادفل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011م، ص50
- (xiv) الحماية الجنائية للآثار، محمد سمير، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012م، ص32.
- (xv) المادة (4) اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح 1954م
- (xvi) المادة (32) قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (xvii) المادة (6) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (xviii) القانون الدولي لحماية التراث الثقافي أثناء النزاعات المسلحة، محمد عبد الحميد النمر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014م، ص89
- (xix) المادة (8) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (xx) حماية الممتلكات الثقافية في القانون الداخلي والدولي، عمار مصطفى، دار حنين للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2020م، ص219

- (xxi) المادة (9) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (xxii) القانون المدني وحماية الممتلكات الأثرية، أحمد عبد الرزاق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2018م، ص198
- (xxiii) المادة (10) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (xxiv) البيئة والتخطيط العمراني في حماية المواقع الأثرية، محمود سالم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2020م، ص211
- (xxv) المادة (21) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (xxvi) المادة (33) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (xxvii) حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشرعية الإسلامية، خليل أحمد خليل العبيدي، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العالمية، جزر تركس وكايكوس، بريطانيا، 2008م، ص45
- (xxviii) القانون الدولي الإنساني أصوله أحكامه وتطبيقاته، محمد شننضيض، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، الرباط، المغرب، العدد 3، 2007م، ص113.
- (xxix) المادة 5/4 من اتفاقية لاهاي لسنة 1954م
- (xxx) المادة 5 من نفس الاتفاقية.
- (xxxi) البروتوكول الإضافي الأول من أجل حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح الملحق باتفاقية لاهاي 1954م
- (xxxii) المادة 5 من اتفاقية لاهاي 1954م.
- (xxxiii) القانون الدولي الإنساني، نزار العنبيكي، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2010م، ص353
- (xxxiv) المادة 1/8- أ من اتفاقية لاهاي 1954م، الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، حيدر كاظم عبد علي عمار مراد غركان، مجلة المحقق الحلّي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العراق، العدد الثاني المجلد 6، 2014م، ص300.
- (xxxv) المادة 1/8- ب من اتفاقية لاهاي 1954م، القانون الدولي الإنساني، أحمد أبو الوفاء، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2006م، ص95، الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، عز الدين غالية، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016م، ص81.
- (xxxvi) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010م، ص146.
- (xxxvii) القانون الدولي الإنساني أصوله أحكامه وتطبيقاته، محمد شننضيض، مرجع سابق، ص114.
- (xxxviii) المادة 14 من اللائحة التنفيذية لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، لاهاي 1954م
- (xxxix) نص المادة 9 من اتفاقية لاهاي 1954م، القانون الدولي الإنساني، نزار العنبيكي، مرجع سابق، ص354
- (xl) الحماية الدولية للتراث الثقافي أثناء النزاعات المسلحة، اسعاد حسن، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر، 2015م، ص21.
- (xli) القانون الدولي الإنساني، نزار العنبيكي، مرجع سابق، ص354

- (xlii) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، مرجع سابق، ص148.
- (xliii) من إعلان الروائع إلى اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، أيكوا-فور، نوريكو، لندن، روتليدج، 2008م، ص13
- (xliv) توصية بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الخامسة والعشرين باريس 15 نوفمبر 1989م
- (xlv) القانون الدولي للتراث الثقافي، جانيت بليك، مطبعة جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة، 2015م، ص160
- (xlvi) الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، سلوى أحمد ميدان المفرجي، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، 2011م، ص 148.
- (xlvii) آليات الحماية الدولية والوطنية للممتلكات الثقافية في القدس، عبد الغني حوبه، مجلة الشباب، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 2، 2016م، ص14.
- (xlviii) القدس في القرارات الدولية، محمد عادل القاضي، مذكرة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين، 2019م، ص46.
- (xlix) القانون الدولي للتراث الثقافي، جانيت بليك، مرجع سابق، ص169
- (I) اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي 2003م ومساهمات الجزائر فيها، كريم سعيدي، جامعة باتنة، مجلة الفكر والقانوني والسياسي، العدد الثاني، المجلد الثامن، 2024م، ص321.
- (li) اليونسكو، تنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، باريس، فرنسا، ص5
- (lii) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، مرجع سابق، ص151.
- (liii) المادة 1 فقرة 2 من البروتوكول الأول. القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، على أبو هاني، عبد العزيز العشوي، ص376.
- (liv) القانون الدولي الإنساني، على أبو هاني، عبد العزيز العشوي، مرجع سابق، ص376
- (lv) المادة (30) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (lvi) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، مرجع سابق، ص152
- (lvii) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، مرجع سابق، ص153
- (lviii) المادة 15 من البروتوكول الثاني لسنة 1999م
- (lix) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، مرجع سابق، ص155
- (lx) المواد 18-19 من البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1999م

- (lxi) المادة 85/4-د من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م، القانون الدولي الإنساني مصادره مبادئه وأهم قواعده، عصام عبد الفتاح مطر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2008م، ص189
- (lxii) الحماية القانونية للتراث الثقافي الإنساني والبيئة وقت النزاعات المسلحة، ابراهيم محمد العناني، المؤتمر العلمي السنوي حول القانون الدولي الإنساني آفاق وتحديات، كلية الحقوق، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005م، ص58.
- (lxiii) المادة (6) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (lxiv) المادة (31) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (lxv) المادة (8) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (lxvi) المادة (9) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (lxvii) المادة (33) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (lxviii) المادة (21) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (lxviii) سورة الفجر الآيات 19-20.
- (lxviii) الحماية الجنائية للتراث الثقافي الأثري، أسامة حسنين عبيد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008م، ص10
- (lxviii) حماية الآثار وعناصر التراث الثقافي في القانون الدولي الخاص، وليد محمد رشاد إبراهيم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005م، ص6.
- (lxviii) المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها، المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم، دار لاروس الطباعة والنشر، باريس، فرنسا، ص1150.
- (lxviii) النظام القانوني لحماية التراث الوطني، موسى بودهان، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013م، ص18.
- (lxviii) الحماية الجنائية للآثار دراسة تأهيلية تطبيقية مقارنة، محمد سمير، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012م، ص14.
- (lxviii) المادة (3) قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1999م
- (lxviii) المادة (47) دستور السودان الانتقالي لعام 2005م
- (lxviii) المادة (8) قانون مجلس تطوير وترقية اللغات القومية السوداني لسنة 2008م
- (lxviii) المادة (66) الوثيقة الدستورية السودانية لسنة 2019م تعديل لسنة 2020م.
- (lxviii) المادة (66) الوثيقة الدستورية السودانية لسنة 2019م تعديل لسنة 2020م.
- (lxviii) المادة (66) الوثيقة الدستورية السودانية لسنة 2019م تعديل لسنة 2020م.

(lxviii) الحماية القانونية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، عبد الرزاق وادفل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011م، ص50

(lxviii) الحماية الجنائية للآثار، محمد سمير، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012م، ص32.

(lxviii) المادة (4) اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح 1954م

(lxviii) المادة (32) قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) المادة (6) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) القانون الدولي لحماية التراث الثقافي أثناء النزاعات المسلحة، محمد عبد الحميد النمر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014م، ص89

(lxviii) المادة (8) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) حماية الممتلكات الثقافية في القانون الداخلي والدولي، عمار مصطفى، دار حنين للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2020م، ص219

(lxviii) المادة (9) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) القانون المدني وحماية الممتلكات الأثرية، أحمد عبد الرزاق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2018م، ص198

(lxviii) المادة (10) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) البيئة والتخطيط العمراني في حماية المواقع الأثرية، محمود سالم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2020م، ص211

(lxviii) المادة (21) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) المادة (33) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشرعية الإسلامية، خليل أحمد خليل العبيدي، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العالمية، جزر تركس وكايكوس، بريطانيا، 2008م، ص45

(lxviii) القانون الدولي الإنساني أصوله أحكامه وتطبيقاته، محمد شنضيف، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، الرباط، المغرب، العدد 3، 2007م، ص113.

(lxviii) المادة 5/4 من اتفاقية لاهاي لسنة 1954م

(lxviii) المادة 5 من نفس الاتفاقية.

(lxviii) البروتوكول الإضافي الأول من أجل حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح الملحق باتفاقية لاهاي 1954م

(lxviii) المادة 5 من اتفاقية لاهاي 1954م.

(lxviii) القانون الدولي الإنساني، نزار العنبي، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2010م، ص353

(lxviii) المادة 1/8- أ من اتفاقية لاهاي 1954م، الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، حيدر كاظم عبد علي عمار مراد غركان، مجلة المحقق الحلّي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العراق، العدد الثاني المجلد 6، 2014م، ص300.

(lxviii) المادة 1/8- ب من اتفاقية لاهاي 1954م، القانون الدولي الإنساني، أحمد أبو الوفاء، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2006م، ص95، الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، عز الدين غالية، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016م، ص81.

(lxviii) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010م، ص146.

(lxviii) القانون الدولي الإنساني أصوله أحكامه وتطبيقاته، محمد شنضيض، مرجع سابق، ص114.

(lxviii) المادة 14 من اللائحة التنفيذية لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، لاهاي 1954م

(lxviii) نص المادة 9 من اتفاقية لاهاي 1954م، القانون الدولي الإنساني، نزار العنبي، مرجع سابق، ص354

(lxviii) الحماية الدولية للتراث الثقافي أثناء النزاعات المسلحة، اسعاد حسن، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر، 2015م، ص21.

(lxviii) القانون الدولي الإنساني، نزار العنبي، مرجع سابق، ص354

(lxviii) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، مرجع سابق، ص148.

(lxviii) من إعلان الروائع إلى اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، أيكوا-افور، نوريكو، لندن، روتليدج، 2008م، ص13

(lxviii) توصية بشأن صون الثقافة التقليدية والفولكلور التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الخامسة والعشرين باريس 15 نوفمبر 1989م

(lxviii) القانون الدولي للتراث الثقافي، جانيت بليك، مطبعة جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة، 2015م، ص160

- (lxviii) الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، سلوى أحمد ميدان المفرجي، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، 2011م، ص 148.
- (lxviii) آليات الحماية الدولية والوطنية للممتلكات الثقافية في القدس، عبد الغني حوبه، مجلة الشباب، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 2، 2016م، ص14.
- (lxviii) القدس في القرارات الدولية، محمد عادل القاضي، مذكرة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين، 2019م، ص46.
- (lxviii) القانون الدولي للتراث الثقافي، جانيت بليك، مرجع سابق، ص169
- (lxviii) اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي 2003م ومساهمات الجزائر فيها، كريم سعيدي، جامعة باتنة، مجلة الفكر والقانوني والسياسي، العدد الثاني، المجلد الثامن، 2024م، ص321.
- (lxviii) اليونسكو، تنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، باريس، فرنسا، ص5
- (lxviii) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، مرجع سابق، ص151.
- (lxviii) المادة 1 فقرة 2 من البروتوكول الأول. القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، على أبو هاني، عبد العزيز العشراوي، ص376.
- (lxviii) القانون الدولي الإنساني، على أبو هاني، عبد العزيز العشراوي، مرجع سابق، ص376
- (lxviii) المادة (30) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م
- (lxviii) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، مرجع سابق، ص152
- (lxviii) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، مرجع سابق، ص153
- (lxviii) المادة 15 من البروتوكول الثاني لسنة 1999م
- (lxviii) القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، نوال أحمد بسج، مرجع سابق، ص155
- (lxviii) المواد 18-19 من البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1999م
- (lxviii) المادة 85/4-د من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م، القانون الدولي الإنساني مصادره مبادئه وأهم قواعده، عصام عبد الفتاح مطر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2008م، ص189

(lxviii) الحماية القانونية للتراث الثقافي الإنساني والبيئة وقت النزاعات المسلحة، ابراهيم محمد العناني، المؤتمر العلمي السنوي حول القانون الدولي الإنساني آفاق وتحديات، كلية الحقوق، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005م، ص58.

(lxviii) المادة (6) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) المادة (31) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) المادة (8) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) المادة (9) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) المادة (33) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

(lxviii) المادة (21) من قانون حماية الآثار السوداني لسنة 1991م

International Cooperation in Combating Cybercrime

Hanae sadrati ¹

**¹ doctor in private law and development challenges , affiliated with the
laboratory of sidi Mohamed ben Abdallah university in fes**

E-mail : hanaesadrati1996@gmail.com

Abstract :

This paper addresses the phenomenon of cybercrime in light of the rapid development of information technology and its deep integration into various aspects of life. Computers, electronic systems, and the internet have become indispensable tools in the modern era, essential to the functioning of economic, social, military, and medical sectors. As their importance grows, so does the need to secure them from intrusions or attacks that could threaten vital interests or disrupt essential services. Despite the immense benefits brought by the digital revolution, it has also generated numerous negative consequences affecting emerging values and interests—whether related to individual and societal rights or the digital economy. This has led to the emergence of new forms of crime collectively referred to as cybercrime.

The paper explores the conceptual dimensions of this phenomenon, drawing upon various legal and doctrinal perspectives. It also presents a classification of cybercrimes into offenses targeting individuals, property, or political and governmental institutions. Moreover, the study highlights the legal challenges arising from the absence of a unified definition of cybercrime and calls for the development of legal frameworks capable of keeping pace with these evolving and complex digital offenses.

Keywords : Cybercrime, Information Technology, Digital Security, Crimes Against Individuals, Crimes Against Property, Political Cybercrimes, Moroccan Legislation, Cyberspace, Legal Protection.

Introduction

With the rapid advancements in information technology and its integration into various aspects of life, its role has significantly expanded without limitations. Computers, electronic systems, and the internet have become essential tools in the modern era, relied upon for handling crucial operations in economic, social, military, and medical sectors, among others. Due to their increasing significance, ensuring their utmost security has become imperative to prevent disruptions in essential services, threats to vital interests, or any attacks that could jeopardize fundamental aspects of communal life.

The internet undeniably plays a crucial role in today's world, exerting a profound influence on individuals and societies² while driving transformative changes. It has bridged geographical distances, reduced time constraints, and accelerated societal progress, introducing novel concepts shaped by its unique characteristics. However, despite the countless benefits brought by the technological revolution, it has also led to several adverse consequences, impacting newly established values and interests related to individual and societal rights, as well as the digital economy. These negative effects threaten social security, manifesting in cyberattacks on software systems, network breaches, and website hacking. Consequently, a new form of crime has emerged—cybercrime—whose scope has been steadily expanding. This category includes not only crimes specifically targeting information systems but also traditional offenses adapted to the digital age, such as organized crime, cyber espionage, cyberterrorism, and money laundering through electronic banking. These crimes are closely associated with automated data processing systems and are committed by individuals possessing high intelligence, technical skills, and sophisticated criminal strategies, forming a distinct category known as cybercriminals.

I. Conceptual Framework

The Moroccan legislature has opted not to define cybercrime explicitly, a prudent approach that leaves its interpretation to legal doctrine and jurisprudence. This decision helps avoid restricting cybercrime to specific acts, as ongoing technological advancements may give rise to new forms of crime that would not fit within a fixed legal definition.

Various doctrinal perspectives have attempted to define cybercrime differently—some from a technical standpoint, others from a legal perspective, and others based on the methods used to commit the crime³; its subject matter, or the technical expertise of the perpetrators. The United Nations, in its Cybercrime Manual, has not established a universally accepted definition. However, despite the challenges of precisely defining cybercrime and limiting it to a narrow scope, the United States Office of Technology Assessment describes it as “crimes in which computer data and information programs play a central role.” It has also been defined as “criminal activity targeting computer programs and electronic data⁴” and as “any unlawful act, whether by commission or omission, that utilizes information technology to infringe upon any legitimate interest, whether material or moral.”

Cybercrime can also be⁵ described as an attack targeting stored digital data or information transmitted through information systems and networks, particularly the internet. It is a covert, technically⁶ sophisticated crimes committed by highly skilled individuals with expertise in digital systems, primarily aiming to compromise the right to information.

Under U.S. law, cybercrime is defined⁷ as the unauthorized use of protected computer systems or data files, or the intentional misuse⁸ of computer devices or digital records for harmful purposes.⁹ Thus, cybercrime broadly encompasses any unlawful act where computers serve as either the target¹⁰ or the instrument of the offense.

Based on these definitions, cybercrime can be¹¹ categorized into several types:

1. Cybercrimes Against Individuals: These involve unauthorized¹² access to individuals' digital identities, such as email accounts and¹³ passwords, which may lead to impersonation or theft of sensitive files and¹⁴ photos for blackmail. These offenses are also known as personal internet crimes.
2. Cybercrimes Against Property: These targets personal , governmental, or private institutions with the intent to destroy critical documents or specialized software. This is often carried out by introducing malicious programs into the institution's systems through various means, such as deceptive emails.

3. Political Cybercrimes: These involve attacks on official government websites and network infrastructures, aiming to disrupt¹⁵ operations. Perpetrators, commonly known as hackers, may be politically motivated, targeting military databases to steal sensitive national security information.

II. Historical Context

Cybercrime has evolved through various stages since it was first documented in statistical records. Between 1971¹⁶ and 1990, only a small number¹⁷ of such crimes were reported worldwide, typically ranging from one to three incidents per year. A notable case occurred in 1988 when a computer was used to steal \$70 million¹⁸ from the First National Bank of Chicago. That same¹⁹ year, the first Computer Emergency Response Team (CERT) was established at Carnegie Mellon University²⁰ to combat different forms of cybercrime.

In 1989, the Ministerial Committee of the ²¹Council of Europe adopted Recommendation No. 9 on combating computer crimes²². During this period, the use of computers and the internet was limited²³, resulting in fewer users and relatively low cybercrime rates.

The 1990s saw a rise in cybercrime incidents²⁴. In 1994, an American student infiltrated NASA²⁵ and other U.S. government agencies²⁶ computers from South Korea. In 1998, a Russian professional gang managed to steal \$10 million²⁷ from Citibank by using computers to transfer funds to accounts²⁸ in Finland and Israel. This decade also witnessed numerous governments enacting legislation²⁹ to counter cybercrime.

From 2000 to 2007, cybercrime evolved significantly, with a dramatic increase in internet users and financial losses resulting from cyberattacks. In 2001³⁰, the Council of Europe adopted the Convention³¹ on Cybercrime, but delays in ratification and enforcement exacerbated the problem, leading to more extensive crimes and financial damages.

Notably, the 2007³² cyberattacks on Estonia highlighted the destructive potential of such crimes, leading many nations to prioritize cybersecurity policies³³. These attacks underscored the necessity³⁴ of protecting critical infrastructures and prompted governments to develop robust strategies to address emerging cyber³⁵ threats.

Morocco³⁶ has joined various bilateral and multilateral judicial cooperation agreements with countries worldwide to combat cybercrime³⁷. The Moroccan Code of Criminal Procedure emphasizes international cooperation, as stipulated in Article 713.

Cybercrime continues to pose significant challenges, demanding sustained international and national efforts to safeguard societies from its growing threats.

Fourth: Importance of the Topic

The topic of international cooperation to combat cybercrime holds paramount importance due to the significant security³⁸, technical, and legal challenges associated with the use of information technology, computers, and the internet. The growing threat of cybercrime, particularly with the rapid advancement of communication technologies, has led to the globalization of crime. New forms of crimes are emerging that are executed remotely, without the need for physical human actions, which poses a global threat, especially given the difficulties in identifying perpetrators. Practical experience has shown that no country can tackle this type of crime alone, especially given the remarkable technological advancements in all areas of life³⁹. Cybercrime is characterized by its global nature and borderless nature, making its eradication possible only through international cooperation at the procedural criminal level. Therefore, there is an urgent need for an international body to take responsibility for this task, through which police authorities from different countries cooperate, particularly regarding the exchange of information related to crimes and criminals as quickly as possible, in addition to tracking down criminals who are evading justice.

Fifth: Problem Statement

In the face of the increasing phenomenon of transnational cybercrime, there is a need to intensify international efforts to combat this type of crime and to find mechanisms to overcome the difficulties that hinder this effort. Therefore, the problem this research seeks to address and find answers for is the following⁴⁰: To what extent has the international community provided the necessary mechanisms to combat cybercrime?

Several sub-questions arise from this issue:

What are the key international agreements related to combating cybercrime?

Are there national legal measures taken to address cybercrime?

If countries worldwide have adopted measures to reduce cybercrime, have these measures found the required international cooperation to activate them? Or are there obstacles in this regard that prevent achieving a reduction in this crime?

How effective are international efforts in combating cybercrime?

Sixth: Methodology Used⁴¹

In recognition of the importance of this topic, we have adopted scientific methods based on extracting accurate scientific facts and observations, including:

1. Inductive Method: Using this method, we moved from the part to the whole or from the specific to the general. We began by exploring the details and then generalized the results to the entire issue by examining a range of international agreements based on observation and scientific inference. We started with a core idea, which is defining the mechanisms for international cooperation in combating cybercrime, understanding the forms of this cooperation, and reaching a general conclusion about the effectiveness of this cooperation by analyzing the main challenges and obstacles to the efforts aimed at fighting cybercrime.
2. Content Analysis Method: This method was employed to study the content of various international agreements, both bilateral and multilateral, related to international cooperation in the fight against cybercrime⁴². We analyzed and interpreted their meanings to understand the core objectives and methods of cooperation.
3. Descriptive Method: Through this method, we focused on a collection of legal texts that frame the subject of international cooperation against cybercrime. This allowed us to extract indicators, legal rulings, and identify the strengths and weaknesses, along with theoretical and practical challenges presented by this issue in real life. We then described the forms of international cooperation in combating cybercrime⁴³, whether legislative or judicial, highlighting their effectiveness in coordinating efforts among countries to reduce cybercrime⁴⁴.

Seventh: Research Plan

Regarding the issues previously raised, and to facilitate their analysis and discussion, we decided to follow the following structure:

Conclusion

Cybercrimes represent one of the most serious threats to **international peace and security**, affecting nations across the globe. As **transnational offenses**, they can be carried out remotely over the internet, allowing perpetrators to easily conceal their tracks and destroy evidence. This makes cybercrime investigations highly complex and offender identification particularly challenging. Given these difficulties, **international criminal cooperation** is not just beneficial but essential in addressing, preventing, and combating cyber threats—making this issue a shared concern for **states and international organizations** alike.

Through this study, it has become evident that the **international community** **unanimously recognizes** the dangers posed by cybercrime and its impact on **global stability and national security**. These crimes have become a central focus of **international institutions**, as no single country, no matter how powerful, can effectively combat cybercrime alone. **Cooperation among nations** is now imperative, as **domestic efforts alone are insufficient** in tackling cyber threats. Rapid technological advancements have enabled **new forms of cyber offenses**, further complicating efforts to contain their impact at **national, regional, and global levels**.

Our research underscores that **international security collaboration**—particularly among law enforcement agencies specializing in cybercrime—is a **crucial tool** in preventing and mitigating cyber threats. The nature of cybercrime, being **borderless**, makes international cooperation indispensable, as individual states lack the authority to enforce their laws beyond their **national jurisdictions**. While many nations have introduced **cybercrime legislation** and ratified international treaties criminalizing these offenses, existing **legal frameworks remain inadequate** in fully addressing cybercriminal activities. This gap **hinders law enforcement efforts** and complicates **international judicial cooperation** in tackling cybercrime effectively.

Morocco has taken steps to align itself with global efforts to **combat cybercrime**, acknowledging the **cross-border implications** of these offenses. However, its **legal response** to cybercrime developed relatively late, which initially posed challenges. Nonetheless, this delay has allowed Morocco to **benefit from international experiences** and **adopt best practices** in shaping its cybercrime laws and policies.

One of the key challenges in combating cybercrime remains **the disparity between legal systems** worldwide. Differences in **legislation, definitions, and enforcement mechanisms** create obstacles to **international cooperation**, making the application of cybercrime laws inconsistent across jurisdictions. Most legal systems **lack a clear definition of cybercrime** and do not provide **comprehensive legal frameworks**, further complicating cross-border collaboration in prosecuting offenders.

Extradition treaties and **mutual legal assistance agreements** have played a critical role in **strengthening international cooperation** in cybercrime cases. However, one of the most pressing issues identified in this study is the **slow pace of judicial cooperation**, particularly in processing and responding to **mutual legal assistance requests**. These delays significantly weaken **global efforts** in combating cybercrime and hinder **swift legal action** against offenders.

Recommendations

Based on the results obtained, the study recommends the following:

To **bridge the gaps** in cybercrime prevention and enforcement, the following **recommendations** should be considered:

Developing a Unified Legal Framework

Establish a **comprehensive and universally accepted definition** of cybercrime to clearly delineate criminal activities in cyberspace.

Promote **bilateral and multilateral agreements** that standardize legal approaches to cybercrime, ensuring coordinated efforts across borders.

Strengthening International Legal Commitments

Introduce **binding international resolutions** through the **United Nations** to ensure a uniform approach to **cybercrime prevention**.

Organize **more international conferences** to facilitate dialogue and cooperation on cybersecurity policies.

Expand the **number of international cybercrime agreements** and **encourage all nations** to ratify them to strengthen global enforcement mechanisms.

Enhancing Morocco's Role in Cybercrime Prevention

Actively **participate in international cybercrime agreements and conferences** to stay aligned with evolving global standards.

Strengthen Morocco's **legal and technical capabilities** to combat cybercrime effectively at national and international levels.

Improving Legal Harmonization and Enforcement

Align **national legislation** with international frameworks to ensure consistency in addressing cyber offenses.

Given the challenges of full **legal unification**, explore **alternative approaches** to enhance international cooperation in combating cybercrime.

Update domestic laws and enact **specialized agreements** that address the unique nature of cyber offenses.

Resolving Jurisdictional Conflicts

Recognize cyber offenses as **international crimes under universal jurisdiction**, enabling any state to prosecute cybercriminals **regardless of nationality or location**.

This approach would prevent **offenders from exploiting jurisdictional loopholes** and ensure **global accountability** for cybercrimes.

Prioritizing International Cooperation Over Political Disputes

Set aside **political, military, and economic conflicts** to foster global cooperation in cybersecurity.

Strengthen **intelligence-sharing mechanisms, expertise exchanges, and judicial collaboration** among nations.

Implement a **more flexible legal framework** for **international judicial cooperation**, particularly in cybercrime cases.

Given that **cybercrime transcends borders**, global collaboration is more urgent than ever. **International judicial cooperation** must be **streamlined and strengthened** to ensure that cybercriminals **face justice**, thereby deterring future cyber offenses. Only through **unified efforts, stronger legal frameworks**, and **enhanced international cooperation** can the global community effectively counter the growing cybercrime threat.

.

References

1. Al-Hashemi, Khalid: International Cooperation in Addressing Cybercrime, Journal of International Law, Qatar University, 2023. (qspace.qu.edu.qa)
2. Al-Quds University: International Cooperation in Combating Cybercrime, Journal of Legal Studies, 2024. (dspace.alquds.edu)
3. Al-Zahraa, Alia: Methods of International Cooperation in Eliminating Cybercrime, Journal of Legal Sciences, 2022. (asjp.cerist.dz)
4. Anderson, Malcom: *Policing the World: Interpol and the Politics of International Police Cooperation*, Clarendon Press, Oxford, 1989.
5. Ben Aissa, Abdelkader: International Cooperation to Combat Cybercrime: Forms and Challenges, Journal of Comparative Legal Studies, 2023. (asjp.cerist.dz)
6. Belloir, Philippe: The Application of Criminal Procedure Rules to Offenses Committed on the Internet, Expertises, No. 261, 2000.
7. Borricand, Jacques: *Introductory Report of the ISPEC Conference "Organized Crime and Order in Society"*, Aix-en-Provence, June 5-7, 1997.
8. Borricand, Jacques: *Transnational Organized Crime*, First Edition, 1994.

9. Casavant, Lyne & Rosen, Philippe: *Fighting Organized Crime*, Parliamentary Library, 2000.
10. Clavi, Fabrizio & Carr Brown, David: *FBI: The Bureau as Told by Its Agents*, Fayard Editions, 2011.
11. Debacq, Michel: National Policies and the European Dimension in the Fight Against Organized Crime, op. cit.
12. D'orazi, Samuel: The Evolution of the Fight Against Serious and Organized Crime in Belgium: New Methods of Fighting Crime, The Norm of Exception – A Comparative Law Study, 2007.
13. Flory, Denis: *European Union: Action Program on Organized Crime*, International Criminal Law Review, Vol. 1-2, 1997.
14. Gaye, Joaquim: *International Crimes: Definition, Repression – International Criminal Court and Comparative Law*.
15. Larguiez, Jean: *Criminal Procedure*, 17th Edition, Dalloz, 1999.
16. Maritime Piracy: *International Cooperation on Combating Maritime Piracy*, April 7-10, 2015.
17. Mohammed, Ahmed: The Role of International Cooperation in Combating Cybercrime, Sudan University of Science and Technology Journal, 2024. (journals.ussh.edu.sd).
18. Nashef, Farid: Mechanisms of International Cooperation in Combating Cybercrime, Journal of Legal and Political Studies, Ibn Khaldoun University, 2022. (asjp.cerist.dz)
19. Palmieri: Means of Combating Organized Crime, Aix-en-Provence, June 5, 1996.
20. Pradel, J.: Conclusion of the Conference on Informatics and Criminal Law, Paris, Cujas, 1983.
21. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC): Formal International Cooperation Mechanisms, UNODC Cybercrime Division, 2025. (unodc.org)

22. Alaoui Boukhris, Hafid: *La coopération pénale internationale par voie d'extradition au Maroc*, First Edition, 1985.
23. Asiya Al-Harraq: Evidence by Electronic Means, Previous Reference.
24. Djilali Al-Hussein: International Criminal Cooperation in Combating Global Crime, published in Law Journal, Institute of Law, University Center of Relizane, Issue No. 2, 2018.
25. Imam Hassan Khalil: International Judicial Cooperation to Combat Organized Crime: A Comparative Study Between International Conventions on Transnational Organized Crime and UAE Law, Ruaa Strategic Journal, issued by the Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2015, Issue No. 9.
26. Abdel Fattah Bayoumi Hegazy: Crime in the Age of Globalization, Previous Reference.
27. The cyberattacks on Estonia began on April 9, 0114, and lasted until May 14, 0114. These attacks targeted the websites of organizations, institutions, parliament, banks, ministries, press institutions, and broadcasting services. Due to tensions between Russia and Estonia, the latter accused Russia of orchestrating these cyberattacks, leading to widespread debate. Russia denied these allegations. This cyberattack on Estonia is considered the second-largest incident in this field globally, following the attacks on the U.S. computer systems in 0117.
28. Youssef Hassan Youssef: Money Laundering Crime by Traditional Methods via the Internet and Web Banks, First Edition, National Center for Legal Publications, Cairo, 2019.
29. Younes Basha: Organized Crimes Under International Agreements and National Laws, No Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2001.
30. Mariam Jamal Al-Idrissi: The Role of International Security and Judicial Cooperation in Combating Transnational Organized Crime, Master's Thesis in Private Law, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Moulay Ismail University, Meknes, 2014.
31. Philippe Belloir: The Application of Criminal Procedure Rules to Offenses Committed on the Internet, Expertises, No. 261, 2002.

32. The United Nations General Assembly Resolution 88/52, dated February 4, 1998, titled International Cooperation in Criminal Matters, emphasized that the UN model treaties on international cooperation in criminal matters significantly contribute to developing international collaboration by providing essential tools to enhance efficiency in combating crime. The United Nations Convention against Transnational Organized Crime was adopted in Palermo based on Resolution 55/383 on October 15, 2000. The convention consists of 41 articles and three supplementary protocols. Article 1 defines its purpose as strengthening cooperation to prevent and combat transnational organized crime more effectively.
33. Sherif Said Kamel: Organized Crime in Comparative Law, Previous Reference, p. 128.
34. Mohamed Ali Al-Aryan: Cybercrimes, New University Publishing House, Cairo, No Edition, 2004, p. 165.
35. The Berne Convention relates to the protection of literary and artistic works and is a global agreement for protecting authors' intellectual property rights. It was first concluded in Bern, Switzerland, in 1886, and has undergone several amendments through conferences and discussions. The latest version was adopted in Paris in 1979.
36. Article 10, Paragraph 2 of the TRIPS Agreement, previously mentioned, sparked significant debate on the compatibility between the TRIPS Agreement and the Berne Convention.
37. Hisham Aswani: Information Security Breaches Under Moroccan and Comparative Legislation, Previous Reference.
38. Rachid Al-Renka: An Alternative Approach to Combating Crime, First Edition, Al-Digi Printing Press, Temara, Morocco, 2006, p. 16.
39. The United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justice, held in Havana from August 27 to September 7, 1990, aimed to address various aspects of computer-related developments.
40. Mohamed Amin Al-Shawabkeh: Computer and Internet Crimes, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, First Edition, 2007.

41. The Council of Europe was established in 1974 and serves as an executive body of the European Union, comprising the heads of state and government of the 28 member states. It operates under the leadership of the designated president responsible for facilitating consensus. The council convenes at least twice a year, typically in July and December, at the conclusion of each rotating presidency of the Council of Ministers.

Mohamed Al-Sabti: Criminal Policy in Addressing Cybercrime, Previous.

New Triterpenoid α -amyrin from Sudanese-Grown *Solenostemma argel* Stems

Noora T. Gibreel Ali*,a,b

^aFirst Common year Program, Department of Basic Science, Prince Sattam
Bin Abdulaziz University, Al-Kharj 11942, KSA

^bCollege of Medical Laboratories- Department of Basic Science, Mashreq
University, AL Khartoum-Bahry, Sudan

nt.ali@psau.edu.sa

ORCID Profile: <https://orcid.org/0000-0002-4270-1337>

Abstract

Building on my previous studies, which resulted in the isolation of three new compounds: β -amyrin, β -sitosterol glucoside, and stigmasterol glucoside, this study reports the discovery of a new terpenoid: α -amyrin, using a continuous experimental approach always use it. These compounds and others yet to be studied were extracted from the chloroform fraction of the stem of *Solenostemma argel*. Column chromatography (CC), thin-layer chromatography (TLC), and preparative thin-layer chromatography (PTLC) were used in the purification process. Structural identification was carried out using a combination of spectroscopic techniques such as EIMS, ¹³C NMR, ¹H NMR, UV, and IR

Keywords: Chromatography; α -amyrin; β -amyrin; stigmasterol glucoside; β -sitosterol glucoside; spectroscopy; *Solanostemma argel*.

Introduction

Traditional medicine places great value on *Solenostemma argel* (*S. argel*), a member of the Asclepiadaceae family, because of its many therapeutic uses. including anti-rheumatic, anti-seizure, anti-inflammatory, and antispasmodic effects [1, 2]. This plant is also utilized to manage a variety of health conditions, such as diabetes mellitus, hypercholesterolemia, urinary tract infections, respiratory ailments (colds and coughs), jaundice, measles, gastrointestinal cramps, and menstrual irregularities [3]. Beyond its medicinal applications, *S. argel* has demonstrated significant anti-insecticidal activity,

particularly against mosquito species responsible for malaria transmission [4, 5], as well as notable antimicrobial, antibacterial, and antifungal properties [6, 7]. Analysis of the chloroform extract from *S. argel* stems led to the identification of two key compounds: stigmasterol and β -sitosterol glucoside, confirmed through spectroscopic techniques [8]. Among various solvent extracts, the chloroform fraction showed the most potent inhibitory effect against *Tribolium castaneum* larvae. Moreover, this extract displayed strong antimicrobial activity and offered valuable insights into the plant's elemental composition, including both major and trace elements. A novel triterpenoid, β -amyrin, was successfully isolated and characterized using advanced spectroscopic methods, with its properties aligning with those reported in the literature [9]. Earlier research on *S. argel* has identified several bioactive compounds in its stems, leaves, and flowers, including rutin, flavanones, quercetin, kaempferol, and alkaloids [6], as well as the pericarp and leaves contain four novel pregnane glycosides and acylated phenolic glycosides [10].

The triterpenes α -amyrin and β -amyrin have been extensively researched, have demonstrated encouraging pharmacological properties, including hepatoprotective effects, antitumor, anti-inflammatory, and anxiolytic [12-15]. Notably, α -amyrin has been recognized for its ability to inhibit collagen-induced platelet aggregation [16] and its anti-excitatory properties [17].

Materials & Methods

Instrumentation and Analytical Methods

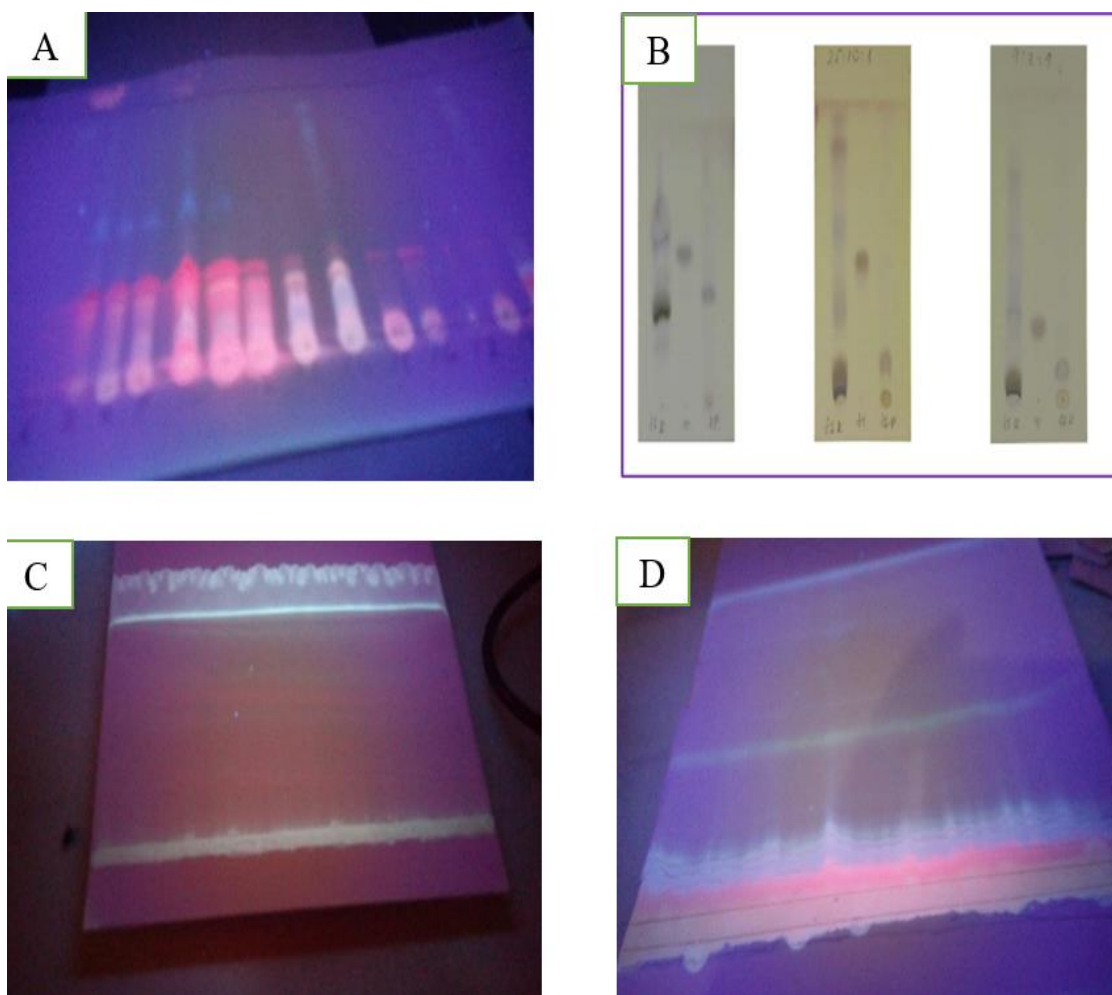
A Bruker Spectrometer (500 MHz) was used to obtain nuclear magnetic resonance (NMR) spectra, such as ^1H NMR (500 MHz) and ^{13}C NMR (125 MHz). A PerkinElmer FTIR Spectrometer Model 1600 was used to record infrared (IR) spectra. A Unicam Heylos UV-Visible Spectrophotometer was used to measure ultraviolet (UV) absorption. A Mettler FP800 Thermo System was used to determine melting points. A Shimadzu Liquid Chromatography-Mass Spectrometry (LC/MS) system was used to perform Electron Ionisation Mass Spectrometry (EIMS). Silica gel 60/230-400 mesh and 60 F254 (Merck) were used in column chromatography (CC) and thin-layer chromatography (TLC) for chromatographic separations.

Plant material

In 2017, *Solenostemma argel* stems were collected from Sudan, Northern State, Albakheet village. After being cleaned, dried, and ground into a fine powder, the gathered stems were then kept for later use at room temperature.

Extraction, fractionation and isolation

A total of 2.5 kg of dried *S. argel* stems were subjected to extraction and fractionation. According to bioactivity screening against *Tribolium castaneum*'s third larval instar, the chloroform extracted fraction (8.9 g) showed the highest activity. This fraction was further purified using column chromatography with silica gel (350.75 grammes, 3.50 cm i.d.). Chloroform was utilised in an elution procedure that concentrated 100%, A gradient of chloroform/ethyl acetate mixtures with progressively increasing ethyl acetate concentrations was applied. The fractions were monitored using thin-layer chromatography (TLC), and those exhibiting similar profiles were pooled, resulting in a total of 33 combined fractions. Fraction 6, which was eluted with a 75:25 ethyl acetate:methanol mixture (yielding 1.087 mg), underwent further purification via silica gel thin-layer chromatography. This process led to the isolation of α -amyrin (0.543 mg) and β -amyrin (0.534 mg). Fraction 9, eluted with 10% ethyl acetate in chloroform, showed two distinct spots. These components were separated using preparative thin-layer chromatography (PTLC) with a mobile phase consisting of 10% methanol in ethyl acetate, ultimately isolating stigmasterol glucoside (0.402 mg) and β -sitosterol



glucoside (0.289 mg). The chromatography processes are illustrated in Figures 1A-D.

Figure (1): Chromatography processes A. TLC profile of total plant extract, B. TLC profile of considerable fractions, C. PTLC profile of fraction 6 and D. PTLC profile of fraction 9

Bioactivity - Anti-insecticidal activity

Tribolium castaneum was used as the test organism to assess the crude ethanolic and aqueous extracts of *S. argel*. In petri dishes, each fraction was mixed in grain from sorghum at a weight-to-weight ratio of 10:100. Ten larvae were introduced into each dish, and mortality rates were assessed after 24 hours (as detailed in Tables 1 and 2). The percentage of larval mortality was determined using the formula described by Hag-ElTayeb [24].

Fractions	Parameter				Mortality%
	R ₁	R ₂	R ₃	Σ	
n- hexane	2	1	2	5	16.7%
CHCl ₃	3	4	3	10	33.3%
Ethyl acetate	3	4	2	9	30%
n- butanol	1	0	0	1	3.3%
Aqueous extract	0	1	1	2	6.7%
Control	0	1	1	2	6.7%

Table 1 shows the mortality results of *Tribolium castaneum* third larval instars after a 24-hour period compared to fractions of crude aqueous extract.

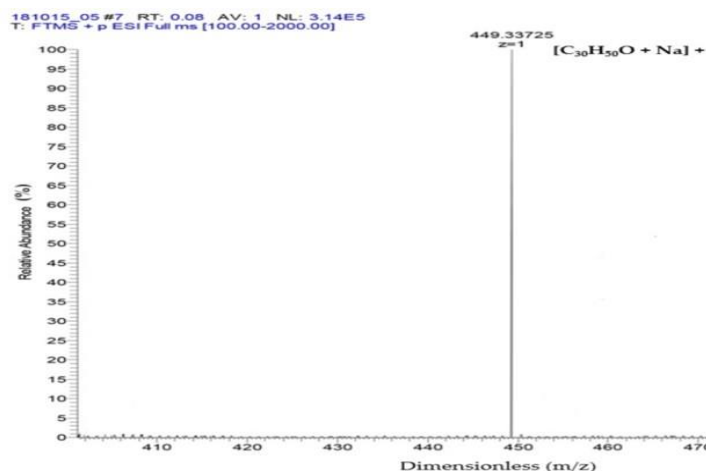
Tables 2: Death rates of *Tribolium castaneum* third larval instars after a 24-hour period in comparison to crude ethanolic extract fractions

Fractions	Parameter				Mortality%
	R ₁	R ₂	R ₃	Σ	
n- hexane	1	2	1	4	13.3%
CHCl ₃	3	2	3	8	26.7%
Ethyl acetate	5	3	4	12	40 %
n- butanol	1	0	0	1	3.3%
Ethanolic extract	1	2	2	5	16.7%
Control	0	0	0	0	0 %

Results and Discussion

Plants have long been known to produce compounds that defend against insects and pests. In recent years, plant extracts have gained attention as eco-friendly alternatives to chemical pesticides. The ethanolic extract of *S. argel* demonstrated significantly higher efficacy against *Tribolium castaneum* larvae compared to the aqueous extract. The chloroform extract exhibited the highest anti-insecticidal activity and was selected for further phytochemical analysis.

Column chromatography, a widely used technique for isolating compounds, was employed in this study. ESI-MS, LC/MS, NMR method was used to characterise the isolated compounds.



Both the molecular weight and formula of α -amyrin were confirmed by ESI-MS analysis, which showed their values of $449.33 + 1$ m/z and $[C_{30}H_{50}O + Na]$, respec. [20, 21]. (Fig. 2).

Figure 2: Identification of α -amyrin by ESI-MS.

The ^{13}C NMR spectrum of the mixture containing α -amyrin and β -amyrin is presented in Figure 3. Peaks observed at 139.60 ppm and 145.20 ppm were attributed to C13, whereas signals at 124.40 ppm and 121.70 ppm were assigned to C12 of α -amyrin

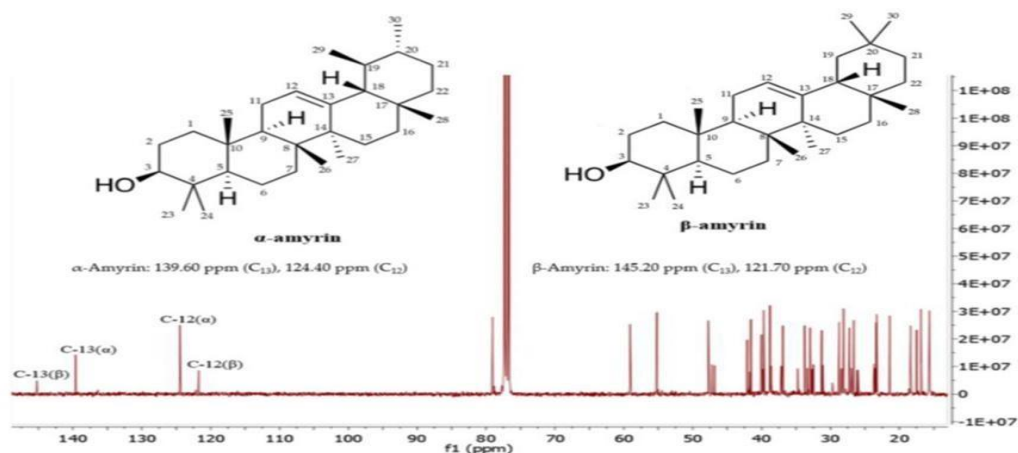


Figure 3: ^{13}C -NMR spectrum of the α -amyrin and β -amyrin mixture

The 1H NMR spectrum (Figure 4) displayed two distinct signals at 5.18 ppm (H-12, 1H) and 5.13 ppm (H-12, 1H), which were assigned to β -amyrin and α -amyrin, respectively. Using the integration values of these signals, the ratio of α -amyrin to β -amyrin was determined to be 2.29:1 [22, 23].

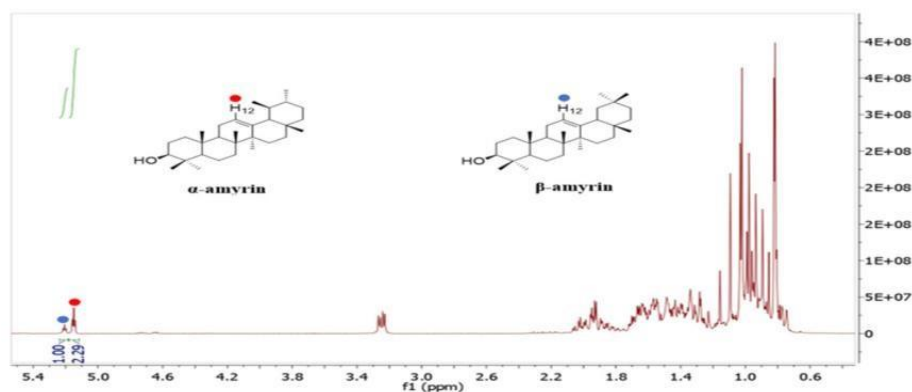


Figure 4: Proton NMR spectrum of α , β -amyrin mixture

NMR data for α -amyrin:

Data were taken from NMR spectroscopy to investigate the molecular structure.

Two distinct signals were revealed in the ^1H NMR spectra obtained at 400 MHz using CDCl_3 as the solvent. The first signal appeared at 3.24 ppm (dd, $J = 10.9$ and 5.1 Hz, H-3), indicating a proton in position 3 with coupling constants of 10.9 Hz and 5.1 Hz. The second signal 5.12 observed at ppm (t, $J = 3.6$ Hz, H-12); The Hz indicates that a proton is at its position 12 with a split triple configuration due to coupling stability.

In addition, ^{13}C NMR spectra recorded at 125 MHz in CDCl_3 provided further insights into the carbon profile of the compound. The chemical shifts were determined by the results of my previous study on beta-amyrin (Noora, 2020), and were as follows: “[38.8 ppm (C-1), 27.3 ppm (C-2), 79.1 ppm (C-3), 38.8 ppm (C-4), 55.2 ppm (C-5), 18.4 ppm (C-6), . 32.9 ppm (C-7), 40.0 ppm (C-8), 47.7 ppm (C-9), 36.9 ppm (C-10), 23.3 ppm (C-11), 124.4 ppm (C-12), and 139.6 ppm (C-13), 41.5 ppm (C-14), 28.1 ppm (C-15), 26.6 ppm (C-16), 33.8 ppm (C-17), 59.1 ppm (C-18), 39.7 ppm (C-19), 39.6 ppm (C-20), 31.3 ppm (C-21), and 40.0 ppm (C-22), 28.1 ppm (C-23), 15.7 ppm (C-24), 15.6 ppm (C-25), 17.4 ppm (C-26), 23.4 ppm (C-27), 28.8 ppm (C-28), 16.9 ppm (C-29), and 21.4 ppm (C-30)]”. These changes correspond to each of the carbon atoms in the molecular structure, providing a comprehensive

understanding of the chemical environment of the compound Structural Analysis of α , β -Amyrin

As shown in Figure 5, α -amyrin and β -amyrin possess identical molecular weights and chemical formulas. The primary distinction between the two compounds lies in the arrangement of the methyl groups (CH_3) at C29 and C30. In α -amyrin, the methyl groups are located at two distinct positions, with one oriented forward and the other backward. In contrast, β -amyrin features both methyl groups attached to the same position, with both oriented forwards. This structural difference is crucial for distinguishing and identifying these two compounds.

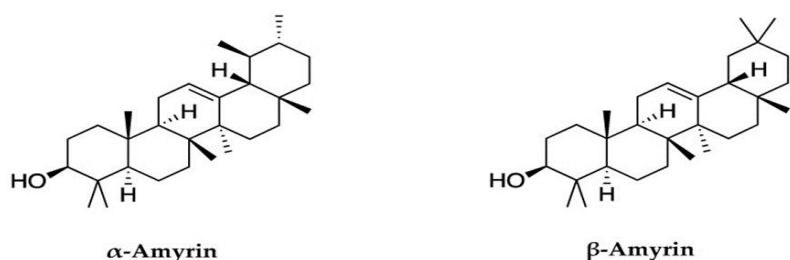


Figure 5: Chemical structures of α -amyrin and β -amyrin identified in *S. argel*

Conclusion

A novel triterpenoid, α -amyrin, was successfully isolated from the chloroform extract of *S. argel* stems. Its structure was elucidated through comprehensive spectroscopic techniques, including (CC), (ESI-MS), and (NMR). Notably, NMR proved to be a highly effective tool for quantification, revealing a significantly high concentration of α -amyrin in this plant.

Recommendations

Further research should focus on the industrial-scale production of antimicrobial compounds from *S. argel* for use as pesticides, fungicides, wound-healing agents, and treatments for type II diabetes.

Pharmacological, toxicological, and clinical studies are needed to assess the safety and therapeutic efficacy of *S. argel* and other medicinal plants.

Bioassay-guided fractionation and purification should be employed to isolate active compounds, elucidate their structures, and study their pharmacokinetics.

Acknowledgements

" This study is supported via funding from Prince Sattam bin Abdulaziz University project number (PSAU/2024/R/1446) "

References

- [1]. Idris, T.I.M., Ibrahim, A.M., Mahdi, E.M., Taha, A.K., Influence of Argel soil applications on flowering and yield of date palm, *Agric. & Biol. J. North America*, 2(3), 2011, 538-542.
- [2]. Dall, I. G., Minesso, A. S., Micucci, B. P., Chiarini, M.A., Evaluation of muscarinic M3-receptor antagonism of solenostemma argel leaves *plant med.*, 76, 2010, 634.
- [3]. Shayoub, M., Haj, E, A., Makawy, A., Rasha, R., Mona, A, Adverse reaction of Solenostemma argel leaves, extraction and alkaloids tablets administered to patients. *Global J. Trad. Med. Sys.*, 2013, 14-18.
- [4]. El-Kamali, H. H., Elkalifa, H. H., Treatment of malaria through herbal drugs in the central Sudan. *Fitoterapia*, 6, 1997, 527-528.
- [5]. Awad, K. T., Khalid, O. A., Tagelsir, I.M., Sidahmed, O., Argel (solenostemma argel Del Hayne) applications for control of the date palm green scale insect (*Astroliscium phoenicis* rao) and yield enhancement. *ARN J. Agric. and Biol. Sci.*, 2012, 6-7.
- [6]. Buon., Antitumor effects of beta amyryn in Hep-G2 liver carcinoma cells are mediated via apoptosis introduction, cell cycle distrupction and activation of JNK and P38 signalling pathways, *Jul-Aug*, 23(4), 2018, 965-970.
- [7]. Noora T. Gibreel, M. E. M. Abdelaziz, A. E. M. Saeed, Tagelsir I. M. Idris. Chemical Composition, Phytochemical Screening and Anti-Insecticidal Activity of Aqueous and Ethanolic of Solenostemma argel Extracts. Available online at www.ijpab.com DOI; <http://dx.doi.org/10.18782/2582-2845.8441>.2020 [Google Scholar]

- [8]. Noora T. Gipreel, Farag A. El-Essawy and Mohamed A. Akela, Isolation, Purification and Elucidation of Stigmasterol and β -Sitosterol Glucosides from the Stems of *Solenostemma argel* Grown in Sudan and their Application as Insecticides, available online at www.ijpab.com DOI: <http://dx.doi.org/10.18782/2582-2845.8686>. 2020. [Google Scholar]
- [9]. Noora T. Gibreel, M. E. M. Abdelaziz, A. E. M. Saeed, Tagelsir I. M. Idris. Isolation of α -amyrin from the Stems of *Solenostemma argel*, Elucidation of its Structure and Determination of Antimicrobial Activity. Available online at www.ijpab.com DOI: <http://dx.doi.org/10.18782/2582-2845.8424>. 2020 [Google Scholar].
- [10]. Kweifio-Okai, G., De Munk, F., Macrides, T.A., Smith, P., Rumble, B.A., Antiarthritic mechanisms of lupeol triterpenes. *Drug Dev. Res.*, 36, 1995, 20–24.
- [11]. Da Silva Júnior W.F., Bezerra de Menezes D.L., De Oliveira L.C., Koester L.S., Oliveira de Almeida P.D., Lima E.S., Neves de Lima Á.A. Inclusion complexes of β and HP β -cyclodextrin with α , β amyrin and in vitro antiinflammatory activity. *Biomolecules*. 2019; 9:241. doi: 10.3390/biom9060241. [PMC free article] [PubMed] [CrossRef] [Google Scholar]
- [12]. Barros F.W.A., Bandeira P.N., Lima D.J.B., Meira A.S., de Farias S.S., Albuquerque M.R.J.R., dos Santos H.S., Lemos T.L.G., de Moraes M.O., Costa-Lotufo L.V. Amyrin esters induce cell death by apoptosis in HL-60 leukemia cells. *Bioorg. Med. Chem.* 2011; 19:1268–1276. doi: 10.1016/j.bmc.2010.12.016. [PubMed] [CrossRef] [Google Scholar]
- [13]. Lima E.M., Nascimento A.M., Lenz D., Scherer R., Meyrelles S.S., Boëchat G.A.P., Andrade T.U., Endringer D.C. Triterpenes from the *Protium heptaphyllum* resin-chemical composition and cytotoxicity. *Rev. Bras. Farmacogn.* 2014; 24:399–407. doi: 10.1016/j.bjp.2014.06.003. [CrossRef] [Google Scholar]
- [14]. Aragão G.F., Carneiro L.M.V., Junior A.P.F., Vieira L.C., Bandeira P.N., Lemos T.L.G., Viana G.S.D.B. A possible mechanism for anxiolytic and antidepressant effects of α - and β -amyrin from *Protium heptaphyllum*

-
- (Aubl.) March. Pharmacol. Biochem. Behav. 2006; 85:827–834. doi: 10.1016/j.pbb.2006.11.019. [PubMed] [CrossRef] [Google Scholar]
- [15]. Oliveira F.A., Vieira-Júnior G.M., Chaves M.H., Almeida F.R.C., Florêncio M.G., Lima R.C.P., Silva R.M., Santos F.A., Rao V.S.N. Gastroprotective and anti-inflammatory effects of resin from *Protium paraphyllum* in mice and rats. Pharmacol. Res. 2004; 49:105–111. doi: 10.1016/j.phrs.2003.09.001. [PubMed] [CrossRef] [Google Scholar]
- [16]. Buon., Antitumor effects of beta amyrin in Hep-G2 liver carcinoma cells are mediated via apoptosis introduction, cell cycle disruption and activation of JNK and P38 signalling pathways, Jul-Aug, **23**(4), 2018, 965-970.
- [17]. Kweifio-Okai, G., De Munk, F., Macrides, T.A., Smith, P., Rumble, B.A., Antiarthritic mechanisms of lupeol triterpenes. Drug Dev. Res., **36**, 1995, 20–24.
- [18]. Akash M.S.H., Rehman K. Essentials of Pharmaceutical Analysis. Springer; Singapore: 2020. Column chromatography; pp. 167–174. [Google Scholar]
- [19]. Bruins A.P. Mechanistic aspects of electrospray ionization. J. Chromatogr. A. 1998; 794:345–357. doi: 10.1016/S0021-9673(97)01110-2. [CrossRef] [Google Scholar]
- [20]. Banerjee S., Mazumdar S. Electrospray ionization mass spectrometry: A technique to access the information beyond the molecular weight of the analyte. Int. J. Anal. Chem. 2012; 2012:282574. doi: 10.1155/2012/282574. [PMC free article] [PubMed] [CrossRef] [Google Scholar]
- [21]. Pinto S.A.H., Pinto L.M.S., Cunha G.M.A., Chaves M.H., Santos F.A., Rao V.S. Anti-inflammatory effect of α , β -amyrin, a pentacyclic triterpene from *Protium heptaphyllum* in rat model of acute periodontitis. Inflammopharmacology. 2008; 16:48–52. doi: 10.1007/s10787-007-1609-x. [PubMed] [CrossRef] [Google Scholar]
- [22]. Mahato S.B., Kundu A.P. ^{13}C NMR spectra of pentacyclic triterpenoids—A compilation and some salient features. Phytochemistry. 1994; 37:1517–1575. doi: 10.1016/S0031-9422(00)89569-2. [CrossRef] [Google Scholar]

- [23]. Shantos K.B., Raja R. Quantitative ^1H NMR spectroscopy. *TrAC-Trends Anal. Chem.* 2012; 35:5–26. [Google Scholar]
- [24]. Hag-ElTayeb, F. M., Taha, A. K., Mardian, H. G., & Sidahmed, O. A. (2009). Water extracts of hargal plant (*solenostemma argel*, Del Hanye) and usher (*Calotropis procera* Ait), Leaves as natural insecticides against mosquito larvae, *Journal of science and Technology*. 10(3), 59-67.

AI and Digital Tools for Urban Recovery in Khartoum: Enabling Planning, Participation, and Resilience

Dr. Eatezaz A. Mohammedani

Al-Hikma Foundation for Academic Education, USA, Pennsylvania. Artificial Intelligence College

Engineering College, Architecture Department, AlMughtaribeen University, Khartoum, Sudan

Email: emohammedani@gmail.com

Abstract:

Post-conflict urban recovery presents complex challenges, including widespread infrastructure damage, population displacement, and deep social fragmentation. This paper explores the transformative role of Artificial Intelligence (AI) in supporting urban planning, accelerating reconstruction, and enhancing inclusive public participation, with a particular focus on Khartoum, Sudan.

Using a qualitative, multi-method approach—including literature review and case study analysis—the study illustrates how AI technologies can revolutionize damage assessment, optimize resource allocation, and enable adaptive urban governance. It further demonstrates the potential of AI to complement traditional community engagement practices, such as Sudan’s “Nafeer,” by empowering citizens to actively participate in rebuilding their communities. However, the study also emphasizes the importance of addressing the digital divide and ethical challenges to ensure that AI applications are equitable and culturally relevant.

The findings highlight that strategically designed AI tools, when coupled with strong governance frameworks and digital literacy initiatives, can contribute to building more resilient, just, and self-determined urban futures in post-conflict settings.

Keywords: Artificial Intelligence, Urban Recovery, Digital Inclusion, Public Participation, Khartoum.

: الملخص باللغة العربية

يمثل التعافي الحضري في أعقاب النزاعات تحديًا معقدًا، يشمل دمارًا واسعًا للبنية التحتية، ونزوحًا سكانيًا، وتفككًا اجتماعيًا عميقًا. تستعرض هذه الدراسة الدور التحويلي للذكاء الاصطناعي في دعم التخطيط الحضري، وتسريع جهود إعادة الإعمار، وتعزيز المشاركة العامة الشاملة، مع تركيز خاص على مدينة الخرطوم، السودان.

ومن خلال منهجية نوعية متعددة الأدوات، تشمل مراجعة الأدبيات وتحليل دراسة حالة، توضح الدراسة كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تُحدث نقلة نوعية في تقييم الأضرار، وتحسين تخصيص الموارد، وتمكين الحوكمة الحضرية التكيفية. كما تُبرز إمكانيات الذكاء الاصطناعي في دعم آليات المشاركة المجتمعية التقليدية، مثل "النفير"، من خلال تمكين المواطنين من الإسهام الفعّال في جهود إعادة البناء. ومع ذلك، تؤكد الدراسة على ضرورة معالجة الفجوة الرقمية والتحديات الأخلاقية المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي لضمان عدالتها وملاءمتها الثقافية.

وتخلص الدراسة إلى أن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل استراتيجي، مدعومًا بحوكمة قوية ومبادرات لمحو الأمية الرقمية، يمكن أن يسهم في بناء مستقبل حضري أكثر مرونة وعدالة واستقلالية. في سياقات ما بعد الصراع.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، التعافي الحضري، الرفمنة الشاملة، المشاركة الشعبية، الخرطوم.

1. Introduction: The Urgency of Rethinking Post-Conflict Urban Recovery

In many parts of the Global South, cities are no longer just economic and political centres—they've become frontlines in modern conflicts. Urban areas like Khartoum, Sudan, have been particularly hard hit, facing widespread damage to infrastructure, mass displacement, and the unravelling of social and institutional systems (Barakat, 2003; UNDP, 2000). For Khartoum, a city already grappling with poverty, governance challenges, and neglect, the ongoing crisis has deepened existing fragilities (UN-Habitat, 2020).

Attempts to rebuild such cities often fall back on familiar, top-down planning models that focus on physical reconstruction—buildings, roads, utilities—while

sidelining the voices of the communities who live through the recovery process (Aldardari, 2022). These approaches may rebuild what was lost, but they rarely heal what was broken. They risk repeating the very exclusions and inequalities that contributed to conflict in the first place.

Yet conflict, as devastating as it is, can also disrupt the status quo in ways that create room for change. It can open up opportunities to rethink how we plan cities—not just to restore the past, but to imagine something more just and inclusive for the future (Campbell, 2020). But doing so requires a shift in mindset: from rigid, technical planning to one that is participatory, adaptive, and driven by community needs and realities (Davoudi, 2012).

This is where Artificial Intelligence (AI) enters the picture—not as a magic solution, but as a tool that, if used thoughtfully, can support more responsive and informed planning. In places where information is scarce, institutions are weak, and conditions are constantly changing, AI can help assess damage quickly, allocate limited resources more effectively, and even support citizen engagement when other channels have broken down (FlyPix AI, 2025; Xu et al., 2019; Zhang & Kuffer, 2020).

But technology alone is not enough. Recovery is a human process—it's about restoring trust, rebuilding relationships, and giving people a say in how their communities are shaped. AI, like any tool, must be used with care. It must respect local knowledge, protect privacy, and actively include those who are often left out, especially in contexts with low digital access or literacy (Floridi et al., 2018; Goodchild, 2007).

This paper explores how AI might be used in ways that serve these goals. Focusing on Khartoum, it examines how emerging technologies can help fill gaps in data and decision-making, while also opening new channels for participatory planning and long-term urban resilience.

2. Methodology:

This study adopts a multi-method qualitative research design, integrating critical literature review, case study analysis, and exploratory modelling to investigate the potential of Artificial Intelligence (AI) in enhancing post-conflict urban recovery and public participation, using Khartoum, Sudan, as a focal case.

2.1 Research Design and Rationale

Given the complex interplay of technological, spatial, and socio-political dimensions in post-conflict urban contexts, a qualitative approach is most suitable for capturing the nuanced dynamics that shape recovery processes. This method enables the contextualization of AI applications within Khartoum's historical, socio-economic, and institutional realities (Boano, 2020; Campbell, 2020). It also facilitates a critical reflection on the limitations and ethical considerations of AI in fragile governance settings (Floridi et al., 2018; European Parliament, 2020).

2.2 Data Collection

The study draws from three key data sources:

1. **Documentary Review:** A comprehensive desk review of peer-reviewed academic literature, institutional reports (e.g., UN-Habitat, UNDP, IFPRI), policy papers, and think tank publications was conducted. Sources were selected based on relevance to post-conflict reconstruction, AI in urban planning, and participatory governance, with a focus on African and Global South contexts.
2. **Spatial and Technical Reports:** Post-conflict damage assessments, satellite imagery analyses, and AI modelling tools (e.g., FlyPix AI, 2025; Xu et al., 2019) were examined to understand the operational potential of computer vision and machine learning in mapping and assessing damage in urban areas.
3. **Case-Based Secondary Data:** Khartoum-specific data was extracted from UNDP's 2024 socio-economic impact reports, media coverage (e.g., China.org.cn, 2025; Mahjoub, 2025), and academic analyses of communal response systems such as Nafeer (Tambal et al., 2025; Digital Commons, 2025).

2.3 Analytical Framework

The analysis was structured around three thematic axes:

- **Urban Recovery:** Framed through the lens of smart reconstruction, which combines AI-enabled tools with spatial planning to assess infrastructure damage and recovery needs (MDPI, 2025b; Engineering, 2024).

- **Public Participation:** Guided by Arnstein's (1969) ladder of participation and expanded by digital co-production frameworks (Goodchild, 2007; Myrick, 2024; Alam et al., 2021), the study evaluates how AI can mediate inclusive planning in fragile urban environments.
- **Ethical Governance and Digital Inclusion:** The study employs the AI4People ethical framework (Floridi et al., 2018) and regional policy insights (e.g., Egypt's AI Strategy; Carnegie Endowment, 2025) to assess the institutional readiness and regulatory gaps in Khartoum's post-conflict AI governance landscape.

2.4 Case Study Justification: Khartoum

Khartoum represents a compelling site for this study due to its status as the epicentre of Sudan's 2023–2024 conflict and the scale of destruction incurred. With over 70% of its infrastructure reported damaged (China.org.cn, 2025; Mahjoub, 2025), and more than half of urban households facing deteriorated health and service access (UNDP, 2024), Khartoum provides a real-world setting where AI's potential for humanitarian recovery and participatory governance can be critically explored.

2.5 Limitations

This study is constrained by its reliance on secondary data, given the challenges of field access and primary data collection in an active conflict zone. Additionally, the rapid evolution of AI technologies means that specific tools referenced may be updated or surpassed in the near future. Nonetheless, the analytical frameworks used ensure relevance and transferability to similar post-conflict urban contexts.

Figure (1) This figure illustrates a Mixed-Methods Design Framework that integrates three core research components, integrating spatial AI analysis, participatory inquiry, and policy benchmarking. for post-conflict urban recovery

3. Literature Review and Theoretical Foundations:

This section outlines the conceptual and empirical frameworks that inform the integration of artificial intelligence (AI) in post-conflict urban recovery, with emphasis on participatory planning, urban resilience, and technological innovation.

The essential idea of participatory urban design is to bring these three elements into a transparent and democratic process. A definition of what participatory means can be taken from the book *Participatory Design Theory Using Technology and social media to Foster Civic Engagement* by Oswald Devisch, Liesbeth Huybrechts, Roel De Ridder and goes as follows: "Participation refers to those moments when citizens, organizations, and institutions assemble to renegotiate the common interest. Technology and social media can play a role in initiating, guiding, and sustaining these moments, on the condition that they are open enough to allow for collective experimentation." Hereby, participatory is not a law and neither a 'must' - rather: Cities and local governments attempt to ensure a more wholesome, sustainable and fair planning process.

in the past (and even still), most public participation and consultation methods have been non-digital. Interestingly, one study found that digital methods of public participation in planning led to citizens critically thinking about their local area and what they would like to see in the future

In a paper entitled *How to involve inhabitants in urban design planning using digital tools?* An overview of the state of the art, key challenges, and promising approaches, Münster et al. state: "1-way communication does not allow for participatory planning activities, since actual participation can only take place in interaction, thus 2-way. However, the 1-way communication channels may be needed to reach the target audience in the first place and to inform them." Examples of one-way techniques are the well-known notice board with a rendering, a newsletter, or a newspaper story Workshops, applications, installations, and exhibitions are examples of two-way techniques that involve

direct communication between individuals. This essay focuses on this two-way relationship, paying special attention to and considering AI tools. (such as ChatGPT) and other digital platforms (Tom Brennecke, 2023).

3.1 Post-Conflict Urbanism and Recovery Frameworks

Post-conflict cities face more than just physical devastation—they must also grapple with fragmented institutions, social distrust, and economic paralysis. Traditional recovery models, often designed and implemented by external actors, tend to overlook these realities. Instead, they favor standardized, top-down strategies that focus on visible reconstruction while ignoring community needs or historical inequalities (Aldardari, 2022). This can lead to further marginalization and, at times, sow the seeds for renewed unrest.

Some attempts to “build back better” have paradoxically erased the finer fabric of urban life. For instance, efforts to modernize street grids or housing blocks may simplify planning but risk dismantling the nuanced spatial arrangements that define neighborhoods (MDPI, 2021b).

In response to these shortcomings, new recovery frameworks have emerged. UN-Habitat’s Urban Recovery Framework (URF), for example, proposes area-based planning rooted in local knowledge, cross-sector integration, and institutional coherence (UN-Habitat, 2023). Meanwhile, the UNDP emphasizes leveraging existing community resilience and informal institutions rather than importing one-size-fits-all policies (UNDP, 2000).

A key concept in this evolving approach is urban resilience—not just the ability to withstand future shocks, but to adapt and transform. Resilience includes redundancy in services, rapid response capacity, and the restoration of what some call “soft infrastructure”: trust, civic networks, and cultural belonging (Taylor & Francis Online, 2024; SPARC, 2013; World Bank, 2024a).

3.2 Artificial Intelligence in Urban Recovery

Artificial Intelligence (AI) is increasingly seen as a valuable ally in urban planning, especially in complex environments like post-conflict cities. Far from replacing human decision-making, AI can enhance it—providing planners with the tools

to make sense of large data sets, model future scenarios, and respond quickly in unstable conditions (AI Superior, n.d.-a; Sustainability Directory, 2025).

Damage Assessment

In conflict zones, sending engineers for manual assessments is often unsafe or unfeasible. AI tools, trained on satellite imagery and local data, can now automatically detect damaged buildings and infrastructure with impressive accuracy. Algorithms like YOLO and Mask R-CNN are already being used for real-time classification of structural damage (FlyPix AI, 2025; Xu et al., 2019; Zhang & Kuffer, 2020).

Figure (2) AI Solution for damage assessment in Khartoum Post-Conflict

Source: Author

Figure (2) illustrate tools to make sense of large data sets, model future scenarios for reconstruction planning, it is also helping humanitarian groups prioritize which areas need immediate attention.

Resource Allocation

AI's ability to process real-time geospatial and social data makes it a powerful tool for coordinating logistics and aid. Whether it's optimizing medical supply chains or identifying underserved districts, AI helps direct limited resources to where they're needed most (Frontiers in Artificial Intelligence, 2025a).

Predictive Modelling

AI models can simulate how different planning decisions might play out in the future. This is invaluable for post-conflict cities like Khartoum, where every decision—from school reconstruction to water access—can affect the broader social recovery (Engineering, 2024).

Urban Governance

Finally, AI can streamline city operations. From automating permit systems to optimizing land use, it supports better decision-making without overwhelming administrative staff. If used ethically and with transparency, AI could contribute to more accountable and efficient governance (AI Superior, 2025a).

3.3 Public Participation in Urban Planning

In post-conflict urban contexts, rebuilding trust in institutions is just as important as reconstructing buildings. Public participation is essential to this process, offering a way for communities to reassert their agency and influence decisions that directly affect their lives (UN-Habitat, 2023). When done well, inclusive engagement not only improves planning outcomes but also promotes reconciliation and long-term peace.

Various methods—such as community workshops, surveys, stakeholder mapping, and in-person forums—have been used to involve citizens in planning processes (Myrick, 2024; Reddit, 2024). However, in fragile settings like Sudan, these methods must be adapted to local realities. Planners need to account for power imbalances, deep social divisions, and historical exclusion.

Initiatives like the Post-Conflict Cities Lab emphasize involving local professionals, community leaders, and grassroots organizations in recovery processes. Their experience shows that co-production of plans—not just consultation—can help prevent the recurrence of conflict and ensure that urban development reflects the needs of those most affected.

Design principles also matter. Effective public participation is more likely when urban designs are spatially integrated—connecting transport, housing, and public services—and when infrastructure is both adequate and flexible to adapt to future needs (MDPI, 2024). Most importantly, transparent planning processes are essential for rebuilding trust between citizens and institutions (Number Analytics, 2024a).

3.4 Participatory Science and Citizen-Centric AI

Technology can help bridge the gap between communities and institutions, especially when digital tools are designed with user needs in mind. Participatory science platforms—ranging from geo-tagged mobile surveys to

community mapping apps—offer citizens the opportunity to contribute local knowledge in real time (USAI, 2025). These platforms are especially powerful in fragile urban settings, where formal data systems may be unreliable or outdated.

Importantly, these tools don't need to be high-tech to be effective. Interfaces should be accessible to people with varying levels of digital literacy, and should prioritize data privacy, user anonymity, and offline functionality where possible.

When integrated with AI, these participatory tools can help create dynamic urban information systems. For example, reports from citizens about water outages or damaged infrastructure can feed into AI models that track trends and suggest interventions. This feedback loop supports more agile, inclusive, and transparent governance—qualities that are vital in post-conflict recovery.

3.5 The Intersection of AI and Public Participation

The emerging field of participatory AI seeks to bring communities into the development and application of AI systems. Rather than treating citizens as passive data providers, this approach emphasizes collaboration—combining AI's analytical power with human insight to guide urban recovery more democratically (Sustainability Directory, 2025a).

Some of the most promising applications include:

- **Data Collection:** AI can process real-time inputs from crowdsourced data, satellite imagery, and mobile devices to update urban models continuously.
- **Outreach and Communication:** Automated systems can deliver updates and gather feedback via SMS, email, or voice, often in multiple languages (Bevy, n.d.-b).
- **Co-Design and Visualization:** Tools like VR and AR allow residents to “walk through” proposed urban designs and share feedback—turning abstract plans into tangible experiences (UrbanistAI, 2025).
- **Process Automation:** AI can ease administrative burdens by organizing data, scheduling meetings, and helping community leaders focus on strategy over logistics.

Still, these advances raise serious ethical concerns. In contexts like Khartoum, where institutions may lack public trust, AI systems must be transparent, explainable, and subject to oversight. Issues like biased algorithms, data misuse, and digital surveillance can undermine both trust and equity (Floridi et al., 2018; European Parliament, 2020).

Culturally informed design and community participation in tool development are essential. Technology should reflect local languages, norms, and values—not impose external assumptions. When applied carefully, participatory AI can become a bridge between citizens and institutions, helping to rebuild both cities and democratic processes.

Figure (3) Data Collection → Process Automation, Source: Author

Figure (3) illustrates a spectrum of AI-driven tools and technologies that enable smarter, more participatory urban planning and recovery, especially in post-conflict contexts like Khartoum. It visually presents a five-stage continuum from data collection on the left to process automation on the right, represented as coloured segments increasing in complexity and automation.

4. Case Studies Applied AI in public participation in Conflict Recovery:

4.1kraine AI & Digital Platforms for Public Participation in Ukraine

Ukraine has emerged as a leading example of post-conflict digital resilience through its aggressive use of digital platforms and artificial intelligence to promote public participation in urban redevelopment. Ukraine is now a leading example of post-conflict digital resilience because of its aggressive use of artificial intelligence and digital platforms to promote public participation in urban regeneration. Additionally, the Open Cities program in cities like Lviv and Kyiv has enabled community members to engage in budgeting and contribute to urban design using online voting platforms and data dashboards (OGP Ukraine, 2024). Platforms such as GeoHub UA and Transparent Cities facilitate geospatial and civic transparency projects by allowing communities to crowdsource geographic data and monitor government accountability. These

technologies show the promise of digital, even if they aren't necessarily fully AI-integrated. By allowing communities to crowdsource geographic data and monitor municipal responsibility, platforms such as Transparent Cities and GeoHub UA support civic transparency and geospatial initiatives. These technologies demonstrate how digital governance ecosystems may support inclusive and flexible planning in critical situations, even if they aren't always fully AI-integrated (UNDP & U-LEAD, 2023).

Table (1) AI & Digital Platforms for Public Participation in Ukraine, Source: Author

Platform Name	Description / Use Case	AI-Enabled?	Type
Diia (Дія)	Government e-governance super app allowing citizens to access public services, vote on local issues, and report urban damage.	Partially	Digital participation
Rebuild Ukraine Digital Platform	A proposed portal (developed with the EU & UNDP) for collecting citizen feedback on post-war reconstruction needs.	Planned	Citizen engagement (planned)
U-LEAD with Europe	Supports participatory local governance; includes digital tools for community mapping and municipal planning.	Limited AI	Governance & planning
Open Cities / Smart City Ukraine	Municipal platforms used in Kyiv, Lviv, Kharkiv for crowdsourced feedback, budget prioritization, and open urban data.	Some cities	Smart city + participation
Transparent Cities	Platform for monitoring transparency of urban governance; includes public dashboards and crowd-reporting features	Some cities	Civic tech & watchdog
GeoHub UA	GIS-based planning and damage reporting tool with citizen-sourced spatial data input.	Integrated	Geospatial + participatory

Table (1): AI and Digital Platforms for Public Participation in Ukraine highlights the effectiveness of digital public infrastructure during times of crisis, as demonstrated by Ukraine's Diia app. Diia transforms public involvement through AI-facilitated features

including chatbot-powered citizen support, e-document issuance, and automatic damage reporting. With more than 21 million users utilizing services ranging from marriage registration to property restitution, and new modules like e-vaccination certificates and veteran support launched in the middle of a crisis, Diia shows how mobile-first governance can facilitate inclusive urban recovery even in times of conflict.

4.2 AI-Enabled Citizen Participation in Türkiye's Post-Earthquake Recovery

Several cutting-edge, AI-supported platforms were quickly implemented in the wake of the February 2023 earthquakes in southern Turkey to fill important information gaps in damage assessment and public participation. AfetHarita and Tweets Under the Rubble are two prominent citizen-centered systems that highlight the effectiveness of integrating artificial intelligence and volunteered geospatial information (VGI) in emergency situations.

AfetHarita, an open-source crisis mapping platform, was launched by Turkish volunteers to aggregate geolocated help requests from social media (mainly Twitter/X) and plot them in real time on interactive maps. During the initial days of the earthquake response, the platform processed thousands of emergency tweets and requests for rescue, shelter, food, and medical support, using keyword filters and geotagging algorithms. AI tools helped clean and classify the data, enhancing coordination among rescue teams and NGOs. The system enabled volunteers to identify clusters of distress, especially in areas underserved by formal channels (Erkek, 2023; Yılmaz & Tokgöz, 2024).

Similarly, the "Tweets Under the Rubble" initiative, developed by a team of Turkish data scientists and AI engineers, leveraged natural language processing (NLP) and location inference models to detect distress signals embedded in

social media posts. These systems filtered multilingual content and prioritized life-critical messages for rapid action. According to a technical brief by Bilkent University's AI Lab, the platform helped validate and route over 13,000 help messages to operational rescue units in just 72 hours (Bilkent AI Lab, 2023).

For technical and academic fieldwork, the Site Eye Disaster Plugin, developed by Middle East Technical University (METU), provided a comprehensive mobile and web-based GIS platform tailored for disaster documentation. The tool enables field agents to collect georeferenced photos, classify damage levels, and synchronize data with central servers once internet access is restored. Designed with offline capability and low-bandwidth optimization, SiteEye was extensively used by university researchers and civil engineers to support post-quake risk mapping in Hatay, Kahramanmaraş, and Gaziantep provinces (Ersoy et al., 2023). Its integration of AI-assisted classification modules allowed for faster preliminary assessments of structural integrity based on image patterns and metadata.

These platforms underscore the importance of integrating citizen participation, machine learning, and geospatial technologies in post-disaster urban planning. They also highlight how local digital innovations—when coupled with AI—can overcome infrastructural fragmentation, especially in the chaotic first hours following a disaster.

5. Khartoum: A Case Study in Conflict and Recovery:

Since April 2023, the Sudanese Armed Forces (SAF) and the paramilitary Rapid Support Forces (RSF) have engaged in a protracted and devastating battle over Khartoum, the capital city of Sudan (China.org.cn, 2025). This conflict has had far-reaching implications on the city's infrastructure, economy, and societal fabric, posing severe challenges to urban recovery and future reconstruction efforts.

Figure (4) Show satellite image (Figure 1A/B) shows pre- and post-conflict views of Al Azhari City, demonstrating how high-resolution satellite monitoring can serve as essential input for AI driven damage detection and mapping, while the

right-side image illustrates the most critical area with large damage in Alkhartoum south in Alazhari , Myou and Alshagrah districts

Figure (4) satellite image pre- and post-conflict in Khartoum City, Source: Author

5.1 Overview of Khartoum’s Conflict Impact (2023–2024)

With over 61,000 fatalities, the urban warfare in Khartoum is among the most lethal in Sudanese and African history (Wikipedia, n.d.). The conflict quickly expanded to neighboring urban centers such as Omdurman and Bahri, leading to massive internal displacement. According to UNDP (2024), approximately 31% of urban households have been forced to relocate.

Table (1) The socio-economic impact has been catastrophic, Source: Author

Key Findings	Sources
Livelihoods and Employment	Full-time employment halved; urban unemployment rose from 1.6% to 18%; surge in informal and unstable self-employment. UNDP (2024)
Infrastructure Destruction	Over 70% of water and power infrastructure destroyed; loss of four bridges, 200 public buildings, and hundreds of thousands of homes. China.org.cn (2025); Mahjoub (2025)
Basic Services	Over 20% decline in access to piped water; 90% of households experience power outages; major telecom disruptions. UNDP (2024); China.org.cn (2025); Mahjoub (2025)
Health and Education	More than 50% report deteriorating health; 70% of hospitals are shut down; 70% of children not in school. UNDP (2024); Makawi & Alneel (2024)
Food Security	Food insecurity intensified by inflation, shortages, and economic downturn. China.org.cn (2025); Makawi & Alneel (2024)
Security and Trust	28% of households affected by theft or violence; militarized economy undermines recovery. UNDP (2024); Makawi & Alneel (2024)

Table (1) above illustrate the socio-economic impact has been catastrophic in five categories Livelihoods and Employment, Infrastructure Destruction, Basic Services, Health and Education, Food Security, and Security and Trust. Over 70% of water and power infrastructure destroyed; loss of four bridges, 200 public buildings, and hundreds of thousands of homes. With the economy contracting by over 40%, reconstruction is projected to cost up to USD 300 billion, (China.org.cn, 2025; Mahjoub, 2025).

5.2 Existing Recovery Efforts and Challenges

Despite the overwhelming destruction, gradual recovery efforts are underway, primarily driven by a combination of government and grassroots initiatives. Omdurman, one of the three main cities in the Khartoum metropolitan area, has shown the most progress since partial stabilization in 2024 (China.org.cn, 2025; Mahjoub, 2025). Community and civil society organizations have played a major role in restoring essential services like water, electricity, healthcare, and education. Markets are reopening, though limited infrastructure and communications pose persistent barriers (China.org.cn, 2025). Most of Khartoum remains without a stable power grid; residents rely on solar panels or costly diesel generators (China.org.cn, 2025). This infrastructure collapse has greatly hindered recovery.

5.2.1 The Digital Divide in Sudan/Khartoum

The digital divide represents a major barrier to AI-enabled urban recovery in Sudan. While Sudan's internet penetration reached 47.67% in 2024, major inequities persist, exacerbated by war damage and pre-existing structural limitations (Go-Globe, 2024; UNDP, 2024).

Key challenges include:

- **Infrastructure Deficits:** War has further damaged Sudan's limited ICT networks (GenderIT.org, 2023).
- **Affordability:** Internet costs remain prohibitive relative to income (Go-Globe, 2024).
- **Digital Literacy:** Many citizens lack basic digital skills (Go-Globe, 2024).

- Gender Inequality: Women face significant social and legal barriers to digital access (GenderIT.org, 2023).
- Regulatory Gaps and Sanctions: Sanctions limited telecom development; legal protections for digital inclusion are weak (GenderIT.org, 2023).

Bridging this divide is crucial to ensure equitable access to digital infrastructure, education, and economic opportunity (Go-Globe, 2024).

5.2.2 Traditional Public Participation: Nafeer

Sudan's Nafeer heritage of social mobilization is essential to catastrophe response when institutional structures for public engagement are lacking (PreventionWeb, 2024; Zurich, 2020.). Originally employed in rural regions for group agricultural work, Nafeer has developed to aid in urban catastrophe assistance, like during the 2023 conflict and the 2013 floods. (Digital Commons, 2025; Tambal et al., 2025). Social networking has made it easier to organize volunteers for rebuilding, emergency medical assistance, and food delivery. Nafeer emphasizes how global organizations might work with local systems in a conflict-sensitive way by fusing traditional and contemporary fundraising methods (such as remittances and crowdfunding) (Digital Commons, 2025). Scalability and policy influence are, however, constrained by the absence of formal governance integration (PreventionWeb, 2024).

6. Applying Artificial Intelligence to Urban Recovery and Participation in Khartoum

Khartoum's urban crisis demands more than physical reconstruction—it calls for innovative, data-driven strategies that balance technological intervention with social equity. Artificial Intelligence (AI) offers powerful tools to bridge urgent recovery gaps in damage assessment, service delivery, and participatory governance. Yet for its full potential to be realized, AI must be deployed with ethical safeguards, local ownership, and digital inclusion at its core.

6.1 AI for Damage Assessment and Prioritization

Manual assessments are impractical in a city facing such extensive destruction. AI-based models using satellite imagery and drone data offer scalable and real-time

alternatives for mapping and classifying damage (FlyPix AI, 2025; MDPI, 2025b; ResearchGate, 2024a).

Key capabilities include:

- **Rapid Mapping:** Deep learning algorithms (e.g., Mask R-CNN) classify buildings based on structural condition.
- **Strategic Reconstruction:** Rebuilding efforts can be prioritized based on damage severity and infrastructure criticality (e.g., hospitals, roads).
- **Humanitarian Targeting:** Directs aid to areas of highest need.
- **Legal Documentation:** Creates visual records of war-related destruction to support legal processes.

To improve accuracy, AI models must be trained on datasets that reflect the unique spatial and structural patterns of war damage, see Figure (2). Transfer learning and domain adaptation techniques can help meet this requirement.

6.2 AI for Resource Allocation and Service Restoration

AI also plays a critical role in restoring disrupted essential services water, electricity, healthcare, and education by informing resource allocation models that optimize under constraints.

Examples include:

- **Utility and Food Distribution:** Predictive models can match population needs to available services, improving delivery efficiency (Mahjoub, 2025).
- **Healthcare and Education Access:** AI supports remote healthcare and digital education platforms in conflict-affected zones (Frontiers in AI, 2025a; Makawi & Alneel, 2024).
- **Supply Chain Optimization:** AI streamlines logistics in insecure transport environments (Pasupuleti, 2025).
- **Predictive Maintenance:** Forecasts failures in repaired infrastructure, supporting proactive maintenance (Taylor & Francis Online, 2024).

Figure (5) Marsad Alemar for post-conflict in Khartoum, Source: Author

The author suggests and created AI application (Marsad Alemar) which can be used to assessments impractical in a city facing such extensive destruction I the building, the owner able to upload figures or any document to give more detail sand describe the case (figure 5).

6.3 AI-Enhanced Public Participation

In post-conflict settings, public trust is often strained, and traditional mobilization structures like Nafeer become essential channels for civic action. AI can enhance and scale these community-based systems, making public participation more inclusive and effective.

6.3.1 Augmenting Nafeer with AI Tools

AI can modernize Nafeer's grassroots mobilization by:

- **Automated Outreach:** Disseminates alerts and updates via SMS, email, and social media.
- **Sentiment Analysis:** Uses natural language processing to extract themes from community feedback, even in low-literacy settings (AI Superior, 2025; Medium, 2023).
- **Volunteer and Resource Matching:** AI tools allocate resources more effectively by aligning community inputs with real-time needs (Frontiers in AI, 2025a).
- **Digital Literacy Support:** AI-guided learning tools improve public access to digital platforms (Yahoo News, 2025; Olawepo, 2025).

Figure (6) below shows how AI-Enhanced Public Participation, through combinations of digital literacy tools, automated outreach, smart resource myopization, and sentiment analysis

Figure (6) AI-Enhanced Nafeer with AI Tools, Source: Author

6.3.2 Visualization and Co-Creation

AI-powered visualization enhances citizen engagement in recovery planning:

- Immersive Urban Simulations: VR/AR tools enable citizens to explore planned spaces virtually, promoting design feedback and ownership (Urbanist AI, 2025).
- Scenario Modelling: Simulates the impact of proposed interventions on mobility, health, or environmental conditions (Sustainability Directory, 2025a).
- Policy Translation: Mobile applications help explain complex regulations using AI-generated visual aids (Urbanist AI, 2025).

Figure (7) Generative AI urban concept prototype

Source:(UrbAI from University of St.Gallen):

Figure (7) Shows user interface where citizens use prompts to co-design urban spaces via GenAI, this method can be apply to AI-Enhanced Nafeer

6.3.3 Addressing the Digital Divide

To democratize access to AI tools, structural barriers must be addressed:

- Infrastructure restoration is the process of repairing war-damaged electrical and ICT networks (Go-Globe, 2024).
- Affordable Connectivity: Provide low-income people with discounted internet services (Go-Globe, 2024).
- Targeted Digital Literacy: Concentrate training initiatives on underserved populations, especially refugee adolescents and women. (GenderIT.org, 2023; Olawepo, 2025).
- Public-Private Partnerships: Mobilize telecom firms and NGOs for inclusive digital access (Olawepo, 2025).

- **Mobile-First Design:** Leverage widespread mobile penetration for AI-driven apps and services.

6.4 Ethical Considerations and Governance

AI interventions must be governed by ethical frameworks to prevent harm and enhance legitimacy in fragile contexts.

Core concerns and mitigation strategies include:

- **Bias and Data Integrity:** War zones often lack consistent data. Standardized, inclusive data protocols and continuous validation are essential to avoid reinforcing pre-existing inequalities (CETAS, 2025).
- **Privacy and Security:** Collecting sensitive data requires secure systems, transparency in use, and public consent, especially where institutional trust is low (European Parliament, 2020).
- **Transparency and Human Oversight:** AI systems should augment—not replace—human decision-making. Systems must be explainable and auditable (ResearchGate, 2024b; AI Superior, 2025).
- **Cultural Relevance:** AI tools must reflect Khartoum’s cultural and linguistic landscape to be both useful and trusted (Mantuohlee & Mathew, 2025).
- **Preventing Misuse:** Strong legal frameworks are needed to prevent manipulation of AI for political purposes (European Parliament, 2020; AI Superior, 2025).
- **Ethical Governance Bodies:** Institutions should establish multidisciplinary oversight committees to assess the social and political impacts of AI over time (Floridi et al., 2018).

7. Results: The Role of AI in Khartoum’s Urban Recovery

This study finds that Artificial Intelligence (AI), when context-sensitive and ethically deployed, can significantly enhance urban recovery in Khartoum across three key domains: damage assessment, service restoration, and public engagement.

7.1 Damage Assessment and Prioritization

AI-driven tools—such as deep learning applied to satellite and drone imagery—enable rapid and scalable damage mapping. Models like Mask R-CNN can classify structural damage across Khartoum’s dense urban fabric, offering:

- Real-time identification of damaged and at-risk zones,
- Prioritization of rebuilding efforts, especially for critical infrastructure (e.g., hospitals, bridges),
- Data to guide humanitarian aid and legal documentation of destruction.

AI outperforms manual surveys in both speed and safety, though conflict-specific training datasets are required for accuracy.

7.2 Service Optimization and Resource Allocation

Given the disruption of essential services, AI supports more efficient recovery through:

- Logistics optimization: Matching aid with areas of greatest need;
- Predictive maintenance: Anticipating failures in power and water systems;
- Telehealth and digital education: Connecting remote populations to vital services;
- Supply chain routing: Streamlining delivery of food and medical supplies.

AI enhances situational awareness in unstable environments, helping authorities and NGOs make faster, evidence-based decisions.

7.3 Enhancing Public Participation and Inclusion

AI can strengthen Sudan’s traditional mutual aid system, Nafeer, by digitizing outreach and coordination:

- Automating SMS and social media campaigns to mobilize volunteers,

- Using natural language processing to analyze citizen feedback,
- Matching community needs with available resources in real time.

Visualization tools (e.g., VR/AR) also allow communities to engage with proposed urban plans and offer feedback—especially valuable in heavily damaged neighborhoods. These tools help rebuild trust by making planning visible, interactive, and inclusive.

7.4 Bridging the Digital Divide

However, Khartoum’s digital divide—marked by infrastructure gaps, affordability issues, and gender-based exclusion—poses a major barrier. AI deployment must be accompanied by:

- Investment in mobile-first digital infrastructure,
- Low-tech access platforms (e.g., SMS-based reporting),
- Community ICT hubs and digital literacy programs.

Without addressing these structural inequalities, AI risks reinforcing marginalization rather than enabling inclusion.

7.5 Ethical Considerations and Governance

Ethical oversight is essential in a fragile state. Key concerns include:

- Bias and exclusion in AI models trained on limited or unrepresentative data,
- Data privacy and surveillance risks in a low-trust context,
- Transparency in algorithmic decision-making.

Figure (6) the role of AI in Khartoum’s urban recovery, Source: Author

Institutional safeguards—such as independent AI ethics boards, privacy legislation, and human oversight—are critical to ensuring that AI contributes to equitable recovery.

Figure (8) the role of AI in Khartoum’s urban recovery in three key domains: damage assessment, service restoration, and public engagement.

7.6 Step-by-Step Implementation Roadmap

The results culminate in a five-phase roadmap tailored to Khartoum’s post-conflict recovery. table (2) Below illustrate a phased strategy tailored to Khartoum’s recovery context:

Table (2) strategy phases tailored to Khartoum’s recovery context, Source: Author

Phase	Key Action	Goal
-------	------------	------

Phase 1: Rapid Assessment	Deploy AI-powered satellite imagery analysis and SMS surveys to map urban damage and community needs.	Establish a data-informed baseline.
---------------------------	---	-------------------------------------

Phase 2: Co-Design Platforms	Facilitate workshops with affected communities to define key features of AI tools (language, access, use cases). Ensure local ownership and trust.	
------------------------------	--	--

Phase 3: Pilot Projects	Test AI applications in controlled zones (e.g., optimize water truck delivery routes, map education facility priorities).	Validate effectiveness and gather feedback.
-------------------------	---	---

Phase 4: Institutional Embedding	Establish an AI Unit within the recovery authority with clear mandates, inter-agency coordination, and ethics boards.	Institutionalize and govern digital interventions.
----------------------------------	---	--

Phase 5: Scaling and Monitoring	Expand tools city-wide, integrate continuous feedback loops, publish open dashboards.	Promote transparency, iteration, and system-wide impact
---------------------------------	---	---

6. Conclusions:

The devastation wrought by conflict in Khartoum presents an urgent need and a unique opportunity for transformative urban recovery. This paper has demonstrated that Artificial Intelligence, when strategically and ethically integrated, holds immense potential to revolutionize urban planning, accelerate reconstruction, and foster inclusive public participation in such fragile contexts.

AI's capabilities in rapid damage assessment can provide critical, real-time data for prioritizing rebuilding efforts and coordinating humanitarian aid in a city with widespread destruction. Its application in optimizing resource allocation can streamline the restoration of essential services like water, electricity, healthcare, and education, which are currently severely disrupted. Furthermore, AI can significantly enhance public participation by augmenting traditional community engagement mechanisms like "Nafeer," making them more efficient, scalable, and inclusive through improved communication, feedback analysis, and immersive visualization tools. This integration can empower citizens to actively co-create their urban future, fostering a sense of ownership and contributing to social healing and reconciliation.

However, realizing this potential in Khartoum necessitates a proactive approach to addressing significant challenges. The pervasive digital divide, characterized by limited infrastructure, affordability issues, and digital literacy gaps, must be systematically bridged through targeted investments and community-led initiatives. Equally critical are the ethical considerations surrounding AI deployment, including data bias, privacy, transparency, and accountability. Robust governance frameworks, human oversight, and culturally sensitive AI design are paramount to ensure that these powerful tools contribute to a just and equitable recovery, rather than exacerbating existing vulnerabilities.

Ultimately, the reimagining of Khartoum's urban future with AI is not merely a technological exercise; it is a profound act of peacebuilding and sustainable development. By leveraging AI to inform adaptive planning, optimize resource distribution, and genuinely empower its citizens, Khartoum can move beyond mere recovery to build a more resilient, equitable, and self-determined urban society, serving as a powerful model for other post-conflict cities in the Global South.

7. Discussion and Policy Implications:

The integration of AI into Khartoum's urban recovery presents a critical opportunity to redefine urban governance, service delivery, and public participation in fragile post-conflict settings. Yet, realizing this potential

requires nuanced navigation of political, technological, and socio-cultural complexities. This section distils key lessons from the Khartoum case and offers strategic policy directions.

7.1 Bridging the Digital Divide in Urban Recovery

One of the most important conclusions is that digital inequality essentially limits the efficacy of AI. Digital tools, literacy, and connectivity are frequently unavailable to women, displaced people, and people living in informal settlements. (UNDP, 2024; Olawepo, 2025). To ensure equitable benefits from AI integration, urban recovery policies should:

- Design for low-tech interfaces (e.g., SMS, voice-based applications);
- Establish digital hubs in underserved districts;
- Embed digital skills training into post-conflict reconstruction programs, especially for youth and marginalized groups.

These measures are essential to democratize access to technology and prevent exclusion.

7.2 Ensuring Ethical AI Governance in Fragile States

Deploying AI in a politically unstable and socially fragmented environment introduces unique risks:

- Potential misuse of surveillance technologies by political actors;
- Embedded algorithmic biases that marginalize vulnerable groups;
- Absence of institutional safeguards and accountability mechanisms.

Policy responses must include:

- Creation of local AI ethics committees within urban recovery bodies;
- Legal frameworks to protect data privacy and mandate algorithmic transparency;
- Impact assessments prior to AI deployment.

Such structures align with international best practices, including the AI4People framework and OECD AI Principles (Floridi et al., 2018; OECD, 2020).

7.3 Localizing AI: From Imported Models to Contextual Tools

Most AI systems used in crisis contexts originate from the Global North, often overlooking local building typologies, sociocultural norms, and linguistic diversity. To ensure contextual relevance, Khartoum must invest in:

- Locally trained AI models that reflect Sudanese urban morphology;
- Multilingual platforms using Arabic and indigenous languages;
- Partnerships with local universities and diaspora tech professionals.

This approach shifts AI from an imported technology to a co-created tool for sustainable recovery (Alam et al., 2021; Lemanski, 2019).

7.4 Participatory AI to Rebuild Social Trust

Urban conflict erodes not just infrastructure but also trust in institutions.

Participatory AI tools—such as citizen dashboards, geo-surveys, and voice-based consultations—can:

- Enhance transparency in planning and aid distribution;
- Reinvigorate public trust by making decision-making more visible and interactive;
- Legitimize recovery processes through grassroots inclusion.

Such practices reposition AI as a bridge for social cohesion rather than a top-down instrument of control (Arnstein, 1969; Earle, 2011).

8. Strategic Policy Recommendations:

The following five policy areas comprise the study's recommendations:

Digital Inclusion: Subsidize basic connectivity; design low-tech, multilingual engagement platforms.

AI Capacity Building: Launch local AI training programs for planners, youth, and NGOs.

Ethical Governance: Institutionalize ethics boards, privacy laws, and algorithmic audits.

Data Infrastructure: Develop open-data platforms using satellite, sensor, and community-generated data.

Regional Cooperation: Leverage AI governance frameworks from other African nations (e.g., Egypt, Rwanda).

9. References:

1. Abdallah Aldardari. (2022). A fundamental problem with the conventional approach to reconstruction. Retrieved from <https://air.iuav.it/retrieve/75ff3402-b661-468a-a2c4-3968d7e913cd/Abdallah%20Aldardari.pdf>
2. AI Superior. (2025). AI for urban planning. Retrieved from <https://aisuperior.com/urban-planning-software-tools-ai/>
3. Alam, F., Mehmood, R., Katib, I., & Albeshri, A. (2021). A smart city framework for sustainable development using AI. *Sustainable Cities and Society*, 68, 102783. <https://doi.org/10.1016/j.scs.2021.102783>
4. Arnstein, S. R. (1969). A ladder of citizen participation. *Journal of the American Institute of Planners*, 35(4), 216–224. <https://doi.org/10.1080/01944366908977225>
5. Barakat, S. (2003). Housing reconstruction after conflict and disaster. Humanitarian Practice Network.
6. Batty, M., Axhausen, K. W., Giannotti, F., et al. (2012). Smart cities of the future. *The European Physical Journal Special Topics*, 214, 481–518. <https://doi.org/10.1140/epjst/e2012-01703-3>
7. Boano, C. (2020). *Transitional urbanism: Post-crisis reconstruction and the politics of dwelling*. Routledge.
8. Campbell, S. (2020). Urban recovery beyond rebuilding: Planning for systemic transformation. *Cities*, 106, 102879.

9. Carnegie Endowment. (2025, February). Digital public infrastructure: A practical approach for Africa. Retrieved from <https://carnegieendowment.org/research/2025/02/digital-public-infrastructure-a-practical-approach-for-africa?lang=en>
10. CETAS – Knack, A., Balakrishnan, N., & Clancy, T. (2025). Applying AI to strategic warning. CETaS Research Reports. <https://cetas.turing.ac.uk/publications/applying-ai-strategic-warning>
11. China.org.cn. (2025, July 5). Feature: Sudan’s Khartoum strives to recover amid ongoing civil war. Retrieved from http://www.china.org.cn/world/Off_the_Wire/2025-07/05/content_117963169.shtml
12. Dasgupta, R., et al. (2021). AI for humanitarian response and resilient infrastructure. *Nature Machine Intelligence*, 3, 103–110. <https://doi.org/10.1038/s42256-021-00305-9>
13. Davoudi, S. (2012). Resilience: A bridging concept or a dead end? *Planning Theory & Practice*, 13(2), 299–307.
14. Digital Commons. (2025). Nafeer: Rooted in rural agricultural settings, evolved to mobilise urban communities for emergency responses. https://digitalcommons.csbsju.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1330&context=social_encounters
15. Duyne Barenstein, J. (2006). Housing reconstruction in post-earthquake Gujarat. HIC.
16. Engineering. (2024). Scenario planning: A powerful tool for cities to navigate uncertainties. *Engineering*, 10(6). <https://doi.org/10.1016/j.eng.2024.06.012>
17. European Parliament. (2020). Artificial intelligence: Some ethical issues in the context of state government. [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2020/634452/EPRS_STU\(2020\)634452_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2020/634452/EPRS_STU(2020)634452_EN.pdf)
18. Farmonaut. (2025). United States agriculture technology: Urban & sustainable innovations. <https://farmonaut.com/usa/united-states-agriculture-technology-urban-sustainable-innovations>

19. Floridi, L., et al. (2018). AI4People—An ethical framework for a good AI society. *Minds and Machines*, 28, 689–707. <https://doi.org/10.1007/s11023-018-9482-5>
20. FlyPix AI. (2025). AI and deep learning in building damage detection. <https://flypix.ai/blog/building-damage-assessment/>
21. Frontiers in Artificial Intelligence. (2025a). AI in humanitarian healthcare: Innovations for crisis response. *Frontiers in Artificial Intelligence*, 8, 1627773.
22. Frontiers in Artificial Intelligence. (2025c). AI and climate modeling for sustainable urban planning. *Frontiers in Artificial Intelligence*, 8, 1517986.
23. GenderIT.org. (2023). Examining digital exclusion: Women and online gender-based violence in Sudan. <https://genderit.org/articles/examining-digital-exclusion-women-and-online-gender-based-violence-sudan>
24. Go-Globe. (2024). Internet infrastructure development in Sudan. <https://www.go-globe.com/internet-infrastructure-development-in-sudan/>
25. Goodchild, M. F. (2007). Citizens as sensors: The world of volunteered geography. *GeoJournal*, 69(4), 211–221.
26. Mahjoub, A. (2025, July 5). Feature: Sudan's Khartoum strives to recover amid ongoing civil war. Xinhua. <https://english.news.cn/africa/20250705/f8e55d04487d4c8aaaf9877773cf3cf4/c.html>
27. Makawi, R., & Alneel, M. (2024, February 27). Sudan's two years of crisis: Impact and pathways to recovery and resilience. IFPRI. <https://www.ifpri.org/blog/conference-sudans-two-years-of-crisis-impact-and-pathways-to-recovery-and-resilience/>
28. MDPI. (2021b). Modernist planners and post-war urban transformation. *Urban Science*, 10(10), 1083. <https://www.mdpi.com/2073-445X/10/10/1083>
29. Medium. (2023). AI allows us to analyze urban environments at scale. <https://medium.com/urban-ai/ai-allows-us-to-analyze-urban-environments-at-an-unprecedented-scale-fb6b4ecf4b5d>

30. Myrick, P. (2024). Community engagement strategies.
<https://www.philmyrick.com/sb/community-engagement-strategies/>
31. Pasupuleti, M. K. (2025). AI's role in global stability, diplomacy, and peacebuilding. In *AI for Conflict Resolution and Peacebuilding*.
32. Popova, R., & Karadzhov, V. (2024). Artificial intelligence—Some ethical issues in the context of state government. VII International Applied Social Sciences Conference. <https://doi.org/10.5281/zenodo.14708216>
33. Sustainability Directory. (2025-a). Participatory AI for community-driven urban design initiatives. <https://prism.sustainability-directory.com/scenario/participatory-ai-for-community-driven-urban-design-initiatives/>
34. Tambal, A., El-Hassan, H., & El-Hassan, H. (2025). Nafeer: A traditional Sudanese communal practice for urban emergency response. *Social Encounters*, 12(1).
35. Tom Brennecke, (2023) On the use of AI and other digital tools in participatory urban planning, https://parametric-architecture.com/on-the-use-of-ai-and-other-digital-tools-in-participatory-urban-planning/?utm_source=chatgpt.com
36. Taylor & Francis Online. (2024). Infrastructure reconstruction planning in post-conflict areas. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 10(1).
<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/02697459.2024.2440258>
37. UNDP. (2024). The socio-economic impact of armed conflict on Sudanese urban households. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-11/the_socio-economic_impact_of_armed_conflict_on_sudanese_urban_households-pre-designed_version_0.pdf
38. UN-Habitat. (2023). Urban recovery frameworks. <https://unhabitat.org/urban-recovery-framework>
39. Urbanist AI. (2025). Next-gen visualization for participatory urban design.
<https://site.urbanistai.com/>

40. Wikipedia. (2025). Battle of Khartoum (2023–2025).
[https://en.wikipedia.org/wiki/Battle_of_Khartoum_\(2023%E2%80%932025\)](https://en.wikipedia.org/wiki/Battle_of_Khartoum_(2023%E2%80%932025))
41. World Bank. (2024a). A journey from post-conflict reconstruction to sustainable peace and development.
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/d93115fde0df25367306f4e6feb9b333-0410012024/original/BiH-publication-A-Journey-170724.pdf>
42. Xu, Y., Lu, X., & Li, Z. (2019). Automatic post-earthquake building damage assessment using deep learning. *Remote Sensing*, 11(11), 1283.
<https://doi.org/10.3390/rs11111283>
43. Zhang, W., & Kuffer, M. (2020). Urban morphology and slum mapping using remote sensing and ML. *Urban Science*, 4(2), 29.
<https://doi.org/10.3390/urbansci4020029>.